# حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسألة الكردية

دكتور
عثمان علي



# حزب
# العدالة والتنمية
# في تركيا والمسألة الكردية

دكتور
عثمان علي

الطبعة الاولى

اربيل ـــــــــــــــــــــــــــــ ٢٠١٣

اسم الكتاب : حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسألة الكردية.

تأليف : دكتور كمال عثمان

تصميم: كمال عثمان.

الطبعة الاولى – ٢٠١٣.

٥٠٠ نسخة .

الطبع : مطبعة منارة – اربيل (٠٧٥٠٤٤٥٦٢٩٧) .

رقم الايداع في المديرية العامة للمكتبات العامة لأقليم كوردستان (١٢٤) لسنة ٢٠١٣ .

# مقدمة

لا يخفى على أحد أن العقود الستة الماضية لتاريخ الكُرد في تركيا كانت مليئة بالتجارب المريرة من حيث الإنكار للهوية القومية ومحاولات الصهر القسري، وتسببت هذه السياسة في إسالة دماء غزيرة للكرد والترك.

ولكن منذ مجيء حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في عام ٢٠٠٢ م، تشهد تركيا تحولات كبيرة تجاه الكرد من قبيل الانفتاح والاعتراف بالهوية والثقافة الكردية وبناء العلاقات الوثيقة بين حكومة إقليم كردستان وحكومة أنقرة والدور الإيجابي للشركات التركية في عملية الاعمار في كردستان العراق. لذالك، فإن الكرد، سواء على مستوى النخبة او مستوى الشارع ، بدؤوا يعيدون تقييمهم ونظرتهم لتركيا. كما أن الكرد كغيرهم من شعوب الشرق الأوسط يريدون فهم لغز وسر النجاح المذهل للتجربة التركية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية.

يحاول هذا الكتاب الإجابة عن السؤال الذي يشغل بال الكثيرين، خصوصاً الكرد منهم: ما هو سر قوة حزب العدالة والتنمية؟ وهل من الممكن أن تقوم حكومة حزب العدالة والتنمية التركية بتقديم حل سلمي وواقعي للمسألة الكردية؟ ومدى إمكانية العلمانية الكردية التي حذت حذو العلمانية التركية (اللائكية) – وإلى حد ما – المعادية للدين، مراجعة وتقييم تجربتها على ضوء التجربة التركية؟ ومدى إمكانية أن تقومالإسلام السياسي في كردستان بالاستفادة من التجربة التركية وذلك بالتخلي عن بعض شعاراتها التقليدية (المتأثرة بالنهج الاخواني التقليدي أو السلفية المحافظة )، وأن

تقوم بتبني القضايا الوطنية والتأقلم مع الحداثة وقيم الديمقراطية؟. وهل يستطيع التيار الإسلامي الكُردي أن يساهم في المشروع الوطني الكردستاني كما ساهم حزب العدالة والتنمية في المشروع الوطني التركي ؟.

يؤرخ الكتاب للتطور التاريخي للعلمانية في تركيا العثمانية وتركيا الكمالية. كما يحاول أن يبين للقارئ رحلة تركيا في العودة إلى الذات في العقود الماضية. فتركيا اليوم تسمى بتركيا الثالثة وتختلف في ظلّ حكم الثلاثي (أردوغان، وعبد الله غل وداود أوغلو) عن تركيا التي عرفناها من قبل، فهي لا العثمانية ولا الأتاتوركية، وتقوم على الجمع والتركيب والتأليف بين كل ما هو إيجابي وضروري ومفيد في العهدين المتناقضين" تركيا العثمانية وتركيا الكمالية.

تحاول تركيا حاليا العودة إلى فضائها الإسلامي، محتفظة – في الوقت نفسه – بكل ما هو جدير بالبقاء في عهدها الكمالي، كالديمقراطية والعلمانية والروح القومية، يقول الكاتب شريف سعد الدين تغيان، في دراسته عن رئيس الوزراء" الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان.. مؤذن اسطنبول ومحطم الصنم الأتاتوركي " يجمع أردوغان كل الأضداد، التي عرفتها تركيا في عهديها السابقين المتناقضين، أي في عهدها العثماني وعهدها الكمالي. نراها الآن، في هذا التركيب الأردوغاني، وقد اعتدلت بعد تطرف، وكأنها في صلح وتصالح، فهي – أي تركيا الثالثة – «إسلامية، ولكن في اعتدال، وهي علمانية، ولكن في اعتدال، وهي قومية، ولكن في اعتدال، وهي غربية أوروبية، ولكن في اعتدال، وهي شرقية، ولكن في اعتدال.

تحكم تركيا اليوم "قيادة ذات عقلية متنورة وتتميز– إلى حد كبير– بالشورى والشفافية واستطاعت أن تنقل هذا البلد الذي كان مصابا بالأزمات الحكومية والاقتصادية وتنخر جسمها الفساد والبطالة إلى جمهورية متعافية في وسط دولي مضطرب وتعيش أقوى الأزمات الاقتصادية." وها هي تتطلع

إلى المستقبل بكل ثقة واعتداد بالنفس وتريدها أردوغان أن تكون عاشر أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام ٢٠٢٣ م. فلم تشهد تركيا من قبل تغييرا جوهريا في الهيكل السياسي والاجتماعي، في مثل هذا العمق، الذي أحدثه أردوغان، منذ أيام مصطفى كمال. ويذهب كثير من الأتراك إلى أن البلاد لم تعرف بعد زعيمها التاريخي مصطفى كمال أتاتورك رجلا مثله، وزاد آخرون بالتأكيد "أن أردوغان استطاع دون أن يطلق رصاصة واحدة أو يقوم بانقلاب، أن يطيح بصنم أتاتورك، وينال من مؤسسة الجيش التركي الحارس الأمين والمدافع الأول عن مذهبه العلماني المجلل بالقداسة"[١]

تم تقسيم الكتاب إلى عشرة فصول اعتمدنا فيها المنهجين التاريخي (الكرنولجي) والتحليلي وصولا إلى رسم صورة واضحة عن النخبة التي أسست حزب العدالة والتنمية، وعلاقاتها ومواقفها من المسألة الكردية. نتناول في الفصل الأول بيان السياق التاريخي لظهور العلمانية التركية، ونناقش ذلك ضمن الإصلاحات (حملات التغريب باسم التنظيمات) التي حدثت في العهد العثماني الأخير. وفي الفصل الثاني نناقش ظهور "اللائكية- الكمالية". والفصل الثالث عبارة عن بحث في نموالاسلام السياسي وجذوره في تركيا الحديثة .نناقش في الفصل الرابع المخاض الفكري والتحولات السياسية التي حدثت داخلالإسلام السياسي التركي قبل ولادة حزب العدالة والتنمية التركية. وتطرقنا بإسهاب إلى طبيعة وخصوصية حزب العدالة والتنمية في الفصل الخامس. وبما أن الربيع العربي قد أعطى زخما ومصداقية كبيرة لفكرة حزب العدالة والتنمية والتي بدأت تفرز نفسها كظاهرة يمكن تكرارها في الشرق الأوسط، ارتأينا أن تكون دراسة هذه الظاهرة وتحليلها موضوع البحث في الفصل السادس. وتطرقنا في الفصل

---

١ أردوغان المؤذن الذي أسس الجمهورية الثانية، ملاحق جريدة المدى اليومية
http://www.almadasupplements.com/news.php?action=view&id=3480

السابع إلى الاصلاحات الداخلية التي أقدمت عليها حزب العدالة والتنمية، وكيف انعكست ذلك على سياسة تركيا الخارجية والمسألة الكردية .ونناقش في الفصل الثامن فكر الدكتور أحمد داود أوغلو ، منظر الحزب.

والفصل التاسع عبارة عن دراسة تحليلية لأسباب ونتائج المبادرة الكردية التي اصدرته حزب العدالة والتنمية في الأعوام ٢٠١٠-٢٠١١. وتناولنا في الفصل الأخير (الفصل العاشر)عدة دراسات عن موقف حكومة حزب العدالة والتنمية تجاه الادارة الكردية في اقليم كردستان –العراق .علما أن كل فصل يحتوي على عدة مباحث.

نرجو أن يكون هذا العمل الاكاديمي جهدا متواضعا لتعزيز التعايش السلمي بين الكرد والترك ولإغناء المكتبة العربية في هذا الموضوع. ونتوقع أن يكون الكتاب مفيدا للأكاديميين وصناع القرار والقارئ العادي على حد سواء. ومثل هذه الدراسة لابد ان يكتنفها الكثير من الصعوبات (علما أن قسم منها كانت مجموعة من البحوث المنشورة سابقا فتم جمعها في كتاب واحد)، وقد استطعت تجاوز هذه الصعوبات على قدر ما وسعني من الجهد..

ولا يسعني إلاّ أن أتوجه بالشكر والتقدير لكل الباحثين الذين تكرموا بالموافقة على نشر دراساتهم هنا، وعلى كل من مد يد المساعدة لإنجاز هذا الكتاب. جزاهم الله خير الجزاء, والله الموفق.

المحرر

الدكتور عثمان علي

# الفصل الأول
# السياق التاريخي لنشوء العلمانية التركية

عثمان علي

شهدت تركيا في العهد العثماني الأخير والجمهورية صراعاً ثقافياً مريراً وتمحورت هذا الصراع حول سبل النهضة والإصلاح وكيفية التلاؤم بين الثقافةالإسلامية المحلية والثقافة الغربية الواردة. وسببت عمليات التغريب المكثفة، لأكثر من قرن ونصف في تركيا، صراعا ذا أبعاد ثقافية داخل الثقافة المحلية بين الاتجاه المحافظ الرافض والمقاوم لكل تغيير في طبيعتها العثمانية التقليدية والاتجاه التجديدي الذي، وإن كان قد تأثر بالثقافة الغربية، إلا أنه أعد التجديد في الفكر والفقه والقيم من السنن والقوانين التي تعطي الحيوية ومقومات الحياة للحضارةالإسلامية وذهب فريق من المدرسة التجديدية إلى اعتبار التأثر بالثقافة الغربية تلاقحا طبيعيا بين الثقافات وخير مناعة للتصدي للذوبان الثقافي وأزمة الهوية والاغتراب. كان رجال التنظيمات ينظرون إلى أوضاع الدولة العثمانية بمنظار غربي ويضعون الحلول لأمراضها انطلاقا من نفس تلك النظرة. أصدر رشيد باشا ، الصدر الأعظم، قانون التعليم الجديد الذي أصبح بموجبه التعليم من مهمة الدولة، كما أراد القانون الجديد تحديد دور العلماء والمدارس والأوقاف في مجال التعليم. اتخذت الدولة على عاتقها مهمة أداء التعليم الحديث وسمت هذا الصنف من التعليم بـ المكتب. وأطلق اسم مدرسة على التعليم التقليدي الذي اهتم بعلوم الدين. فكانت هذه الثنائية الخطوة الأولى نحو العلمنة. كما أصدر الباب العالي مجموعة من التشريعات القضائية التي وضعت القضاء – كالتعليم – بيد جهة مختصة في الدولة لإنهاء احتكار العلماء في هذا المجال. وأصبحت هناك المحاكم التجارية التي اعتمدت القوانين التجارية الغربية. كما برزت في

هذه الفترة ما عرف بالمحاكم المختلطة التي كانت تنظر في القضايا التي تكون أحد الأطراف فيها من رعايا الدول الأوربية. ولكن ظلت القضايا التي كانت تخص الأحوال الشخصية من اختصاصات المحاكم الشرعية، لذلك كانت الثنائية هنا خطوة أخرى نحو العلمنة.[٢]

يؤخذ على رجال التنظيمات كونهم من دعاة التقليد الأعمى للغرب وعدم وجود مرجعية فكرية واضحة عندهم، وكان اقتباسهم لكثير من القوانين الغربية تتم بطريقة اعتباطية ودون دراسة مسبقة لتبعاتها. لتوضيح هذا الرأي نأتي بمثال قانون الأراضي الذي صدر عام ١٨٥٨ م حيث أدى تطبيق هذا القانون إلى إيقاع أضرار جسيمة بالزراعة في الدولة العثمانية. فقبل إصدار هذا القانون كانت ملكية الأراضي إما تعود إلى الدولة (أميرية) فيزرعه المزارعون ويدفعون عنه الخراج, ولكن يظل حق استعمال الأرض متوارثة داخل العائلة، أو تكون ملكية خاصة لرئيس العشيرة أو القبيلة ويوزع بالتساوي داخل القرية أو أفراد القبيلة. ويعتبر جميع المزارعين متساوين، من ضمنهم رئيس القبيلة. ولكن تطبيق القانون المذكور، ونتيجة للفوضى والفساد الإداري الذي وصل ذروته في عهد التنظيمات استطاع الأعيان والأغنياء من تسجيل الأراضي بأسمائهم. وهكذا تحول الفلاحون فجأة إلى أُجراء إما عند رئيس العشيرة الذي أصبح بدوره مالكا إقطاعيا، أو إلى أجراء لأصحاب الأراضي من التجار وطبقة الأعيان من ساكني المدن. وأصبحت هناك علاقة استغلالية بشعة مما أدى إلى قيام الكثير من الفلاحين إلى هجر قراهم وأراضيهم. وشاع في تلك الفترة عادة سيئة تسمى الالتزام، وبموجب هذه العادة تقوم الحكومة بتأجير ضريبة منطقة معينة إلى أحد الأغنياء أو المنفذين في الدولة، ويقوم الملتزم بدفع الضريبة عن المنطقة ولكن يكون هو

2 Şerİf Mardİn , r*eligion, Society, and Modernity in Turkey* ,(Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2006),. pp217-18 , 265-67

حرا في وضع الضرائب على الفلاحين حسب ما يشاء، وبما أن الالتزام هو لفترة معينة كان الملتزمون يفرضون أقصى حد من الضرائب ويستغلون الفلاحين استغلالا بشعاً ..[٣]

زرعت التنظيمات البذور الأولى للعلمانية وأصبح معظم خريجي المدارس الحديثة التي أسست في هذه الفترة من حملة الفكر العلماني، ولم يكن ذلك في نية السلطان ولا حتى في نية رجال التنظيمات. رغم أن الفرمانات والتشريعات التي انبثقت منهما كانت تدعو إلى الحرية والعدالة والحفاظ على حقوق الإنسان وقدسية الملكية، ولكن تبعاتها كانت عكس ما شرعت له هذه القوانين، فأصبح للدولة – نتيجة للمركزية الإدارية وإدخال نظام التجنيد الإلزامي وبناء قوة الشرطة والجندرمة والأمنية – ذراع ضارب وممتد إلى كل مجالات الحياة. فأصبحت مصادرة الأموال والحقوق وبطرق اعتباطية من قبل موظفي الدولة والجندرمة أكثر شيوعا من ذي قبل. ورغم أن دور السلطان، خاصة عبد المجيد، أصبح محدودا، إلا أن رجال التنظيمات دشنوا عهدا استبداديا داخل الدولة. فرغم وجود مجلس الشورى العالي للتنظيمات فإن رجال التنظيمات خاصة عالي وفؤاد باشا كانا يحكمان بدون أي رادع، وبإيحاء وتأثير من سفارتي بريطانيا وفرنسا في أستنبول[٤].

## العثمانيون الجدد:

أدى كل ذلك إلى ظهور استياء عام تجاه رجال التنظيمات ومحاولاتهم لفرض الإصلاح من فوق وبقوة. كما ظهرت في هذه الفترة مجموعة من الإصلاحيين الذين أبدوا قلقهم من اللامبالاة التي كان يبديها رجال

---

3 Salih Haider " land Problems of Iraq " Doctoral disssertation , London Unoversity , 1942 , pp288-91

4 Mardin , pp.115-17 ; Bernard lewis , THE EMERGENCE OF MODERN TURKEY , Oxford university Press , 1961, p. pp.152-54

التنظيمات على المستويات المختلفة تجاهالإسلام والشريعة، وكان نقد هؤلاء المصلحين يتركز حول كون معظم الإصلاحات في هذه الفترة سطحية, ولا تمس إلا القشور من الحضارة الغربية. ففي عام ١٨٦٠ م تم تأسيس (جمعيتي تدريسي إسلامي), أي: (جمعية المدرسيناالإسلامية)، وقالت الجمعية في بيانها التأسيسي إنها تقف ضد من أسمتهم بـ"وعاظ القصور" الذين لا يراعون إلا رغبات رجال التنظيمات، ويساومون على مبادئ الشريعة. وأكدت الجمعية بأنها مع الإصلاح ومع الأخذ من الحضارة الغربية إلا أنها اعترضت على الأسلوب الذي تتم فيه الاستعارة من الغرب. وقد انضم إلى هذه الجمعية العلماء والموظفون الصغار.[5]

وفي ١٠ آب ١٨٦٧ م أسست مجموعة من الكتاب والمثقفين، من ذوي الاتجاهالإسلامي التنويري "جمعيتي عثمانلي وطن بيرويران" أي (جمعية الائتلاف الوطني العثماني)، وعرفوا أيضاً بـ"العثمانيون الجدد". وكان من أبرز أعضائها الكاتب إبراهيم شناسي (١٨٢٦ – ١٨٧٠) ونامق كمال (١٨٤٠ – ١٨٨٨) ومصطفى فاضل وضياء بيك (١٨٢٥ – ١٨٨٠) وفوزي وآية الله بيك وعلي صفوي. كانت أهداف هذه الجمعية مشابهة لأهداف جمعية المدرسيناالإسلامية. يمتاز العثمانيون الجدد بتأثيرهم بالفكر الغربي وسعيهم لإتباع منهج توفيقي في الإصلاح. دعا العثمانيون الجدد من خلال دورياتهم "تصوري أفكار" و"عبرت" و"حريت" و"مخابر" إلى اقتباس مفاهيم غربية مع محاولة تأصيلها من التراث، فركزوا كثيراً على تحويل الدولة العثمانية إلى ملكية دستورية أسوة بالملكيات الدستورية السائدة آنذاك في أوربا. وكذلك أكدوا كثيراً على مسألة الحرية وحب الوطن. وكانوا من دعاة تحكيم العقل وضرورة تحقيق التقدم ونهضة الدولة العثمانية بإحياء

5 Mardin , p.218-19

قيمالإسـلام وتطعيمهـا بـالقيم الغربيـة والاسـتفادة مـن العلـوم الأوربيـة الطبيعية[٦].

ورغم استعمالهم الرموزالإسلامية ظل العثمانيون وأفكارهم العصرية محصورة بشريحة صغيرة من النخبة ذات الثقافة الغربية[٧].

يدعي برنارد لويس ، مستشرق والمختص في الشؤون التركية ، أن أفكار العثمانيين الجدد لم تكن في الحقيقة أكثر من فكر غربي مع قراءة انتقائية للتراثالإسلامي. فكان نامق كمال، أحد أهم منظري هذه المدرسة، متأثراً بفكر الفيلسوف الفرنسي مونتسيكو فيما يتعلق بمسألة السيادة في الدولة والتي دعا إلى ممارستها من قبل الشعب من خلال سلطنة دستورية، واعتبر مصطفى فاضل، أحد رواد العلمانيين الجدد، إلى اعتبار ملك إيطاليا نموذجاً للملكية الدستورية التي دعا إلى اتخاذها داخل الدولة العثمانية [٨].

انتقد العثمانيون الجدد سياسة رجال التنظيمات في القبول المطلق والتقليد الأعمى للحضارة الغربية. يقول إسماعيل حامي أحد منظري هذه المدرسة: أصبح عندنا مؤخراً عادة شائعة بأن نقبل كل شيء غربي زرع في التربة العثمانية، لذلك أدخلنا وبطريقة عشوائية، وفي آن واحد، الزي العسكري الروسي، والبندقية البلجيكية، والقبعة الفرنسية، والسراج الهنغاري، والسيف الإنكليزي، والنظام الفرنسي للتدريب، وأقنعنا أنفسنا بأنه صار عندنا جيش مثل الجيوش الأوربية، فهذا سراب يجب أن ندركه [٩].

واستاء العثمانيون الجدد كثيراً من إصلاحات عهد التنظيمات وذلك بكونها سطحية ولم تمس إلا القشور من الحضارة الغربية، بينما تتدهور أوضاع الدولة وبسرعة. يضيف أحد رواد هذه المدرسة: كان فهم فؤاد باشا

6 Mardin , p.38-39
7 M. Şükrü Hanioğlu, The Young Turks in Opposition, Oxford University Press 1995., p.14
8 Bernard lewis , p.35, Mardin , p. 202
9 Mardin , p.123

وخلفه من رجال التنظيمات بأن النهضة تتحقق بنقل المسارح والمراقص والبارات التي تقوم بالتشويق للميوعة والفساد وعدم الغيرة على تصرفات نسائنا وبناء المرافق الصيفية الأوربية. ومما يؤسف له أن هؤلاء الإصلاحيين من رجال التنظيمات لم يبذلوا جهداً للاستفادة من تراثناالإسلامي الغني لتحقيق النهضة المنشودة"[10].

في الحقيقة كان من أهم نتائج التنظيمات هو تدمير المؤسسات التي كانت تحد من سلطة السلاطين العثمانيين, وتحول دون تحولهم إلى سلاطين مستبدين، وتحد من دور الدولة في المؤسسات الأهلية، ومن أهم هذه المؤسسات الانكشارية، دور العلماء ومؤسسة القضاء العثماني وحكام الأقاليم الأقوياء. بعد تدمير هذه المؤسسات أصبح السلاطين خاصة محمود الثاني ورجال التنظيمات وسلطان عبد العزيز وسلطان عبد الحميد من أكبر السلاطين الذين استحوذوا بالسلطة بدون أي رادع، وهذا ما دفع الناس إلى الترحيب بالأفكار الدستورية في داخل الدولة واستغل بعض السياسيين والطامحين في السلطة والقوة من أمثال مدحت باشا الترويح للدستور. فقام مدحت باشا بتدبير انقلاب أدى إلى مقتل السلطان عبد العزيز ووضع السلطان عبد الحميد الثاني في العرش بعد أن أخذوا منه عهدا بإعلان الدستور عام ١٨٧٦م .

## العهد الحميدي: ١٨٧٦ – ١٩٠٩ م

يعتبر العهد الحميدي من أكثر عهود الدولة العثمانية إثارة للجدل بين دعاة المشروعالإسلامي والمشروع العلماني في تركيا والبلاد العربية. حكم السلطان أكثر من ٣٣ سنة، ولسنا هنا بصدد التطرق إلى تفاصيل حكمه أو القضايا المثيرة للجدل في عهده، ولكن سنبدي بعض الملاحظات حول

10 Mardin , 115

المنهجية الإصلاحية التي ميزت عهده. يبدو أن السلطان كان من دعاة المنهج التوفيقي في الإصلاح, ولكن في محاولته التوفيقية حاول أن يعطي المركزية لقوانين الشريعة والتراثالإسلامي، ولم يكن من دعاة التجديد داخل ذلك التراث. كان السلطان عبد الحميد يؤمن إيماناً كبيراً بضرورة الاستفادة من الخبرات والتقنية العلمية الأوربية، واتفق مع رجال التنظيمات في ذلك وحاول مواصلة عملها في المجال التعليمي، وأسس في عهده الكثير من المؤسسات التعليمية الغربية داخل الدولة العثمانية كمدارس الرشدية (الابتدائية) في جميع أنحاء الدولة العثمانية والمدارس الإعدادية في مراكز المدن وجامعة دار الفنون مع مجموعة من المعاهد العالية كمعهد الطب الملكي ومعهد الإدارة العالية ومعهد البيطرة ومعهد الهندسة. وازداد عدد هذه المؤسسات التعليمية في عهده ازدياداً مطرداً[11]. ومن المفيد أن ننقل هنا عن السلطان عبد الحميد قوله: فإن أكبر أملي حول النهضة التي ستتحقق على يد خريجي المدارس الحديثة وإذا توطدت أركان السلام.... وبعد خلعه من السلطة أخبر السلطان عبد الحميد أنور باشا، أحد قادة الاتحاد والترقي الذي قاد الانقلاب ضده، والذي كان يرتبط برابطة الصهر مع العائلة العثمانية ما يلي: لقد حكمت ٣٣ سنة، وكنت في أثناء مدة سلطتي مع حرية الفرد وكرامته، ولكن لم استسغ في أي يوم من الأيام الحرية التي لا ضابط لها أو الحرية الفوضوية... وأنا أقدر المدنية الأوربية... ولم استحسن تقليد الآخرين تقليداً أعمى، فالمهارة في تكييف بيئتنا وتقاليدنا، لذا فإنني لا أمانع من إدخال الجوانب الإيجابية لهذه المدنية إلى قصري »[12].

١١ أورخان محمد علي، السلطان عبدالحميد الثاني: حياته وأحداث عهده، العراق-الرمادي،مكتبة دار الانبار. ١٩٨٧،ص ١٦٧-١٦٨

١٢ المرجع نفسه، ص ٣٤٠-٤٤

ولكن السلطان عبد الحميد كان محافظا في آرائه بصورة عامة, ويعود ذلك إلى نشأته وتدينه التقليدي. كانت رغبته القوية في تحقيق وحدة المسلمين من خلال شعار الجامعةالإسلامية دفعته على الاعتماد على العناصر والقوى التقليدية المحافظة، فاعتمد السلطان عبد الحميد على مشايخ الطرق الصوفية ورؤساء القبائل والعلماء. وفي صدد دفاعه عن نفسه حول الرقابة الشديدة التي ميزت حكمه، يقول السلطان عبد الحميد إن دوره كان في حماية رعاياه من حملات الإفساد الفكري والأخلاقي والتغريبي كدور البستاني الذي يحمي أزهاره من الحشرات الضارة .[١٣] لذلك كان السلطان عبد الحميد يرفض منهجية التنظيمات في نقل المؤسسات الغربية بدون دراسة وتفحص إلى داخل الدولة العثمانية. وينقل هنا قوله ليس السلفاة دواء لكل مريض.

وهكذا كانت نظرته إلى الدستور والبرلمان، فكان يرى عدم صلاحيتهما للدولة العثمانية، وأنه اضطر عام ١٨٧٦ م إلى تشريع الدستور, لأنه كانت هناك موجة عارمة في الدولة العثمانية تطالب بضرورة إعلان الدستور. وفي صدد إقراره بالدستور يقول السلطان عبد الحميد في ذكرياته: ما دامت الأمة تريد تجربة مسؤوليتها عن مقدرتها وحكم نفسها فليكن ما تريده [١٤].لذلك لم يكن السلطان عبد الحميد مقتنعاً بالدستور كآلية للشورى وإدارة الحكم، ولم يكن مقتنعاً أيضاً بأن الأمة العثمانية كانت مقتدرة وجديرة بالحكم من خلال مجلس نيابي كالمجالس النيابية الأوربية. كان السلطان مقتنعا قناعة كاملة بأنّ الدولة العثمانية محاطة بمخاطر جسيمة تهدد وجودها, وأنها بحاجة إلى رجل حاسم وحازم في إدارة دفة الدولة وإيصالها إلى شاطئ الأمان.

---

١٣موفق بني المرجة،صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافةالإسلامية،مؤسسة صقر الخليج الكويت الطبعة:، ١٨٩

١٤ اورخان، ص ١٩٦

ومما زاد عنده هذه القناعة أنه أرغم على الموافقة على الحرب الروسية – العثمانية نتيجة الحماس والضوضاء الذي أبداه الأعضاء في مجلس المبعوثات وخلق رأيا عاما لصالح الحرب. فالنتائج المدمرة لتلك الحرب اقنعته بضرورة إيقاف الدستور.[١٥]

ورغم نزعته المحافظة، لم يكن السلطان عبد الحميد من دعاة الرفض المطلق للمعاصرة والنهضة والاقتباس من الغرب، فقد سبق أن أشرنا أعلاه إلى كونه رائدا من رواد التعليم الحديث في تركيا والعالم العربي وذلك لدوره الملحوظ في بناء المؤسسات التعليمية المعاصرة. لم تكن رغبته لتحقيق الإصلاح والنهضة محل شك، لذلك حاول تقريب العناصر الإصلاحية إلى حكمه، حيث استدعى خير الدين باشا التونسي، المصلح ومن دعاة العصرية في تونس وعيّنه صدراً أعظماً. وحاول الأخير وضع أفكاره المنشودة في كتابه "أقوم الممالك" موضع التنفيذ. وبعده عيّن سعيد باشا الذي كان أيضاً من دعاة العصرنة، كما استدعى العديد من الخبراء الفرنسيين والألمان والإنكليز لدعم الإشّراف على مشاريعه الإصلاحية في التعليم والجيش[١٦].

ولكن قصة السلطان عبد الحميد مع المصلح جمال الدين الأفغاني هي خير تجسيد للصراع في شخصيته بين نزعته الإصلاحية والمحافظة. ينقل أورخان محمد علي عن جمال الدين وصفه للسلطان: أما ما رأيته من يقظته وشدة حذره وإعداده العدة اللازمة لإبطال مكايد أوربا وحسن نواياه واستعداده للنهوض بالدولة... فقد دفعني إلى مد يدي فبايعته بالخلافة والملك[١٧]. إنّ عبارة "استعداده للنهوض" توحي بأنّ جمال الدين الأفغاني كان يرى في عبد الحميد رجلاً إصلاحياً مخلصاً في نواياه، فأراد العمل معه في

---

١٥ موفق بني المرجة،، ص ٥٧-٦٠ ، Hanioglu , p.15 "

١٦ بني المرجة، ص ٦٠-٦٦

١٧ سلطان عبدالحميد، ص ٢٣١

البداية ولكن العناصر المحافظة حول السلطان افسدوا الود بينهما، خاصة شيخالإسلام والعلماء وشيوخ الطرق الصوفية المحافظة والذين كانوا ذوي مكانة عند السلطان. وسبب وشايتهم يعود إلى الحسد، وهذا شائع بين شريحة العلماء في كل عهد وعصر، وأيضاً لكون هؤلاء محافظين فلم يستسيغوا الآراء الإصلاحية الجريئة والممزوجة باستعارات من القيم والعلوم الغربية، فأوحى العناصر المحافظة إلى السلطان عبد الحميد بأن جمال الدين الأفغاني ينسق مع الإنكليز لتحويل الخلافة من آل عثمان إلى شريف مكة[١٨].

إنّ نظرة السلطان عبد الحميد التجزيئية في عملية التفاعل الحضاري مع الغرب واعتقاده بأنه يمكنه الاستعانة بالتكنولوجيا والسلاح والخبرة الإدارية الغربية بدون أن يكون لذلك آثاره القيمية والفكرية قد كلفه حكمه. لأن خريجي المدارس الإعدادية والكليات الحديثة أصبحوا من حملة أفكار الحداثة الغربية وانضموا إلى جمعية الإتحاد والترقي التي قادت انقلاب عام ١٩٠٨ م الذي قضى على حكمه.[١٩] . يشير السلطان عبد الحميد في مذكراته إلى هذا، فيذكر بمرارة بالغة أنه كان يبني آمالاً كبيرة على أن يكون خريجو المدارس العصرية المادة التي يعتمد عليها في نهضة الدولة العثمانية، ولكنهم تحولوا بدلاً من ذلك إلى أداة للهدم بيد الدول الغربية والماسونية العالمية[٢٠].

وتشير تجربة الإصلاح في عهد السلطان عبد الحميد إلى عدة أمور ذات مغزى لكل المعنيين بالمشروع النهضوي في العالم الإسلامي"

أولا: إن النوايا الحسنة، سواء كانت من قبل الحكام أو المصلحين، غير كافية لو لم تكن تستند إلى برنامج علمي وذي تصور كلي للإصلاح.

18 Nikki Keddie , Sayyid jamal ad Din al-Afghani: A political Bioghraphy: California University Press , 1972 , pp64-67٢٢-٢٣٠ " أورخان،ص

19 Turfan, p.62 , Bernard lewis , pp.90-01

٢٠ بني المرجة، ص ١٨٩

ثانياً: تؤكد تجربتي خير الدين باشا والأفغاني مع السلطان عبد الحميد بأنه لا يمكن تحقيق الإصلاح إلا في وجود نظام سياسي وحاكم مصلح يلتزم بالمنهجية الإصلاحية التزاماً لا تزعزعه أية اعتبارات أخرى.

ثالثاً: لا يصلح المنهج التوفيقي للإصلاح في العالمالإسلامي, وإنما يجب أن يكون هناك نظرية معرفة جديدة ذات رؤية كلية تقود المنهج الإصلاحي وتؤصل للمعاصرة أثناء التفاعل الحاضر مع الآخر.

يبدو أن هناك خط الاستمرارية في رؤية المدرسة السلفية لرواد النهضة في العالم العربي وسلطان سليم الثالث والعثمانيون الجدد والسلطان عبد الحميد ودعاة المشروعالإسلامي الحديث في رؤيتهم التجزيئية لعملية التفاعل مع الحضارة الغربية: هناك جانب في العلوم الطبيعية والإدارية يمكن الاستعانة به في النهضة المنشودة وجانب قيمي وفكري يمكننا الاستغناء عنه. إنّ أزمة النهضة الحديثة رغم مرور حوالي قرنين عليها مؤشر صريح على عدم صواب هذه النظرة التجزيئية. لذلك فالمشروع النهضوي بحاجة إلى إعادة النظر, ويمكن أن يخدم مشروع إسلامية المعرفة كمنطلق لتطوير ذلك المشروع.

# جمعية الاتحاد والترقي

## ١٩٠٨-١٩١٨

رغم وجود بعض العلماء الشباب داخل جمعية الإتحاد والترقي، واستخدامهم في بداية عهدهم الرموزالإسلامية والإشارات في أدبياتهم بعدم وجود التعارض بينالإسلام وقيم الحداثة الغربية، إلا أن هذه الحركة كانت من الناحية الفكرية من دعاة القبول المطلق لكل الأفكار والقيم الغربية. يقول هاني أوغلو، الباحث المتخصص: إن الرسائل الشخصية لأعضاء ومنظري حركة الإتحاد والترقي تعبر عن استهانة صريحة بالإسلام وقيمه. فيقول أحمد رضا، أحد دعاة الطورانية داخل الاتحاد والترقي والقائد لجناح الأكثرية، بأن القرآن يشير إلى الجنة والحوريات كثيراً، وهذا ليس فيه إنصاف للمرأة. وكما يتحول الدكتور عبد الله جودت، أحد أبرز منظري حركة الإتحاد والترقي فيما بعد منالإسلام إلى الإلحاد، ومن ثم البهائية الذي يعتبرها أكثر تقدمية منالإسلام [٢١].

كانت عقيدة جمعية الاتحاد والترقي مبنية على المبادئ المادية العلمية والداروينية، وكانت نخبوية ولم تطالب في البداية بحكومة دستورية، حيث تأثر أحمد رضا بأوغست كونت من المدرسة الوضعية، وتأثر الجناح الثاني داخل الإتحاد والترقي بقيادة صباح الدين جلال الدين بالفيلسوف الفرنسي إدموند دي مولنس، صاحب مدرسة المبادات الفردية. وكان ضياء كوك الب، المنظر الآخر والمهم داخل الاتحاديين، من دعاة تقليد الفيلسوف اليهودي دوركهايم في علم الاجتماع. ويجمع الباحثون من المسلمين وغير المسلمين بأن شعارات الأخوة والمساواة والحرية التي رفعتها جمعية الاتحاد والترقي

21 The Young Turks in Opposition , pp.201-04

كانت أساساً من شعارات الحركة الماسونية التي ارتبطت معها بعلاقات عضوية وثيقة. علماً أن معقل حركة الاتحاد والترقي كان في مسدونيا في سولانيكا ومانستر حيث كان مركزا للجالية اليهودية المعروفة باسم يهود الدونمة, وكان هناك تنسيق, ومن ثم صراع ومنافسة شديدة بين الجمعيات الماسونية التابعة لكل من بريطانيا وفرنسا من جانب، والماسونية الإيطالية والألمانية من جانب آخر، للهيمنة على الاتحاد والترقي[٢٢].

اعتمدت منهجية الاتحاد والترقي في الإصلاح على القبول المطلق لكل معطيات الحضارة الغربية التي اعتبرتها حضارة عالمية وعصرية، والرفض المطلق تقريباً للتراثالإسلامي باعتباره حجرة عثرة في وجه الإصلاح المنشود. يقول الدكتور عبد الله جودت: إن هناك حضارة واحدة وهي عصرية وعالمية وتلك هي الحضارة الغربية، وليس لنا خيار إذا أردنا التقدم إلا أن نقتبسها ككل بورودها وأشواكها... لأن الغرب بنى هذه الحضارة على أساس نهضة علمية وثورية فكرية، وبما أن المسلمين لا يملكون أساساً فكريا لثورة كهذه فليس لنا الخيار إلا اقتباسها كما هي [٢٣].

وفي عام ١٩١٢ م, كتب المؤلف نفسه قصة قصيرة في مجلة "الاجتهاد" تحت اسم "نائم يقظ جداً" يرى فيها الدولة العثمانية وقد تحولت إلى دولة علمانية وغربية واختفى فيها دور الدين. باختصار حلم يرى المؤلف فيه تركيا في ظل حكم مصطفى كمال قبل ولادته.[٢٤] فبينما كان الغرب ينظر إلى الأتراك باعتبارهم الوجه الآخر لأوروبا، أعتبر الاتحاديون الجماهير العثمانية التي ظلت متمسكة بالإسلام وثقافته هو الآخر. وقادتهم نظرتهم الفوقية إلى

٢٢ أورخان، ص ٢٦٩-٢٧٣، بني المرجة، ص ١٨٩-٩٠

23 Hanioglu , p.18

24 Bernard lewis , p.231

السعي إلى نزع الهويةالإسلامية من الجماهير بقوة حتى تصبح مهيأة لقبول مشروعهم التغريبي[25].

كانت جمعية الاتحاد والترقي، كما أشرنا إليه، منقسمة فكرياً، وسياسياً فيما بعد، إلى فرعين من حيث الرؤى والأهداف:

أولاً: فرع يقوده أحمد رضا، يؤمن بالمركزية الإدارية المطلقة, ويعتمد بصورة أساسية على العنصر التركي. وكان هذا الفرع هو الغالب والمهيمن على الحكم بعد استلام الاتحاديين للحكم.

ثانياً: فرع يقوده صباح الدين جلال الدين يدعو إلى اللامركزية الإدارية في الحكم ويرى ضرورة المساواة بين جميع أبناء الشعوب العثمانية، وكان للأرمن والكرد والألبان والعرب دور ملحوظ فيه. وتحول هذا الفرع فيما بعد إلى المعارضة وانشق عن الاتحاد والترقي، وشكّل أعضاؤه حزب الحرية والائتلاف اللامركزية.

ولدت النظرة الشمولية عند مفكري الاتحاد والترقي نزعة استبدادية. وتجلى ذلك عند استلامهم الحكم بعد انقلاب ١٩٠٨، علماً بأنّ الانقلاب ضد عبد الحميد تم بتحرك القوات العسكرية المتمركزة في سولانيك باتجاه اسطنبول وفرضهم الدستور على السلطان عبد الحميد. وفي عام ١٩٠٩ تحرك مرة لأخرى الجيش الثاني والثالث إلى اسطنبول وخلعوا السلطان عبد الحميد ووضعوا السلطان, محمد رشاد، الذي كان ألعوبة بيدهم في السلطة. إنّ هذين الانقلابين من قبل العسكر ضد السلطة الشرعية دشنا سابقة خطيرة في تدخل الجيش في السياسة وإحداث انقلابات عسكرية كلما رفضت الحكومات الخضوع لإرادة العسكر، وامتدت هذه السابقة الخطيرة إلى تركيا والعالم العربي المعاصر، وتعتبر أحد أهم معوقات الديمقراطية. والغريب في

25 Hanioglu , p.210

الأمـر أن البـاحثين الغـربيين يشـيرون إلى هـذه الممارسـة لتأكيـد تصـورهم بأنّالإسلام هـو المعـوق أمـام الديمقراطيـة، ناسـين أن الإتحـاد والترقـي كـان ذا تصور علماني ونهل من منابع الفكر الغربي وليسالإسلامي.

بعد انقلاب عام ١٩٠٨ م حاول الاتحـاديون فـرض هيمنـتهم الكاملـة علـى الدولـة. حـددت صـلاحيات السـلطان وتم تعـيين مـوظفين مـوالين للإتحـاد في البلاط، كما تم وضع ضابط عسكري بصفة مراقب في كل وزارة، وكـان هـؤلاء رغم قلة خبرتهم يتدخلون في كل صغيرة وكبيرة، الأمر الـذي عرقـل سـير العمـل داخلياً وخارجياً. ولكـن تـدخل الاتحـاديين كـان لـه أثـر سـيء جـداً في الجـيش الـذي أصـبح يخضـع للـولاءات الحزبيـة بـدلاً مـن الاعتبـارات العسـكرية، وأدى ذلـك إلى تـدني مسـتواه وعـدم قـدرتهم علـى السـيطرة علـى الأوضـاع الداخليـة وردع العدوان الخارجي.

وهـذا مـا دفـع بعـض رجـال الدولـة والضـباط العسـكريين الكبـار بالمطالبـة بعـدم تـدخل الجـيش في السياسـة. اعتـبر الاتحـاديون ذلـك تحـدياً لهـم مـن قبـل الصـــدر الأعظـم الـــذي تم تعيينـــه بمـــوافقتهم قبـــل أشـــهر معـــدودة، ففـــي ١٩٠٩/٢/٢١ م أرسـل الاتحـاديون مفـرزة مـن العسـكر إلى مكتـب السـلطان عبـد الحميـد وطلبـوا مـن أحـد المسـؤولين أن يقـول للسـلطان أن يسـترجع الخـتم السـلطاني مـن الصـدر الأعظـم، كامـل باشـا (أي يعزلـه) وإلا نـذهب غـداً بقـوة عسكرية إلى الباب العالي ونخرجه منها قسراً.[٢٦]

لم يشـعر الاتحـاديون بالأمـان في وجـود السـلطان عبـد الحميـد في السـلطة، وكـانوا يتحينـون الفـرص للـتخلص منـه. وجـاءت الحركـة الارتجاعيـة في نيسـان عـام ١٩٠٩ لتعطيهم فرصة للتخلص منه, وتعيين السلطان محمد رشاد محله. روّج الاتحـاديون في وقتـه إلى أن السـلطان, والعناصـر المحافظـة دبـرت حركـة

---

المنار، ج ٣، مجلد ١٢، ص ٢٦٢٢٥

نيسان للتخلص منهم وتعطيل الدستور. ولكن النظرة الموضوعية وبعض الدراسات الحديثة تبين أن الحركة "الارتجاعية" (أي الرجعية) لم تكن من تدبير السلطان وإنما كانت انتفاضة عفوية ضد انفراد عناصر الاتحاد والترقي في الحكم وإقدام الاتحاديين على سلسلة من الإجراءات في الجيش والصحافة والتعليم التي كانت مستفزة لمشاعر الجمهور المسلمة. فبدأت صحافة اسطنبول، التي كانت تدار معظمها من قبل العناصر الاتحادية الإلحادية والماسونية، تطعن علناً فيالإسلام ورموزه. وانضوى قسم من المعارضين للإتحاد من ذوي النزعةالإسلامية تحت لواء "إتحاد جمعيتي محمدي" الذي كان يرأسه حافظ درويش وحدتي والذي رأس أيضاً تحرير جريدتها "البركان". وكانت الجمعية تسعى حسب بيانها لإصلاح نظام القيم وتقريب جوهرالإسلام للناس، وتعمل على عدم ابتعادهم من الشريعةالإسلامية. واستطاعت الجمعية أن تنسق مع بعض أعضاء مجلس المبعوثان المعارض للاتحاديين. ففي نيسان عام ١٩٠٩ م وقعت انتفاضة شعبية في اسطنبول أسمتها الصحافة الرسمية بـ "الارتجاعية" أي الثورة المضادة. وكان الباعث الحقيقي للثورة هو التصرفات المستفزة لمشاعر الجنود التي صدرت من مجموعة من الضباط الشباب من الاتحاديين الذين أتموا دراستهم في أوربا والمدارس الحديثة في أسطنبول وانخرطوا, في صفوف الاتحاديين وتشربوا بالقيم العلمانية. أقدم هؤلاء الضباط على مجموعة من الإجراءات مثلاً: فرضهم على الجنود ارتداء البرانيط بدلاً من الطربوش العثماني، وتبليغهم بعدم حضور حلقات التوعيةالإسلامية عند العلماء، وفي بعض المعسكرات تحولت غرف الصلاة إلى مسارح ومقاهٍ وإلقاء الخطب والبرامج السياسية في المسارح والأماكن العامة. ولدت هذه التصرفات ردة فعل عند الجنود فانتفضوا في وحداتهم وساروا بمظاهرات صاخبة في شوارع أسطنبول وألقوا القبض على قسم من هؤلاء الضباط وطالبوا القوات

الاتحادية بمغادرة أسطنبول. أيد الخطباء والعلماء وطلاب المدارسالإسلامية وأهل الطرق الصوفية هذه الانتفاضة، وكادت الانتفاضة أن تضع نهاية لحكم الاتحاديين إلا أن الجنرال محمود شوكت تحرك عسكرياً وأنهى الانتفاضة، ونسبت هذه الانتفاضة إلى السلطان عبد الحميد فتم خلعه[٢٧].

وفي صدد تقييمه لهذه الانتفاضة، وبعد زيارة له إلى اسطنبول بعد الانتفاضة، يقول رشيد رضا، أحد المصلحين الذين وقفوا ضد سياسة السلطان عبد الحميد، إن الانتفاضة لم تكن ضد الدستور وإنما كانت محاولة شعبية لوضع حد لاستبداد الاتحاديين[٢٨].

وبعد قمع انتفاضة نيسان أصدر الاتحاديون مجموعة من الإجراءات المعادية للإسلام لتثبيت سلطتهم، ففي آب عام ١٩٠٩ شرع قانون الجمعيات وقانون آخر سمي بقانون التمرد والفتن، حظر هذه القوانين على مواطني الدولة العثمانية تأسيس جمعيات دينية أو قومية.

وهكذا تزامنت الإجراءات المعادية ضدالإسلام والشريعة مع جهود الاتحاديين – الخط الطوراني – في سياسة صهر الشعوب غير التركية في بودقة الأمة التركية. وهذا ما دفع أبناء القوميات الأخرى الذين ساهموا في إسقاط حكم عبد الحميد إلى التحول إلى المعارضة والعمل السري. فتحول إبراهيم تمو، مثلاً، إلى قومي ألباني وتحول الدكتور عبد الله جودت، مؤسس آخر للجمعية، إلى قومي كردي.

ولم يطق الاتحاديون وجود البرلمان (مجلس المبعوثان) الذي كان خاضعا لهم. ففي عام ١٩١٢، مثلاً، فاز الاتحاديون بجميع المقاعد ما عدا

---

٢٧ أحمد جواد " الانقلابات العسكرية الخمسة في الدولة العثمانية "، الهلال الدولي، ١٦–٣٠ تموز، ١٩٩٠. في حوار بينه وبين أنور باشا بعد وقوع اثناء الحرب العالمية الأولى وبينما كان السلطان عبد الحميد سجينا في قصر بكلربكي في استنبول، قال السلطان لأنور باشا: واتهموني كذلك بتدبير حادث ٣١ مارت بينما لم تكن لي اية علاقة بها". لذلك رفض السلطان أي دور له في الانتفاضة المذكورة وانما دبر التهمة للتخلص منه كليا من العرش، (أنظر، أورخان، ص ٣٤٣

٢٨ رشيد رضا " الاصلاح في حكومتنا الدستورية "، المنار، ج١، مجلد ١٣، ١٩١٠، ص ١٩٦

ستة مقاعد ذهبت للمعارضة. ولكن الاتحاديون لم يكونوا مستعدين حتى إلى قبول هذا العدد الضئيل، ففي كانون الثاني عام ١٩١٣ قاد أنور باشا الحركة الانقلابية الخامسة (منذ عام ١٩٠٨) حيث قام الأخير أولاً بمحاصرة مجلس المبعوثان ثم دخله, وقام بقتل وزير الحربية بمسدسه الشخصي، وبدأ عهود ثالوث الاستبداد (أنور باشا وجمال باشا وطلعت باشا) ١٩١٠-١٩١٨ م [٢٩].

من الجدير بالذكر، أن حكم الاتحاديين شهد فساداً إدارياً مستثيرا وتدنياً واضحاً في كل مرافق الدولة، وفقدت الدولة العثمانية معظم ممتلكاتها في أوربا الشرقية والبلقان، كما سببت المركزية المفرطة وسياسة التتريك دفعاً قوياً لنمو الحركات القومية بين الشعوب غير التركية داخل الدولة العثمانية، وساهم ذلك في تفتيت الجدولة العثمانية بسرعة أثناء الحرب العالمية الأولى.

لذلك لم يكسب العثمانيون بإزالة حكم السلطان عبد الحميد إلا نظاما شموليا وغير كفوء، وكان الاستبداد والفوضى العارمة من أهم مميزات حكم الاتحاديين. يعد نظام الاتحاد والترقي ثمرة الحداثة التغريبية داخل الدولة العثمانية، وهذا يؤكد ما ذهب إليه الكاتب الأمريكي هنا آرنيت ( Hannah Ernet) من نتائج للتوسع الإمبريالي الغربي في العالم غير الأوربي. يقول آرنيت: إن غاية الإمبريالية هي الاستيعاب لا الإدماج، وفرض الخضوع والتبعية لا تحقيق العدل والحداثة، وهذا ما يجعل من ظاهرة التوسع الإمبريالي ظاهرة استبدادية، وأهم سماتها تصدير أدوات العنف، وخاصة جهاز الجيش والأمن والبيروقراطية دون المؤسسات الأخرى (مؤسسات المجتمع المدني) كما ادعى منظرو الحداثة. وينقل بوشلاكة عن آرنيت قوله: بل إن كوارث المشروع ليست قاصرة على عدم استجلابه مؤسسات الضبط والتنظيم السياسي للشعوب المستعمرة, بل أشد من كل ذلك هو تفكيك

29 Bernard lewis , pp.220-21

المؤسسات والروابط الأهلية التي كانت تنظم الحياة الاجتماعية لهذه الشعوب"[٣٠]. وهذا ما ينطبق تماما على الحداثة الغربية المستعارة داخل الدولة العثمانية. من المؤسف أن لا تفهم أنظمة الدول القومية العلمانية في الشرق الأوسط هذه الحقيقة، وحاولت أن تواصل وتنسخ التجربة العثمانية بكل مساوئها من دون الوعي بتبعاتها.

---

٣٠ العلمانية والاستبداد " ص ، ٨٠

# الفصل الثاني

# العلمانية ( اللائكية ) في تركيا الكمالية

## العلمانية اللائكية الكمالية

وإذا كان ما سبق يمثل الإرهاصات الأولى للعلمانية في إمبراطورية إسلامية فإن تولي مصطفى كمال الحكم بعد حرب التحرير وضع للعلمانية (اللائكية) قواعد وأسسا ظلت راسخة حتى الآن بشكل أو بآخر.

في البدء لم يظهر أتاتورك أي مظاهر معادية للدين، حيث أكد ميثاقي أرضروم وسيفاس لعام ١٩١٨، الذي عقد برعايته لتنظيم المقاومة ضد الحلفاء، على مواد صريحة بأن حرب التحرير هو من أجل الحفاظ على السلطنة العثمانية والشريعة. واثناء حرب التحرير قام بممارسات ذات طابع ديني محض حيث ألقى خطبة الجمعة في مدينة بالي كسير، وعندما ترأس المجلس الوطني الكبير عين مساعدين له من شيوخ الطرق الصوفية، ولكن أتاتورك لم يخف نياته طويلا، فما لبث أن قام بحملة على المجتمع التقليدي في تركيا والمظاهر الدينية التي تمثل أبرز معالمه وحارب ممارسات المجتمع وقمع رموزه مع إعلان الجمهورية العلمانية في ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٢٣، ثم ألغى الخلافةالإسلامية في العام التالي وبعدها المحاكم الشرعية الدينية، وبدأ منذ عام ١٩٢٥ في تغريب تركيا ثقافة وحضارة وممارسات، وتكريس دور الجيش كحارس للنظام الجديد.

ومن أجل تكريس مظاهر النظام العلماني أصدر أتاتورك مراسيم عدة تضمنت:

- إغلاق الزوايا والتكايا الموجودة بالدولة.

- إلغاء كل أنواع الطرق ومشايخها، وإلغاء ألقاب الدرويش والمريد والسيد والبابا والأمير والخليفة، والعرافة، وحظر السحر والتنجيم وكتابة التعاويذ والأحجبة والتمائم.

- حظر استعمال عناوين وصفات وأزياء تدل على الطرق الصوفية.
- إغلاق جميع المزارات وقبور السلاطين والأولياء ومشايخ الطرق.
- تشريع عقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر لمن يخالف هذه المراسيم.

وفى إطار التوجه نفسه استمدت في تركيا قوانين سويسرية عام ١٩٢٦ وألغيت القوانين المستمدة من الشريعةالإسلامية في قضايا الأحوال الشخصية، بما في ذلك منع تعدد الزوجات وإعطاء المرأة المسلمة حق الزواج من غير المسلم وأن تغير دينها، والمساواة بين الذكر والأنثى في الميراث، كما أعطت القوانين الجديدة للأب حق الاعتراف بولده الذي يولد نتيجة علاقة غير شرعية.

وفى نهاية ذلك العام فرض أتاتورك السفور على النساء وحظر عليهن لبس الجلباب وألزمهن ارتداء الفساتين، والا قدم أزواجهن وأقاربهن للمحاكمة. واستكمل محاولة تدمير المجتمع التقليدي بتغريب التعليم من خلال توحيد المدارس واستبدال الحروف اللاتينية من العربية. واستكمل أتاتورك ثورته عام ١٩٣٨ قبيل وفاته بإلغاء المادة التي تنص على أنالإسلام دين الدولة في الدستور.[٣١]

تقوم فكرة العلمانية بالمفهوم الكمالي السائد في تركيا على عدد من الأفكار الأساسية التي تؤسس لأيديولوجيا من أبرز محاورها:

- فكرة الجمهورية بديلا للنظام الملكي السلطاني والخلافة الإسلامية.
- الفكرة القومية، أي أن يكون الرابط الأساسي بين أبناء الشعب التركي ملية أو وطنية، وليس الدين.

31 Bernard lewis . The Emergence of Modern Turkey , pp.227-29

فكرة الشعبية، بمعنى ضرب نفوذ الأرستقراطية العثمانية والملاك والإقطاعيين ورجال الدين بتصعيد الطبقات الدنيا من المجتمع في إطار المساواة بين أبناء الشعب.

فكرة هيمنة الدولة(statism) وتحولها إلى أداة لفرض العلمانية والتغريب والتحديث الصناعي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

فكرة الانقلابية، أي الثورة على كل ما هو سائد من الأفكار والأوضاع والمؤسسات التي تعتبر تقليدية ومتخلفة.

والأهم من كل ذلك أن مفهوم العلمانية في تركيا لا يقتصر على تحييد دور الدين وفصله عن الدولة كما هو في الغرب مثلا، لكنه يمضي أبعد من ذلك بإجبار الناس على المفهوم الذي يراه لممارسات الدين في الحياة العامة بل وفي أداء العبادات، حيث حاول عصمت إينونو إجبار الأئمة في المساجد على قراءة الفاتحة في الصلاة باللغة التركية, ومنع الأئمة من الدعاء باللغة العربية, ومنع قراءة الأذان باللغة العربية ومنح المرأة كل الحقوق إلا حقها في ارتداء الحجاب مثلا.

وهكذا يظهر أن هدف العلمانيين كان مسح تأثير الدين على حياة الناس, وإن لم يكن هجومهم على الدين مباشرة فهم يعلنون الحرب على التدين، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن شن الحرب على التدين يخفي في ثناياه ضمنيا شن حرب على الدين ذاته، ومثال ذلك الحرب المفتوحة التي يشنونها على مدارس الأئمة والخطباء ومراكز تحفيظ القرآن الكريم، ومنع الملتزمين بالدين من العمل بحرية في الوظائف العامة، كما أن حرمان النساء اللواتي يرتدين الحجاب من الدراسة وحقهن في العمل في الوظائف العامة وتخصيص مسابح خاصة بالنساء، وعدم السماح بإنشاء بنوك إسلامية تعمل بالنظامالإسلامي، وطرد كل من يثبت أن له علاقة بالدين من الجنود في الجيش التركي هي من مظاهر محاربة التدين.

والعلمانية التركية متطرفة معادية للدين، مستبدة، وهي ليست العلمانية العقلانية المعتدلة التي تفصل السياسة عن المؤسسة الدينية ولكنها لا تعاديه ولا تحاربه. فقد ضربت العلمانية التركية أسس الديمقراطية بآلة المؤسسة العسكرية بحجة حماية الثابت الدستوري للدولة التركية أي العلمانية، وذلك على ضوء الأسس التي وضعها كمال أتاتورك. وما زال بعض العلمانيين يفكرون بطريقة لإضفاء القداسة على العلمانية تلك القداسة التي تبرر لهم هدم أركان الديمقراطية إذا مثلت تهديدا لعلمانيتهم.

ويرى العلمانيون أن العمل من أجل تحكيم الشريعةالإسلامية يعد رجعية وتخلفا وجريمة كبرى تستحق أقصى العقوبات، كما أنهم ينظرون إلى المطالبة بتغيير الدستور من أجل توفير الحرية الدينية اعتداءاً على الدستور ومحاولة لقلب نظام الحكم، حتى إنهم يرفضون الديمقراطية إذا كانت توفر الحرية الدينية للشعب.

ويحاول العلمانيون في تركيا حبس التدين في وجدان الفرد وخفض درجة تأثير الدين على الفرد إلى أقل مستوى، والعمل على إبقاء المرافق العامة في الدولة بعيدة عن تأثير الدين وعدم الاعتماد على أي مصدر يتعلق بالدين فيما يخص المرافق العامة في الدولة.

فالعلمانية التركية فرضت بوصفها أيديولوجية صارمة وحادة وقمعية على المجتمع التركي ولم تترك للشعب حرية ممارسة عباداته بل سعت إلى السيطرة على الدين من خلال تأسيس مؤسسة الشؤون الدينية وتعيين وزير دولة مسؤولا عنها حتى تسيطر على المساجد والأوقافالإسلامية وحبس مشاعر الدين داخل المساجد.

## القوى والمؤسسات العلمانية في تركيا

بما أن العلمانية في تركيا فرضت بالقوة كان لا بد من وجود مؤسسات تقوم على حمايتها والمحافظة عليها، ويأتي في مقدمة هذه المؤسسات العسكر الذي يعتبر حامي حمى العلمانية حيث تدخل أكثر من مرة لمنع حدوث أي اختراق مثلما حدث في انقلاب عام ١٩٦٠ م حيث قام العسكر بانقلاب على عدنان مندرس واتهموه بالخيانة العظمى وتم الحكم عليه بالإعدام بعد إتهامه بإنتهاك القوانين العلمانية والسماح ببعض المظاهر الدينية في تركيا. إختلق الجنرالات أولا الفوبيا الشيوعية ومن ثم (الفوبياالإسلامية) من أجل المحافظة على نفوذهم في إتخاذ القرارات السياسية. وقاموا بانقلاب عام ١٩٧١م, وفي عام ١٩٨٠ م حيث كانت هناك المسيرة المليونية للاحتجاج على إعلان إسرائيل القدس عاصمة لها في مدينة قونيا والتي دعا إلى تنظيمها حزب السلامة الوطني ذو التوجهالإسلامي فسبب ذلك عاملا رئيسا في القيام بانقلاب ١٩٨٠ م وتعطيل الديمقراطية في البلاد، كما أن الجيش كان سببا في انهيار الحكومة الائتلافية التي شكلها نجم الدين أربكان مع زعيمة حزب الطريق القويم تانسو تشيلر عام ١٩٩٦ م بحجة انتشار الرجعية في البلاد, وازدياد عدد المدارس الدينية ومراكز تحفيظ القرآن الكريم التي يرى فيها العسكر تهديدا لنظام العلمانية فوجه إنذار الانقلاب إلى حزب الرفاه عام ١٩٩٧ م وتلا ذلك استقالة أربكان من رئاسة الوزراء في العام نفسه.

ومن المؤسسات التي تلعب دورا هاما في الحفاظ على العلمانية في تركيا وسائل الإعلام التي يمتلك مجموعة آيدن دوغان قسما كبيرا منها وتأتي في المرتبة الثانية مجموعة جينار، ولوسائل الإعلام في تركيا تأثير كبير على

الشارع التركي وتوجهاته، وكما هو معروف أن الإعلام يعد القوة الرابعة إلا أننا في تركيا نقول إن الإعلام هو القوة الأولى في البلد وإذا كان الجيش يذكر قبل الإعلام في الحفاظ على العلمانية فإن الذي يقف وراء تأليب العسكر على الحكومات هو الإعلام وهذا ما حدث مع حكومة أربكان عام ١٩٩٧ م حيث هاجمتها وسائل الإعلام وألبت العسكر عليها وصورت للناس أن الجمهورية في خطر ما أثار حفيظة الجيش ودعا بعض الوزراء من حزب الطريق القويم إلى الاستقالة من الحكومة، وهذا ما اعترف به مؤخرا وزير الصحة في تلك الحكومة وهو من حزب الطريق القويم بأن الإعلام خدعهم وبالغ في تصوير الواقع.

وتعتبر جمعية رجال الأعمال الأتراك التي تضم أغنى رجال الأعمال في تركيا من المؤسسات التي تعمل على حماية العلمانية في تركيا، ويترأس هذه الجمعية دائما أحد القطبين الأكثر غنى في تركيا وهما مجموعة صبانجي ومجموعة كوج، وتسعى هذه الجمعية إلى الحفاظ على العلمانية في تركيا من أجل مصالحها الاقتصادية حيث يعتبر الاستقرار عنصرا أساسيا في تنمية ثرواتهم وأي تغيير في النظام القائم قد يعرض مصالحهم للضرر.

ومن المؤسسات التي تقف في وجه كل من يهدد العلمانية لجنة التعليم العالي التي تسيطر عليها الماسونية والمؤسسات القضائية, ومنها محكمة الدستور والمحاكم العليا والمحكمة الإدارية العليا والتي لا تتردد في الحكم لصالح النظام العلماني في كل قضية ترى فيها تهديدا للعلمانية كما في قضية الحجاب وإغلاق الأحزابذات التوجهالإسلامي, كما حدث مع حزب الرفاه وحزب الفضيلة وحزب السلامة الوطني وحزب النظام الوطني التي شكلها نجم الدين أربكان.

كما تعد الأحزاباليسارية على اختلاف مسمياتها وتوجهاتها حارسة للنظام العلماني, بل معادية للدين في كثير من الأحيان، وفي الآونة الاخيرة

بدأت الأحزاباليمينية التي كانت في السابق تدعي بأن صراعها مع القوى اليسارية هو الحفاظ على الدين، بدأت تصطف مع نفس هذه القوى، للدفاع عن العلمانية اللائكية المعادية للدين.

وهناك العديد من مؤسسات المجتمع المدني و جناح في النقابات المهنية، و التي اسست برعاية ودعم الحكومة الكمالية السابقة، تنصب نفسها حامية للعلمانية في تركيا, ومنها جمعية دعم الحياة العصرية، وجمعية الفكر الأتاتوركي، ووقف التعليم التركي، وجمعية أتاتورك للغة والتاريخ، والجمعيات النسائية.

# الفصل الثالث
# ظهور الاحزاب الإسلامية في تركيا

ورغم محاولة العلمنة القاسية لأتاتورك فإن قوانينه العلمانية لم تتجاوز المدن الكبري, وظلت غالبية الشعب التركي تعيش وفق التقاليدالإسلامية، وظل الناس ينظرون للإسلام باعتباره شيئا مقدسا لا يمكن التضحية به أو الاستغناء عنه. وفي الستينات من القرن الماضي بدأت الطرق الصوفية كالنقشبندية والتيجانية وحركات إحياء العلوماالإسلامية (كالسليمانية ثم النورسية ) بالبزوغ والتي عملت على إنقاذ الإيمان واستمرار بقاءالإسلام. ثم انطلقت الحركة الثقافية التجددية في تركيا والتي مثلتها مدارس فكرية اصلاحية متنوعة تنطلق منالإسلام مثل مدرسة محمد عاكف ،رائد المدرسة الإصلاحية والذي ذهب إلي مصر عام ١٩٢٥ وتأثر بمحمد عبده وجمال الدين الأفغاني وبعبد العزيز جاويش. ويعد محمد عاكف الجسر الذي عبرت عن طريقه أفكار المدرسة الإصلاحية والتجديدية إلي المثقفين الأتراك .

وهناك نجيب فاضل رائد المدرسة الإحيائية وسزائي قراقوج "رائد المدرسة الحضارية ثم أحمد داوود أوغلو رائد المدرسة المؤسسية وهو صاحب كتاب "العمق الاستراتيجي" ومهندس السياسة الخارجية التركية التي تقوم على الانتقال من الجسر إلى العمق.

يعود جذور الحركةالإسلامية في تركيا إلى الجهود الفكرية الكبيرة التي قام بها الشيخ المجدد سعيد النورسي (عرف حينها بـ"الكُردي"أيضاً ) في ترسيخ القيم الإيمانية والتصدي الحكيم لموجة الإلحاد واللادينية القوية التي غزت تركيا في النصف الأول من القرن العشرين. كما لعبت الطرق الصوفية دورا بارزا على النطاق الشعبي في نفس الفترة في حمايةالإسلام. وتلمذ المهندس نجم الدين اربكان، قائداً لحركة الانبعاثالإسلامي الحديث في

تركيا ، على يد احد علماء الطرق الصوفية والذي كان متأثرا أيضاً بحركة الاخوان المسلمين. أسس أربكان في عام ١٩٧٠ م "ملي نظام بارتيسي" (حزب النظام الوطني) وكان الحزب المذكور تحذر تركيا من ثالوث الشر: الماسونية والصليبية والصهيونية. ولكونه مهندسا صناعيا ركز في برنامج حزبه على التصنيع. وبعد الانقلاب العسكري عام ١٩٧١م حظر حزب النظام الوطني لكونه مهددا للنظام العلماني. وفي عام ١٩٧٢ م حين سمح للأحزاب السياسية بالتشكيل من جديد شكل اربكان "ميلي سلامت بارتيسي" (حزب السلامة الوطني) على انقاض حزب النظام الوطني. ودخل الحزب في عدة حكومات ائتلافية مع اليمين واليسار التركي. ودافع عن مصالح البرجوازية في مدن أناضول ضد الاحتكارات التركية الرأسمالية المتمركزة في أزمير واسطنبول. كما حقق للمدارس الدينية (امام خطيبي مدراسلاري) حق التقديم في الجامعات.[٣٢]

يبدو أن العنف المسلح بين اليمين واليسار في السبعينات أثّر على الاتجاهالإسلامي أيضاً وأعطى له نزعة راديكالية. ومما زاد هذه الراديكالية انتصار الثورةالإسلامية في ايران. وفي ٦ أيلول عام ١٩٨٠ م نظم حزب السلامة مهرجان يوم القدس حيث دعا فيه انصار الحزب إلى الجهاد لتحرير القدس ورفعوا شعارات باللغة العربية مدينا النظام العلماني الموالي لإسرئيل. وبعد ٦ أيام وقع انقلاب ١٩٨٠ م بقيادة كنعان أفرين وكان خطر الأصوليةالإسلامية أحد أسباب الانقلاب، وسجن أربكان وحل حزبه. وفي ١٩٨٣م شكل اربكان حزب الرفاه.

ولكن في الثمانينات ضعف الرفاه لأسباب عدة" منها انشقاق داخل قاعدة الرفاه حيث شكل الجناح الطلابي تحت تأثير الثورة الايرانية خطا

32 Giler Kepel , tr. Anthony F Robers : Jihad: the Trail of Political Islam: Harvard Universuty press , Cambridc & massachusstts , 2005,pp.344-45

راديكاليا مسلحا، وأيضاً - وهذا أهمها - ظهور حزب الوطن الأم بقيادة تورغوت أوزال الذي أيضاً ركز بدوره على حماية مصالح الطبقة البرجوازية الاناضولية. كما دعا اوزال إلى تبني اقتصاد السوق الحر. أضف إلى ذلك محاولة قادة الانقلاب لاحتواء المدالإسلامي من خلال إدخال مناهج إسلامية في المدارس الحكومية. وأيضاً ظهر في هذه الفترة "ترك - إسلام سينثي (أطروحةالإسلام التركي). وكان المقصود بذلك تعزيز الوحدة الوطنية بوجه تهديدات الماركسية وما يسمى بـ"الانفصالية الكردية". وكان من تأثير هذه الأحداث تطويعالإسلام السياسي لتنسجم مع النظام العلماني.[٣٣] لاحظ أن الحرية النسبية ومحاولة أوزال لاحتواءالإسلاميين في حكمه أدى إلى ظهور طبقة منالإسلاميين الديمقراطيين والمتصالحين مع العلمانية التركية تدعمهم طبقة رأسمالية صغيرة ذات أصول أناضولية وتغلغل هؤلاء في مراكز الدولة. ولحق بهم أيضاً طبقة من المفكرين الذين غادروا مراكزهم الفكرية في اليمين واليسار المتطرف ودخلو تيارالإسلام البراغماتي والمعلمن.[٣٤]

وفي التسعينات اشتد ساعد الحركةالإسلامية ممثلة بالرفاه من جديد, وتم تشكيل حكومة دام لمدة عام, ولكن المؤسسة العسكرية أجبرته على التخلي عن الحكم بانقلاب أبيض وسري. كانت حكومة اربكان الاخيرة تدعو إلى تقوية العلاقات مع العالمالإسلامي وتشكيل السوقالإسلامية المشتركة وأسلمة المجتمع بطريقة مستفزة للعلمانية وفك التحالف مع إسرائيل، رغم أنه في النهاية فرض العسكر عليه تجديد الاتفاقية العسكرية مع اسرائيل. وأجبره العسكر على طرد ١٦٠ ضابطا وضابط صف من الجيش لتدينهم.[٣٥]

33 Ibid , pp 348-49.

34 Ibid , pp.352-53

35 Ibid , p.354

إن فوز الرفاه في عام ١٩٩٤ في الانتخابات وعلى أسس ديمقراطية في المدن الكبيرة كاسطنبول وأنقرة وفي البرلمان، أيقظ العلمانيين في الحكومة وعلى مستوى النخبة في المجتمع الأهلي وأصبح رفع صور مصطفى كمال أتاتورك في القبعات والمعاطف والمحلات التجارية دلالة التحدي للإسلاميين, وتبين أن العلمانية قد ترسخت ليس في الوسط الرسمي فقط، بل حتى في الوسط النخبوي. وظهرت مجموعة من النقابات والجمعيات من المجتمع المدني ذات الصبغة العلمانية، كاتحاد الكتاب الحداثويين واتحاد النساء التركيات الحداثويات. وهذا الحذر انتبه إليه العسكر واستخدموهُ للانقلاب السري ضدّ اربكان. ولكن بناء المؤسساتالإسلامية الجذور داخل تركيا، خاصة اثناء عهد رئاسة أردوغان لبلدية اسطنبول، خدم حزب الفضيلة حين تشكلت عام ١٩٩٨ موفي ٢٠٠١ م تم إغلاق حزب الفضيلة[٣٦].

36 Alev Cinar , Modernity , Islam , and secularism in Turkey , Minnepolis. Uin. Of Minnesota press , 2005. ,pp.19-20

# الفصل الرابع

# التطبيع بين العلمانية والإسلام: حزب العدالة والتنمية

## طبيعة الحزب وظروف تكوينه:

تستحق التجربة التركية المعاصرة الدراسة والتأمل، خاصة في كردستان التي يتطلع شعبها وحكومتها إلى علاقات ايجابية مع تركيا. وحري بالنخبة الكردية – على الأخص – إلى دراسة النموذج الذي يقدمه حزب العدالة والتنمية في الجمع بينالإسلام والحداثة.

وصف بعض الكتاب الانجاز الذي حققه حزب العدالة والتنمية بفوزه الكاسح في انتخابات نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٢ م، بالثورة الصامتة وبأنه زلزال سياسي. ليفتح بذلك عصر ما أطلق عليه عصر حكمالإسلاميين الجدد الذين يعتبرهم البعض ظاهرة جديدة في الحياة السياسية التركية تعبر عن تجربة لم تنضج بعد. ويتزامن ذلك مع احتياج الكثيرين – من ضمنها حكومة إقليم كردستان – لفهم طبيعةالإسلام السياسي في تركيا, وحدود حضورالإسلام في الحياة الخاصة والعامة, وتأثيرها في السياسة الخارجية للدولة، والمبادئ ومستقبلالإسلام السياسي والعلمانية في تركيا وفي الشرق الأوسط.

فقد خاض حزب العدالة والتنمية الانتخابات في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٢ م وهي المرة الأولى ضد مرشحي ١٨ حزبا، ولم يصل منها إلى البرلمان بجانب العدالة والتنمية إلا حزب الشعب الجمهوري فقط، أما أحزاب اليمين الكبيرة مثل الطريق القويم والوطن الأم، والأحزابالقومية مثل الحركة القومية، وأحزاب اليسار مثل اليسار الديمقراطي، والإسلامية مثل حزب السعادة، فلم تتمكن جميعها من تخطي حاجز الـ١٠٪ اللازم لدخول البرلمان.

فحصول العدالة والتنمية على ٣٦٣ مقعدا والشعب الجمهوري على ١٧٨ مقعدا يمثل انتصارا كبيرا للعدالة والتنمية مرده في الواقع إلى عاملين هما: رفض الناخبين معظم رموز الحركة السياسية من القادة التقليديين، وقدرة حزب العدالة في إدارة حملة انتخابية فعالة أقنعت الناخبين باختياره.

وجاء فوز الحزب ليخرج البلاد من أزمة اقتصادية حادة أمسكت بتلابيبها منذ عام ٢٠٠١ م وتمثلت في انخفاض حاد في سعر الليرة التركية أمام الدولار، والارتفاع الهائل في حجم عجز الموازنة العامة الذي بلغ ٢٢ مليار دولار قياساً إلى مليارين فقط عام ٢٠٠٠، وبلغ حجم الديون ٢٠٣ مليارات دولار عام ٢٠٠٢ م وانخفض معدل النمو الاقتصادي إلى ٤.٥٪ فيما وصف بأنه أسوأ كساد تشهده تركيا في تاريخها المعاصر، وارتفعت نسبة البطالة إلى ١٠٪ ونسبة التضخم إلى ٣٥٪.

ويذهب البعض إلى القول إن نتيجة الانتخابات كانت بمثابة انقلاب أبيض على العلمانية المتشددة, وليست انقلابا على النظام العلماني في المطلق، والتعبير المناسب أنها ثورة إصلاحات للنظام تستهدف تخليصه من التطرف الذي يقود إلى إلغاء الآخر، ومن الجانب الآخر هي اعتراف بفشل التيارالإسلامي التقليدي في الانتصار على العلمانية والحكم باسم الدين.

كما جاء فوز الحزب ليخرج البلاد أيضاً من فوضى وتشرذم سلوك القوى السياسية وعدم إحساسها بالمسؤولية، وهو ما وصفه الكاتب التركي فروح ديميرمان بقوله إن الانتخابات لم تسجل أقل من ثورة صامتة من جانب الناخبين الذين يرزحون تحت صعوبات اقتصادية، ويرجع الكاتب يوكسال سويلماز فوز حزب العدالة الكاسح إلى شخصية رجب طيب أردوغان[٣٧] الذي

---

٣٧ ولد أردوغان في ٢٦ فبراير ١٩٥٤ في إسطنبول. لأسرة من أصل جورجي، أمضى طفولته المبكرة في ريزة على البحر الأسود ثم عاد مرة أخرى إلى إسطنبول وعمرهُ ١٣ عاماً. نشأ أردوغان في أسرة فقيرة فقد قال في مناظرة تلفزيونية مع دنيز بايكال رئيس الحزب الجمهوري ما نصه: "لم يكن أمامي غير بيع البطيخ والسميط في مرحلتي الابتدائية والإعدادية" كي أستطيع

مع أنه لم يجرب من قبل كزعيم للبلاد، فإنه قادر على إثارة الإعجاب بنشاطه وحيويته وقدرته القيادية...

وعن دور الجذورالإسلامية للحزب في اختيار الناخبين له، يقول الكاتب نفسه إن سمعة الحزب كحزب ذي جذور إسلامية اعتبرت ميزة في صورته العامة، مما ساعده في الانتصار الانتخابي.

إن أيديولوجيته حزب العدالة والتنمية هي الديموقراطية المحافظة التي تقوم علي فكرة التوافق والتجاور وليس الصراع والثنائيات، كما أنه لا يستخدم الدين كأداة في الصراع الاجتماعي والسياسي، وجيل الوسط في الحركةالإسلامية التركية الذي مثله أردوغان وعبد الله غل ومن معهم، قدم صيغة توافقية تقوم على فكرة الحل الوسط التاريخي الذي يحترم عقائدالإسلاميين وحقهم في التعبير ويعتمد علمانية تقبل بقواعد الديموقراطية والتعددية بما في ذلك الاعتراف بالتعددية الثقافية للأكراد، ويعبر الحزب عن التيار الرئيسي في المجتمع التركي والذي لا يقتصر علىالإسلاميين وحدهم وإنما يضم قطاعات متنوعة من الشباب والنساء واليساريين والعلمانيين. ويعد الحزب تعبيرا عن تجاوز للتيارات التقليدية في الحياة السياسية التركية سواء أكانت التيارالإسلامي أو القومي أو العلماني الأتاتوركي، فهو يؤسس لما أطلقنا عليه الجمهورية الثالثة التي تقوم على فكرة تجاوز الاستقطاب, ومحاولة بناء تيار جامع جديد يعبر عن قطاعات من الأجيال الجديدة دخلت السوق السياسي التركي.

في الحقيقة، ولد حزب العدالة والتنمية من رحم حزب الفضيلة بعد انشقاق أردوغان والجناح الليبرالي من حزب اربكان في عام ٢٠٠٠ م وتبنى

---

معاونة والدي وتوفير قسم من مصروفات تعليمي" فقد كان والدي فقيرا انم تعليمه في مدارس "إمام خطيب" الدينية ثم في كلية الاقتصاد والأعمال في جامعة مرمرة^ أ ب

http://www.alarab.co.uk/Previouspages/Alarab%20Weekly/2007/07/07-21/w07.pdf

المنشقون الليبرالية الاقتصادية والسياسية, والتركيز على قيم التنموية والعدالة الاجتماعية, ومنهج عدم تحدي العلمانية التركية, ومحاولة التأقلم معها. ولكن في الواقع ورغم اصرار حزب العدالة على عدم وجود هوية اسلامية له، إلا أن معظم كوادره العليا كانوا في الإدارات الحكومية لحكومة اربكان وبلدية اسطنبول اثناء عهد أردوغان، وأن جريدة يني شفق التي كانت المنبر غير الرسمي لهم قبل تشكيل حزب العدالة لاتزال الناطق غير الرسمي باسمهم. وأن مستشاري أردوغان هم نفس مستشاريه ايام رئاسته للبلدية.[٣٨]

## الفرق بين العدالة والتنمية وحزب الرفاه، أي صراع أردوغان واربكان

– استناداً إلى كل من حسن بسلي وعمر اوزباي، مؤلفا كتاب "رجب طيب أردوغان: قصة زعيم" – أن قصة تشكيل حزب العدالة والتنمية من قبل الثلاثي أردوغان وغل وارينتش لم تكن مسألة مؤامرة أو أنشقاق على رئيس الحزب، ولم تكن بدافع قوى خارجية أيضاً ، بل كانت نتيجة صراع طويل بين الشبان "التجديديين" والحرس القديم "التقليديين" في الحزب الموالي للسيد نجم الدين اربكان حول منهجية العمل واختلاف في الرؤى والتصورات حول تركيا والعالم. ويبدو أن محور الخلاف أو النقطة الرئيسية فيه كان متعلقا بدور الايديولوجية (الدين) في العمل الحزبي والسياسي. وبرز الخلاف إلى السطح حين حصل التقليديون على الفوز ولو بفارق ضئيل (٥٧٠) عضوا مقابل (٦٢٠) في انتخابات مؤتمر حزب الفضيلة في مايو عام ٢٠٠٠ م واصبح رجائي طوقان الرئيس الجديد للحزب لأن الحضر على دخول اربكان حلبة السياسة كان لا يزال ساريا. وان حضر حزب الفضيلة بعد فترة وجيزة من قبل المحكمة الدستورية هيأ الفرصة والمشروعية

---

٣٨ Cinar ,.pp.21-22

للتجديديين للانطلاق لتأسيس الحزب الجديد (العدالة والتنمية) [39] وينقل بسلي واوزباي عن بشير التاي، احد مؤسسي الحزب ووزير الداخلية فيما بعد، قبل تأسيس الحزب قوله "...إن أي حزب سيتأسس في نطاق ضيق وعلى اساس ايديولوجي ليست له فرصة للوصول إلى السلطة.... فهناك حاجة لبناء سياسي لا يمكنه فهم الوطن فحسب وانما هو قادر على القراءة الصحيحة للعالم بأسره، على أن يكون هذا البناء قادرا أيضاً على احتضان المجتمع وتركيا بكل ديناميكيتها [40] ويبدو أن الشريحة التي كانت تعتقد بأن اربكان هو قائد الأمس وأردوغان قائد اليوم وصلت إلى قناعة أن بقاء حزب الفضيلة بصورته التقليدية اصبحت غير ذات جدوى.

وأكد أردوغان ان الحزب الجديد لا يستطيع ان يكون البديل للاحزاب التقليدية (الدينية والعلمانية) اذا كانت حزب النخبة او محصورا بفئة دون اخرى. وكان تأكيده على ضمان تأييد رجال الاعمال الترك (توسياد) والطبقات العمالية والفلاحية للحزب الجديد بنفس القدر. كما اهتم أردوغان وغل وعلى رغم معارضة البعض بأن يكون العنصر النسائي شريحة مهمة ضمن الهيئة القياديةالمؤسسة.

ويضيف بولند ارينتش، الرجل الثالث في الهيئة التأسيسية بعد أردوغان وغل ورئيس االبرلمان التركي ، أن القشة التي قصمت ظهر البعير في العلاقة بين التجديديين وأربكان كان الحوار التالي الذي جرى بينه وبين اربكان. إذ قال ارينتش لاربكان "إن مكانتك كبيرة، فلتحدد لنا الاتجاه من منطلق وعيك واحاطتك بالامور، ولترشدنا على أن تترك لنا السياسة، حتى يتسنى لنا أيضاً خوض التجارب" وكان رد اربكان أنه "لا يوجد في نظامنا شيء من هذا القبيل" [41]

---

٣٩ حسن بسلي و عمر أوزباي ترجمة وتقديم : د. طارق عبد الجليل الناشر : الدار العربية للعلوم ناشرون ٢٠١١. ، ص٣٠٢-٣٠٣

٤٠ نفس المصدر ، ص ٣٠٥

٤١ نفس المصدر ٣١٦-٣١٨

لكن المرحوم نجم الدين أربكان، رمزالإسلام السياسي في تركيا وأستاذ أردوغان وغل يقول غير ذلك. ففي تصوره أن أردوغان وحزبه هما " أداة بيد المؤامرة الصهيونية". حتى إنّ وصول الحزب إلى السلطة عام ٢٠٠٢ م "حصل بمساعدة من الحركة اليهودية العالمية"، وتعهد أربكان قبل أن يوافيه الاجل بفترة وجيزة على العمل الحثيث لفكّ الطوق الصهيوني المربوط حول عنق تركيا، من خلال اقتناعه بأنّ المواطنين الأتراك سيصوّتون لحزب »السعادة« في الانتخابات التشريعية في حزيران ٢٠١١م.

صدر هذا التصريح الشديد اللهجة عن أربكان (٨٤ عاماً) في مقابلة صحفية مع الصحيفة الأقرب للحزب الحاكم،»توداي زمان«، في ٢٠١١ م من منزله بحي»بلغات« في العاصمة أنقرة، قبل وفاته بفترة قليله. ويرى البعض إمكان أن تكون الانشقاقات، التي ضربت حزب»السعادة«خلال مؤتمره العام الرابع في صيف ٢٠١٠، مرتبطة بغضب أربكان من أردوغان وغل. إذ إنّ البعض يعتقد بأن المشاكل الداخلية التي عاشها الحزب وانتهت بخروج رئيس الحزب، نعمان كرتلموش، من صفوف »السعادة«لتأسيس حزبه الخاص، ترتبط بطريقة إدارة أربكان ونجليه للحزب، وبالتالي قد تكون متصلة برغبة بعض القادة الحزبيين في التصالح مع»العدالة والتنمية«وهو ما لم يسمح أربكان بحدوثه منذ عام ٢٠٠٠.

لقد احتاجالإسلاميون الأتراك إلى عشرة أعوام ليصلوا إلى تجربة أردوغان – غل – داود أوغلو. وهذه الأعوام العشرة وما انطوت عليها من مراجعة وتصحيح وتجديد ومراكمة للخبرات والاستفادة من مواطن الفشل والجدل العميق حول الخيارات السياسية والفكرية، هي ما ميّز "العدالة والتنمية" عن "الرفاه".

فبعد حلّ "الرفاه" ورِثه "الفضيلة"، ثم انقسم الأخير إلى جناح محافظ هو حزب "السعادة" الأكثر وفاء لأفكار أربكان، وجناح براغماتي هو "العدالة

والتنمية" بزعامة أردوغان، الذي علمته تجربة البلديات أن الإنجاز الخدماتي والبعد عن الفساد هو الطريق لكسب الناس. ويمكن ملاحظة بعض نقاط الخلاف بين الحزبين:

أولاً، إن وصف "إسلامي" أقرب لأربكان منه لأردوغان، وإن وصف "وطني" أقرب لأردوغان، حيث يبدو أربكان مأخوذا بهاجس "الهوية" الدينية والمحيطالإسلامي، وتقبع في وعيه مسألة الخلافةالإسلامية، فيما يظهر أردوغان كمؤمن بتركيا بوصفها بلدا نهائيا. وفي حين من السهل الزعم أن أربكان يمثّلالإسلاميين وحزبه بشكل أساسي، نجد قليلا من الاعتراض على القول إن أردوغان يمثّل أكثرية الأتراك وما تنطوي عليه تركيا من تنوّع وخبرات مختلفة.

ثانيا، أردوغان أقرب إلى منطق السياسة وإدارة الشأن العام من حيث بروز النزعة البراغماتية، بينما ينزع أربكان إلى المبدئية. وفي حين اتجه أربكان إلى تعزيزالإسلامية في تركيا وسيلة في التعبير عن إرادة الناخبين، اتجه أردوغان إلى تأكيد أهمية أن يكون نموذجه ديمقراطيا، ونجح في نقل تركيا من دولة علمانية تقف موقفا سلبيا من الدين إلى علمانية محايدة تجاه الأديان، بل لم يمنع أردوغان من التعبير عن ذلك بقوله إن العلمانية شرط ضروري لحماية الديمقراطية وضمان حرية الدين.

ثالثا، رأى أربكان أن الوطن والإسلام ينبغي أن يكونا في المرتبة الأولى، حتى لو اصطدم ذلك مع العالم أو مع مواقع قوى نافذة، في حين أدرك أردوغان أن حماية الوطن والإسلام تستوجبان التصالح مع العالم وروح العصر ومنطق العلاقات الدولية وموازين القوى الداخلية، حتى لو تسلّح المرء بشرعية انتخابية. وفيما أراد أربكان الاستقلال عن الغرب والاكتفاء ذاتيا، أدرك أردوغان أن الارتباط الأوثق بالعالم هو طريق التقدم الاقتصادي، وتركت رحلة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أثرها في ضرورة إقدام "العدالة

**والتنميـة" علـى الكـثير مـن الإصـلاحات السياسـية والاقتصـادية والفكريـة للتأهل إلى أخذ عضوية هذا النادي.**

**رابعا، لم يكن بمقدور أردوغان الوصول إلى التجربة الغنيـة الحاليـة لـولا تجربة أربكان و"الرفاه" وأخذ الدروس منها، لكنّ أردوغـان أضـاف إليهـا بأن حزبه لم يعد يعكس توجهات فكريـة عامـة، بـل كـرّس وطنيتـه وواقعيتـه عـبر تمثيلـه لمصـالح طبقـات اجتماعيـة أهمها التجـار ورجـال الأعمـال وأصـحاب الإنشـاءات في منطقـة الأناضـول، وهـي تجربـة أقـرب إلى مفهـوم البرجوازيـة المسلمة الذي يتحدث عنه الباحث ولي نصر في كتابه الاخير.[٤٢]**

**علمـا أن حـزب السـعادة برئاسـة زعيمـه السـابق رجـائي قطـان كـان قـد حصـل علـى ٢.٤٩٪ في انتخابـات الثالـث مـن نوفمبر/تشـرين الثـاني ٢٠٠٢ م وعلـى ٢.٣٤٪ في انتخابـات ٢٢ يوليو/تمـوز ٢٠٠٧م في حـين حصـل حـزب العدالـة والتنميـة برئاسـة رجـب طيـب أردوغـان علـى ٣٤.٢٩٪ في الأولى وعلـى ٤٦.٥٨٪ في الثانية. وهذا يعني أن الأتراك أيَّدوا حزب العدالة والتنميـة علـى حساب حزب السعادة في الانتخابات التي خاضاها سويا.**

**وبينمـا يقـوم حـزب السـعادة علـى أرضـية جماعـة إسـلامية تنـافس الجماعاتالإسـلامية الأخـرى، فـإن حـزب العدالـة والتنميـة قـائم علـى عمـوم الشـعب التركـي بكـل أطيافـه, وقـادر علـى احتـواء جماعـات إسـلامية مختلفـة تحـت مظلتـه. وهنـا يكمـن سـر الخـلاف الشـديد الـذي وقـع بـين جماعـة أسـعد جوشان النقشبندية وجماعة أربكان، حيـث زعـم كـل واحـد منهمـا أنـه الأصـل والآخر فرع يجب أن يتبع الأصل.**

٤٢ برهومـة نصـر. "صـعود قـوى الثـروة في العالمالإسـلامي ,نهضـة الطبقـة الوسـطى الجديـدة: " ، ترجمـة: هـاني تـابري ، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت – الطبعة الأولى - ٢٠١١ ديسمبر ٩. ٢٠١١ ، www.filmirsad.com/.../الإخوان-اقرب-إلى-اربكان-منه )

وإن كان الالتزام بقواعد الحزب واحترام زعيمه أمرا مطلوبا في جميع الأحزابالسياسية، فإنه يعتبر طاعة مفروضة في حزب السعادة. فنجم الدين أربكان كزعيم للجماعة يُعدّ المرجع الوحيد ويجب طاعته وعدم الخروج عليه، وهو ما يحد من الآليات الديمقراطية داخل الحزب حيث يتم اختيار أعضائه في جميع مؤتمراته بعد أن يشير إليهم أربكان الذي يبقى الممسك الحقيقي بزمام الأمور كلها ويرسم حدود المساحة التي يمكن أن يتحرك في داخلها رجائي قوطان أو نعمان كرتولموش أو غيرهما.

إن هذا التداخل بين ما هو ديني وما هو سياسي هو الذي دفع جماعة فتح الله غولان ذات النفوذ والانتشار الواسع إلى تأييد حزب أردوغان على حساب حزب أربكان.

وهناك عامل آخر يعزز قبضة أربكان على حزب السعادة، وهو تولي ابنه وابنته مناصب قيادية في الحزب ومشاركتهما بشكل كثيف وفعال في أنشطته، ما حوّله في نظر بعض المراقبين من حزب سياسي إلى مؤسسة عائلية، بل ويذهب آخرون إلى أن أربكان الابن يتم تجهيزه ليرث زعامة أبيه، وأن نعمان كورتولموش سُمِحَ له في الوقت الراهن بتولي رئاسة الحزب لتتم تصفيته بعد إخفاقه أمام أردوغان في الانتخابات المحلية.

أما حزب العدالة والتنمية فهو مبني على عقلية المشاركة وليس على سلطة الرجل الواحد، يتبادل فيه أقطابه الأدوار والمهمات حسب الظروف والمؤهلات مقدمين مصلحة الحزب على المصالح الشخصية الضيقة.

إذ نلاحظ أنه بينما كان محظورا على أردوغان ممارسة العمل السياسي، تولى عبد الله غل رئاسة الوزراء ثم حمل حقيبة وزير الخارجية في رئاسة أردوغان للحكومة لتنتهي مسيرته مع حزب العدالة والتنمية بصعوده إلى قصر رئاسة الجمهورية.

وفي المقابل، فقد تولى أردوغان رئاسة الوزراء تاركا كرسي رئاسة الجمهورية –وهو أعلى منصب – لرفيق دربه عبد الله غل، في حين تولى بولنت أرينتش، وهو الضلع الثالث لمثلث القيادة في الحزب الحاكم، رئاسة البرلمان لمدة طويلة.

يركّز الموالون لأربكان في انتقاداتهم الموجهة إلى حزب العدالة والتنمية على أنه مشروع أميركي يعمل لصالح مشروع الشرق الأوسط الكبير، وأنه ذو توجه غربي في سياسته الخارجية يدير ظهره إلى العالمالإسلامي, ويهمل قضايا المسلمين في الداخل والخارج، في حين يسعى حزب السعادة بقيادة أربكان الروحية إلى إنشاء تركيا الكبيرة من جديد والتكامل مع العالمالإسلامي ويولي الأهمية المطلوبة لقضايا الأمة.

وقد وصلت هذه الانتقادات في شدتها إلى مستويات استاء منها المنصفون من أعضاء حزب السعادة، كقول أربكان في أحد التجمعات الانتخابية بإسطنبول مخاطبا جماهير حزبه إنهم أبناء العثمانيين وأما المشاركون في تجمع حزب العدالة والتنمية بميدان آخر في إسطنبول فهم أبناء البيزنطيين.

ومهما كانت انتقادات قادة حزب السعادة الموجهة إلى حزب العدالة والتنمية شديدة اللهجة، فإنها تظل غير مقنعة في نظر كثير منالإسلاميين وعموم الشعب التركي، وتدحضها مواقف أردوغان وحكومته من قضايا المنطقة والعالمالإسلامي كدعم القضية الفلسطينية والوقوف بجانب أهالي غزة في الحرب الأخيرة وعدم سماح البرلمان التركي للولايات المتحدة باستخدام الأراضي التركية لاحتلال العراق، بالإضافة إلى تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول العربية والانفتاح على أفريقيا بالتوازي مع مواصلة مسيرة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.[٤٣]

٤٣ إسماعيل باشا ،الإسلاميون في الانتخابات المحلية التركية بين أربكان وأردوغان ، المعرفة ، الجزيرة .– الموافق ٢٣/٣/٢٠٠٩
www.aljazeera.net/.../7BD277BF-7476-4C8A-BC4 (

يبدو أن اربكان لم يستفد من تجربة انشقاق التجديديين في حزبه وتأسيس الحزب الجديد، فاستمر في ادارة حزب السعادة المشكل من قبله فيما بعد بنفس العقلية. وحين تم تأسيس حزب السعادة عام ٢٠٠٠ م لم يكن بإمكان أربكان بسبب الحضر المفروض عليه من قبل المحكمة أن يكون الرئيس الرسمي للحزب. لذا اصبح رجائي قوطان الرئيس ومن ثم نعمان كورتولموش الرئيس الجديد للحزب. وكان الخلاف قد احتدم بين نعمان كورتولموش وانصار اربكان داخل حزب السعادة اثر مؤتمر الحزب في ٢٠١٠ م الذي أفضى إلى استبعاد أقارب أربكان ومؤيديه من تولي مناصب رفيعة داخل الحزب. وقضت محكمة تركية بإلغاء نتائج مؤتمر الحزب وفرض وصاية على قيادته إلى حين عقد مؤتمر آخر لانتخاب هيئة قيادية جديدة ما اعتبره كورتولموش هزيمة له في الصراع مع اربكان على زعامة الحزب.

أن العثمانية الجديدة [٤٤] أيديولوجية حزب العدالة والتنمية ويعتبر بديلا للهوية القومية العلمانية الغربية الكمالية. ينقل الباحث أليف جينر فقرة من خطاب أردوغان في نهاية عام ١٩٩٦ في مهرجان الشباب التركي في اسطنبول قال فيه:

"نحن أحفاد شعب كانوا من أهل الريادة في بناء الحضارة العالمية في العهد العثماني وكان ذلك نتيجة وجود روح الابداع والاستقلالية، آن الآوان أن نترك تقليد الآخرين ونعود إلى جذور اجدادنا العظام في بناء مستقبلنا. أن الشاعر الذي كتب نشيدنا القومي ( محمد عاكف ارصوي) كتب هذا الشعر ليس في مرقص ولم يكن سكرانا حين كتب ذلك القطعة الرائعة بل كان راقدا في تكية درويش [٤٥]"

---

٤٤ يجب ان نميز بين " العثمانية الجديدة" التي يصف بها بعض الباحثين ايدولوجية حزب عدالة والتنمية و"العثمانيون الجدد" الحركة الفكرية التي ضهرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والتي سبقت الاشارة اليها في الفصل الاول.

45 Modernity , Islam , and secularism in Turkey , pp. 23-24

يـرى سـونر جاغابتـاي، مؤلـف كتـاب "الإسـلام والعلمانيـة والوطنيـة في تركيا الحديثة: من هو التركي؟" ورئيس معهد واشنطن للدراسات التركيـة أن تجربـة حـزب العدالـة في تركيـا متجـذر في حركـة الإخـوان المسـلمين التركيـة. واشـار جاغابتـاي إلى ان حـزب العدالـة والتنميـة خـرج مـن رحـم حـزب الرفاهالإسلامي، معتبرا انالإسلاموية في تركيا، وإن كانت غير عنيفة تقليدياً، إلا أنهـا تمتلـك سـت خصـائص خبيثـة": فهـي معاديـة للغـرب وللسـامية ولإسرائيل ولأوروبا ومناهضة للديمقراطيـة، كما أنهـا تحمـل مشـاعر معاديـة للعلمانية، مضيفا انه تم اعتماد جميع هذه المميزات من قبل جماعة الاخـوان المسلمين ". ويزعم جاغابتاي ان حزب الرفاه حاول بعد وصوله إلى السـلطة في العـام ١٩٩٦م, تنفيـذ جـدول الأعمـال المـذكورة الـتي اعتمـدتها جماعـة الإخـوان المسـلمين التركيـة، ولكنـه لقـي معارضـة مـن قبـل كتلـة العلمـانيين المواليـة للغـرب، والـتي شملـت وسـائل إعـلام مختلفـة، وأحـزاب المعارضـة والمنظمات غير الحكومية والأعمال التجارية والمؤسسات العسكرية.

واعتبر انالإسلاميين تعلموا درساً قيماً من هذه التجربة حيث أعادوا تسـمية أنفسهم، وتحولوا بعيداً عـن محـاور الإخـوان المسـلمين السـتة المـذكورة في جـدول الأعمـال، وأصـبحوا متـوافقين بصـورة أكثـر مـع رغبـات الجمهـور وبـذلك كسـبوا تأييداً شـعبياً، حيـث بـرز حـزب العدالـة والتنميـة مـن هـذه التسـمية الجديـدة في العـام ٢٠٠١م وأعلـن أنـه تخلـص مـن العناصـر السـتة الـتي كانـت قائمـة في أيديولوجية جماعة الإخوان المسلمين التركية.[٤٦]

46 (معهد واشنطن:" حزب العدالة والتنمية التركي يكشف جذوره كتنظيم إخواني" تقرير-تركيا-حزب/ (آكانيوز) خ ح/2009/10/27)
www.ak-news.net/ar/aknews/3/68575

# "حزب العدالة والتنمية والديمقراطية الغربية"

أمير طاهري[٤٧]

طوال ما يقرب من ثمانية عقود، ظلت تركيا تفخر بوصف نفسها بأنها أول دولة علمانية في العالمالإسلامي، وهو الأمر الذي جعل الأصوليين يصبون جام غضبهم عليها.

وها نحن الآن نسمع من أردوغان ان الدولة التركية ليست علمانية، حيث يطرح الرجل: "العلمانية تعني الفصل بين الدين والدولة. أما في تركيا فالدولة تسيطر على الدين".

بدأت الحكاية في عام ١٩٢٤م عندما أدركت الدولة الحديثة وقد تخلت عن نظام الخلافة، انها بحاجة لإنشاء شكل مؤسسي يتولى القيام ببعض مهامها. وقد تم ذلك من خلال مكتب الشؤونالإسلامية الذي أسسه أتاتورك، مؤسس الجمهورية الحديثة.

هذا المكتب يشمل هيئة تتولى إدارة أموال تقدر بمليارات الدولارات، من ضمنها الاف العقارات الموقوفة، التي تتنوع بين مجمعات سكنية في مدينة إسطنبول إلى أراض زراعية في منطقة الأناضول. وهو يشرف على ٨٠ الف مسجد، ويقوم بإنشاء ١٥٠٠ مسجد كل عام.

ويوفر هذا المكتب فرص عمل لحوالي ١٠٠ الف شخص، بما فيهم ٤٥ الف خطيب مسجد يؤمون المصلين ويلقون الخطبالإسلامية في المناسبات الدينية. وهناك فريق عمل مكون من ١٠٠ رجل يعدون الخطب التي تقرها السلطات المختصة قبل توزيعها على المساجد.

كما يحتكر المكتب إصدار الفتاوى الدينية ويتولى مسؤولية الرقابة على المطبوعات التي قد تخرج عن وجهة النظر الرسمية بشأنالإسلام.

٤٧ جريدة الشرق الأوسط،١٢،١٢، ٢٠٠٢ العدد ٨٧٨٠

وهذا معناه انه عندما يهيمن الدين على الدولة تكون لدينا حكم ديني. وعندما تهيمن الدولة على الدين يكون لدينا حكم لا ديني. وكلاهما قد يكون شكلا مختلفا من أشكال الاستبداد.

أما أردوغان فيقول نريد أن نصبح أوروبيين بمعنى الكلمة. ففي المانيا لا تفرض الحكومة على الكنائس ما تطرحه للناس أيام الأحد. وفي بريطانيا يمكن للفتيات أن يذهبن للجامعات وهن يرتدين ما يحلو لهن، بما في ذلك الحجابالإسلامي. أما في تركيا فحديثك عنالإسلام كما يحلو لك قد يلقي بك في السجن. وبالتأكيد ان الفتيات لا يستطعن دخول الجامعات أو المكاتب الحكومية، وهن يرتدين الحجاب وذلك مما دفع حكومة حزب العدالة والتنمية الجديدة برئاسة عبد الله غول إلى تقديم وعود بتغيير واقع الحال عن طريق سلسلة من التعديلات الدستورية. أما خصوم الحزب فيزعمون إن أردوغان وغول يريدان الاستفادة من الورقة الأوروبية من أجل تحقيق هدف إزالة المعوقات التي وضعت لكبح جماحالإسلاميين المتشددين خلال العقود الماضية.

وقد يعني الغاء مكتب الشؤونالإسلامية تحويل ملكية أموال هائلة لجمعيات دينية متفرقة قد تقوم بتفسيرالإسلام وفقا لرؤيتها وتشجيع الناس على ذلك، بغض النظر عما تقتضيه مصالح الدولة.

مثل هذه التطورات قد توفر لحزب العدالة والتنمية قاعدة اجتماعية اقتصادية متينة يمكنه من خلالها تعزيز مكانته على مر السنين.

تشير التقديرات إلى أن نسبة مؤيدي الحزب من الناخبين الأتراك ما بين خمسة إلى ستة بالمائة، وان أنصار الحزب لا وجود لهم على الاطلاق في انحاء عديدة من تركيا. لكنه تمكن خلال الانتخابات الأخيرة من جمع مايقرب من ٣٤ بالمائة من أصوات الناخبين، عن طريق استقطاب الناخبين الممتعضين من الأوضاع التي كانت سائدة حينئذ. وإذا ما تمكن الحزب من تخليص

المساجد والأضرحة والأماكن المقدسة وفوق ذلك كله أموال الأوقاف، من سيطرة الدولة، فقد يوفر له ذلك حضورا قويا ودائما في كل بلدة وقرية على الأرجح.

ويمكن للحزب أن يعين الآلاف من أنصاره في مواقع مؤثرة ومربحة في نحاء البلاد، وأن يكفل سيطرة واعظيه الدينيين على جميع المساجد.

ويبدو ان أردوغان يرغب في قلب الرؤية العسكرية التركية للعلمانية رأسا على عقب، بحيث يوقع أنصار أتاتورك في نفس الفخ الذي نصبوه للإسلاميين. "

وهذه ليست المرة الأولى التي يسعى فيها حزب تركي لتخليص الدين من سيطرة الدولة حتى يتسنى له الاستناد إلى الدين كمنطلق للسلطة. حيث كان ذلك هو واقع الحال منذ أن أنشأ أتاتورك حزبين سياسيين هما: حزب الشعب الجمهوري، الذي تأسس باعتباره اشتراكيا اجتماعيا وعلمانيا بشدة، والحزب الديمقراطي الذي تأسس باعتباره إسلاميا معتدلا وأكثر ميولا للتقاليد المتعارف عليها.

فقد أراد فوزي شاقماك، أول زعيم للحزب الديمقراطي الاستفادة من النهجالإسلامي بربطه بعظمة العثمانيين. وفيما بعد سعى اثنان ممن تزعموا الحزب بعده، وهما جلال بايار وعدنان مندرس لمزيد من الاستفاده من الطروحاتالإسلامية وهما يقودان الحزب. وخلال فترة رئاسة منديريس للحكومة التركية تم بناء ما يزيد على ٣٠ الف مسجد جديد. وعندما تدخل الجيش خلال عام ١٩٦٠م من أجل الإطاحة بمنديريس . حيث تم إعدامه شنقا فيما بعد . كانت إحدى التهم التي وجهت له هي محاولته المزعومة لاستغلال الدين من أجل التأثير على الجمهورية العلمانية.

وفيما بعد سعى زعماء آخرون من بينهم سليمان ديميريل وتورغوت أوزال، وكلاهما تحدر من الحزب الديمقراطي، لاستغلال قضايا دينية من أجل الفوز بأصوات الناخبين

على ان مظهر أردوغان ونهجه يبدوان غير صادقين. فهو لم يطلق لحيته على طريقة الأصوليين. كما ان زوجته، التي ترتدي غطاء ملونا فوق رأسها، تتحاشى ارتداء الحجابالإسلامي الذي أصبح رمزا للتمرد منذ السبعينات.

على إن أردوغان يبدو متناقضا في طروحاته بنفس طريقة تناقض أنصار أتاتورك. وسبب ذلك إن مجمل الجدل الدائر حول العلمانية لا علاقة له بالإسلام.

فالعلمانية أمر مألوف في إطار المسيحية لأنها تنظر إلى ما يخص الرب وما يخص قيصر (الحاكم) باعتبارهما شيئين منفصلين. وهذا التفريق لا يمكن توقعه فيالإسلام حيث أدت مساعي الدين أو الدولة، وهما توأمان ملتصقان، لفرض إرادة كل منهما على الآخر، إلى كوارث ونزاعات.

وعندما يطرح أردوغان وغول انهما يرغبان في جعل تركيا «دولة أوروبية بمعنى الكلمة" فإن عليهما التبصر بحذر فيما يعنيه هذا بالتحديد".

فالنظام العلماني الكامل يعني تمكين القوانين الوضعية من تجاوز تلك القوانين التي يعتبرها الدين الهية. فهل هذا هو ما يريده أردوغان لتركيا؟

وعندما طرحنا عليه هذا السؤال تملص منه بواحدة من ابتساماته الفتانة قبل أن يقوم بفرك جانب من شاربه المميز.

ينفي الكثير من الباحثين الاتهامات التي توجهها الخصوم العلمانيون(امثال جاغابتاي وطاهري وحقان ياوز ) إلى حزب العدالة والتنمية والتي تتحدث عن امتلاكه أجندة سرية إسلامية ، و يذهب هولاء إلى أن الحزب المذكور لا يشبه الأحزابالعلمانية القائمة، وإنما يعبر عن توليفة أيديولوجية تتمثل فيالإسلام الروحي والعلمانية السياسية، وكما يشبه عبد

الله غل حزبه بالأحزابالديمقراطية المسيحية في أوروبا. حيث يرى سيد نصر ولي، الباحث الامريكي المعروف والمختص في شؤون الحركاتالإسلامية، أنالإسلام الديمقراطي هو الاتجاه الذي ستسير اليه الاحزابالإسلامية في البلدانالإسلامية. وهذه نتيجة منطقية وبراغماتية، لأن الاحزابالإسلامية الديمقراطية ستظهر مثلما ظهرت الأحزابالمسيحية الديمقراطية في رحم المجتمعات المسيحية الاوربية[٤٨]

"الإسلاميون الجدد"، قد يكون الوصف الدقيق لحزب أردوغان، افادوا من التجارب الفاشلة للاسلاميين القدامى بزعامة نجم الدين اربكان، فاعلنوا قبولهم بالطابع العلماني للدولة وبانتماء تركيا إلى الغرب، لكنهم في الوقت ذاته استخدموا سلاح التغريب هذا ضد العسكر المتغرّبين. كيف؟ عبر العمل بكثافة لتحقيق الإصلاحات الديمقراطية والليبرالية التي يطالب بها الاتحاد الاوربي كشرط لقبول عضوية تركيا في صفوفه، وعبر تقديم نموذج اسلامي تركي يتحقق فيه (وفق تعبير أردوغان) التوازن بينالإسلام والديمقراطية والعلمانية والحداثة، وأيضاً عبر توثيق الصلات مع الولايات المتحدة. هذا التوّجه اصاب العسكر الكمالي بالحرج، ومنعه من تكرار تجارب الانقلابات العسكرية الاربعة في الفترة بين ١٩٦٠ و١٩٩٧، خصوصا بعدما قفزت حصة حزب العدالة في البرلمان في انتخابات ٢٠٠٢ من ٣٤٪ إلى ٤٦,٦ ٪. ٢٢ تموز ٢٠٠٧ بيد ان التوتر الشديد ما زال قائما بين الطرفين، وهو يعكس نفسه في مجال السياسة الإقليمي ة التي يحاول كل طرف فيها استخدام الظروف وموازين القوى لمصلحته.[٤٩]

48 Nasr, Seyyed Vali Reza , "The Rise of Muslim Democracy" ,
pp.13-15 و Journal of Democracy ,Volume 16, Number 2, April 2005

49 سعيد محيو، كيسنجر التركي: العثمانية الجديدة، المرايا. 31 2009/10/ ).زرنا الموقع في 6-6-2010

وقبل نحو عام من تأسيس الحزب زار أردوغان أميركا والتقى بزعيم الطريقة النورسية الشيخ فتح الله غولان، وكان هذا اللقاء حاسما ومهما. علما أن حركة فتح الله غولان هي حركة صوفية تملك مئات الالوف من الانصار والعشرات من المؤسسات الإعلامية والثقافية والمشاريع التجارية ونقابات للطلبة والعمال والتجار. يؤمن فتح الله غولان بأن تحقيق المجتمع المسلم المتطور علميا وحسب قيم الحداثة هو اقصر الطرق لتنفيذ قيمالإسلام على الارض الواقع. لذلك يعتبر المؤسسات التعليمية التابعة لهذه الحركة من أكثر المدارس تطورا علمياً في تركيا. ولتحقيق المجتمع المسلم المنشود يرى غولان أن للدولة دورا مهما ويؤمن بضرورة الحفاظ على مؤسسات الدولة التركية العلمانية والجمع بين مصالحالإسلام والقومية التركية [٥٠].

وعقد أردوغان لقاءات تشاورية مع زعماء الأحزابالسياسية، وبعدئذ تم تأسيس الحزب رسمياً في آب ٢٠٠١ م ويبدو أن هذا اللقاء وسع من قاعدة حزب العدالة لأن لحركة غولان جماهير لا بأس بها في وسط النخبة والمؤسسات الرسمية التابعة للدولة. لذلك انفتح قادة حزب العدالة والتنمية على مختلف أجنحة التيارالإسلامي في تركيا كما انفتحوا على التيار العلماني. علما أن أنصار غولان وأنصار الطرق الصوفية كانوا في السابق يصوتون لصالح الأحزابالعلمانية في يمين الوسط. وبعد هذا اللقاء تأسست علاقة وطيدة بين حركة فتح الله غولان والقيادات الشابة والاصلاحية داخل حزب الفضيلة، ويبدو أن هؤلاء قد أقتنعوا بآراء غولان بعدم التصادم مع الجيش، وبالانفتاح الأكثر على القيم الليبرالية الغربية ونظرية السوق الحر

50M. Hakan Yavuz; John L. Esposito (eds.) (2003), Turkish Islam and the Secular State: The Gülen Movement, Syracuse, N.Y.,p.21

(الرأسمالية) في الاقتصاد، والانفتاح على الغرب، والسعي الجاد للدخول إلى الاتحاد الاوربي والبقاء في الناتو[٥١].

يشير عبد الحليم غزالي واستناداً إلى مصادر تركية إلى العلاقة التي ربطت بين أميركا وبين رموز حزب العدالة والتنمية عندما كانوا في حزب الرفاه، خاصة أردوغان الذي التقاه السفير الأميركي مورتن إيرام أوينز أواخر الثمانينيات ونقل له رسائل إيجابية جوهرها "أنت مهم لمستقبل تركيا في الأعوام المقبلة [٥٢]"

ثم أصبحت الحركةالإسلامية أكثر وعيا في حزب الفضيلة ثم حزب العدالة والتنمية جمعاً بين الفعل ورد الفعل. واستطاع تهدئة مخاوف العلمانيين منالإسلام السياسي وتهدئة مخاوفالإسلاميين من العلمانية الجذرية التي هي في الحقيقة سلفية مضادة. فكلاهما يعتقد أنه الفرقة الناجية والآخر هو الفرقة الضالة.الإسلاميون يكفّرون العلمانيين، والعلمانيون يخوّنونالإسلاميين. لكن حزب العدالة والتنمية استطاع بما لديه من خبرة في العمل السياسي ووعي حضاري تحييد الجيش والحوار معه، وإقناعه بأنالإسلام الحضاري يقوم علي القيم العلمانية، وأن القيم العلمانية في حقيقتها قيم إسلامية احتكرها الغرب، وهي فيالإسلام نابعة منه. كما استطاع التخفيف من حدةالإسلاميين السلفيين وإقناعهم بالإسلام الحضاري القادر علي الدخول في العالم أكثر منالإسلام الحرفي النصي العقائدي الشرعي المؤسسي.

وفي نفس الوقت تم الحوار مع دول الجوار العربي والإيراني والآسيوي، والابتعاد عن المحور الإسرائيلي بالرغم من قضية الكرد. ومازال قادة الحزب

---

51 Ahmet T. Kuru" CHANGING PERSPECTIVES ON ISLAMISM AND SECULARISM IN TURKEY: THE GÜLEN MOVEMENT AND THE AK PARTY , pp.144-46.
http://www.setav.org/ps/dosya/28015.pdf

٥٢ الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا،القاهرة،مكتبة الشروق الدولية،٢٠٠٧ ،ص٨٧

يصرون على الانضمام للاتحاد الأوروبي والاستجابة إلى مطالبه فيما يتعلق بملف حقوق الإنسان وبعض أحكام الشريعة الخاصة بالقصاص دون التفريط في الرموز الحضارية كغطاء الرأس. وهي رموز موجودة في كل ملة ودين. وتميز كل ثقافة وحضارة. وكذلك الإبقاء على المدارس الدينية أسوة بالمدارس الخاصة الأجنبية الفرنسية والإنجليزية والألمانية الموجودة في تركيا.

وحتى في الاسم لم يضعوا لفظالإسلام كاسم للحزب أو علامة عليه بل "العدالة والتنمية". وهما قيمتان إسلاميتان: العدل الذي قامت على أساسه السماوات والأرض ونظم الحكم. والمعروف عند المسلمين أن إماما كافرا عادلا خير عند الله من إمام مسلم ظالم. والعدل هو الشرط الأول للإمامة قبل القوة عند بعض الفقهاء. والتنمية إعمار الأرض وتحويلها من صحراء قاحلة صفراء، هشيم تذروه الرياح إلى أرض زراعية خضراء أصلها ثابت وفرعها في السماء كما يصور القرآن. والتنمية الصناعية أيضاً ، تليين الحديد واستعمال النار أي الطاقة، وهذا ما جعل تركيا قلعة صناعية وعمرانية يشهد لها الجميع.

وعلى الصعيد الداخلي وبما له من رصيد شعبي يحاول الحزب تغيير الدستور حتى يكون انتخاب الرئيس بالاقتراع الشعبي المباشر. ويحاور الكرد اعترافا بحقوقهم في إطار وحدة الأراضي التركية والعراقية والسورية. فليست الدولة الوطنية – في تصور قادة حزب العدالة والتنمية – ذات العرق الواحد هو النموذج الوحيد للكيان السياسي. ومعظم الدول تحتوي مللاً وأعراقا مختلفة مثل سويسرا وكما قرر ذلك دستور المدينة[٥٣].

---

٥٣ حسن حنفي العدالة والتنمية في تركيا والمغرب العربي ،العدد، ١١٨٧ ٢٠-١٢-٢٠٠٩ ٢٠٠

إنها ببساطة التحول إلى نموذج ليبرالي اسلامي لكل العالم الإسلامي.

وهنا يجب التسجيل أنالإسلام الليبرالي التركي ليس ظاهرة عابرة، لا في التاريخ العثماني القديم ولا في التاريخ القومي التركي الحديث. فالدولة العثمانية كانت لها طابع ليبرالي في كثير من مظاهرها، حيث جاء العثمانيون بقوانين علمانية رسمت ابان حكم السلطان محمد الفاتح والسلطان سليمان القانوني قبل نيف واربعة قرون. وفي حين بذلت فيه محاولات في انحاء اخرى من الاراضيالإسلامية لتكييفالإسلام مع الظروف المتغيرة، اتخذ العثمانيون قرارا بعلمنة حكومتهم. ولذا عمدوا في القرن التاسع عشر إلى تأسيس المؤسسات العلمانية إلى جانب المؤسساتالإسلامية بدل اصلاح الاخيرة.

هذ التوَجه افسح المجال واسعاً امام بروز الإسلام الليبرالي الذي يجادل بأن القرآن والسنة النبوية يحضّان على الممارسات الليبرالية. وعلى سبيل المثال، ينطلق المفكر الإسلامي التركي علي بولاق من الآية "لكم دينكم ولي دين"، وكذلك من وثيقة المدينة بين النبي محمد واليهود، ليقول أنا الإسلام في جوهره يعزز التعددية ضمن الوحدة. لا بل هو منارة التوجهات التعددية والليبرالية.

كانت هناك على الدوام مقارنة تاريخية بين علمانية تركيا والعلمانية الاوروبية الغربية. ومن الناحية التاريخية كان الدين والدولة منفصلين في اوروبا الغربية. كانت الكنيسة تتمتع باستقلال ذاتي عن الدولة والشيء نفسه ينطبق على حالة الدولة. ويعد النظام الكمالي انحرافا من النظام العثماني ونسخا للتجربة الفرنسية المتطرفة. وكان تطور النظام العلماني في السياق الفرنسي يعني ان الدولة تولت بشكل تدريجي بعض الوظائف التي كانت تؤديها الكنيسة كالتعليم مثلا. لكن في السابق كانت الكنيسة المسؤولة الاساسية ان لم تكن الوحيدة عن توفير التعليم.

وعندما استولت الدولة على تلك الوظيفة قام العلمانيون بتوفير التعليم ومن هنا جاءت كلمة LAICISM التي تعني النظام العلماني واستخدمت إلى جانب كلمة SECULARISM. أما في الدولة العثمانية فلم يتم الفصل بين المؤسسات الدينية والدولة. فقد كان يتم تعيين شيخالإسلام وهو صاحب ارفع منصب في الدولة من قبل السلطان. كما كان السلطان مسؤولا عن حماية الدين والاسلام ونشره. وبمعنى اخر فان المرء في الامبراطورية العثمانية لم يكن يصادف النظام العلماني بالمعنى الذي كان سائداً ومتبعا في اوروبا الغربية. لقد كانت الثورة التركية ثورة ثقافية. وللسبب نفسه فان المفكر التركي الراحل نيازي بيركيس لفت أنظار الكثيرين إلى الفرق بين النظام العلماني LAICISM والعلمانية SECULARISM وقال ان مصطلح العلمانية هو الأفضل في تفسير الحالة العثمانية ـ التركية.[٥٤]

وعمل الجيش على مدى العقود السابقة على منع أي نفوذ إسلامي حقيقي في مؤسسات الدولة، ولعل السبب وراء عدم تصادم حزب العدالة والتنمية مع المؤسسة العسكرية تقديمه طرحاً متقدماً عن خطاب أربكان في الطابع البراغماتي ومتصالحاً مع المؤسسة العسكرية والجمهورية الأتاتوركية، وبقي الوضع على حاله بعد أن تسلم رئاسة الأركان يشار بيوك نت الذي أبدى عدم ارتياحه لمّا تقوم به حكومة أردوغان منذ اليوم الأول لتسلمه لمنصبه في نهاية أغسطس/ آب ٢٠٠٦م.

أن حزب العدالة والتنمية التركي ـ إلى اليوم ـ لا يطالب بإقامة دولة الخلافة ولا يسعى إلى تقويض الأسس العلمانية للدولة التركية. إذ لا يزال الحزب، في كل مناسبة، يؤكد على لسان قادته أنه سيظل يحترم علمانية الدولة ولن يشكل أي تهديد لها.

---

٥٤ سعيد محيو، كيسنجر التركي: العثمانية الجديدة، المرايا | 2009/10/3 ).زرنا الموقع في 6-6-2010

**ولا تنعكس في مظهر أعضاء الحزب وسلوكاتهم الصورة النمطية للإسلامي المتشدد، الملتحي، التكفيري، المناهض للقيم الإنسانية والمكتسبات الحضارية. فهو ينطلق من أن قيمالإسلام لا تتنافى مع قيم العلمانية والديمقراطية. فقد أكد أردوغان مرة إن (الإسلام هو مرجعي على المستوى الفردي أما على المستوى السياسي فمرجعي هو الدستور والمبادئ الديمقراطية). لذا لم يلجأ الحزب إلى سن قوانين تفرض الحجاب أو تحظر الأنشطة الفنية التي تعتبرها الجماعات الإسلامية مخالفة للشرع.**

**أن هذا الحزب تصدى للمشاكل الاقتصادية والإدارية ولم يرم بنفسه في سفاسف الأمور المتعلقة بالحجاب ومنع الاختلاط وأسلمة التعليم والإعلام والسياحة والتعاملات البنكية.. الخ. واستطاع، بتجربته الحكومية، أن يكسب تعاطف العلمانيين والكرد الذين صوتوا لصالحه في الانتخابات بنسب مهمة.**

**إن الحركات الإسلامية عموما مهووسة بشعارات: الإسلام هو الحل. تطبيق الشريعة، إلغاء القوانين الوضعية، تفعيل عقيدة الولاء والبراء، القضاء على أنظمة العض والجبر الخ. وبسبب هذه الشعارات الهلامية فشلت التجارب السياسية للإسلاميين في الأردن والسودان والجزائر والكويت، وها نحن نشهد فشلها في فلسطين لغياب الواقعية السياسية التي يتميز بها حزب العدالة والتنمية التركي الذي لا يقيم علاقاته الحزبية أو الحكومية مع غيره من الأحزاب أو الحكومات على أسس عقائدية" ولكن يقيمها على أسس سياسية لا تحتكم أساساً إلى مقياس الحلال والحرام أو الإيمان والكفر، ولا تمييز فيها بين مواطنين وأهل ذمّة، أو بين دارالإسلام ودار الحرب. هذه الثقافة تفتقر إليها عموم الحركات الإسلامية.[٥٥]**

---

[٥٥] سعيد الكحل، تركيا على نهج التطبيع بينالإسلام السياسي والعلمانية ،03 أغسطس 2007، موقع دروب ، http://www.doroob.com/?p=19746زرنا الموقع في 22/5/ 2010.)

# الفصل الخامس
# العلمانية المؤمنة في تركيا

بعد ترشيحه من قبل حزبه لرئاسة الجمهورية صرح عبد الله غل بموجب الدستور أن يتمسك بقيم الجمهورية الديموقراطية العلمانية. وقال "إذا انتُخبت لهذا المنصب، سوف أحرص من دون شك على أن تُحترم هذه المبادئ."

وفي الواقع، منذ عهد السلطان سليمان القانوني في القرن السادس عشر شكلت السلطنة العثمانية مؤسسة دينية تحت رعايتها، وفرض هذا النمط السلطاني للدولة التمييز بين السلطة الزمنية، ومهمات السلطة الدينية الموكلة للعلماء ثم لدار الإفتاء، وغدت السلطة الزمنية ذات السيادة والشوكة متحكمة بالسلطة الدينية. لذلك لم تكن الدولة العثمانية دولة دينية (ثيوقراطية). وبدءاً من القرن التاسع عشر، ومع الاحتكاك المباشر بالتفوق الأوروبي، والتعرف على مؤسساته الديموقراطية، تبلورت رؤية إصلاحية خارج المؤسسة الدينية السلطانية حاولت توطين المفاهيم الغربية عن الديموقراطية وحقوق الإنسان، واسترجاع مفاهيم المرحلة الأولى للإسلام، مؤكدة مع محمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي وغيرهما على أن السلطة السياسية في الإسلام سلطة مدنية، وأن الإسلام لا يعرف سلطة ثيوقراطية.

ولعله من المفيد عند التعاطي مع إشكالية العلمانية والدين أن نتفحص، ولو قليلا، كيف تعاطت الخبرة الغربية معها، وإلى أي السبل قد اهتدت. حيث كان الفكر الغربي من المهارة بحيث أدرك أهمية الدين في حياة الشعوب، ذلك أنه لم يقم أي نظام سياسي، مهما كانت درجة انفتاحه، على إخراج الدين من الحياة العامة للأفراد والمجتمعات، وما حدث هو ضرورة النظر إلى الدين

بوصفه أداة تستهدف مصلحة البشر، وليس وسيلة لخنقهم بطقوس قد تفضي في النهاية إلى عكس ما أُريد لها.

هذه الرؤى كانت حاضرة في إدراك قادة حزب العدالة والتنمية التركي، إذ تعلموا دروسها، واستوعبوا شروط النجاح والاستمرار في الساحة السياسية، فحرصوا على أن يقدموا صيغة تصالحية بينالإسلام والعلمانية، نجحت في استقطاب قطاع غير قليل من النخبة، وقطاع كبير من الجماهير، التي أعطتهم أصواتها وثقتها في الانتخابات البرلمانية والبلدية. وحين اعتبروا أنفسهم حزباً محافظاً وديمقراطياً، كان ذلك يعني مباشرة التزامهم باحترام القيم الأساسية في المجتمع التركي وفي مقدمتها الدين والعلمانية، وحين فعلوا ذلك فإنهم استعادوا الركن المغيب في الهوية السياسية التركية، وهوالإسلام الذي ذوبته العلمانية الكمالية في مشروعها المهيمن. وفي حدود السقف المتاح، فإنّ استدعاءهم للإسلام تم في الإطار الاجتماعي وليس السياسي، وبذلك فإنهم قدموا المشروع الإصلاحي على الإيديولوجي، وهو ما يفسر تقليلهم من شأن معركة الحجاب التي افتعلها العلمانيون الغلاة، وانشغالهم عنها بمواجهة الأزمة الاقتصادية وتعزيز الحريات والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

لقد نجح حزب العدالة والتنمية في التوفيق بين مبادئ الدولة التركية العلمانية التي أسسها كمال أتاتورك على أنقاض الإمبراطورية العثمانية، وبين برامجه وأهدافه التي لا تدير ظهرها لتاريخ هذه الإمبراطورية ولا لثقافتها الإسلامية. إنه حزب لا يدعو لدستور إسلامي يعتمد الشريعة ولا يسعى لتطبيق الحدود الإسلامية، يطرح ديمقراطية علمانية لا تعادي الدين بل تستلهم قيمه الخيّرة، كبديل لديمقراطية علمانية أتاتوركية تقصي الإسلام وتضيّق عليه، أي تعديل التطرف العلماني دون الانزلاق للتطرف الأصولي، والعمل لمصالحة بين الدين والعلمانية.

إننا بصدد تجربة متميزة في المجتمع التركي، تقدم إسلاماً آخر غير إسلام الجمود والانغلاق. إنه إسلام متعايش مع العصر، منفتح على العالم، معترف بالحداثة، حريص على الهوية الإسلامية بلا تعصب وبلا إكراه وفرض، وبلا اغتيال للعقل، وبلا تكفير للمجتمع وللعالم.

وهكذا، فإنّ العلاقة بين الدين والدولة تكمن في إحلال التناغم والانسجام بين الوسائل، التي تستخدمها الدولة المدنية لتأمين إدارة النشاطات المشتركة في المجتمع وضبطها والغائيات الخيّرة التي ينطوي عليها الدين. إنّ الدولة لا يمكنها أن تكون دينية، بل مدنية، تنتقي وسائلها وفق مقاييس المردودية والفاعلية في التعاطي مع مواردها الاقتصادية والبشرية، وتحتكم، في الوقت ذاته، إلى القيم والغائيات التي يؤمن بها المجتمع.

وليس المهم أن ننادي بالعلمانية أو أن نحاربها، لكنّ المهم هو إيجاد الطريقة المثلى التي تحترم تأريخنا الإسلامي وتراثه، ولا تتعارض في آن واحد مع ما تعارفت عليه المجتمعات الإنسانية من مبادئ وقيم تعزز سلامة الإنسان وتحترم كرامته وتحقق المساواة بين أفراده، بغضّ النظر عن أية اعتبارات موجودة، وتحقق له شروط حياة لائقة وكريمة وتحميه من كل استغلال وظلم وطغيان.[٥٦]

---

٥٦ الدكتور عبدالله تركماني ، العلمانية المؤمنة في تركيا، نُشرت في صحيفة المستقبل اللبنانية – 2007/4/30).

# جدل الإسلام والحداثة في التجربة التركية (*)١

بقلم:الدكتور عبدالله تركماني[٥٧]

تستحق التجربة التركية المعاصرة الدراسة والتأمل، خاصة في العالم العربي الذي تتطلع شعوبه ونخبه إلى أنموذج يجمع بين الإسلام والحداثة. ويتزامن ذلك مع احتياج الكثيرين لتفهم طبيعة الإسلام السياسي في تركيا وحدود حضورالإسلام في الحياة الخاصة والعامة للأتراك، والمبادئ والتأثيرات الحقيقية للأتاتوركية ومستقبل الإسلام السياسي والعلمانية في تركيا.

وفي الواقع يستفز المشهد التركي مفهوم الجدل التاريخي بين الإسلام والحداثة، حيث برزت تركيا العثمانية في القرن التاسع عشر باعتبارها ساحة هامة لمحاولات التحديث الرئيسية في العالمالإسلامي، ثم مرورها بالتجربة الأكثر راديكالية للعلمنة خلال الحقبة الأتاتوركية في القرن العشرين. كما امتازت بكونها أول دولة شرق أوسطية تعاطت بإيجابية مع رياح التغيّرات الجوهرية التي أصابت بنية النظام السياسي العالمي في مطلع التسعينات من القرن العشرين.

ومنذ بضعة سنوات تقدم تركيا إسلاماً سياسياً آخر غير إسلام الجمود والانغلاق، إنه إسلام متعايش مع العصر، منفتح على العالم، معترف بالحداثة، حريص على الهوية الإسلامية بلا تعصب وبلا إكراه وفرض، وبلا اغتيال للعقل، وبلا تكفير للمجتمع وللعالم، وإدخال الظروف والمتغيّرات المحلية والدولية في حساباته ورؤاه السياسية. بتعبير آخر، هو واقعي وعملي، يرى العالم كما هو، ويتعامل مع ظلمه وعدله بلا حساسية وبلا يأس

٥٧ الدكتور عبدالله تركماني ، كاتب وباحث سوري مقيم في تونس " البحث في الأصل ورقة مقدمة إلى ندوة الإسلام والديمقراطية : أسئلة العلاقة وآفاقها التي عقد في تونس خلال يومي ١٥ و ١٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤ ب منذ تأسيس حزب العدالة.

غاضب، وبلا غريزة الانتقام والإلحاح الجنوني على إرهابه وتدميره، انطلاقا من الشعور بالدونية وبالعجز عن مجاراته في قوته وعلمه وحضارته، مما جعل تركيا ميدان اختبار لفكرة جدلالإسلام والديموقراطية.

فهل ثمة سمة راسخة في الإسلام تعوّق التفاهم والتسوية بين الإسلام والحداثة؟ ما هي تلك السمة التي لا يمكن تغييرها أو التصالح معها في الإسلام؟ وإذا افترضنا أنّ ذلك صحيح، ما الذي يجعلالإسلام غير متناسب مع ثقافة الحداثة؟ إسلام متصالح مع الديموقراطية تحت عباءة العلمانية أم علمانية متصالحة مع الدين مثل العلمانية الأمريكية، وليست معادية له كما علمانية أتاتورك؟. وهل تحوّل تجربة حزب العدالة والتنمية تركيا إلى أنموذج للعالمالإسلامي ؟.

ومهما يكن من أمر فإنّ الحالة التركية أعادت إلى الأذهان من جديد مسألة المصالحة بينالإسلام والحداثة، باعتبارها مسألة مطروحة على عالمنا العربي.

## مظاهر تجربة الحداثة التركية المعاصرة ومآلاتها

تعتبر تركيا دائرة التقاء أساسية للحضارتين الغربية والشرقية، مما أتاح لها وفرض عليها في الوقت نفسه، الكثير من المزايا والالتزامات. وقد جمعت تاريخيا بين الحضارتين الهيلينية والإسلامية، وفي حال تحولها نحو تحسين وتطوير ديموقراطيتها، قد تستطيع زيادة فرص التحديث والدمقرطة في العالم الإسلامي، لأنها دولة كبيرة وتشغل حيزاً استراتيجياً مهما يطل على رقعٍ استراتيجية هامة، مثل: أوروبا والبلقان واليونان والبحر الأبيض المتوسط والعالم العربي من جهة، وروسيا وآسيا الوسطى ومنطقة القوقاز من جهة ثانية.

ولايمكن فهم التجربة التركية المعاصرة بدون استحضار ذاكرة التاريخ السياسي لثمانين سنة قبل اليوم، عندما قامت في تركيا ثورة الجنرال

مصطفى كمال أتاتورك، التي شكلت قطيعة مع ماضيهاالإسلامي. لذلك لم تكن ثورته على الدين إلا تمردا سطحيا، لأنها كانت فوقية، أي انقلابا من أعلى. فلقد اقتصر مصطفى كمال على تغيير الأشكال عندما استعصى عليه تغيير العمق، هكذا قامت الحكومة بسلسلة من الإصلاحات بهدف ترسيخ العلمانية. ولم تقتصر الإصلاحات على التغيير في النظام السياسي، بل أنها أعادت كذلك صوغ المجتمع واجتاحت العالم الخاص للافراد. إذ لم يتطابق النظام العلماني في تركيا مع تيار الحداثة الذي شهده الغرب، الذي كانت العلمانية، باعتبارها أحد مكوّنات الحداثة، مدخله إلى إقامة تجارب ديمقراطية متحررة ضمنت للإنسان حرية الاعتقاد ومعها حرية الاختيار في تحديد التوجهات السياسية والاقتصادية. وبذلك فإنّ العلمانية التركية لم تفترق كثيرا عن الأنظمة الديكتاتورية التي ظهرت في ألمانيا وإيطاليا وأسبانيا بين الحربين العالميتين، حيث يدخل ضمن تقاليدها إسناد مهمة استثنائية للجيش كحارس للنظام، وتمتد لتشمل التحكم بالنظام السياسي.

وخلال ثمانين عاما نشأت أجيال تربت على تلك الثقافة، والتقت على قيمها مؤسسات ضخمة ومصالح هائلة وارتباطات يتعذر الإحاطة بحدودها أو تشعباتها، وتحوّل هؤلاء جمعيا إلى مراكز قوى سياسية واقتصادية وعسكرية، تقمع بشدة أية بادرة تشتم فيها رائحة الخروج على النص الكمالي. ليس ذلك فحسب، وإنما تولى هؤلاء تحديد ضوابط اللعبة السياسية وقواعدها، وأصبح مجلس الأمن القومي الذي يشارك فيه رئيس الأركان وقادة أسلحة الجيش مع عدد من كبار المسؤولين المدنيين، في مقدمتهم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، هو المرجعية الحقيقية التي تحدد شروط اللعبة السياسية وسقفها، كما تحدد رؤيتهم للعلمانية .

لقد قام الجيش بانقلاب في عام ١٩٦٠ م ضد الرئيس عدنان مندريس وأعدمه لأنه ساهم في الإحياء الإسلامي في الخمسينيات، وقام بانقلاب آخر في

عام ١٩٧١ م لقمع تصاعد الحضورالإسلامى في العملية السياسية، وفي عام ١٩٨٠ م قام الجيش بالانقلاب الثالث بسبب المهرجان الذي أقامه حزب الأمة الوطنى في مدينة قونية تحت شعار تحرير القدس.

وكما هي عادة الديكتاتوريات، لم تشأ الكمالية أن تظهر في مظهر حكم توتاليتاري مستبد، فارتدت صنوفا من الأزياء التي تشد أنظار الناس: رطانة شعبوية، وخطاب عام عن الحرية والتعددية والتسامح والنهضة والديموقراطية. ومع هذه الصفات أمكن الانتقال بسهولة إلى زعم صفات أخرى من قبيل دولة القانون وحقوق الإنسان والحريات والتعددية السياسية والحداثة واقتصاد السوق.

لكن، هل نجحت الجمهورية الأتاتوركية في تحقيق مآربها؟ وما الذي راكمته بعد ثمانين عاما على نشوئها؟ لقد أنتجت الفقر والتضخم وانتشار البطالة والرشوة والفساد، وانعدام الحريات الفردية، وتفاقم المسألةالكردية، وصعود الإسلاميين إلى سدة الحكم، وتعاظم مشكلة قبرص، والتحول إلى نموذج في العالم من حيث هيمنة العنف الرسمي والتعذيب ومصادرة الحريات وممارسة التمييز العنصري ضد الكرد.

والروائي التركي ـ الكردي يشار كمال، ضمير فقراء تركيا وأحرارها على حد سواء، يقول بالحرف: منذ ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٣ م أي منذ اليوم الأول لتأسيسها وحتى الآن، تحولت الجمهورية التركية إلى نظام لا يطاق من القمع والقسوة، وتمكنت من تمويه هذه الصورة عن طريق شتى أشكال الخداع.

وهكذا، فإنّ نقطتي ضعف أساسيتين رافقتا التجربة التركية: الأولى، الدور الرئيسي والحاسم الذي لعبته مؤسسة الجيش في المفاصل الأساسية من الحياة السياسية، مما منع تركيا من الاعتماد على عقولها السياسية البراغماتية في حل مشكلاتها. والثانية، أولوية المصالح الأمنية التركية على

مصالحها السياسية والاقتصادية في علاقاتها ومواقفها الداخلية والإقليمي ة والدولية.

فعند إعلان الجمهورية التركية في العام ١٩٢٣، كان ٨٠ ٪ من الشعب التركي يعيشون حياة تقليدية في الريف، وكان فهم الإنسان والمجتمع والدولة والطبيعة والتاريخ مشبعا بالمفاهيمالإسلامية. وبرز الإسلام السياسي، منذ النصف الثاني من سبعينات القرن الماضي، في إطار اجتماعي محدد، إذ جاء ليستثمر مشاعر الإحباط لدى جزء من الشعب كان يشكل تركيا الثانية المهملة في المقاطعات الأقل نموا في الأناضول والمناطق المحيطة بالمدن. فما هي تداعيات تجربةالإسلام السياسي التركي على المستويات الداخلية والإقليمي ة والعالمية؟.

## التداعيات على المستوى التركي

من الضروري أن نبحث عن مصادر العلاقة المميزة بين الدين والسياسة في تركيا، في خصوصية الإسلام التركي التوفيقي والمتأثر بأديان قارة آسيا، وأيضاً في العالم البلقاني، ومن خلال الماضي العثماني، والديانة المسيحية. وعلى النحو نفسه، من غير الممكن طرح المسألة الدينية بعبارات التعارض الثنائية، أي بوضع العلمانيين من جهة، والإسلاميين من جهة أخرى، إذ ثمة سلوكات هجينة مؤلفة من الموقفين على حد سواء، من دون الحديث عن خصوصية الأتراك الذين تكيّف عدد كبير منهم مع الحداثة.

هذه السلوكات كانت حاضرة في إدراك قادة حزب العدالة والتنمية، الذين كانوا جزءا منها في بعض مراحلها، وإذ تعلموا دروسها، واستوعبوا شروط النجاح والاستمرار في الساحة السياسية، فإنهم حرصوا على أن يقدموا صيغة تصالحية بينالإسلام والعلمانية والديمقراطية، نجحت في استقطاب قطاع غير قليل من النخبة، وقطاع كبير من الجماهير، التي أعطتهم أصواتها وثقتها في

الانتخابات البرلمانية والبلدية. وحين اعتبروا أنفسهم حزبا محافظا وديمقراطيا، كان ذلك يعني مباشرة التزامهم باحترام القيم الأساسية في المجتمع التركي وفي مقدمتها الدين والعلمانية، وحين فعلوا ذلك فإنهم استعادوا الركن المغيب في الهوية السياسية التركية، وهوالإسلام الذي ذوبته العلمانية الكمالية في مشروعها المهيمن. وفي حدود السقف المتاح، فإنّ استدعاءهم للإسلام تم في الإطار الاجتماعي وليس السياسي، وبذلك فإنهم قدموا المشروع الإصلاحي على الأيديولوجي، وهو ما يفسر تقليلهم من شأن معركة الحجاب التي افتعلها العلمانيون الغلاة، وانشغالهم عنها بمواجهة الأزمة الاقتصادية وتعزيز الحريات والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وكان أردوغان زعيم حزب العدالة والتنمية قد صرح في شباط/فبراير ٢٠٠٠ م حين كان لا يزال عضوا في حزب الفضيلة، بما يأتي من الخطأ أن نساوي الحزب بالدين والدين بالسياسة. إننا لا نهدف إلى تأسيس دولة إسلامية، ولسنا حزبا ثيوقراطيا. أما في حال انخراط الناس الأتقياء في الحياة السياسية مع امتناعهم عن اعتبار المعايير الدينية مرجعاً لهم، فلا يمكننا الحديث عن إسلام سياسي.

وقد نجح حزب العدالة والتنمية في اقناع الغالبية الكبرى من الفئة الإسلامية المحافظة بوجهة نظره، وتمكن من حشد دعم عناصرها الأكثر ديناميـة. وهو في مجال الاقتصاد يركز على مفاهيم المنافسة الحرة و العقلانية و حس المسؤولية و شفافية السياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة الحديثة. ويدعو الحزب إلى مجتمع منفتح، وثيق الصلة بنشاط المؤسسات غير الحكومية التي ستحد من اندفاع الدولة إلى السيطرة على كل أصعدة الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وهذا المفهوم المجتمعي، الذي يهدف إلى منع حضور الدولة الطاغي بأسلوب نيوليبرالي تقريبا، لا يؤيد فكرة الدولة الإسلامية التواقة إلى صوغ كل مجالات الحياة وفق

أيديولوجيتها الخاصة، إلا أنّ المفهوم يفسح في المجال أمام نشوء مجتمع إسلامي مستعد لإعادة النظر في القيود الصارمة للنشاط الديني، وخصوصاً على مستوى التعليم وحرية التنظيم.

وعندما استقال هؤلاء المجددون المعاصرون من حزب الفضيلة في العام ٢٠٠١ م كان جوابهم عن السؤال: ما هو الجديد في حركتكم التجديدية المعاصرة؟

١) سوف لا تتمحور حركتنا الجديدة حول المشاعر والعقائد الدينية وإنما على الأسس الديموقراطية والشفافية والحوار والتعاون.

٢) لن تعمل حركتنا وفق أسلوب العمل السياسي القائم على الطاعة العمياء للزعيم أو الرئيس، كما كان جاريا في عهد أربكان، وإنما وفق أسلوب العمل الجماعي أو أسلوب عمل الفريق في السياسة والإدارة والحكم.

٣) إنّ حركتنا سوف لن تنشغل كثيرا في حل مشكلات البناء الفوقي وإنما في معالجة القضايا التي تشغل بال البناء التحتي، أي مجموع الشعب التركي الذي يشكو من البطالة وعدم المساواة في توزيع الثروات والنمو والعدالة الاجتماعية.

٤) سنا من دعاة المماحكات السياسية، كما أننا لسنا مغرمين بالصراعات السياسية والدونكشوتية الفارغة، وإنما بالعكس من ذلك فإنّ حركتنا الجديدة تدعو إلى المصالحة الاجتماعية والحوار والتعاون، لأنّ ثمة نقاطا كثيرة مشتركة بيننا وبين الآخرين.

٥) إنّ حركتنا سوف لن تكون خطرا أو تهديدا على النظام القائم، لأننا سوف لن نتّبع السياسات التي تشكل مثل ذلك التهديد.

٦) سنلبي رغبة المواطنين في الإنظمام إلى الاتحاد الأوروبي وسنقوم بتهيئة الظروف المناسبة لذلك الانضمام في إطار مصلحتنا الوطنية.

٧) سوف لن تكون قضية الحجاب سبباً للمماحكات والصراع في برامج حزبنا المقبلة، لأننا سنقوم بحل مثل هذه القضايا في إطار حقوق الإنسان التي ندعو إلى حمايتها، لاسيما أنّ الحجاب لا يشكل المسألةالأساسية للمرأة التركية وإنما هي بحاجة إلى حلّ مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية والمشاركة في الحياة السياسية والتمتع بالحريات والمساواة في جميع المجالات.

٨) ستحافظ حركتنا على أسس النظام الجمهوري، ولذلك لن ندخل في مماحكات مع القوات المسلحة التركية، وإنما سنتبع سياسة واضحة ونشيطة للوصول إلى الهدف الذي رسمه أتاتورك في إقامة المجتمع المتحضر والمعاصر، في إطار القيم الإسلامية التي يؤمن بها ٩٩ ٪ من مواطني تركيا.

وهكذا، يمكن تفسير وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة لأنه تم تأسيس الحزب من منطلق نوع من المراجعة للذات للتيارالإسلامي، حين طرح قادته أنفسهم كإصلاحيين مستنيرين مؤمنين بالديمقراطية والعلمانية، ورفضوا إلصاق تعبير الإسلامي بالحزب، لكنهم رفضوا أيضاً تجريد تركيا من هويتها الإسلامية ودعوا إلي احترام الدين، الذي فشلت علمانية الأتاتوركية في اقتلاعه من نفوس الأتراك أو حتى تهميشه على مدى ما يقرب من ٨٠ عاما .

إذن هو انقلاب على مفهوم الإسلام السياسي التقليدي، صورة مغايرة للخطاب الإسلامي الخشبي، المتشنج، الذي تستهلكه المظاهر والتفاصيل والوثوقية الشمولية المحنطة. وتكتمل الصورة بعدم ترك فرصة لإظهار الولاء للنظام العلماني، لإغلاق الباب أمام المتربصين.

أما من حيث المضمون فإنّ حزب العدالة والتنمية عرف كيف يلعب السياسة بحنكة، أي كيف يتعاطي مع مسألة العلمانية والتوازنات داخل

تركيا وطبيعة علاقاتها الإقليمي ة والدولية، فلم يتجاهلها أو يقفز عليها. وفوق ذلك أفلح في توظيف المخزون التاريخي للبلاد وأزمة الهوية، ليس في توجه يخيف الداخل والخارج، ولكن في الحديث عن ضرورة حل مشاكل البلاد العديدة.

وبسرعة شديدة، أخذت بنية الحزب تقوى وتكسب لها قاعدة جماهيرية واسعة، تمثلها تلك الأوساط الاجتماعية المتوسطة والفقيرة، خصوصاً في آلاف القرى والمدن والقصبات التي تنتشر في طول البلاد وعرضها. ولقد استفاد هذا الحزب، ليس من الانقسام السياسي التي تمثله كل من النخب العلمانية والفئات الإصلاحية، بل استفاد أيضاً من حالة التجزؤ الاجتماعي بين سكان المدن الكبرى في غرب البلاد وسكان الأرياف والمدن الصغرى في شرقها.

وهكذا، يصعب تحديد مجمل الأسباب التي أدت إلى صعود حزب العدالة والتنمية إلى أعلى الخارطة السياسية التركية خلال أقل من عام ونصف العام على تأسيسه. ولكنّ أحدا لا يستطيع تجاهل عاملين أساسيين وراء هذا الصعود: أولهما، أنّ الشعب التركي لم يعد على استعداد لإعطاء الطبقة السياسية التقليدية فرصة أخرى بعد ثلاثة أرباع القرن من العنف والانقسام الداخلي والتوتر والتأزم الاقتصادي المستمر. وثانيهما، أنه بالرغم من التوجه العلماني المحافظ الذي يميز برنامج حزب العدالة والتنمية فإنّ الناخب التركي يأمل أن يحقق صعود الحزب إلى الحكم إعادة التوازن إلى إشكالية الهوية والثقافة التي أقامت تلك الهوة العميقة بين الدولة والمجتمع.

وهكذا، تقدم لنا التجربة التركية، منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢، نموذجا يمكن الاستفادة من بعض معالمه لوضع برامج للإصلاح والتطوير والعمل على تطبيقها في أقطارنا العربية أيضاً : فمن أولى معالم هذه التجربة، نجاح هذا الحزب في التوفيق بين مبادئ

الدولة التركية العلمانية وبين برامجه وأهدافه التي لا تدير ظهرها لتاريخ ثقافتها الإسلامية. إذ ليس المهم أن ننادي بالعلمانية أو أن نحاربها، لكن المهم هو إيجاد الطريقة المثلى التي تحترم تاريخنا العربي – الإسلامي وتراثه ولا تتعارض في آن واحد مع ما تعارفت عليه المجتمعات الإنسانية من مبادئ وقيم تعزز سلامة الإنسان وتحترم كرامته وتحقق المساواة بين أفراده، بغض النظر عن أية اعتبارات موجودة، وتحقق له شروط حياة لائقة وكريمة وتحميه من كل استغلال وظلم وطغيان.

أما الإضافة الأخرى التي لا تقل أهمية، فهي استيعابهم لمستحقات الخيار الديموقراطي، حيث أعلنوا التزامهم الكلي بقواعد التعددية السياسية، ولم يكتفوا بالتأكيد على مسألة الحريات بل أعلنوا عزمهم على حماية حقوق الإنسان، وعدم التدخل في الحياة الخاصة لمواطنيهم، أو التعسف بتغيير نمط حياتهم عن طريق سلطة الدولة كما فعل غلاة العلمانية في تركيا.

لقد نجحت هذه الحكومة في تصفية قسم كبير من ملف حقوق الإنسان الذي كان يؤرق الحكومات التركية المتعاقبة ويقف عائقا أمام محاولاتها الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وتأتي التعديلات الدستورية الأخيرة، التي تمت في أوائل شهر أيار/مايو الماضي، لتعزز ما سبق أن اتخذته الحكومة التركية من إجراءات على الصعيد الأوروبي، ولتزيد من رصيدها الدولي. حيث أقر البرلمان التركي، وبصفة نهائية، مجموعة تعديلات تم بمقتضاها إلغاء عقوبة الإعدام، وإلغاء محاكم أمن الدولة، وحظر مصادرة أدوات الطباعة الصحافية وآلاتها، كما تم الاعتراف بالمساواة بين المرأة والرجل.

بل أنّ مجموعة عمل حقوق الأقليات والحقوق الثقافية قدمت – مؤخرا – جملة اقتراحات ذات تأثير كبير على البعد الديمقراطي للتجربة التركية:

١) إعادة كتابة الدستور والقوانين ذات الصلة بمشاركة فئات المجتمع وبهدف مضمون حر وأكثري وديموقراطي.

٢) أن تضمن، في أساس المواطنية ذات الحق المتساوي، حقوق حماية وتطوير هويات الأشخاص أصحاب الهويات والثقافات المختلفة.

٣) أن تصبح السلطة المركزية والسلطات المحلية شفافة وديموقراطية وبصورة يشارك فيها وفي مراقبتها كل المواطنين.

٤) يجب التوقيع، ومن دون تردد، على المعاهدات والوثائق الأساسية الدولية التي تنص على القيم العالمية لحقوق الإنسان والحريات، ولا سيما اتفاقيات إطار المجلس الأوروبي، بحيث لا تظهر تركيا بعد اليوم بلدا ينكر الهويات الأخرى داخله.

وينتهي التقرير إلى خلاصة مفادها: إنّ النموذج الذي كان في أعوام العشرينات والثلاثينات والذي أنتج نزاعات داخلية، أصبح بعد ثمانين عاما ضيقا جدا على مجتمعنا الذي لا يتوقف عن التطور، ويجب استبداله بنموذج المدنية المعاصرة. ويجب التفريق بين مفهومي الأمة و المواطنية. وبدلا من نموذج الدولة – الأمة ذي الثقافة الواحدة والذي تجاهل حقوق الإنسان، يجب اعتماد نموذج مجتمع جديد متعدد الثقافات تحت هوية عليا متصلة بتركيا.

ومنذ تسلم حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان الحكم في تركيا تشهد البلاد حملة تعديلات دستورية وقانونية واسعة بهدف تحقيق معايير كوبنهاغن الأوروبية، بعد أن اشترط الاتحاد الأوروبي ذلك للموافقة على بدء مفاوضات العضوية مع تركيا. وانطلاقا من هذا الهدف ألغى أو عدل البرلمان التركي خلال السنوات القليلة الماضية أكثر من تسعين قانونا بشكل كلي أو جزئي. وعلى الرغم من أهمية هذه التعديلات الدستورية والإصلاحات السياسية إلا أنّ التطور الأهم والأبرز في هذا المجال يتعلق بالجيش ودوره وعلاقته بالسلطة والحكم والسياسة في بلد اشتهر فيه الجيش بالقول: إنّ دوره يتعلق بالحفاظ على الأسس العلمانية للدولة التي أسسها

كمال أتاتورك عام ١٩٢٣. ولعل هذا ما يفسر إصرار الاتحاد الأوروبي على إلغاء تركيا لـ مجلس الأمن القومي وإخضاع هيئة الأركان العامة إلى وزارة دفاع مدنية، وذلك تماشيا مع المؤسسات الأوروبية ولـ قيم كوبنهاغن التي تحدد وحدة القيم والمعايير السياسية والمؤسساتية لدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ولعل من أهم هذه الخطوات:

١) إلغاء مجلس الأمن القومي الذي كان يهيمن عليه كبار قادة الجيش وإبداله بـ مجلس شورى.

٢) زيادة عدد الأعضاء المدنيين في مجلس الشورى إلى تسعة مقابل خمسة أعضاء من قادة الجيش بعد أن كان عددهم هو الأكبر، ومؤخرا تم تعيين مدني أمينا عاما للمجلس وهذه هي المرة الأولى، منذ عام ١٩٢٨م, أي تاريخ تأسيس مجلس الأمن القومي، التي يتم فيه تعيين مدني أمينا عاما للمجلس.

٣) إخضاع موازنة الجيش للرقابة ومحاسبة القضاء والبرلمان، بما يسهم في ضبط إنفاق الجيش الذي تعود في السابق على الإنفاق دون الرجوع إلى الحكومة. حيث كان الجيش يقتطع في السابق ٩٪ من موازنة الدولة دون مناقشة في البرلمان كما كان يهيمن على مشتريات الأسلحة ويملك أسهما كبيرة في الصناعات الأساسية والكبيرة.

٤) تغيير طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والحكومة، فقد تم ربط مجلس الشورى برئاسة الحكومة مباشرة بدلا من رئاسة الأركان، كما لم تعد قرارات المجلس ملزمة للحكومة كما كان في السابق، وأصبحت الاجتماعات الدورية للمجلس كل شهرين بدلا من شهر واحد.

وفي الواقع، لا يمكن فهم هذا التحول الجاري في دور الجيش التركي وعلاقته بالحياة السياسية دون مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، فعلى المستوى الداخلي يمكن التوقف عند عاملين أساسيين:

١) النهج المعتدل لحزب العدالة والتنمية الذي يقوم على عدم الاصطدام بالجيش والنخب العلمانية والتوافق في سياسته بينالإسلام والعلمانية بمعاييرها الأوروبية، وبفضل هذا النهج المعتدل كسب أردوغان في الداخل ثقة الجيش وفي الخارج احترام الاتحاد الأوروبي.

٢) تراجع الخطر الداخلي المتمثل في الانشقاق القومي الكردي (حزب العمال الكردستاني بزعامة أوجلان) أو الجماعات الإسلامية المتطرفة (حزب الله التركي)، وبسبب تراجع هذه المخاطر فإنّ الجيش يعتقد أنه بات أمام إنجاز أمني على المستوى الوطني وأنّ التهديدات الداخلية هي في أدنى مستوى لها منذ عقود.

وهكذا، يمكن القول بولادة تيار الديموقراطيين المسلمين في تركيا على غرار الديموقراطيين المسيحيين في أوروبا الغربية، يمهد الطريق للانتقال من العلمانية على النموذج الفرنسي إلى العلمانية على النموذج الأمريكي. فمن المرات القليلة في التاريخ الحديث، تحاول حكومة دولة غالبية سكانها من المسلمين أن تبدأ محاولة جادة لإثبات أنّ كون المجتمع مسلما لا يمنع انضمامه التام للمجتمع العالمي الحديث كعضو فاعل كامل العضوية، وليس كما يروج ذوو الرؤوس الحامية للإبقاء على الدول والمجتمعات العربية معزولة عن بقية المجتمع العالمي. وذلك من خلال قدرتها على التعامل الجاد العاقل والمفيد مع القوى والتجمعات الحديثة، ومع المشكلات المركبة القومية والإقليمي ة والعالمية بحكمة، وأنها قادرة على عقد الصفقات المفيدة للجميع، وأنها وهو الأهم، قادرة على قيادة شعبها قيادة حكيمة بلا تطرف، وقادرة أيضاً على قيادة شعبها في اتجاه الانضمام الايجابي الفعال إلى المجتمع الدولي.

# قراءة خاصة في تجربة حزب "العدالة والتنمية" التركية

الشيخ راشد الغنوشي[58]

## تركيا بلد المتناقضات والألوان المختلطة

من جهة الجغرافيا هي بلد يمتد بين قارتين، ورغم أن معظمه يقع في آسيا، وهو ما اتخذه الرئيس الفرنسي السابق تعلة لتأسيس رفض انتمائه إلى أوروبا، بل اعتبر انتماءه للاتحاد بمثابة الإجهاز عليه.

أما من جهة النظام السياسي فهي بلد ديمقراطي، بل لعلها أقدم ديمقراطية في المنطقة، إذ ظلت صناديق الاقتراع تفرز برلمانات وحكومات، من دون أن يشكك أحد في مصداقيتها، مما هو غريب في دول حديثة مشابهة من جهة تاريخ العلاقة بالحداثة، مثل مصر وتونس. ومع ذلك فالبلد تداولت عليه فترات الديمقراطية والانقلابات العسكرية. وكان آخرها انقلاب ١٩٨٠ الذي وضع حداً لفوضى الاقتتال بين الجماعات القومية واليسارية، كما أراد أن يضع حداً لصعودالإسلاميين.

ولم يعد الجيش إلى ثكناته إلا بعد أن أعاد ترتيب الحياة السياسية، وضبط الهيكل العام للدولة على نحو يجعل للمؤسسة العسكرية سلطة الرقابة على سير العملية الديمقراطية، ومدى انضباطها بالإطار العلماني للدولة، وبجملة الاختيارات الكبرى الاقتصادية والعسكرية والعلاقات الدولية، وذلك عبر سلطة مجلس الأمن القومي، الذي بلغ سلطانه حد طرده رئيس وزراء منتخب، بل وإيقاف العملية الديمقراطية ذاتها، وحل الأحزاب، والزج برؤسائها في السجون، من أجل إعادة ترتيب الأوضاع بما جعل العسكر هم الدولة في المحصلة النهائية.

---

٥٨ مفكر إسلامي ورئيس (حركة النهضة بتونس
.( http://arabic.bayynat.org/mouslimmijhar/7izibeladala.htm .
http://arabic.bayynat.org/mouslimmijhar/7izibeladala.htm،
عدد الخميس ٢٩ أيار /٢٠٠٨ تم زيارة الموقع ٢٦-٢-٢٠١٠

من جهة الثقافة، تركيا بلد القطائع والمتناقضات الشديدة، فقد حولها انقلاب النخبة المتغربة (نخبة جماعة الدونمة أي اليهود المتأسلمون بعد طردهم من الأندلس، والتجائهم إلى حاضرة الخلافة) بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، من عاصمة الأمةالإسلامية المترامية الأطراف، عبر القارات الثلاث، إلى دولة قومية شوفينية، في تعصبها للعنصر التركي، وعلمانية متطرفة حاربت الإسلام بكل ما ملكت من وسائل، وراهنت على استبدال الهوية الإسلامية العثمانية بهوية قومية علمانية أوروبية، عبر حملة شاملة على كل مؤسسات الإسلام التعليمية والوقفية والشعائرية بل التشريعية والدولية.

لقد غيّرت الدولة قبلتها بالكامل، ولم تدخر جهداً في حمل الشعب على ذلك، رغم أن تجربة ثلاثة أرباع قرن أثبتت أن تغيير هويّات الشعوب أمر بالغ العسر، بسبب ما أبداه الشعب من مقاومة متعددة الأشكال، كان من بينها صعود حزب من داخل النخبة العلمانية العسكرية في الخمسينات، بقيادة عدنان مندريس، وفتح ثغرة محدودة في جدار العلمانية المتطرفة في عدائها للإسلام، التي أرساها مؤسس الجمهورية.

وتتمثل هذه الثغرة البسيطة في الاتجاه إلى الاعتراف بالهوية الإسلامية لتركيا، عبر السماح بأداء الأذان بالعربية، ما جعل الناس يخرون سجداً ويبكون فرحاً، وكذا الإذن بفتح معاهد لتخريج الأئمة والخطباء.

ورغم أن هذه السياسة لم تستمر أطول من الفترة بين ١٩٥٠ و١٩٦٠، إذ تم التصدي لها بكل عنف، من قبل حراس المعبد العلماني، الذين انقلبوا على الديمقراطية، بعد أن كانوا قد بدأوا بالانقلاب علىالإسلام، فعلّقوا رئيس الوزراء المنتخب عدنان مندريس، ورئيس الجمهورية جلال بايار على المشنقة...

وبعد أن أعادوا ترتيب الأوضاع، وبضغط من الشركاء الأوروبيين، من أجل الحفاظ على مستوى من الانسجام مع الوجه الأوروبي، الذي تحرص

عليه النخبة، أو المفروض عليها، تمت العودة إلى الديمقراطية، غير أنها أفرزت مرة أخرى حزباً علمانياً معتدلاً بزعامة شخصية معتدلة قريبة من الجماعات الصوفية هو سليمان ديميريل، الذي استأنف على نحو ما سياسة مندريس من جهة السماح بالممارسة الدينية، وهو نفسه كان معروفاً بأداء الصلاة.

وفي عهده استأنفت الحركة الإسلامية بزعامة البروفسور نجم الدين أربكان عملها، ضمن حزب جديد هو حزب السلامة الوطني، الذي ظهر على أثر ما شهدته الساحة من صراعات اليمين واليسار وتشتت الأحزاب، ما أتاح لأربكان فرصة التحالف مع مختلف الأحزاب العلمانية لتشكيل الحكومة مرة مع اليسار بزعامة أجاويد، "رئيساً للوزراء"، ومرتين مع حزب العدالة بزعامة ديميريل.

قدمت هذه التحالفات الغطاء السياسي الضروري لنمو بنية تحتية قوية للإسلام، تمثلت في إشادة سلسلة واسعة من المدارس الثانوية والابتدائية لتخريج الأئمة والخطباء، واستقبلتهم كليات الشريعة لمواصلة تعلمهم ثم انفتحت في وجوههم مختلف أبواب الاختصاصات، وفك الحصار عن المساجد والتدين عامة. غير أنه أمام صعود الإسلاميين واشتداد حمى الصدام بين المتطرفين من اليمين واليسار، تدخلت المؤسسة العسكرية الوصي على تراث أتاتورك لتضع حداً لصعودالإسلاميين المتزايد مع اندلاع الثورةالإسلامية في إيران، من جهة، وللفوضى من جهة أخرى. ولم تعد إلى ثكناتها إلا بعد أن وضعت الوثيقة الدستورية الرابعة، التي نصبّت المؤسسة العسكرية عبر مجلس الأمن القومي حارساً ووصياً على تراث أتاتورك، كما سبق، وتسلم تورغت أوزال رئاسة الوزراء، فما لبث أن أعاد منهج مندريس إلى الواجهة في خطوة تهدف إلى مصالحة تركيا الحديثة مع هويتهاالإسلامية والتخفف من تصلب العلمانية الأتاتوركية المعادية للإسلام.

ضمن هذه الأجواء، تفاعلت مجموعة عوامل سياسية داخلية وخارجية، لتعزز من موقع الإسلام السياسي، فمن عودة الحركةالإسلامية في صيغتها الجديدة المتمثلة بحزب الرفاه بزعامة نجم الدين أربكان، وتفشّي الفساد وسط النخبة العلمانية للأحزاب، وتعطش الشعب للهوية، والأزمة الاقتصادية، إلى استمرار انغلاق البوابة الأوروبية في وجه تركيا، مروراً بانتشار الكتاب الإسلامي بفعل الترجمات السريعة لكل ما ينشر في العالمالإسلامي، ولا سيما من قبل كتّاب الحركة الإسلامية في تيارها الوسطي، كل هذه الأمور كان لها الأثر في تعزيز المد الإسلامي، حتى بات حزب «الرفاه» على رأس الأحزاب التركية بنسبة فاقت ٢٢٪ من أصوات الناخبين، فأمكن لما يسمىالإسلام السياسي أو الحركة الإسلامية تشكيل الحكومة لأول مرة في تاريخ الدولة التركية الحديثة، متحالفاً مرة أخرى مع حزب علماني محافظ، تتزعمه سيدة هي تانسو تشيلر، وذلك سنة ١٩٩٦

غير أن حراس المعبد العلماني قد استنفروا مصممين على الإطاحة بأربكان وحزبه، رغم كل التنازلات، التي قدمها للتواؤم مع شعائر المعبد، من مثل الوقوف على قبر أتاتورك، وأداء التحية له، واستقبال مسؤولين إسرائيليين، والمحافظة على الارتباطات الأطلسية والأوروبية. ولكنهم نقموا عليه بسبب مدّه جسوراً قوية مع الجوار العربي والعالمالإسلامي عامة، بمبادرته لزيارة عدد من الأقطار العربية والإسلامية مثل (ليبيا ومصر وإيران)، وعمله في تأسيس نادي الثمانية G8 للدول الإسلامية الكبرى، مقابل نادي السبعة للدول الرأسمالية الكبرىG7. واستضافته في شهر رمضان بعض رموز الصوفية والأئمة الكبار.

ورغم أن أداء أربكان الاقتصادي كان عظيماً في النزول بالتضخم والبطالة والدين الخارجي إلى أدنى نسبة، بالقياس إلى الحكومات السابقة، ورغم أدائه المتميز غير المسبوق للبلديات، التي تديرها جماعة الرفاه، إلا أن ذلك وبقدر

ما رفع مكانة الإسلاميين لدى الشعب، بقدر ما رفع مستوى نقمة الباب العالي (الهيئة العليا لرجال الأعمال والصحافة وقادة العسكر)، فصعّدوا الضغط عليه حتى حملوه على الاستقالة، وحركوا أداة أخرى من أدوات سيطرتهم (المحكمة العليا) فحلت حزباً في أوج عطائه، بنفس الاتهام الثقافي المعتاد: النيل من هوية الدولة العلمانية. وشنت على التيار الإسلامي ما يشبه حريب إبادة، وذلك على إثر ما استبد بأذهان حراس المعبد العلماني، من شعور بأن الحياة من حولهم بقيادة رئيس الوزراء، زعيم الحركة الإسلامية، اتجهت قدماً في اتجاه الإسلام، بما يهدد بتغيير طبيعة الدولة، فانعقد مجلس الأمن القومي في اجتماع عاصف اشتهر باجتماع ٢٨ فبراير ١٩٩٧ م الذي صدر عنه ١٨ بنداً، هي جملة من الإجراءات الصارمة ضد التيار الإسلامي على كل الصعد الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية، وأمر رئيس الوزراء الإسلامي بتنفيذها، ما اضطرّه إلى الاستقالة، لتدخل بعده تركيا في طور عصيب من الاضطراب السياسي والثقافي والفساد الاقتصادي المهدد بالانهيار.

واستمرت هذه المرحلة العصيبة، التي عرفت بمرحلة ٢٨ فبراير، ولم تنته إلا بانهيار الطبقة السياسية بيمينها ويسارها، وجملة أحزابها تقريباً، ليعود التيار الإسلامي بعد خمس سنوات في ثوب جديد بزعامة شابة، تربت في أحضان المعاهد الدينية، ثم في الحركة الإسلامية خلال عقدين، وشملتها موجة الاضطهاد.

وتمثّلت هذه الزعامة بشخصية الطيب رجب أردوغان، الذي أطيح به من رئاسة بلدية من أكبر البلديات في العالم، حيث تجلت فيها عبقريته، إذ توصّل إلى حل مشكلات حياتية فشل فيها كل من سبقه، فأحاطه الناس بحب عظيم. ولم يشفع له ذلك من العزل والزج به في السجن.

لقد أفضى الحكم العسكري إلى إقصاء زعيم الحزب أربكان من السياسة، ما اضطره أن يمارسها من وراء ستار، من خلال حزب جديد هو حزب

الفضيلة، دفع إلى قيادته أحد رفاقه هو المحامي رجائي قوطان، وحافظ الحزب على مكانه على رأس الأحزاب، لكن في المعارضة. ولم يرض ذلك الباب العالي، فصدر قرار بحلّه، فتشكل حزب السعادة بديلاً له. وفي مؤتمره تحدى تيار الشباب بزعامة عبد اللّه غول وأردوغان قيادة الحزب المتمتعة بثقة أربكان. وكاد غول أن يفوز بالقيادة، ليضع موضع التنفيذ البرنامج الإصلاحي الذي يطالب به هو وأردوغان، فلما لم يحصل ذلك انطلق هذا التيار إلى تشكيل حزب جديد انحاز إليه ٥١٪ من نواب الحزب في البرلمان.

وكانت الفكرة الأساسية لحزب «العدالة والتنمية»، الحزب الجديد من أحزاب الحركة الإسلامية، تحمل جملة من التعديلات على السياسات المعهودة في هذا التيار، اعتباراً بما حدث في السنوات الست العصيبة الماضية، حيث تعرضت الحركة الإسلامية لمخطط إقصاء واستئصال وكسر عظم، على يد صاحب السلطة العليا الجيش.

لقد كان من أهم الدروس التي استقاها الحزب الجديد تجنب كل ما يفضي إلى تجدد الصدام مع صاحب السلطة، بل العمل على كسب ثقته، وكذا تجنب الصدام مع العسكر ومعبدهم العلماني، وهو ما لا يمكن تحقيقه مع استمرار زعامة أربكان، الطرف المباشر في ذلك الصدام. وكذا إعطاء الأولوية للعلاقة مع أوروبا وللاقتصاد، والابتعاد عن إثارة المعارك حول بعض القضايا الحساسة، مثل الحجاب، باعتباره من أسخن ساحات الصراع بين التيار الإسلام ي والتيار العلماني، الذي لم يتردد في طرد نائبة من البرلمان، وشطبها، رغم أنها منتخبة... فقط بسبب إصرارها على غطاء الرأس، وهو ممنوع بنص ستوري، مع أن الزائر لتركيا يفاجأ بالحجم الواسع لانتشار الحجاب، حيث يتراوح في مدينة مثل إسطنبول بين ٧٠ إلى ٨٠٪، على حين أن أبسط معنى للديمقراطية أن تكون السلطة معبرة عن إرادة الشعب كله أو أغلبه على الأقل، وهذا مثل آخر صارخ على ما تتلظى به الحياة التركية من

تناقضات، فهي خليط من إسلام وعلمانية، عثمانية وأوروبية، دكتاتورية وديمقراطية، حكم الشعب وحكم العسكر، بين شارع يملأه الإسلام ودستور يحاربه. هذا هو الواقع الذي يجب التعامل معه بالحكمة، والرهان على النفس الطويل في التطوير، وتأجيل طرح المحاور المثيرة، وإعادة ترتيب الأولويات، وإيلاء قضايا المعاش، وحقوق الإنسان، واحترام القانون، ومقاومة الفساد في نخبة الحكم الأهمية الكبرى، وتهيئة البلد للانضمام إلى أوروبا سبيلاً اخر للتقوي على الباب العالي الجديد، والحد من سلطانه المطلق.

**ما حقيقة مشروع العدالة والتنمية؟**

قد يكون من الطبيعي التساؤل عن إمكان استمرار وتواصل هذا المشروع الجديد، الذي بدأه مندريس واستأنفه ديميريل ثم تورغت أزال، ووصل إلى أوجه مع أربكان، أي مشروع مصالحة تركيا الحديثة مع تاريخها وهويتها، من خلال الحد من التطرف العلماني للدولة في عدائها للدين، في مسعى لاستبدال علمانية متطرفة بأخرى معتدلة، هي أقرب إلى النوع الأوروبي، الذي يغلب عليه الحياد، إزاء المسألة الدينية، وذلك بالإفادة من التجارب السابقة، باعتماد مرونة أكبر في خدمة المشروع نفسه، بما يحفظ جوهره، ويتخلى ولو ظرفياً عن بعض مظاهره، من أجل فتح أبواب التطور في وجهه بعيداً عن أسباب التصادم مع «الباب العالي».

وتأتي أهمية هذا التساؤل مع اعتبار البعض أن مشروع «العدالة والتنمية» هو تنازل عن مشروع الحركة الإسلام ية بل خيانة له. وفي أفضل الأحوال الرهان على ما سماه هذا البعض بالعلمانية الإسلامية،؟؟ أو هو ما اعتبره أنصار مؤسس المشروع البروفسور نجم الدين أربكان إيثاراً لملاذ السلطة، والعيش تحت الأضواء، وإرضاء العسكر ومؤسسة المال والإعلام والأمريكان؟ تنازل عن جوهر المشروع الإسلامي، واستسلام للعلمانية،

وانتصار ساحق لها، كما روج لذلك بعض عتاة العلمانية في بلادنا، مبدين فرحة صفراء بانتصار العدالة والتنمية؟

الثابت أن حزب «العدالة والتنمية» بزعامة النجم الصاعد الشاب رجب أردوغان، رئيس بلدية إسطنبول، (وهو إلى جانب غول أبرز الشباب، الذين أعدهم أربكان لخلافته)، قد نجح إلى جانب احتفاظه بشعبية واسعة داخل التيارالإسلامي في استقطاب قطاع واسع من اليمين العلماني المحافظ، الذي تخلى عن أحزابه التقليدية، وتركها تنهار بسبب فسادها وعجزها عن تقديم حلول لمشاكل البلاد الكبرى، كما استقطب فئات أقل من ذلك من اليسار، الذي تراجع بنسبة الثلث لنفس الأسباب. واستقطب كذلك حوإلى ثلث الناخبين الكرد، فضلاً عن استقطابه للقاعدةالإسلامية (حوإلى ٢٣٪)، عدا نسبة ضئيلة (٢٪) ذهبت إلى "السعادة". وكل هذه الفئات الواسعة رأت في "العدالة والتنمية" وزعامته الشابة منقذاً للبلاد من كارثة الفساد الاقتصادي، أو من الحرب الأهلية في كردستان، أو من التصادم مع العسكر. وكلها رأت فيه، رغم التباين الثقافي، الأمل في إنقاذ تركيا من الفساد الاقتصادي، بما عرف عن زعمائه من فعالية ونظافة خلال ممارستهم لإدارة البلديات.

ولكن رغم تعدد واختلاف الأوعية التي غرف منها "العدالة والتنمية"، تبقى الرافعة الكبرى التي رفعته إلى السلطة، في انتصار ساحق، على أحزاب وزعامات عريقة، (أحالها دفعة واحدة على المعاش، كما تفعل رياح الخريف مع الأوراق اليابسة، إيذاناً بتجدد شباب السياسة)، هي قاعدة إسلامية، قد وعت بيقين أن التمادي بنفس السياسات والوجوه بزعامة مباشرة أو غير مباشرة لمؤسس الحركة الإسلامية، ليس من شأنه غير استمرار اشتباك غير قابل للتسوية، قد غدا معوقاً لتحقيق المشروع الإسلامي حتى في مطالبه ذات الأولوية من الحرية للشعائر والحجاب والمدارس دينية، لذلك كان لا بدّ من

تغيير في الخطاب والوجوه والتكتيكات... فكان العدالة والتنمية، وفي وقفة أمام المشهد التركي، يمكن قراءة ما يلي:

أ) القاعدة الإسلامية التي رفعت أردوغان إلى سدة الوزارة الأولى، تجاوزت نسبتها ٢٢٪ من أصوات الناخبين، ولم يذهب منها إلى حزب السعادة غير ٢٪، فأين ذهب البقية إذا لم يكونوا هم غالبية من صوت للعدالة؟

ب) إن أداء الإسلاميين في الحكم لم يكن سلبياً، كما وأنّ إدارتهم للمدن التركية الكبرى مثل إسطنبول وأنقرة وأرض روم كانت ممتازة، وهو الأداء الذي جعل من أردوغان نجماً ساطعاً في سماء إسطنبول، لا بشعارات إسلامية هي أصلاً محظورة الاستعمال في تركيا بل ببرامجه وإنجازاته، التي جعلت الماء والكهرباء ووسائل النقل والخبز تصل إلى كل بيت، والطرقات معبدة ونظيفة، وعشرات الالاف من الطلبة يتمتعون بالمنح، وإضافة إلى تأمين فائض في خزائن البلدية، بعد أن كانت مثقلة بديون تبلغ عدة مليارات من الدولارات. وهو ما فرض على النخبة السياسية أن تسلّم أن لا أحد قادر على منافسة الإسلاميين في إدارة شؤون البلديات. كما فرض التسليم بحقيقة أخرى أن رصيد الإسلاميين في الحكم، وحل مشاكل الناس، ليس مجرد شعارات تدغدغ المؤمنين، وتعدهم بالجنة، وتخوّفهم بالنار، على أهمية أثر ذلك لو حصل، وإنما برامج عملية لحل مشكلات معيشية، فشلت أحزاب العلمنة في حلها، بسبب انفصالها عن ضمير الشعب، وما تلوثت به من مفاسد.

ج) إن كل المؤشرات في العالم الإسلامي، وحيثما وجد مسلمون، تشهد على ارتفاع مذهل لنسب التدين، حتى تلك التي طبقت فيها بشراسة ووحشية وتواطؤ دولي ومحلي خطط الاستئصال وتجفيف الينابيع مثل تونس، بسبب ما تعرض له التدين والمتدينون من قهر على يد حكومات قمعية فاسدة، مثل تسلط الدولة في تونس وتركيا، على المؤسسات الدينية،

وعلى ضمير المؤمنات بتجريدهنّ من حقهنّ في التعبير عن تدينهن، بحمل رداء التُقى، ما تسبب في طرد الآلاف منهنّ من المدارس، وكبت الملايين وقهرهن وذويهن، وكذا حرمان أصحاب المشروع الإسلامي من حقهم الطبيعي والشرعي في المشاركة في الشؤون العامة، ومنها العمل السياسي، وكبت كل تعبير ديني. وباعتبار أن الدين هو أعمق ما في الضمير الفردي والجمعي لأمتنا، فإن كل مدافع عنه محبوب، وكل عدو له مبغوض، لا سيما والكبت والقمع لكل حر هو شريعة الأنظمة القائمة، ما جعل الهوة تتسع بينها وبين الشعوب.

د) إن حملَةَ رسالة الإسلام اليوم هم في الصف الأول من جبهة الذود عن الأمة وعن دينها في مواجهة الحملات المتصاعدة عليها، والتي لم يتردد الأمريكان في تعليق لافتة الصليب عليها، هذه الهجمة الدولية على الإسلام وأمته من جهة، ولا سيما في فلسطين، والعراق، وما ينهض به الإسلام من أدوار تعبئة وتجنيد للرأي العام، وما قدمته وتقدمه الحركة الإسلامية من نماذج رائعة في الفداء، ونقل الرعب إلى صفوف الأعداء، وتعديل موازين القوى... كل ذلك أسهم في تأجيج المشاعر الدينية في الأمة، بما ضاعف من شعبية الإسلاميين، على حساب الجماعات العلمانية، لا سيما أنّ خنوع الكثير منها وتذللها لقوى القمع في الداخل والخارج... مع فشوّ الفساد في أوساط جماعاتها الحاكمة... تعاضد على تدهور شعبيتها، وتضاؤل وزنها، واتساع الهوة بينها وبين شعوبها. ظهر ذلك في مختلف أرجاء العالمالإسلامي من جاكرتا إلى طنجة، مروراً بإسلام آباد والمنامة ومصر والجزائر وساراييفو وتونس نفسها... ما أدّى إلى اكتساح إسلامي للشارع التركي ظهر في الانتخابات الأخيرة (٢٠٠٧)م في شكل فوز ساحق للإسلاميين بحوإلى ثلاثة أرباع مقاعد البرلمان، وهو تطوّر لا يشكّل ظاهرة شاذة ولا فريدة في الحالة العامة، التي تمر بها الأمة، بل هو من جهة جزء من هذه الحالة العامة، التي

تتعرض فيها الأمة لأشد التحديات، فتحتاج إلى تجريد أمضى أسلحتها. وهل وقف في وجه تفوق السلاح الإسرائيلي الساحق غير سلاح الاستشهاد، ورأسماله الإيمان بالله واليوم الآخر.

على أنّ ما حدث يشكّل من جهة أخرى تواصلاً وامتداداً لمسار طويل بدأه الشعب التركي منذ خمسينيات القرن الماضي، بل منذ قرن في اتجاه اجتذاب الحداثة في إطار الإسلام وتراثه ولخدمته، وذلك في مواجهة الخيار الاخر الذي طرحه الغرب على الأمة، وتبنته كل الأحزاب العلمانية بمختلف تلوناتها، ولا سيما تلك القائمة منها على النمط الماركسي، أو حتى النمط الفرنسي، الذي تأثرت به النخبة الحاكمة في تركيا وفي تونس، وهو النمط الذي لا يرى في الدين، غير كونه عقبة في طريق التقدم، مطلوب إزاحتها، والتفلّت منها بإحدى آليتي "الاجتهاد" العشوائي، أي غير المنضبط بقواعد تفسير النصوص، والإهمال أو الإلغاء جملة، توصلاً إلى إحالة المسألة الدينية إلى زاوية الخصوصيات الفردية، ثم تنظيم الحياة بمعزل عنها، بل على النقيض من تعاليمها، بما يفضي نهاية إلى انتزاعها من تلك الزاوية نفسها، وإحالتها إلى سلة المهملات، إذ طبيعة الحياة لا تتحمل في النهاية غير سلم أعلى واحد من القيم: إما أن تكون مرجعيته العليا الوحي، بحيث تتعايش في ظلّه الأقليات وتتواءم معه، وتسالمه، على نحو أو آخر، أو أن تكون مرجعيته أرضية، فتستقل بتنظيم المجال العام، وتفرض على الآخرين الانزواء إلى المجال الخاص.

ولأن مشروع التقدم على طريق التقليد للغرب، والنظر إلى ديننا وحضارتنا وتاريخنا، ومكانة الإسلام القيادية فيهما، من الزاوية الغربية، قد فشلا فشلاً ذريعاً في أن ينجزا أي شيء، مما وعدا به من ازدهار اقتصادي، وتقدم حضاري، وعزة قومية، وعدل وحرية، فضلاً عن تحرير فلسطين، وتوحيد الأمة، وتركيا مثل في الخيبة، حتى إن وحدتها القومية باتت مهددة

بالتمزق، بسبب تمزيق الخيط الناظم لشعوبها: الإسلام، وإحلال نزعة شوفينية متغربة بدله، عزلت تركيا عن محيطها العربيالإسلامي، وزجت بها في حرب أهلية مدمّرة مع المكونات العرقية والثقافية غير التركية مثل الكرد، الذين لم يسمع أحد بمشكل معهم لا في تركيا ولا في العراق خلال تاريخ طويل من الحكم الإسلامي، قبل ظهور النزاعات القومية، ولذلك لا عجب أن صوّت الكرد بكثافة لصالح إسلاميي حزب العدالة.

إذن، فليس في ما حققه هؤلاء من فوز ساحق أي أمر مستغرب، باعتبارهم غدوا رمزاً للتديّن، ولنظافة اليد، والقرب من الناس، والتفان في خدمتهم، والدفاع عن الهوية الإسلامية للبلد... إنهم التواصل وحاملي مشروع التصالح بين تركيا وهويتها الإسلامية... بين حاضرها وماضيها... بين إسلامها وحركتها الإسلامية من جهة، وبين عصرها وقوميتها وعلمانيتها من جهة أخرى. إنّهم الطموح لمواجهة التحديات الكبرى، التي تواجهها تركيا والعالم الإسلامي، واستجابة تتشكل من مزيج مركب بين الإسلام والحداثة... بين الإسلام والديمقراطية.

## ما هو الاستراتيجي وما هو الظرفي في هذه الاستجابة؟

إن الحركة الإسلامية التركية التي أسسها البروفسور نجم الدين أربكان، في صيغها المختلفة، التي برزت بها إلى الساحة، وآخرها حزبا «السعادة» بقيادة طوقان، و«العدالة والتنمية» بزعامة رجب طيب أردوغان، قد غلبت عليها الروح العملية، ولم يعرف لها جهد في مجال الإنتاج الفكري: فمؤسس الحركة مهندس يحسن لغة الأرقام والتخطيط، وقد طبع التيار بطابعه، وللمهندسين دور قيادي بارز في الحركة الإسلامية المعاصرة بديلاً عن المشايخ. أما غذاؤهم الفكري فمستمد في أصله من فكر الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية في الباكستان وحركة النهضة التونسية، عبر الترجمات السريعة، التي برعوا فيها، لكل ما يصدر في ساحة الفكر الإسلامي، مضافاً إليه ثلث قرن من العمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي في مناخ علني مفتوح، وهو ما يميز الإسلاميين الأتراك والماليزيين عن أمثالهم من العرب.

إن غلبة الروح العملية على المجادلات النظرية الأيديولوجية جعل حركة التطور لديهم يسيرة، مكتفين في المجال الأيديولوجي بالمتابعة الدقيقة لكلّ ما يصدر في العالم الإسلامي، عبر الترجمة السريعة، عن مفكري الحركة الإسلامية، ولا سيما الجيل الجديد، ما دفعهم إلى تركيز جهدهم على تأصيل فكر الحداثة في الساحة الإسلامية من قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني، مع صبغة صوفية هي من تراث البلد. وهذه حقيقة يعرفها كل من له صلة بحثية جادة، أو معاشرة مباشرة للحركة الإسلامية في تركيا، الأمر الذي يفرض وضع ما رفعه زعماء حزب "العدالة والتنمية" من شعارات في حملاتهم الانتخابية، التي قادتهم إلى فوز ساحق في ظروفها المحددة، وذلك من قبيل الإعلان مثلاً بأن «العدالة والتنمية» ليس حزباً دينياً، أو أنه ليس حركة إسلامية، أو التأكيد على التوافق بين الإسلام والعلمانية، وفي الاقتصاد

إلباسـها كسـاء أيـديولوجياً فضفاضـاً يتجـاوز مسـلمات الفكرالإسـلامي المعروفة في الساحةالإسلامية، والتي نشأ عليها مؤسسو حزب العدالة.

إن استصحاب تلك المسلمات هو الموقف العلمي الرصين، بعيداً عن الجري وراء الأماني، كما هو حال التصفيق المشبوه من طرف بعض غلاة العلمانية المتذاكين لفوز التنمية والعدالة، باعتباره نصراً للعلمانية، وهزيمة للإسلام السياسي أو حال تلك الأقلام التي تجاوزت الرصانة العلمية وهي المعروفة عادة بالرصانة في التحليل والاستنتاج، إذ ذهبت إلى وصف أيديولوجية العدالة والتنمية بالعلمانية المؤمنة، وذلك دون استناد إلى أي نص قد صدر قديماً أو حديثاً عن خريج معاهد الأئمة والخطباء حامل كتاب الله رجب طيب أردوغان، زعيم الحزب، الذي كان لتوه قد خرج من السجن بتهمة النيل من العلمانية، لمّا أورده في خطبة له من أبيات لجلال الدين الرومي، يؤكد فيها أن المصاحف أسلحتنا، والمساجد ثكناتنا، والمآذن مدافعنا.

والحركة الإسلامية إنما قامت منذ ابتُليت الأمة بالاحتلال الغربي وما صاحبه من غزو فكري، استهدف إقصاءالإسلام عن الحياة الدستورية للمسلمين ومن توجيه تصوراتهم الفلسفية وقيمهم ونظم حياتهم أي علمنة الإسلام. وذلك رغم انعدام الحاجة في الإسلام لمثل بعض الأدوار الإيجابية، التي قامت بها العلمنة في الغرب، مثل محاولة تحرير الدين من سلطان رجال الدين، من أجل فتح الباب أمام المؤمن ليقيم رابطة مع ربه، من دون واسطة، وليتعامل مع النصوص المقدسة من دون وصاية لأي مجتهد. وهو معنى ثابت في ديننا. وهو تحرير العقل من كل وصاية، وفسح المجال أمامه ليرتاد أي مجال، من دون حواجز ولا قيود من خارجه، والثقة في قدرته على المعرفة. بينما كانت الكنيسة لا ترى للمعرفة من طريق غير الكتاب المقدس، وهذا المعنى الإيجابي للعلمانية أيضاً ثابت في ديناالإسلام، دون حاجة إلى استيراد.

وللتنبيه فإن تأكيد مرجعية الوحي العليا ضمن آليات الاجتهاد المعروفة لم يمنع المسلمين من الاختلاف والتنوع وحتى التناقض والتصادم، وذلك في غياب مؤسسة تحتكر التفسير والنطق باسم السماء، والتفتيش في ضمائر الناس، بما يعيد الأمر نهاية إلى الناس، حكماً في ترجيح «اجتهاد» على آخر. دليلاً للعمل، ويستمر باب الاختلاف والحوار مفتوحاً مشجعاً عليه وعلى ولوجه" "أصاب المجتهد أم أخطأ فهو مأجور".

## علمانية جزئية وأخرى شاملة

إن العلمانية كما ذكر أحد أبرز المتخصصين فيها، المتتبعين لمسار تطورها، الدكتور عبد الوهاب المسيري في آخر دراسة مستفيضة له (العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة) بأنها «مصطلح خلافي جداً شأنه شأن مصطلحات أخرى، مثل التحديث والتنوير والعولمة، شاع استخدامها، وانقسم الناس بشأنها بين مؤيد ومعارض، بل لعل العلمانية أكثر المصطلحات إثارة للفرقة، إذ يتم الشجار حوله بحدة تعطي انطباعاً بأنه مصطلح محدد المعاني والأبعاد. ولكننا لو دققنا النظر قليلاً لوجدنا أن الأمر أبعد ما يكون عن ذلك لعدة أسباب:

١) إشكالية العلمانيين، أي شيوع تعريف العلمانية بأنها فصل الدين عن الدولة. وهو ما سطّح القضية تماماً وقلص نطاقها.

٢) تصور أن العلمانية مجموعة أفكار وممارسات واضحة، الأمر الذي أدى إلى إهمال عمليات العلمنة الكامنة والبنيوية.

٣) تصور العلمانية باعتبارها فكرة ثابتة لا متتالية آخذة في التحقق، فالعلمانية لها تاريخ.

٤) أخفق علم الاجتماع الغربي في تطوير نموذج مركّب وشامل للعلمانية، الأمر الذي أدى إلى تعدد المصطلحات والافتقار إلى وضوح الرؤيا.. ويخلص الدكتور المسيري إلى أنه «توجد علمانيتان لا علمانية واحدة: الأولى جزئية، ونعني بها العلمانية باعتبارها فصل الدين عن الدولة وحسب، والثانية شاملة، ولا تعني فصل الدين عن الدولة وحسب، وإنما فصل كل القيم الإنسانية والأخلاقية والدينية لا عن الدولة فحسب، وإنما عن الطبيعة وعن حياة الإنسان في جانبيها العام والخاص، بحيث تنزع القداسة عن العالم، ويتحول إلى مادة استعمالية، يمكن توظيفها لصالح الأقوى».

ولأن العلمانية معنى ملتبس، وإلى أن يثبت صدور نصوص تثبت تراجع جماعة «العدالة والتنمية» عن الخط الفكري العام للحركة الإسلامية، في اعتقادها في شمول الإسلام لكل ما هو تصور وقيمة وسلوك فردي أو جماعي، مما هو متناقض حتى مع أكثر معاني العلمانية شيوعاً، الذي هو تحرير السياسة: أي المجال العام من نفوذ الدين، يبقى الموقف العلمي في الحكم على أيديولوجية آخر تشكلات الحركةالإسلامية التركية «حزب العدالة» هو مبدأ الاستصحاب، وتفسير ما يصدر عنهم من كلمات عامة، بما عرفوا به من مرونة وواقعية، من أجل تجنب الصدام مع السياج الحديدي، الذي يحيط بالحياة السياسية التركية، ويفرض عليها قيوداً صارمة، يجعلها أبداً مهددة بسيف ديمقليدس، الذي طالما نزل على رؤوس الإسلاميين، رغم مرونتهم، الأمر الذي جعل مجرد التلفظ بالإسلام نفسه جريمة في الحياة السياسية، وفرض استخدام مصطلحات بديلة مثل النظام الملي أو العدالة.

ولا شك أن مسلمي حزب العدالة، وهم يمارسون السياسة، ضمن هذا السياج الضيق الخانق، قد تعلموا من تجربتهم الكثير، وراكموا التجارب، فغدوا أكثر حذراً واقتداراً على تجنب وقوع ذلك السيف على رؤوسهم. إن التفسير بضرورات التلاؤم مع ذلك الإطار هو الأولى في حمل بعض شعاراتهم

المبهمة، من إطلاق دعاوي لا سند لها من فكرهم. وليس الإسلاميون الأتراك هم وحدهم من فُرِض عليهم صياغة أيديولوجيتهم بما يتواءم مع السياج المفروض عليهم، بل إن جملة التياراتالإسلامية في العالم ولا سيما في البلاد، التي مُنيت بتحديث فوقي صارم، مثل تونس والجزائر ومصر، قد اضطرت للإقدام على نوع من تلك المواءمة، فقد تخلى الكثير منهم عن مسمىالإسلام في الراية التي يرفعونها مثلاً للانسجام مع قانون الأحزاب، مع أن لا أحد قد صرح بأنه قد تنازل عن شيء من إسلامه.

وأما في ما يصدر عن جماعة العدالة والتنمية من بعض التصريحات لا يحمل على الظن أن الأمر يتعلق بتحولات فكرية، بل هو مجرد خطط عملية تتصل بفقه الواقع، فقه تنزيل المبادىء في زمان ومكان محددين، بما يقتضيه ذلك من تدرج، وترتيب الأولويات، ورعاية الظروف، على اعتبار أن القرآن الكريم نزل منجماً، وكذا طبق، وكذا شأنه إذا أريد تطبيقه مجدداً؟. ففي موضوع الحجاب، على سبيل المثال، وهو ساحة ساخنة جداً، ونموذج لضيق أفق وتعصب ودكتاتورية العلمنة التركية ونسختها المشوهة التونسية، ما كان سبباً في تعكير الحياة السياسية وتأزيمها، سياسة جديدة للإسلاميين على هذا الصعيد، لم تمس قط مجال الاعتقاد والتصور، ولا مجال الالتزام الشخصي، فكل ذلك على ما هو عليه، لا صوت فيهم ارتفع مشككاً في شرعية الحجاب، ولا قدم في مستواه الشخصي تنازلاً عنه، حتى عندما شكل ذلك استفزازاً لرئيس الدولة، إذ ذهب إلى توديعه رئيس البرلمان وهو من حزب العدالة بصحبة زوجته المحجبة، كما هو شأن زوجات وبنات زعماء الحزب، خلافاً لمن تحالف معهم. مما بعث برسالة واضحة مزدوجة: الإسلاميون متمسكون بدينهم، لكنهم لا يفرضون ذلك على الآخرين، وسيعملون ولو بتدرج على منع الآخرين من إدمان فعل ذلك، إلا أنهم لا يرون في ذلك الوقت أولوية تستحق خوض المعارك من أجلها، إذ العبرة ليست

بالعناوين على أهميتها بل بالمضامين، وما قيمة سلوك معين: صلاة أو حجاب يفرض بالقوة، في دين قد جعل القيمة الدينية الأولى لكل عمل ليس شكله وإنما باعثه «إنما الأعمال بالنيات».

ولو أننا تأملنا في جملة ما أعلنه حتى الآن حزب "العدالة والتنمية" من سياسات، لوجدناه امتداداً متطوراً لتراث الحركةالإسلامية التركية، مع مرونة أكبر في التنزيل، وحرص أكبر على ترتيب الأولويات بطريقة عقلانية ذكية: فقد تطور خطاب أربكان ذاته إثر تراكم التجربة وضغوط الواقع وتواؤما مع السياج الحديدي المكون من ثلاث أثافي: الغرفة التجارية المكونة من كبار رجال الأعمال، وهي تحت سيطرة الدونمة، وكبريات الصحف، وهي على صلة وثيقة بهم، وثالثة الأثافي قيادة الجيش، وهي على صلة أيضاً بالركنين السابقين، فهؤلاء هم الماسكون بخيوط اللعبة، ولهم هيمنة على المحكمة العليا. وهم المحددون للفلك الذي تتحرك فيه السياسة: البرلمان والحكومة والأحزاب. هذا فضلاً عن السياج الخارجي، الذي يشد تركيا إلى أوروبا، وإلى الحلف الأطلسي، وإلى المؤسسات الرأسمالية الدولية.

إن أربكان بدأ مسيرته الإسلامية ممتلئاً بالمثلالإسلامية المعروفة في معارضة مشروع أتاتورك القائم على قطع تركيا نهائياً عن جذورهاالإسلامية، وعن امتدادها العربي الإسلامي، ودمجها في أوروبا، فكان هم أربكان الأعظم استعادة تركيا إلى العالم الإسلامي، والتصدي بالوسائل القانونية لذلك المشروع، ولعضويتها في الحلف الأطلسي، وللنظام الرأسمالي، وللصهيونية. وكانت القدس محور خطابه الأساسي، ولكن ممارسته خلال ثلث قرن للسياسة فرضت عليه أن يدرك مدى صلابة تلك الأسيجة، وشراسة حراسها، فعدّل من خطابه ومن إستراتيجيته على نحو فرض عليه الاعتراف بتلك الأسيجة، ومنها العلاقة مع إسرائيل، والتعامل معها، على أمل ترسيخ وتوسيع القاعدة الشعبية لمشروعه.

ومع كل ما طوّر من خطابه في اتجاه الواقعية، فقد كان صعباً على حراس المعبد في الداخل والخارج أن يقبلوا بشخصيته الكاريزمية، لا سيما أنه قد تحرك أحياناً في المناطق المحظورة، إذ سارع إلى الدفع ببعث كيان إسلامي اقتصادي دولي، من شأنه أن ينشط ذاكرة يراد لها أن تموت. فأطاحوا به دون أن ترف لهم عين.. حاول أن يقود السفينة من وراء ستار، ولكن ما أمكن له ذلك، وسارت الأمور على غير ما أراد الزعيم من خليفة له. وتمكن أردوغان وغول من خلال ما يتمتعان به من مكانة في التنظيم، وزعامة شعبية وخبرة في التكتيك، ولا سيما من حزب التيار الأكبر في الحركة إلى صفهما. ولم يفعلا من جهة الأيديولوجيا إلا أن صبّا نفس الرحيق في قوارير أكثر جمالية وجاذبية، وانتهجا نهجاً أكثر واقعية، دون تقديم تنازلات أيديولوجية، غير التي عهدت عن جملة التيار.

وقد تحدثوا عن أن مشروعهم يهدف من الناحية الثقافية إلى مصالحة بين العلمانية والإسلام، وبين الديمقراطية والإسلام، وأنهم حزب محافظ مسلم على غرار الأحزاب المسيحية الأوروبية. وليس في ذلك جديد على خطاب أربكان، على الرغم من أنّ جماعته تؤكد أن خطاب جماعة العدالة والتنمية ليس هو الذي أوصلهم إلى اكتساح الساحة، وإنما تفاهمهم مع الباب العالي بكل أثافيه الداخلية، مؤسسة رجال الأعمال والصحافة والجيش والأمريكان وإسرائيل"ذلك التفاهم هو الذي جعل قوة الإعلام تعمل ليل نهار لتلميعهم، وتصوير أن ليس في تركيا سوى حزبين يمين محافظ هو حزب العدالة والتنمية ويسار هو حزب الشعب، وهو ما أفضى إلى تهميش الباقي".

وعلى فرض أن هذا التفسير يحمل بعض دلالات الصدق، فهو يبالغ في احتقار وعي الشعب، وتصويره على أنه مجرد ألعوبة في يد الإعلام، ويهمل من خلال ذلك خبرة هذا الفريق الشاب وما كسبه من زعامة ونجاحات وخبرة، خلال إدارته الفذة للبلديات الكبرى والصغرى، وذلك مقابل ضعف الزعامة في

الفريق الاخر، الذي عوّض دور مؤسس الحركة. لقد عبرت القاعدة الإسلامية، من خلال ميلها إلى الفريق الشاب وزعامته المتوقدة، عن رغبة في تغيير الوجوه والخطاب، كما عبرت قطاعات أخرى من الشعب عن نفض يدها من زعامات تاريخية أنهكها الزمن شيخوخة، وفتّ الفساد في عضدها... عبرت هي الأخرى عن رغبتها في التغيير، وأملها في الشباب، والخروج من طور التفتت والتمزق، والانشغال بترقيع حكومة، وسقوط أخرى. فوضعت ثقلها مع فريق شاب منسجم جربته فنجح في مد المياه إلى كل حي، وتسريح المجاري، وتنظيف الشوارع، وإعانة المساكين والشباب.

على ضوء ذلك يمكن اعتبار ما حدث في تركيا ثورة بيضاء ضد نظام سياسي ميت أصلاً، فجاءت صناديق الاقتراع لتعلن عن دفنه. فهو من الناحية الرمزية إعلان عن إفلاس مشروع علمنة تركيا وتغريبها، وبداية النهاية لذلك المشروع. ومن ناحية أخرى فهو انتصار للديمقراطية لا للعلمانية، وتعبير عن إصرار الشعب التركي على أن يدخل أوروبا مسلماً، بقيادة إسلامية قوية شابة، مدعومة بقوة من شعبها، متصالحة مع تاريخها ومع محيطها العربي والإسلامي. ويدلّ على ذلك اختيار عبد اللّه غول عندما كان يتولى رئاسة الحكومة البلاد العربية المنطقة الأولى لزيارته، إلى جانب لقائه مع الأمين العام للجامعة العربية، وتقديمه طلباً لعضوية مراقب في الجامعة العربية، كل هذه رموزاً مفعمة بالدلالات على حرص إسلامي تركيا كإسلاميي كل العالم الإسلامي، وليس علمانييهم، على اعتبار العرب عمقهم وسندهم، لا سيما وقد عاش الترك والعرب كياناً واحداً حوإلى أربعة قرون.

قد يعتبر البعض وهو على حق، أن فوز الإسلاميين الباهر في تركيا هو انتصار لمصالحة بين العلمانية والإسلام. ولقد حدث مثل ذلك مرات في تركيا بين إسلامييها وعلمانييها اليساريين والمحافظين، إذ جمعهم برنامج سياسي واحد، وحكومة واحدة، كما أنه حصل على الصعيد العربي والإسلامي العام

تصالح بين العلمانية والإسلام، وقد تأسس على إثر ذلك مؤسسة مهمة جداً، وهي المؤتمر القوميالإسلامي، وما تفرع عنه من فعاليات ميدانية بين أنصار التيارين، إن على الصعيد السياسي، ضمن تجمع الأحزابالعربية، أو ضمن مسيرات التضامن، نصرة لقضايا الأمة الكبرى في فلسطين والعراق، أو على صعيد معارضات محلية، كما هو حاصل في اليمن بين التيار الإصلاحي والاشتراكي والناصري، وقد جاء اغتيال الزعيم جار الله عمر لإفساده لما يمثله من خطر، أو على صعيد المجتمع المدني، بما حصل على صعيد النقابات العمالية والمهنية من تعاون وتحالف بين التيار الإسلامي، وبين تيارات علمانية دفاعاً عن الحريات وحقوق العمال وتصدياً للدكتاتورية.

غير أن الجدير بالتنبيه إليه هنا، أن هذا التعاون أو التحالف بين التيارين إنما تم بين قوى الاعتدال فيهما. أما قوى التطرف والاستئصال في التيارين فلا زالت تنّظر للقطيعة، ويؤصلان توصّل لعداوة، لدرجة الإقدام على التحالف مع أنظمة بوليسية فاسدة، ووضع الخبرات التنظيمة والسياسية والبعد الدولي تحت تصرفها، كما حصل في تونس من طرف تيارات يسارية انتهازية، بعضها قد أقلع دون أن يتخلى نهائياً عن تراثه الاستئصالي، ولا اعتذر عن خدماته، التي قدمها للدكتاتورية، وبعضها لا يزال مستمرئاً تقديم خبراته وقدراته لأنظمة سلخ أعزَّ سِنيِّ شبابه في سجونها ومقاومتها، احتجاجاً على ارتباطاتها بالإمبريالية، مع أن تلك الارتباطات كانت شعارات بينما هي اليوم حبال غليظة.

والحقيقة أن ما حصل في تركيا ليس تصالحاً بين العلمانية والإسلام، إذ قد تعاونت منذ السبعينيات مختلف أحزاب الاعتدال العلماني مع الاعتدالالإسلامي، إذ المعركة في عمقها وليس في مظاهرها ليست بين علمانية وإسلام، وإذا كان هناك من معركة هي بين المتطرفين الاستئصاليين على الجهتين، وإذا كان من كسب يمكن أن يكون قد تعزز على هذا الصعيد، فهو

ترجيح كفة الاعتدال العلماني على التطرف العلماني، وإنما المعركة في عمقها، إنما هي بين الباب العالي بجملة أثافيه المتحالفة: مؤسسة رجال المال، والإعلام وقيادة الجيش، مع غطاء الرأسمالية الدولية والصهيونية العالمية، من جهة، والشعب التركي بعلمانييه وإسلامييه من الجهة الأخرى.

والسؤال هنا، لماذا بدا حرص جماعة العدالة والتنمية على دمج تركيا في الكيان الأوروبي على هذه الدرجة من الإصرار والحرص والغرابة، مما لا يتساوق مع الاتجاه العام للإسلاميين في حرصهم على التميز عن الغرب والاستقلال عنه، وهو ما بدأت به تجربتهم نفسها حتى التسعينيات؟

والجواب هو لا يبعد أن يكون مرد هذا الإصرار والحرص وثيق الاتصال بمعركة الديمقراطية التركية مع السياج الذي يخنقها، ويفرض عليها اللعب داخل مربع ضيق حدده الباب العالي. إنه سعي للتمرد على ذلك السياج، والتخلص من هذه الوصاية على إرادة الشعب، ونوعاً من سحب البساط من تحت أقدام الجنرالات، الذين يسوغون تسلطهم على إرادة الشعب، ويشترون الصمت الأوروبي على جرائم الشريك، بما يقوم به هذا الشريك من حراسة لمصالحه في مواجهة "الخطر الأصولي" الداهم، والساعي إلى استعادة "الخلافة"، وغزو أوروبا مجدداً.

إن حرص الإسلاميين على الاندماج في أوروبا هو نوع من تجريد الخصم من سلاحه، وتجريد ظهيره الخارجي من أوهامه، وعرض صداقة بديلة عنه، نظيفة، ترفع الحرج عنه تجاه مجتمعه المدني الحقوقي، الذي طالما ندد بانتهاكات الشريك التركي للمعايير الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان.

إن عرض الإسلاميين بالذات لهذه الصداقة أو الشراكة، ترفع الغطاء عن المتطرفين العلمانيين والاستئصاليين، لا في تركيا وحسب، بل في عدد كبير من بلاد العالم الإسلامي، حيث تقدم أنظمة دكتاتورية فاسدة، تتمسح بالحداثة والعلمانية، ولا حظ لها من هذا ولا ذاك، تقدم نفسها للغرب، وتشتري صمته

على فظائعها، باعتبارها «حارسة لمصالحه، في مواجهة الغول الإسلامي، الذي يهدد كل منجزات الحداثة»، ويبشر بالقطيعة مع الغرب، بل بالحرب عليه، وهذا التعميم الذي تنشره الأنظمة الديكتاتورية يحرص على الخلط بين المجرى العام للتيار الإسلامي، الحريص أبداً على العمل والتطور ضمن القانون، لو ترك القانون قناة للتنفس، ولو ضيقة، وبين التيارات الهامشية المتطرفة: إفرازات الدكتاتورية. وللحقيقة فإن تركيا، رغم تطرف علمانية الباب العالي وفساده، لم تصل إلى حد الاختناق، وانسداد كل القنوات، ولذلك لم تعرف العنف الإسلامي، وإن عرفت العنف العلماني اليميني واليساري، لذا أمكن أن يتحقق للحركة الإسلامية تراكم للخبرة والتجربة والتطور، عبر ثلث قرن من الممارسة والتجربة،، وهذه الحركة وإن تعرضت تكويناتها الحزبية للحل، وتعرض نفر قليل جداً من زعمائها للسجن، فقد ظلت أمامها عموماً مساحة من الحرية مفتوحة لاستقبال حزب جديد، كلما نزل سيف ديمقليدس على سابقه.

إن انضمام تركيا إلى أوروبا وهي موحدة وراء حزب قوي، وزعيم شاب ألمعي، متصالحة مع هويتها، منفتحة ومتعاونة مع عمقها العربي والإسلامي، يمثل فرصة كبيرة لقيام ديمقراطية تركية إسلامية حقيقية، متخففة من سطوة الباب العالي لصالح تعزيز سلطة الشعب، متمتعة بقدر كبير من الاستقرار، وقد انزاح سيل الفوضى عن حزبين قويين أحدهما محافظ مدافع عن الهوية، يقابله تيار يساري يدافع عن إرث أتاتورك، وما يعتبره قيم الحداثة.

كما إن نجاح هذه التجربة، بقدر ما يقدم من دعم معنوي للقوى الديمقراطية، على اختلاف مرجعياتها المعتدلة إسلامية وعلمانية، يغري بالاتباع، بقدر ما يمثل خطراً مخيفاً على قوى التطرف، على اختلاف مرجعياتها، التي اجتهد بعضها في التعتيم على التجربة، واشتراكاالإسلاميين

فيها، وبعضها بلغ به التطرف إلى حد إنكار إسلاميتهم، وكأن الشعب إنما اختارهم لعلمانيتهم، وكان أولى أن يختار صوراً علمانية أوضح، مثل أحزاب اليسار، التي كنس زعيمها الحاكم كنساً، وقد جعل من تعرية رؤوس الفتيات، أو حرمانهن من التعليم والشغل بطولة علمانية، وفحولة ديمقراطية، ولم يقصّر التطرف الإسلامي ممثلاً في كل ألوانه، في منافسة حليفه الموضوعي العلماني، في احتراف تكفير الديمقراطية وأربكان وأردوغان.

إن انتصار الديمقراطيةالإسلامية في دولة محورية مثل تركيا، حدث يستحق الاحتفاء من كل القوى الديمقراطية، على اختلاف مرجعياتها، اخذين بعين الاعتبار كثافة وحدة الأسيجة، التي تخنق هذه التجربة، وتحد من حريتها في التصرف، فلا نطالبها بما ليس من صلاحياتها واختصاصاتها، وإنما هو عائد إلى الباب العالي.

إن عبقرية هذا الفريق إنما تمثلت في جملة ما تمثلت به هو رسم مسارب ضيقة، تجنبهم الصدام معه، ويُقدر أنهم لو تمكنوا من مواصلة السير عليها سينتهون إلى توسيع تلك المسارب، التي تتحرك فيها الديمقراطية اليوم فتحاصره بالجماهير، عن طريق ما تحققه من نجاحات والتفاف شعبي، ولا سيما على صعيدين: أولهما الصعيد الاقتصادي، الذي أوصلته عجائز التطرف العلماني إلى قاع سحيق، وزجت بحو إلى ١٢ مليوناً في لجة الفقر والبطالة. وثانيهما على صعيد المجتمع المدني إطلاقاً لقواه المعطلة بتدخلات العلمنة المتطرفة.

إن إطلاق قوى المجتمع المدني ومؤسساتها، ورفع وصاية الدولة عليها، وتقديم التشجيع لها، من مدارس وجمعيات ومساجد ومؤسسات خيرية ونقابات مهنية ومنظمات شبابية ونسوية، كل ذلك يمكن أن يشكل حماية لهذه التجربة، ورصيداً لتعزز قوتها واستقرارها ونموها وتأثيراتها الداخلية: ترسيخاً للعلاقة بين الإسلام والديمقراطية، ورفعاً من المستوى المعيشي

للفئات المطحونة، بتجفيف ينابيع الفساد، ودعم التضامن والسلم الأهلي، وتمتين الوحدة الوطنية، بالاعتراف بحقوق الأقليات، وتعزيز سلطة المجتمع المدني، ودولة القانون، وحقوق الإنسان.، ومشاركة المرأة في كل مجالات النهوض.

وعلى الصعيد الخارجي: دعم مسار التضامن العربي التركي، والتركياالإسلامي. والحد من حجم التعاون الإسرائيلي التركي، والتركي الأمريكي، الذي ليس للعرب أن يطالبوا بقطعه، حتى يضربوا المثل الحسن بدل المثل السيىء القائم اليوم. وبذلك تدخل تركيا أوروبا إذا دخلت، وثبت أن هذه الأخيرة ليست نادياً مسيحياً، وإنما فضاء حضاري مفتوح، وهي قوية: بعد أن حققت تصالحها مع هويتهاالإسلامية، وتاريخها، وتضامنها الوطني، متخلية عن الشوفينية، والعلمانية المتطرفة، وأمكن لها الحدّ من السلطان المطلق للباب العالي، ونهبه لأقوات الأكثرية.

آمال كبرى لشعب كبير، توفق بفضل اللّه إلى إزاحة جيل قد استنزف، وأعطى الصولجان لجيل شاب، يتوهج ذكاء وخبرة وإيماناً، فهل سيجد التفهم والدعم من قبل كل القوى الديمقراطية الإسلامية والعلمانية على حد سواء، داخل تركيا وخارجها، ولا سيما من قبل العرب الذين جاءهم الإسلام بتركيا صاحبة أقوى ثاني جيش في الحلف الأطلسي، والمرشحة لتتعزز قوتها... قد جاءتهم تدق عليهم الأبواب، طلباً للتعاون، بعدما كانت لأمد بعيد قد حولتها العلمانية المتطرفة إلى أحد السيوف الماضية المسلطة على رقابهم.

ابتهلوا معي إلى العزيز الرحيم أن يوفق هذا الفريق الصاعد في صفوف أمتنا إلى تحقيق آمالها فيه...

# الفصل السادس
# حزب العدالة والتنمية نمنوذجا للشرق الأوسط

منذ تأسيس حزب العدالة والتنمية قبل سنين معدودة أثارت تجربته الجدل الكبير بين السياسيين والمثقفين، ونالت النصيب الوافر من الاهتمام الإعلامي ليس على صعيد الحياة السياسية التركية فحسب، بل على مستوى الشرق الأوسط والغرب على السواء.

ومنذ بضعة سنوات تقدم تركياً منهجاً إسلاما سياسيا آخر غير الصورة المشرهة لإسلام الجمود والانغلاق، إنه إسلام متعايش مع العصر، منفتح على العالم، معترف بالحداثة، حريص على الهويةالإسلامية بلا تعصب وبلا إكراه وفرض، وبلا اغتيال للعقل، وبلا تكفير للمجتمع وللعالم، وإدخال الظروف والمتغيّرات المحلية والدولية في حساباته ورؤاه السياسية. بتعبير آخر، هو واقعي وعملي، يرى العالم كما هو، ويتعامل مع ظلمه وعدله بلا حساسية وبلا يأس غاضب، وبلا غريزة الانتقام والإلحاح الجنوني على إرهابه وتدميره، انطلاقا من الشعور بالدونية وبالعجز عن مجاراته في قوته وعلمه وحضارته، مما جعل تركيا ميدان اختبار لفكرة جدل الإسلام والديمقراطية. فألهمت التجرية الكثير في العالم الإسلامي وهناك تلهف شديد لدراسة التجرية ومحاكاتها وهناك من يحذر من تقليد التجرية ويرى بأنها لاتصلح لغير تركيا وبأنها محاولة غربية لتطويع الإسلام ليتلائم مع مصالحهم أو أن قادة حزب العدالة والتنمية أصوليون–شموليين ولم يكشفوا بعد عن اجندتهم الحقيقية. ندرج ادناه بعض هذه الاراء من الطرفين.

# جدل الإسلام والحداثة في التجربة التركية (*)(٢)

الدكتور عبدالله تركماني

## "التداعيات على المستوى الإقليمي "[٥٩]

من الواضح أنّ تيارالإسلام السياسي، على المستوى الإقليمي ، يتمتع بثقل سياسي مؤثر مقارنة بالقوى السياسية الأخرى في دول المنطقة، مهما اختلفت درجات التسامح والتضييق على هذا التيار، وهو مايستحق قدر من التأمل والدراسة للتعامل مع هذه الظاهرة، خاصة وأنها تعبر عن تطلعات قطاعات واسعة من شعوب هذه المنطقة من العالم.

كما أنها تفرض على التيارالإسلامي العديد من الاستحقاقات، خاصة في مجال تطوير أطروحاته وأساليبه في العمل السياسي، وربما يكون النموذج التركي المعتدل والذي يمثله حزب العدالة والتنمية نموذجا هاما في هذا المجال، خاصة وأنه اكتسب العديد من الخبرات العملية على مدى السنتين الأخيرتين في نطاق التعامل مع قواعد العمل السياسي، واستفاد من خبرات إسلامية أخرى.

وهناك عدة فرضيات لتفسير تزايد الإقبال على الأحزاب الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي في الظرف الراهن، والمتميز بحدة الأزمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يعرفها هذا الإقليم الممتد من الرباط إلى كابول. وهذه الفرضيات هي محاولة اجتماعية – سياسية لتفسير تطلعات قطاعات عريضة من الرأي العام العربي والإسلامي: إذ بات من الواضح أنه يعيش فوبيا الهوية، أي ذلك الخوف الكبير وحتى المرضي على

---

٥٩ في الأصل ورقة مقدمة إلى ندوة الإسلام والديمقراطية : أسئلة العلاقة وآفاقها التي عقد في تونس خلال يومي ١٥ و ١٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤ بدعوة من المعهد العربي لحقوق الإنسان و مركز دراسةالإسلام والديمقراطية و منتدى الجاحظ .

الهوية والانتماء، وجزء من هذا الخوف مفهوم بالنظر إلى التحولات العالمية التي حملتها موجة التغيّرات العالمية التي جاءت مع العولمة معززة بالتطور الهائل في وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال، والتي أصبحت تسوق نمطا يكاد يكون وحيدا في الثقافة والقيم وأنماط العيش والسلوك. أما الحقيقة الثانية في موضوع الخوف على الهوية يجيء من توظيف سياسي وحزبي لواقع الأزمة من قبل الحركات والتيارات الإسلامية التي تعاني من فقر شديد في الرؤى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية البديلة، بالإضافة لغياب تصور واقعي وعقلاني للمشاكل القائمة، فتلجأ إلى توظيف مصادر الانتماء الأولى وعلى رأسها الدين. وبالفعل فقد أثمر هذا التوظيف، في مناخ الخوف على الهوية، تأييدا واسعا وسط الرأي العام للحركات الدينية، وإن كان لا يتقاسم معها كل تفاصيل البرنامج والرؤية للمجتمع وللعالم.

ومن هنا، يجب أن تكون تجربة وصولالإسلاميين إلى الحكم في تركيا بمثابة تجربة مفيدة ومثمرة بالنسبة لبعض الدول العربية، بل يجب على قادة التياراتالإسلامية، وأيضاً التيارات القومية واليسارية والليبرالية، متابعة هذه التجربة التركية التي حدثت في بلد علماني، لكي تمنحهم دروسا وعبرا تساعدهم في عملهم السياسي المستقبلي. إذ أنّ هذه التجربة توضح أهمية طرح مقترحات واقعية وعملية تتناسب مع العصر الذي نعيش فيه وتداول مصطلحاته وعدم القفز فوق واقعه، وعدم التخفي وراء الشعارات الواسعة والطنانة كأسلمة المجتمع وطرح صيغة الدولة الإسلامية، وفرض الحجاب علي النساء والمطالبة بالرجوع إلى دولة الخلافة.

ويبقى أن نستخلص بعض العبر من هذه التجربة التركية التي تثير، بشكل مباشر، جدل الإسلام والديمقراطية، بل جدل الإسلام وكل مكوّنات الحداثة:

١) النظام الديمقراطي السلمي هو وحده القادر على إحداث التغيير، ونجاحه في تركيا يدحض ويسفّه الاتجاه الذي يعتمد العنف والإرهاب، والمؤامرات لإعداد الانقلابات كوسائل للتغيير.

٢) إنّ الحركات الإسلامية التي تؤمن بالإسلام السياسي وتنزلق إلى العمل بأساليب غير ديمقراطية تضل سبيلها، ومن واجبها أن تراجع تصوراتها ومفاهيمها وطرائق عملها وتتأقلم مع متطلبات الحداثة، وتندمج في مجتمع الواقع السياسي وتقبل التعاون مع مؤسساته. كما عليها أن تنأى عن إيمانها بأنها وحدها مالكة الحقيقة، بما يجعلها تجاهر غيرها بحملات الإقصاء والتنديد وأحيانا تتصدر أحكام التكفير على المجتمعات.

إنّ المثال الأفضل جاء من إعلان حزب العدالة والتنمية التركي أنه يقبل العلمانية التي لا تناهض الدين، وينخرط في أعماق المجتمع التركي ويتعامل ويتعاون مع المؤسسات الدستورية.

والسؤال هو: كم يلزم الإسلام السياسي العربي من تحولات وهزات ثقافية واجتماعية وزلازل سياسية حتى يفهم أنّ عليه أن ينقلب على أفكاره وتصوراته ومفاهيمه المحنطة عن الماضي والحاضر والمستقبل، وعن الدولة والمجتمع والفرد، وعن المرأة والطفل والحريات الشخصية، وعن الفلسفة والفكر والفن والأدب، والحريات العامة.

أوليست المجتمعات العربية والإسلامية في حاجة ملحة وعاجلة إلى دولة تقوم على الحق والقانون، فتكتسب المجتمعات في ظلها المناعة والقوة وتستعيد بفضلها الثقافة الإسلامية حيويتها وتقوم بتجديد نفسها؟ ربما أنّ ما نشهده من بروز عصر الإسلام العلماني – الديموقراطي في تركيا، هو المقدمة الأولى والضرورية لبزوغ فجر هذا النوع من الإسلام السياسي في كل العالم العربي.

## التداعيات على المستوى العالمي

منذ سنة ١٩٩٩ اتخذت قمة الاتحاد الأوروبي في هلسنكي قرارا بترشيح تركيا للانضمام إليه وإن لم يعلن القبول نهائيا، ولكنه يفتح الطريق عمليا أمام إدراجها إذا توافرت الشروط التي يطالب بها الاتحاد، ويضع في الوقت نفسه ضوءا في نهاية النفق الأوروبي الذي دخلته تركيا باختيارها قبل عدة عقود. ومنذ ذلك الحين والقوى السياسية التركية، المؤيدة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، تدفع في اتجاه إقرار الإصلاحات المطلوبة سياسياً واقتصادياً، حتى تحقق جانباً هاماً من تلك الإصلاحات التي استهدفت إطلاق وضمان كل الحريات الديمقراطية والسياسية التي كانت دائما سببا في بقاء تركيا خارج البيت الأوروبي.

وبوجه عام فإنّ الجدل داخل الاتحاد الأوروبي لم يحسم بعد حول خطر انضمام تركيا إلى الاتحاد: هل يمكن ضم تركيا ذات الثقل الديمغرافي المسلم، وهي الدولة التي لها حدود مشتركة مع عدة دول إسلامية، بحيث يصبح للاتحاد الأوروبي حدود مشتركة مع هذه الدول، بكل أزماتها ومخاطرها على الأمن الأوروبي في هذه المرحلة وفي المستقبل المنظور؟.

وثمة عقلاء كثيرون في أوروبا يطالبون بعدم إبقاء تركيا في هامشية الاختلاف المطلق بحجة أنها إسلامية. وإذا ما انتصر صوت هؤلاء العقلاء، فإنّ تركيا ستؤثر إيجابيا على كل العالمالإسلامي، وبخاصة العربي. وسوف تدفعه باتجاه التحديث الفكري والسياسي، فما تفعله تركيا قد يقلده الآخرون عاجلا أو آجلا، وبخاصة إذا ما نجح في إخراجها من الفقر، وسوء التنمية، والتطرف الديني.

ومهما يكن من أمر فإنّ الشروط الأوربية للانضمام تقتضي الكثير من التعديلات في النظام السياسي، تؤدي إلى تصويب الديمقراطية وإلى التأكيد

على حقوق الإنسان. فلا شك بأنّ سعي تركيا لدخول الاتحاد الأوروبي لعب دورا هاما في ترويض المؤسسة العسكرية، وربما أيضاً الرغبة الأمريكية في ظهور نوع آخر منالإسلام السياسي غير الإرهابي.

إنّ الالتحاق بالوحدة الاوروبية، بالنسبة لحزب العدالة والتنمية، ليس هدفا اقتصاديا فحسب، بل هو أيضاً نوع من السعي إلى حسم السؤال الثقافي – الحضاري الذي أرّق تركيا منذ عهد التنظيمات العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر. بل هو أيضاً وسيلة للإصلاح الداخلي، فعبر الطريق الأوروبي ومعاييره يأمل قادة الحزب أن يصلوا إلى تحجيم دور المؤسسة العسكرية وإخراجها من الساحة السياسية، إضافة إلى توظيف المعايير الأوروبية في مجالي حقوق الإنسان وحقوق الأقليات لوضع نهاية لعدوان الدولة التركية الحديثة علي الدين والقومية الكردية.

وبذلك سنجد مجتمعا تركيا أكثر ديموقراطية وحرية وعدالة وأقوى اقتصاداً وأقل فساداً وأكثر أمنا، وستنتج عن التجربة خبرة ثرية، ليس للمجتمع التركي والحركةالإسلامية التركية فحسب، وإنما لحركة الإحياءالإسلامي في العالم كله، وكذا السلام العالمي وجهود الحوار والتعايش بين الثقافتين الإسلامية والغربية، حتى لو لم تصل تلك التجربة إلى هدفها المؤمل وهو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

كما أنّ الأوروبي سيستفيد من دخول تركيا، ليس بأقل مما ستستفيده تركيا من انخراطها فيه. كما سيستفيد أيضاً من انخراط أقطار عربية في الشراكة الأورو – متوسطية. ففي عهد نظام السوق، أو نظام العولمة الاقتصادية، ستنشأ سوق أوروبية كبرى للتبادل تستفيد منها جميع الأطراف وسيتنافس في التعامل معها الناشطون الاقتصاديون من سائر القارات.

وبالنسبة لأوروبا، فإنّ تركيا تعتبر دولة مركزية فيما يتعلق بالاستراتيجية الأمنية الأوروبية، ظهرت أهميتها خلال الحرب الباردة. وبعد انتهاء الحرب الباردة تعززت مكانتها أكثر وأكثر في أعقاب بعض القضايا الأمنية في آسيا الوسطى والبلقان، وبالإضافة إلى ذلك تمثل تركيا البوابة الشرقية لأوروبا التي تتحكم في تدفق المهاجرين، الشرعيين وغير الشرعيين، من أقطار عديدة تقع إلى جهة الشرق من القارة الأوروبية، وبالتالي فإن إبقاء العلاقات الحسنة بين تركيا وأوروبا يعتبر أمرا لا مفر منه بالنسبة للأخيرة.

ولكن يبدو أنّ دولا أوروبية مؤثرة عاقدة العزم على منع انضمام تركيا إلى ناديها الاقتصادي والسياسي، لأنها دولة إسلامية، ولهذا فإنّ تركيا تحاول أن تطرح بدائل أخرى، من أهمها محاولة إحياء الدور التركي الإسلامي، ولكنّ هذه البدائل ستصيب الأتراك بخيبة أمل كبرى، وتجعل من الصعب عليهم ابتلاع هذه الإهانة.

وفي هذا السياق، وجهت مجموعة من المثقفين الأتراك المعروفين عالميا تضم خصوصا الكاتبين ياسر كمال ونديم غورسيل، عشية انعقاد القمة الأوروبية يوم ١٧ ديسمبر الحالي، نداء إلى الرأي العام الفرنسي. وقال موقعو النداء: نعلن بالفم الملآن أنه من المؤسف أن تعتبر بلادنا أنها بعيدة جدا عن القيم العالمية والديمقراطية وذلك بسبب هويتها الإسلامية. وأضافوا: إنّ التاريخ أظهر لنا، بما فيه الكفاية، أنّ أية مبادرة لبناء هوية قائمة علي عزل من يعتبر أنه مختلف (...) انتهت دائما بالنسبة لأوروبا بمآسٍ كبيرة.

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإنّ التحذير الذي وجهته إلى المؤسسة العسكرية التركية من مغبة استصدار قرار بمنع حزب العدالة والتنمية من المشاركة في الانتخابات لعام ٢٠٠٢، أظهر للأتراك أنها لا تمانع، وربما ترغب لأسباب تتعلق بالأجندة الأمريكية الخاصة بالمنطقة وبقضية الحرب على الإرهاب، في وصول الإسلاميين المعتدلين إلى السلطة في تركيا.

فمن المؤكد أنّ تركيا، ذات الطابعالإسلامي، ستشكل قوة جذب لجمهوريات آسيا الوسطى، وتساعد على تنفيذ المخطط الاستراتيجي الأمريكي بعيدا عن الأطماع الروسية التي ما زالت تحاول ممارسة التأثير على هذه الجمهوريات. كما قد يشكل بداية حل لتهديدات الإسلام الاصولي في العالم العربي، فهذاالإسلام السياسي المعتدل من الممكن أن يكون نموذجا للتطبيق في الكثير من الدولالإسلامية، وبصفة خاصة الواقعة في ما يسمى بـ الشرق الأوسط الكبير.

وقد يكون مفاجئا أن نعرف أنّ صموئيل هانتينغتون، الداعية الأكبر لـ صراع الحضارات، خصوصا الحضارتين الغربية والإسلامية، هو في الوقت نفسه الداعية الأكبر لعودة تركيا إلى تزّعم العالم الإسلامي. ففي كتابه صدام الحضارات يطرح نظرية الدول الممزقة التي لا تعرف إلى أية حضارة تنتمي، ولكي تعيد هذه الدول تحديد هويتها الحضارية بنجاح، يجب أن تتوافر ثلاثة معطيات: أولها، أن تكون النخبة السياسية والاقتصادية داعمة ومتحمسة لمثل هذه الخطوة. وثانيها، أن يكون الشعب مستعدا – على الأقل – للخضوع إلى إعادة تعريف الهوية. وثالثها، أنّ العناصر المهيمنة في الحضارة المستضيفة، وهي في معظم الحالات الغرب، يجب أن تكون مستعدة لاحتضان هذا التحوّل.

وبالنسبة إلى تركيا الشرطان الأولان متوفران، بيد أنّ الشرط الثالث والأهم، وهو استعداد الغرب لاحتضان تغيير الهوية التركية، غير متوفر. وهو متأكد من أنّ تركيا ستبقى دولة ممزقة إلى أجل غير محدد. والحل؟ لا مخرج، برأيه، سوى إدارة تركيا ظهرها للغرب، لتعاود ثانية لعب دورها كقائدة للعالمالإسلامي.

فهل يؤدي قلق الولايات المتحدة من تموجات المجتمعات العربية والإسلامية من جهة، وسعي الإسلاميين من أجل إيجاد حلول لمآزقهم التي

ارتفعت وتيرة أخطارها بعد الانتقال من مواجهة الأنظمة إلى تهديد أمريكا في عقر دارها من جهة أخرى، إلى بحث الطرفين عن معادلة شبيهة بما حصل في تركيا؟.

وهكذا، فإنّ إسلاميي تركيا يبعثون برسالة بليغة، إلى كل حركاتالإسلام السياسي، مفادها أنه يمكن تقديمالإسلام بصورة مختلفة عما يعرضه الأصوليون المتزمتون الذين يقدمون للعالم صورة متخلفة ومرعبة للدين الإسلامي. إنهم يتحدثون بلغة عصرية مفهومة ويعبرون عن أفكار متمدنة: فصل الدين عن الدولة، الديمقراطية وحرية العمل السياسي للجميع، كفالة حقوق الإنسان، المساواة بين النساء والرجال..

# "الأنموذج الإسلامي التركي والاستراتيجية الأمريكية"[60]

الدكتور عبدالله تركماني

استفادت الإدارة الأمريكية من تجربة الزعيم التركياالإسلامي أربكان، التي أيقظتهم علي واقع جديد في عقر دار حليفهم الاستراتيجي، فاخذوا يراقبون الوضع في تركيا باهتمام شديد، ولفت انتباههم النجم الصاعد في سماء السياسة التركية زعيم حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان. فمن خلال لقاءاته المتكررة مع الزعيماالإسلامي لعب السفير الأمريكي في تركيا دورا مهما في تقليص قلق حكومته من تصاعد نفوذالإسلاميين في تركيا، وكان مجمل الانطباع الذي تكون لديه عن أردوغان أنه إسلامي عصري يمكن التعامل معه.

وجاء التحذير الذي وجهته الإدارة الأمريكية إلى قادة المؤسسة العسكرية التركية من مغبة استصدار قرار قضائي بمنع حزب العدالة والتنمية من المشاركة في الانتخابات، ليظهر للأتراك أنّ الولايات المتحدة الأمريكية، حليف تركيا الأول، لا تمانع، وربما ترغب لأسباب تتعلق بالأجندة الأمريكية الخاصة بالمنطقة وبقضية الحرب على الإرهاب، في وصولالإسلاميين المعتدلين إلى السلطة.

إذ أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تطمح إلى مخزون بترول بحر قزوين الهائل والذي يقع أغلبه في أراضي دول آسيا الوسطىالإسلامية، والتي كانت الحرب في أفغانستان ليست بعيدة تماما عن تكتيكات هذه الاستراتيجية. ومن المؤكد أنّ تركيا، ذات الطابع الإسلامي، ستشكل قوة جذب في هذا المجال وتساعد على تنفيذ المخطط الاستراتيجي الأمريكي، بعيدا عن الأطماع

60 http://www.alquds.co.uk/data/2006/02/02-07/r018a.htm

الروسية التي ما زالت تحاول ممارسة التأثير على هذه المناطق. كما أنّ الحزب الإسلامي التركي يشكل حلا مثاليا لتهديدات الإسلام الأصولي من ناحية، والاتجاهات العلمانية المتشددة في الأطر القومية أو الوطنية من جهة أخرى.

كما أنّ العلاقة التركية – الإسرائيلية صورة أخرى بالغة الأهمية بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية، التي ترى الشرق الأوسط بصورته الموسعة التي تشمل تركيا وإيران إلى جانب ما يسمى بالدول الشرق أوسطية، فتركيا هنا ستكون الدولة ذات الطابعالإسلامي التي قبلت التعامل مع إسرائيل بدون عراقيل داخلية مزعجة، وسوف لا يكون هذا التعامل في حاجة إلى إثارة جديدة، فهو أمر مسبوق ومن الصعب أن تثار ضده معارضات بعد أن استقر في السياسة التركية لأمد طويل. وهذا الإسلام السياسي المعتدل من الممكن أن يكون أنموذجا للتطبيق في الكثير من الدول الإسلامية، وبصفة خاصة الواقعة في ما يسمى بالشرق الأوسط.

وقد يكون مفاجئا أن نعرف أنّ صموئيل هنتنغتون, الداعية الأكبر لحرب الحضارات, خصوصا الحضارتين الغربية والإسلامية, هو في الوقت نفسه الداعية الأكبر لعودة تركيا إلى تزعّم العالمالإسلامي. ففي كتابه صدام الحضارات يطرح نظرية الدول الممزقة التي تستند إلى مقولة وجود دول ضائعة الهوية (مثل روسيا والمكسيك وتركيا) لا تعرف إلى أية حضارة تنتمي، ولذا فهي ممزقة. ولكي تعيد هذه الدول تحديد هويتها الحضارية بنجاح, يجب أن تتوافر، حسب هنتنغتون، ثلاثة معطيات: أولها, أن تكون النخبة السياسية والاقتصادية داعمة ومتحمسة لمثل هذه الخطوة. وثانيها, أن يكون الشعب مستعدا على الأقل للخضوع إلى إعادة تعريف الهوية. وثالثها, أنّ العناصر المهيمنة في الحضارة المستضيفة, وهي في معظم الحالات الغرب, يجب أن تكون مستعدة لاحتضان هذا التحول.

بالنسبة إلى تركيا الشرطان الأولان متوافران، فالنخبة التركية متحمسة منذ ثلاثة أرباع القرن لجعل بلادها دولة أوروبية غربية بالكامل. والشعب التركي يؤيد الانضمام إلى الأسرة الأوروبية، إن لم يكن لأسباب إيديولوجية – حضارية فلمبررات اقتصادية.

بيد أنّ الشرط الثالث والأهم, وهو استعداد الحضارة الغربية لاحتضان تغيير الهوية التركية, غير متوافر البتة. وهو متأكد من أنّ تركيا ستبقى دولة ممزقة إلى أجل غير محدد.

ولا مخرج, برأيه, سوى إدارة تركيا ظهرها للحضارة الغربية, لتعاود ثانية لعب دورها كقائدة للعالمالإسلامي.

والسؤال هو: هل يؤدي قلق الإدارة الأمريكية من تموجات المجتمعات العربية والإسلامية، وعدم انسجام الأنظمة الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية مع أوضاع هذه المجتمعات ومصالح وميول الغالبية الشعبية فيها، إلى بحث الإسلام السياسي والإدارة الأمريكية عن معادلة شبيهة بما حصل في الأنموذج التركي، بما يمكن أن يفتح أفقا جديدا للمنطقة

من الضروري أن نبحث عن مصادر العلاقة المميزة بين الدين والسياسة في تركيا، في خصوصيةالإسلام التركي التوفيقي والمتأثر بأديان قارة آسيا، وأيضاً في العالم البلقاني، ومن خلال الماضي العثماني، والديانة المسيحية. وعلى النحو نفسه، من غير الممكن طرح المسألة الدينية بعبارات التعارض الثنائية، أي بوضع العلمانيين من جهة، والإسلاميين من جهة أخرى، إذ ثمة سلوكات هجينة مؤلفة من الموقفين على حد سواء، من دون الحديث عن خصوصية الأتراك الذين تكيّف عدد كبير منهم مع الحداثة.

وكان أردوغان زعيم حزب العدالة والتنمية قد صرح في شباط/فبراير ٢٠٠٠ حين كان لا يزال عضوا في حزب الفضيلة، بما يأتي من الخطأ أن نساوي الحزب بالدين والدين بالسياسة. إننا لا نهدف إلى تأسيس دولة

إسلامية، ولسنا حزبا ثيوقراطيا. أما في حال انخراط الناس الأتقياء في الحياة السياسية مع امتناعهم عن اعتبار المعايير الدينية مرجعا لهم، فلا يمكننا الحديث عن إسلام سياسي.

واستطاع الحزب بعد توليه السلطة أن يطور النظام السياسي ويجعله أكثر ديمقراطية وإنسانية، وأبرز نجاح حققه هو قرار الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٤ م بدء مفاوضات انضمام تركيا كعضو كامل.

كما حقق حزمة إصلاحات مهمة للتوافق مع المعايير الأوروبية مثل الحد من دور الجيش في الحياة السياسية بتقليص تمثيله في مجلس الأمن القومي، ومنح الكرد بعض الحقوق الثقافية مثل السماح بالتعليم والبث الإعلامي باللغة الكردية.

## "دراسة حول تركيا... مساعي نمذجة تركيا ومخاطرها"

د. آزاد أحمد علي[٦١]

استأثرت الأوضاع السياسية في تركيا باهتمام كبير طوال الأشهر الماضية، بدءاً بالأزمة التي مهدت للانتخابات التشريعية المبكرة، والتي صورت في احد مستوياتها على إنها تجسيد للصراع الطويل الأمد بين العلمانية والإسلام السياسي الدائر في تركيا. ولقد ترافقت وتداخلت هذه الفعالية السياسية والفكرية مع حضور كثيف ظاهري وباطني لفعل الجيش ودوره الأساسي على الساحة.

إن واقع المشهد السياسي في تركيا مازال في خطه العام استمراراً لأزمة الهوية، هوية الدولة التي قامت في ظروف صعبة وملتبسة، وهي أزمة ما زالت تتفاقم وتنبع من سوء التأسيس للعلاقة بين الدولة والمجتمع منذ إعلان الجمهورية قبل أكثر من ثمانين عاماً. إذ لا يخفى على المطلع على تاريخ نشوء الجمهورية التركية أنها جاءت كنتاج للمقأيضاً ت التي تمت بين الدول المنتصرة وتلك المنهزمة في الحرب العالمية الأولى، وكانت لشروط قيام تركيا الجمهورية ولعوامل تأسيسها الأيديولوجية والسياسية دور رئيس لرسم نموذجها المسبق، بعيدا عن ثقافة ورغبة غالبية سكان تركيا في حينها.

ما يهمنا التركيز عليه بهذه المناسبة أن الدول الغربية المنتصرة في الحرب الأولى أرادت تشكيل دولة تركيا الحديثة في آسيا الصغرى كنموذج جديد، وصيغة مقترحة لعموم شعوب المشرق يتحقق من خلاله أكبر قطيعة بنيوية ممكنة مع السلطنة العثمانية التي قامت الجمهورية على أنقاضها واستولدت بسرعة من أحشائها المريضة. وكان الهدف من خلال هذه القطيعة

---

61 http://www.sotakhr.com/2006/index.php?id=4377.( ٢٠٠٧/١٠/١٠ - ١٦٦ الصوت الاخر، العدد .

المرتقبة مع السلطنة تحقيق قطيعة مع مجمل التراث الإمبراطوري الديني العربيالإسلامي، ومع كل ما قبله من إمبراطوريات المشرق.

من جانب آخر تم تجريب نصب دولة حديثة علمانية/ قومية على أسس دستورية لأول مرة في تاريخ الشرق الأدنى، حيث قامت الجمهورية التركية بجهود أوربية وأمريكية حثيثة مع دعم واضح من السلطة البلشفية في روسيا، التي كانت تعتبر الجمهورية حالة تقدمية قياساً مع السلطنة العثمانية التي ورثتها. وعلى اعتبار أن المجتمع في آسيا الصغرى والأناضول لم يكن مهيأ لهذه النقلة السريعة ولم يمهد للجمهورية القومية . العلمانية بأي نشاط أو فعاليات ثقافية وسياسية، لتعزيز فهم طبيعة العلمانية. بل على العكس تماما كان مجمل النشاط المعارض للسلطنة العثمانية نشاطاً إسلامياً إصلاحياً دستورياً وخاصة في استانبول العاصمة، وكانت تلك القوى والحركات تهدف تأسيس دولة دستورية إسلامية اتحادية على أنقاض السلطنة، وما حدث أنه لم يدعم هذا الاتجاه الإصلاحي بل استعيض عنه بالجمهورية القومية العلمانية، التي بدت مغلقة ومنجزة في بداية إعلانها، ونظراً لغياب العاهل الاجتماعي الواسع والمؤهل لتقبل أيديولوجيا الجمهورية من جهة، وسرعة فبركتها علمانياُ من جهة أخرى فقد أوكل إلى العسكر مهمة حمايتها، ورشح رجل عسكري (مصطفى كمال أتاتورك) قائداً ومؤسساً لها وبالتالي بطلاً للجمهورية والأمة في نهاية المطاف، حيث ما زال تمجيده مستمراً علمانياً وربما شعبياً.

الجمهورية التركية مطلع القرن العشرين لم تكن ثمرة مقأيضاً ت حرب وتوزع جديد للقوى والمصالح الكولونيالية فحسب، وإنما كانت منتجاً أيديولوجياً جديدا تم تسويقه إلى الشرقالإسلامي. وأدرك قادتها منذ البدء أن المبالغة في علمانيتها وتغريبها هي أول هدية ووثيقة ولاء للغرب. لقد تطورت الجمهورية في كنف السياسات العسكرية ومناخات الحرب الباردة، وفي ظل

تعويم القيم العسكرية المتوارثة، فكان لسطوة عقل العسكر ودورهم الفاعل وكذلك لبنية الدولة القومية المؤسس على نفي التنوع القومي والديني مفعولها وتأثيرها الأول في إعادة صياغة نموذج الدولة الفولاذية المغلقة. فتم محاربة اليونان وتهشيم وجودهم الاجتماعي والثقافي في المناطق الغربية والساحلية، كما تم إنهاء المسألة الأرمنية، واستمرت عمليات قمع الحركات الوطنية الكوردية بقسوة بالغة، فشيدت الجمهورية ـ النموذج بنيانها على حساب إلغاء كل أشكال التنوع. وتطلب ذلك بالضرورة تضييق الحريات، وبالتالي لم يلقح جنين الدولة بأي بذرة من بذور الليبرالية السياسية والاجتماعية والفكرية.

إن رعب وخوف القوميين الأتراك والعسكريين منهم على وجه الخصوص من احتمال انكماش الجمهورية وتفتتها أدى بهم إلى المبالغة في استخدام العنف وقمع نزعات الشعوب والديانات الأخرى للتعبير عن نفسها، وخاصة الشعب الكوردي. وانعكس ذلك على الحركات العمالية والمنظمات النقابية والاجتماعية، فحكم على المثقفين والقادة الشيوعيين بالإعدام، إلى جانبالإسلاميين المتنورين أمثال سعيد النورسي.

لقد علبت تركيا طويلا في قفص الناتو وتحت حكم العسكر الفعلي وحفظت دون تطور حتى وصلت منهكة إلى أواخر القرن العشرين، وباتت حياتها السياسية والفكرية ذات طابع استعراضي ممسرح.

وكتحصيل حاصل أعادت الجمهورية بناء استبدادها وديمقراطيتها الشكلية وصولاً إلى ثبات وتكلس شكل الدولة القومية ـ الاقصائية المغلقة والمنجزة ضمن تصور نهائي للدولة ـ الأمة المتجانسة قسريا.

فعلمانية تركيا وديمقراطيتها طوال القرن العشرين كانت منفصلة عن الحريات وتستند إلى مسلمات وثنائيات جاهزة: أن تكون تركيا أو مواطنا تركياً، أن تكون مسلما أو ذا انتماء إسلامي. وظل الحظر الثقافي وضبط

الأفكار والانغلاق سمة سياستها الرسمية. ولم تحقق الدولة قفزة في مجال الحريات وبناء المؤسسات الحديثة الخالية من العقد الأيديولوجية والتاريخية. رافق ذلك ركود اقتصادي طوال العقود الستة الأولى من تاريخ الجمهورية، وأخيرا اختزلت علمانية الدولة في التغني بالعرق التركي والمظاهر والشكليات وعبادة شخصية عسكرية تم اصطناعها وتعظيمها دون مبررات موضوعية، وتم استفزاز جماهير المحافظين وأوساط المجتمع التقليدي بمظاهر التبرج والنمط الاستهلاكي الأوروبي.

لم تكن علمانية تركيا سوى شبكة علائق هشة مؤلفة من بعض القوانين والأفكار المجتزأة والمستبعدة من شرطها التاريخي ومناخها الاجتماعي وفضاء الحريات العامة، إن علمانية تركيا وديمقراطيتها كانت طبقة دهان لونت بها واجهة الدولة والسلطة.

فكان كل ذلك مدخلاً لظهور وتنامي القوىالإسلامية المعاصرة كمؤشر على فشل العلمانية ذات الصبغة التركية، وكذلك إثبات لفشل سياسات الطبقات الحاكمة التركية وسعيها لجعل تركيا دولة متجانسة ظاهريا عن طريق إلغاء الثقافات القومية عموما والكوردية منها على وجه الخصوص، وفي المحصلة فشلت تركيا أن تقدم نفسها دولة تطابق امة ومرتكزة على أسس القوانين المدنية وحق المواطنة.

واليوم نحن أمام فشل تجربة محددة، حيث يمكن إحالة الفشل أساسا إلى عدم اقتران العلمانية الشكلانية التركية بالليبرالية العضوية، أي العلمانية المرتبطة بالحريات العامة وثقافة صيانة حقوق الإنسان والشعوب كشرط أول لتفتح بنية الدولة وتطور الوعي الاجتماعي لطبقاتها ونخبها للمساهمة في الخروج على عقلية القرون الوسطى الاقصائية.

أن نتائج الانتخابات الأخيرة التي فاز بها التيارالإسلامي وحصل على حوالي نصف أصوات الناخبين تؤكد من جديد أن تركيا المعاصرة لم تخرج

من أزمتها التاريخية (أزمة التأسيس وإشكالية التطور) ففي الوقت الذي كانت الاستعدادات مستمرة للانتخابات لم تركز البرامج السياسية على ما هو خدمي بقدر ما هو إيديولوجي. وزايد الجميع على هوية تركيا ووحدتها، على صلابتها وثقافتها الاقصائية المتسترة برداء العلمنة.

وعلى ما يبدو أن هذه الدعوات والإعلانات الإيديولوجية قد أدت وظيفتها، وقد رسخ انتخاب غول رئيسا للجمهورية من استكمال اللون الأيديولوجي الجديد، وهي في طريقها لترسيم نظام سياسي بصبغة ولونية إسلامية ولربما تظل سمتها المميزة في مطلع القرن الحالي ولسنوات وعقود قادمة، وهي بصورة ما انتقال من نموذج أيديولوجي كان ضروريا ومطلوبا سابقا إلى نموذج آخر مطلوب ومرغوب راهنا، حيث تم عمليا طي نموذج الدولة العلمانية القومية ليتقدم نموذج الدولة الدينيةالإسلامية المعتدلة التي ستبقى لحين محتفظة برتوش العلمانية - العسكرية، لقد تعوم التيارالإسلامي وحقق اكبر قدر من النجاح في تاريخ تركيا الحديث، ولم يأت فوزه من فراغ ولم يكن وليد اللحظة ولا نتيجة الحملة الانتخابية في شهر تموز٢٠٠٧، وإنما تضافرت جملة من الظروف الذاتية المتعلقة بالسوية المتقدمة لأداء حزب العدالة والتنمية في إدارة البلاد، والشروط الموضوعية المتلخصة في تهيئ المناخات الإقليمي ة والدولية لتتلقف هكذا حزب لإدارة دولة نمطية، وهي على طريق إعادة النمذجة مجددا.

ولا يمكن فهم تسلم التيارالإسلامي مقاليد الحكم في تركيا إلا كنتاج لتفاعل السياسات الإقليمي ة والدولية وانعكاسها على التوازن السياسي داخل تركيا، كما أن تنصيب نموذج جديد لدول المنطقة له أكثر من دلالة وينطوي على مخاطر جديدة:

١) إن الغالبية العظمى من المجتمع التركي لم تتمثل الثقافة العلمانية - العسكرية التي أهدتها إياه أوروبا وأمريكا منذ عقود، ولم يتأثر بها في العمق

وظل فعل أيديولوجيا الدولة وأحزابها الحاكمة محدودا وعلى نطاق ضيق، حيث تمظهر في صيغ شكلا نية وظل استعراضا سياسيا.

٢) لا يمكن فهم فوز التيارالإسلامي (المعتدل) في تركيا في سياق المعادلات والتوازنات الداخلية وحسب، إذ لابد من ربطه بالمناخ العالمي والوضع الإقليمي وموضوع مكافحة الإرهاب وجهود نمذجة بعض الدولالإسلامية وقولبتها ضمن مفاهيم محددة وخاصة طيفالإسلام السياسي المعتدل كوصفة اورو . أمريكية مقترحة للمجتمعاتالإسلامية.

٣) يتوافق نموذج تركياالإسلامية المعتدلة (عضو الناتو) مع أيديولوجيا ورغبة كل من أمريكا وإسرائيل كونهما دولتين من ذات النسق الإيديولوجي الديني . العسكري. وسيوكل إلى العسكر من جديد مهمة حماية هذا النموذج تحت مسمى الحفاظ على علمانية الدولة.

٤) حزب العدالة يتعامل بالعاطفة والمرونة وتحت شعار الأخوةالإسلامية والمواطنة مع القضية الكوردية الشائكة، وهي بذلك تسهم في تأجيل الحل وتلطيف ضغوطاتها الشعبية، ولكن لابد لها أن تقدم كشف حساب، وحلولاً جدية للمسألة الكوردية، وإلا فقدت معظم قاعدة الكورد الشعبية الواسعة التي تدعمها.

٥) أن اعتدال وبراغمانية هذا الحزب لا بد لها أن تكون مؤقتة فهي ستمر من أكثر من منعطف وستواجه أكثر من امتحان عقائدي وعملي، لذلك قد لا تستمر وحدة هذا التيار إلا في أجواء التنافس الانتخابي. كما أن أطيافا من المجتمع التركي ستظل متحسسة من هذا التيار . الأيديولوجيا.

بعد أن تم تشكيل الحكومةالإسلامية الثانية ستتراجع صورة تركيا العلمانية / الحداثوية السابقة أمام صورة جديدة لتركيا مزدانة بالأعلام الخضر وبعبقالإسلام الواعد، فنحن أمام دولة دينية من طراز خاص، نمط مطلوب إعلامياً أولا، ومطلوب كمفتاح لحل معضلات العالمالإسلامي ثانيا،

ويمكن الافتراض والاستشراف بأن أغلب الدولالإسلامية الكبيرة يراد لها أن توافق متطلبات هذه المرحلة، فإذا كانت أوربا وأمريكا قد فشلتا طوال العقود الماضية في مساعدة العديد من الشعوبالإسلامية لبناء دولها الديمقراطية الحديثة . مع افتراض صدق مساعيها في ذلك . فقد يحالفها الحظ اليوم لتقديم نموذج (الدولة الإسلامية المعتدلة) كنمط يراد له أن ينصب للقيام بأدوار ووظائف متعددة.

وعلى الرغم من الترحيب والتهليل الكبير بهذه التجربة (أوربيا، أمريكا، عربياً، إسلاميا، كورديا) ولكن على الجميع أن يتنبه إلى أن نمذجة تركيا إسلامياً اليوم تنطوي على مخاطر أكبر من تلك التي رافقت نمذجتها السابقة علمانيا، لأنها مازالت تحتفظ بذات عوامل الفشل السابقة، وبخاصة احتفاظها بأغلب عاهات النظام الاستبدادي الشرقي وسلبيات البنية العسكرية الخفية الحامية للدولة وثقافتها القومية . الاقصائية المتعالية، فالدولة قد أنتجت شموليتها الدولتانية وبلورتها منذ عقود من الزمن، وهي بصيغة ما لا تختلف كثيرا عن الأنظمة الشمولية ذات الحزب الواحد أو تلك التي تفتقر إلى هذا الحزب الواحد أيضاً ، وينبغي عدم تحميل هذه التجربة السياسية . الانتخابية أكثر مما تتحمل.

إن السعي لتقديم تجربة تركيا بوصفها نموذجا متقدما للشعوبالإسلامية هو محض إعلان سياسي اليوم ومجازفة تعادل تلك التي رافقت الإعلان المستعجل للجمهورية العلمانية قبل أكثر من ثمانين سنة. فعلى النخب السياسية والثقافية في تركيا أولا أن تتنبه لمخاطر تحويلها عينة اختبار للمرة الثانية، ويستحسن أن لا تصدق ذلك وتضيع الكثير من عمرها الحضاري والسياسي.

# "تـأثير نموذج حزب العدالة والتنمية في الشرق الأوسط"

عثمان علي

في مقال مفصل نشره مجلة (ايكونومست) حول نموذج حزب العدالة والتنمية ، يقول الكاتب فيه: ليس هناك أدنى شك في "إن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واقعة اليوم تحت نفوذ وهيمنة تركيا بطريقة لم يشهد لها مثيل" ويعزو الكاتب هذا النفوذ إلى قدرة تركيا في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية لتقديم النموذج العملي لما يصبو اليه الكثير من الشعوبالإسلامية: حكومة تجمع بينالإسلام والعلمانية المعتدلة. بلد استطاعالإسلاميون فيه تقديم نموذج ناجح للتنمية الاقتصادية وعدم محاولة قمع الحريات وخلق صراعات خارجية وداخلية أو الصراع مع الغرب. استطاع حزب العدالة والتنمية أن يخلص تركيا من تضخم اقتصادي وفساد إداري مزمن. ولكن يرى الكاتب أنه ليست من السهولة نقل التجربة التركية إلى الدول العربية وايران. ففي ايران تقف مؤسسة علماء الدين المتنفذون في طريق اي تحول ليبرالي في الوسطالإسلامي. كما ان لتركيا تجربة ديمقراطية متطورة نسبيا وقياسا إلى دول المنطقة. إضافة إلى أن للاسلاميين في تركيا تجربة غنية ومتطورة في العمل السياسي والمشاركة في الحكم، بخلاف الأحزابالعربيةالإسلامية التي قمعت وعزلت وهمشت وحرمت من المشاركة في الحكم، وهذا ما أدى إلى أن يكوّن لها خطابا متشدد نسبيا.

وينقل الكاتب عن الدكتور ابراهيم كالن- باحث وكبير منظري حزب العدالة ومستشار أردوغان- خصوصية أخرى لحزب العدالة والتنمية، وذلك بالقول إن الأخير بخلاف الأحزاب الإسلامية في المنطقة التى تطالب بدور "عميق للدولة"، فإنهم يريدون دورا محدودا للدولة في شؤون المجتمع. ولا

يريدون للدولة دوراً في تطبيق الشريعة. وينظر منظرو التيارالإسلامي من أمثال علي بولاج إلى التجربة العثمانية بكونه تجربة غنية وناجحة في تحديد دور الدولة في المجتمع وإعطاء فسحة كبيرة من الحرية لمؤسسات المجتمع المدني. ويعزي البعض التغير في خطاب حزب العدالة والتنمية إلى تأثير عبد الله غولان على قادته، خاصة أردوغان وعبد الله غل. ويرى البعض أن غولان اقنع قادة حزب العدالة والتنمية بالتخلي من مسألة تأسيس الدولةالإسلامية[٦٢].

وان قادة حزب العدالة والتنمية يدركون أهمية وأبعاد وتأثير تجربتهم على الشرق الأوسط، فينقل الكاتب أوين ماثيوس تصريحا من أردوغان لمجلة "نيوز ويك" يقول فيه: نحن لا نعتقد بأن تجربتنا قابلة للنسخ في أي بلد آخر ولكن يمكن أن يكون مبعثا لالهام الآخرين، نحن أثبتنا في بلادنا إمكانية الجمع بينالإسلام والديمقراطية والقانون". ولكن حسب أوين تستحق تركيا أن تعتز بتجربتها لأنها استطاعت أن تنجز الكثير مما عجز غيرهم في الحكم. استلم حزب أردوغان الحكم في تركيا والبلد مثقل بالديون، وفساد مستشري داخل النخبة الحاكمة، وديمقراطية غير فاعلة وتدخل العسكر في السياسة بأربعة انقلابات, وحالة عدم الاستقرار, وسقوط عدة حكومات ائتلافية فاشلة. استطاع أردوغان أن يفوز بثلاثة انتحابات وثلاثة استفتاءات عامة, وحقق أعلى نسبة في النمو الاقتصادي في العالم (٨٪). وعالج مشكلة الفساد المزمن، واصبحت تركيا قوة أقليمية كبيرة. واستطاعت حكومة أردوغان أن يبعد حراب العسكر عن السياسة التركية بدون سفك للدماء.

62 Econmist , " The Turkish model A hard act to follow , Sunday August 14th 2011

وفيما يتعلق بالكرد، فإن أردوغان يحاور الكرد بجرأة غير مألوفة لحل المسألة الكردية وأقدمت على مجموعة من الاصلاحات القضائية التي ترسخ من حقوق الإنسان وتقرب تركيا من الالتزام بمعايير كوبنهاغن لحقوق الانسان, وتعزز من حظ تركيا في دخول الاتحاد الأوربي. ولكن الأهم من كل هذه الانجازات هو قدرة تركيا على تحقيق ما فشلت غيرها من الحركات الإسلامية، فبخلاف التجربة الايرانية والسودانية والأفغانية استطاعت تركيا أن تقدم من انجازات على أرض الواقع من تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية. وكانت لقادة حزب العدالة والتنمية الجرأة في مراجعة اجندتهم الماضية واعطاء روح جديدة لحركتهم. يجب أن يدرك الإسلاميون في البلاد العربية أن جاذبية عهد الإسلام السياسي التقليدي قد ولى فعليهم أن يعتبروا من التجربة التركية.

لذلك لم يكن من المستغرب أن يؤكد استفتاء أجريت في عدد من الدول بأن ٧٥٪ من العرب ينظرون بنظرة اعجاب للتجربة التركية. ويبدو أن الحركاتالإسلامية او شريحة كبيرة منها بدأت تعي هذه الحقائق وبدأت تراجع نفسها فكريا وتنظيميا، حيث أسست حركة الاخوان في مصر مؤخرا حزبا باسم حزب الحرية والعدالة. وتم تأسيس حزب العدالة والتنمية في موريتانيا. وأعلن جبهة العملالإسلامي مؤخرا بأنها تنظر إلى تجربة حزب العدالة والتنمية بعين التقدير والاعجاب. ولا يخفي الغنوشي إعجابه بتجرية حزب العدالة والتنمية, ويقول: إنها النموذج الحي في نجاح تجربة الجمع بينالإسلام والمعاصرة والاسلام والديمقراطية[٦٣].

وفي صدد عرضه لكتاب "إسلاميون وديمقراطيون" الذي اصدره مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في صحيفة الأهرام المصرية عام ٢٠٠٥ م يرى إبراهيم منصور أن هناك ثلاثة أسباب أدت إلى اكتمال بناء تيار إسلامي

---

٦٣ Owen Matthews "An Islamist Makeover ". News Week Magazine Feb 27, 2011.

ديمقراطي في تركيا وبقاء الحركة الإسلامية في مصر في منتصف الطريق، أولها تفاوت الواقع السياسي بين مصر وتركيا واختلاف درجة التطور الديمقراطي، والثاني استمرار التعايش الجيلي داخل جماعة الإخوان المسلمين بين تيار دعوي وديني وآخر سياسي نتيجة غياب أي أفق يسمح بظهور حزب سياسي إسلامي، على عكس تركيا الذي سمح نظامها العلماني المتشدد بقيام حزب سياسي ذي مرجعية إسلامية، بدأ بحزب الرفاه ومر بحزب الفضيلة، ثم انتهى بحزبي العدالة والتنمية وحزب السعادة. أما الثالث، فيرجع نتيجة اختلاف طريقة تعامل كل خبرة مع الغرب، فقد اعتبر الباحث أن الإخوان المسلمين لديهم حيرة في تعاملهم مع الغرب بين أسلمة خطاب التحرر الوطني والتأكيد على قيم وثقافة المقاومة الجهادية ضد الغرب، وبين التفاعل النقدي والسلمي معه كما فعل الأتراك منذ عقود، وهذا على عكس الخبرة التركية التي حسم التيار ذو الأصولالإسلامية انتماءه لقيم الغرب في الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وبدأ يحاول أن يكيف النظام التركي على مبادئ ومعايير الاتحاد الأوربي من أجل أن تصبح تركيا عضوا فيه، من دونِ أن يتنازل في نفس الوقت عن مفهوم "التفاعل النقدي" مع المنظومة الغربية العالمية. وقد تعرض الكتاب في دراستين منفصلتين في هذا القسم إلي التجربة التركية والإيرانية بصورة مفصلة لمعرفة طبيعة التجربتين والتحولات التي شهدتهما نحو بناء خطاب ديمقراطي "ما بعد إسلامي" في تركيا بتعبير جان ماركو، وبين خطاب ديني إصلاحي ذو أبعاد ديمقراطية في إيران خاتمي كما أشاراليه مصطفى اللباد.[٦٤]

---

٦٤ ابراهيم منصور "هل تندمج التيارات الدينية في مشروع العولمة؟ " جريدة السرق الأوسط، لندن،الاحد ١٩ ذو الحجة ١٤٢٥ هـ ٣٠ يناير ٢٠٠٥ العدد ٩٥٦٠).

ويبقى أن نستخلص بعض العبر من هذه التجربة التركية التي تثير، بشكل مباشر، جدلالإسلام والديمقراطية، بل جدلالإسلام وكل مكوّنات الحداثة:

١) النظام الديمقراطي السلمي هو وحده القادر على إحداث التغيير، ونجاحه في تركيا يدحض ويسفّه الاتجاه الذي يعتمد العنف والإرهاب، والمؤامرات لإعداد الانقلابات كوسائل للتغيير.

٢) إنّ الحركات الإسلامية التي تؤمن بالإسلام السياسي وتنزلق إلى العمل بأساليب غير ديمقراطية تضل سبيلها، ومن واجبها أن تراجع تصوراتها ومفاهيمها وطرائق عملها وتتأقلم مع متطلبات الحداثة، وتندمج في مجتمع الواقع السياسي وتقبل التعاون مع مؤسساته. كما عليها أن تنأى عن إيمانها بأنها وحدها مالكة الحقيقة، بما يجعلها تجاهر غيرها بحملات الإقصاء والتنديد وأحيانا تتصدر أحكام التكفير على المجتمعات.

إنّ المثال الأفضل جاء من إعلان حزب العدالة والتنمية التركي، بأنه يقبل العلمانية التي لا تناهض الدين، وينخرط في أعماق المجتمع التركي ويتعامل ويتعاون مع المؤسسات الدستورية.

أوليست المجتمعات العربية والإسلامية بحاجة ملحة وعاجلة إلى دولة تقوم على الحق والقانون، فتكتسب المجتمعات في ظلها المناعة والقوة وتستعيد بفضلها الثقافةالإسلامية حيويتها وتقوم بتجديد نفسها؟ ربما أنّ ما نشهده من بروز عصرالإسلام العلماني - الديموقراطي في تركيا، هو المقدمة الأولى والضرورية لبزوغ فجر هذا النوع منالإسلام السياسي في كل العالم العربي.[٦٥]

---

٦٥ الدكتور عبد الله تركماني، جدلالإسلام والحداثة في التجربة التركية ٢

ويقول الباحث سعيد الكحل: إن في تجربة حزب العدالة والتنمية التركي مع العلمانية والديمقراطية والسلطة الكثير من العبر التي ينبغي على الجماعات الإسلامية في كل مكان أن تتخذها نموذجا للدراسة حتى تكون حافزا لهذه الجماعات على مراجعة قناعاتها ومواقفها الرافضة والمكفرة للأحزاب وللديمقراطية وللعلمانية وللانتخابات. ولتدرك هذه الجماعات أن ما تحمله من قناعات وما تعتنقه من عقائد تكفيرية إن هي إلا أوهام توهموها فأفسدت عقيدتهم وحولتهم إلى قوى تدميرية لا تتقن إلا القتل والتدمير.

ويضيف الكحل: إن لحزب العدالة والتنمية خصوصية اخرى وجديرة بالتقليد في الشرق الأوسط. رغم ان حزب العدالة والتنمية التركي يتخذ فعلا منالإسلام مرجعية له لكنه لا يجعل من فقه البداوة وثقافة الكراهية وفتاوى التكفير مرتكزات له سواء في وضع برنامجه الانتخابي أو رسم سياساته الحكومية. وهو، بهذا النهج، يتحرر من عبادة السلف ويواجه مشكلات الواقع بمنطق العصر وأدواته. وهذا واضح من تجربته الحكومية ومن أدبياته التي لا تتأسس على فتاوى ابن تيمية في كيفية التعامل مع أهل الديانات الأخرى من المواطنين، إذ لم يتصد للكنائس والأديرة ولم يتضمن خطابه تمييزا بين مسلمين وأهل ذمة، إذ سبق وأعلن أنه (يعتقد أن في قلب كل فرد بعضاً من صفات خالقه. ولذا فإن كل الناس متساوون وبذلك فلا ينبغي لأحد أن يمارس التمييز ضد أحد آخر). كما أنه لا يستلهم من الفتاوى الفقهية والكتب التراثية أية عناصر لتحديد طبيعة العلاقات الخارجية مع دول العالم على اختلاف عقائدها، بما فيها إسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية[٦٦].

---

٦٦ سعيد الكحل الحوار المتمدن – العدد: ١٩٩٤ – ٢٠٠٧ / ٨ / ١

# " تجربة حزب العدالة والتنمية التركي.. خطأ التعميم والقياس"[1]

محمد سليمان[67]

منذ تأسيس حزب العدالة والتنمية قبل سنين معدودة أثارت تجربته الجدل الكبير بين السياسيين والمثقفين، ونالت النصيب الوافر من الاهتمام الإعلامي ليس على صعيد الحياة السياسية التركية فحسب، بل على مستوى العالم العربي والغربي على السواء. ويعود هذا الاهتمام الكبير بتجربة الحزب لجملة من الأسباب الرئيسة أبرزها أن الحزب قد أعاد هيكلة شعاراته وأفكاره بشكل بنيوي متخليا عن اللافتةالإسلامية، إذ صنّف قادة الحزب هويته الفكرية والسياسية بأنه من تيار يمين الوسط على غرار الأحزابالأوروبية المحافظة.

وساهمت الظروف الدولية التي التقطها قادة الحزب بذكاء شديد في وجود إرادة دولية بضرورة فتح المجال للحزب في الوصول إلى الحكم، وعدم وأدها من قبل العسكر، الأمر الذي اعتبر بمثابة الفرصة لاختبار إمكانية التعايش والتوافق بين أحزاب إسلامية ﴿معتدلة﴾ وبين الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، من خلال شروط معينة تلتزم بها هذه الأحزابفي توجهاتها الفكرية والسياسية. خاصة بعد أحداث أيلول وإعلان الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب وبالتحديد حركاتالإسلام الجهادي، الأمر الذي استثمره قادة الحزب إلى أبعد مدى من خلال تسويق أنفسهم كمسلمين معتدلين يمكن أن يشكلوا نموذجا معتدلا يجسر الفجوة بينالإسلام والغرب، ويعمل على تصحيح الصور النمطية المتبادلة بين الطرفين.

---

67 محمد سليمان، ، مجلة العصر : قضية وآراء، ١٨-٦-٢٠٠٤، http://alasr.ws/articles/view/5432

ولم يمض وقت طويل على الانتصار الانتخابي الساحق الذي حققه الحزب وتشكيله لحكومته، حتى بدأت كثير من الدعوات في العالم الغربي والإسلامي التي تطالب بتعميم تجربة حزب العدالة كنموذج لـ"الاعتدال" في الإسلام، والذي يمتلك مقومات وشروط الحوار بل والتعايش الفعال مع الغرب بشكل عام والولايات المتحدة على وجه الخصوص، في حين تجاسر عدد كبير من الكتاب والمثقفين على إطلاق مصطلح "العلمانية المؤمنة" على أيديولوجيا الحزب وتوجهاته السياسية، وبدأ هذا الحزب يأخذ بعدا جديدا في الجدل الدائر في العالم العربي والإسلامي، خاصة الجدل بين التياراتالإسلامية والعلمانية المختلفة.

ففي الساحة الإيرانية – على سبيل المثال – رحب الإصلاحيون بتجربة العدالة والتنمية واعتبروها نموذجا للأيدلوجيا المطلوبة، وللإسلام العصري المتقدم الذي يساير العصر ولا يتصادم معه، وتشكل المنطقة الوسطى المطلوبة في حوار الإسلام والعلمانية، وهي التجربة التي يجب أن تستفيد منها إيران كي تخرج من الأزمات السياسية والاقتصادية والفكرية الكبرى التي تعيش فيها اليوم.

أمّا الأحزابوالمثقفون الإسلاميون في العالم العربي فقد انقسموا إلى اتجاهين رئيسين في قراءة التجربة: الاتجاه الأول "المعارض"، رأى أنّ حزب العدالة والتنمية قد تحول من حزب إسلامي إلى حزب علماني وأنه قد تخلى عن جوهر المنظومة الفكرية والسياسية الإسلامية من خلال تخليه نهائيا عن الشعارالإسلامي وقبوله الكامل بالرؤية السياسية والاقتصادية الليبرالية الغربية (التي تتضح من البرنامج الانتخابي للحزب ومن تصريحات قياداته)، وهو بذلك قد تجاوز نهائيا المنطقة الفاصلة بين العلمانية والإسلام، وهنا يُطرح السؤال في تحديد الفواصل الرئيسة بين الاستراتيجي والتكتيكي في تجربة الحزب؟! وكيف يمكن فك الاشتباك بين الأمرين. خاصة أن الحزب قد

قبل بكثير من المحرمات السياسية عند الأحزابالإسلامية، فهو قد أعلن تأييده لمسيرة السلام العربية – الإسرائيلية التي تعارضها مختلف الأحزابوالقوىالإسلامية، كما أنه أقر بالعلمانية ليس فقط على مستوى الشعارات، وإنما على مستوى البرامج والأفكار أيضاً ، ناهيك عن أنّ الحزب قد أدار ظهره للعالمالإسلامي وأعلن بأن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي على رأس أولوياته، وفوق هذا وذاك فقد استجاب الحزب لبرامج صندوق النقد الدولي بالكامل وهي البرامج التي تتخذ أغلب الحركاتالإسلامية منها موقفا رافضا مشككا.

أمّا الاتجاه الآخر فهو الاتجاه المؤيد لتجربة الحزب، والذي رأى فيها تجربة براغماتية بامتياز، وتتسم بالعملية، والابتعاد عن الجمود على الشعارات والمواقف السياسية والانتقال إلى مرحلة السياسة الشرعية المبنية على المصلحة السياسية والوطنية، وأن الحزب يقدم نموذجا متميزا لإمكانية التعايش بينالإسلام وروح العصر وإمكانية انخراط الأحزابالإسلامية في الحياة السياسية بشكل عملي وتقديمها لرؤى واقعية تستند إلى لغة الأرقام والمعلومات. ولم ير هذا الاتجاه أن حزب العدالة والتنمية قد تخلى عن هويتهاالإسلامية وإنما استطاع تحويل قواعد الصراع مع العسكر التركي المتشدد ضد الدين والحامي العتيد للعلمانية التركية المتطرفة، التي أقامها مصطفى كمال أتاتورك، واستطاعوا من خلال توجههم الجديد الخروج من الحلقة المفرغة في خبرة الأحزابالإسلامية التركية مع العسكر، والتي كانت تنتهي دوما بالانقلاب على الأحزاب الإسلامية وإخراجهم من اللعبة السياسية بل ومصادرة كل المكتسبات التي حققتها هذه الأحزاب. كما أنّ تجربة القادة الشباب الجدد وهم تلاميذ أربكان هي إكمال الطريق الذي بدأه أربكان لكنه لم يكمله ووقف عند منتصف الطريق بين البراغماتية والأيدلوجيا عالقا بين الخيارين.

والمسألة- في رأيي - أن الاتجاهين السابقين وقفا عند حدود القراءة العامة لتجربة الحزب دون التعمق في الشروط الموضوعية والذاتية التي أحاطت بها، التي ساهمت في إخراجها بالصورة التي هي عليها الآن، وبالضرورة فإن الظروف في الدول والمجتمعات الأخرى مختلفة في كثير من الجوانب عن التجربة التركية، وبالتالي إنّ عملية تعميم التجربة أو الحكم العام عليها عملية غير مستقيمة منهجيا وتفتقر إلى الموضوعية العلمية.

ويرتبط بالاعتراض السابق اعتراض آحر وهو أن كلا الاتجاهين قد حصرا الخيارات في هوية الحزب الفكرية والسياسية بين احتمالين: الاحتمال الأول والقائم على أنّ قادة حزب العدالة والتنمية قد تخلوا فجأة وبتواطؤ كبير عن الخيار الإسلامي واتفقوا على الخيار العلماني الليبرالي، وقد تنكبوا عن خط الحركاتالإسلامية واتجهوا إلى الغرب يستوردون بضاعته الفكرية والسياسية، وهو احتمال يبدو ضعيفا للغاية بالنظر إلى العمر الزمني لقادة الحزب الجدد وهم في أغلبهم من الشباب المثقف المتعلم، وأيضاً بالنظر إلى تاريخهم القريب، والذي يؤكد على تمسكهم بالإسلام، ومن الصعوبة بمكان تصور حدوث قرار مفاجئ لدى قادة العدالة والتنمية - والذين كانوا بمثابة جزء رئيس من الصف الأول والثاني والثالث من قادة حزب الرفاه والفضيلةالإسلاميين - بالتخلي عن الهويةالإسلامية، وأن يتواطئوا جميعا على ذلك!.

أما الاحتمال الآخر فهو أن الحزب ما زال يتمسك بالهويةالإسلامية وبالشعارات التقليدية للحركاتالإسلامية، وأن كل ما حصل في عملية "إعادة الهيكلة الفكرية والسياسية" ما هو إلا تكتيك في إطار اللعبة السياسية الداخلية، وهذا الاحتمال يصطدم كذلك بكثير من الحقائق أبرزها البرنامج الانتخابي للحزب وتصريحات قادته ومؤتمراتهم الصحفية، بل وتأكيدهم أن

الخيار الفكري والسياسي الحالي هو خيار استراتيجي لا رجعة عنه، وأنه تم بعد تفكير طويل وعميق من قبل مؤسسي الحزب.

من هنا فإن هناك احتمالا ثالثا يبدو أقرب إلى الموضوعية في قراءة تجربة الحزب، ويبتعد بنا عن دائرة الجدل والاختلاف في الفواصل بين التكتيكي والاستراتيجي بين الردة السياسية والفكرية وبين البراغماتية العملية، ويقوم هذا الاحتمال على حصول تطور في تصورات قادة ومؤسسي الحزب أدى بهم بشكل طبيعي ومنطقي إلى هذه التوجهات الفكرية والسياسية، وقد نبع جزء كبير من هذا التطور من عدة أمور أهمها رحم الخبرة التركية المعاصرة التي وضعت إطار الصراع – بين العلمانية والعسكر من جهة وبين المجتمع وهويتهاالإسلامية من جهة أخرى – محدداً عاماً لأفاق التجربة السياسية التركية. الأمر الثاني حالة العجز التي تنتاب الخطاب السياسيالإسلامي في كثير من الميادين وعدم قدرته على تقديم البدائل العملية المناسبة والتي تستند إلى الدراسات المعرفية بعيدا عن لغة الشعارات، ومن الواضح من برنامج الحزب أنه يحمل رؤية سياسية واقتصادية عملية اجتهادية، يغلب عليها الطابع الليبرالي نعم وإن كان هناك استدراكات عليه في البعد الاجتماعي، بما يجعل أفكار الحزب أقرب إلى الليبرالية الأوروبية المعتدلة ﴿الرفاه الاجتماعي﴾ من الليبرالية الأمريكية المحضة. الأمر الثالث قد تكون هذه بالفعل رؤية الحزب للخيارات والبدائل للمشكلات الكبرى التي تعصف بتركيا، والحزب أولا وأخيرا لم يطرح رؤى فكرية للحلالإسلامي الحضاري العام – ولم يزعم ذلك – وإنما طرح رؤية اجتهادية سياسية لمشكلات الواقع التركي وكيفية الخروج منها. فهو إن رأى أن الحل للأزمة الاقتصادية هو اللجوء إلى المؤسسات الدولية ومشاريع الخصخصة والهيكلة العامة للاقتصاد فإن هذه الرؤية لا تصلح بالضرورة لدول عربية أخرى.

الاحتمال الثالث يضعنا أمام ملحوظة رئيسة وهي ضرورة قراءة تجربة العدالة والتنمية في إطار شروطها الموضوعية والذاتية، وعدم فصلها عن تلك الظروف، وبالتالي ينقلنا من الجدل في إمكانية تعميم أو استنساخ هذه التجربة في العالم العربي إلى محاولة استكشاف المجالات والفوائد التي يمكن الخروج فيها من تجربة الحزب القصيرة نسبيا إلى الآن.

وأزعم في هذا السياق أن تجربة العدالة والتنمية على الرغم من قصر عمرها النسبي مليئة بالمجالات التي يمكن أن ترفد الحركات والقوى الإسلامية بالدروس اللازمة والمفيدة، التي يمكن أن تفيد منها هذه الحركات لتتجاوز حالة الجمود وربما الانتكاسات بسبب عجزها عن مواجهة التحولات والتطورات المختلفة التي تحيط بها.

# "هل هناك فرصة للنموذج التركي في العالم العربي"

راشد الغنوشي،[68]

في الناس ميل طبيعي إلى الإعجاب بالناجحين، غير أنهم قد يخطؤون الوقوف على الأسباب الحقيقية لنجاحهم، وهو ما لاحظه العلامة ابن خلدون من أن المغلوب يميل إلى تقليد غالبه فيما يحسبه سبب غلبه، متعلقا بمظاهر من حياة الغالب، مثل زيه وأنماط حياته.

ان ما حققه حزب العدالة لحد الان في تركيا يدحض بكل وضوح أراء الذين يحاولون تسويق الفكرة الخاطئة المتمثلة في الربط اللازم بين الديمقراطية والعلمانية إمعان في تضليل الرأي العام أن وجود أنظمة دكتاتورية شيوعية ونازية وعربية هي علمانية أصولية، مقابل وجود أنظمة ديمقراطية عديدة غير علمانية وحزب العدالة نموذج صارخ..

سؤالان مهمان: الأول: هل هناك فرصة لأردوغان عربي؟ وهل في ذلك مصلحة؟

الأول: نوافق الأقلام العلمانية في تأكيدها أن التجربة التركية غير قابلة للنقل إلى العالم العربي، ولكن ليس لنفس الأسباب، وإنما لأسباب أخرى، لا تتمحور حول ما ادعته من موانع داخل الحركة الإسلامية العربية تحول بينها وبين توفير الشروط التي قبل بهاالإسلاميون الأتراك ثمنا للتمتع بالديمقراطية والوصول إلى السلطة ومنها القبول بالعلمانية: علمنة الإسلام أي بتجريده من الشريعة وفصله عن الدولة، كالقبول بالرأسمالية نهجا اقتصاديا، والاعتراف بالكيان الصهيوني مع أنه قد يغدو في ظل الهيمنة

---

68 الجزيرة نت، Aug 19 2007, ).http://aljazccra.nct/NR/excrcs/30997ACF-68C1-4BBD-9324-A725D33261D5.htm?wbc_purpose=%22

الدولية دفع ذلك الثمن لا محيد عنه لكل حزب يطمح إلى الحكم بأي اثمن سواء كان قوميا أم إسلاميا، ولكن الدنيا لا تزال بخير بل الخير في ازدياد بتعاظم تيار المقاومة في الأمة والعالم

وليس من دليل يشهد أن هذه السياسة التي انتهجوها هي ثمرة لقراءة جديدة فيالإسلام جردته من شريعته وما يدعو إليه أتباعه من نهج في الحياة.

ليس هناك ما يضطر الحركات الإسلامية العربية إلى الاعتراف بالعلمانية بمثل ما فعل إسلاميو تركيا، لأن الدول العربية القائمة هي حسب ما تنص عليه دساتيرها إسلامية، وهو ما يعطي للحركات الإسلامية مشروعية دستورية لوجودها وحتى مطالبتها بتطبيق الإسلام، بما ينقل الحرج إلى الجانب الآخر: الجماعات العلمانية، فيفرض عليها مراجعة توجهاتها حتى تنسجم مع فهم للإسلام مقبول تأويله.

الأمر الأساسي الذي حاولت الأقلام العلمانية أن تسدل عليه الستار والذي يلقي ضوءا كاشفا على الفارق بين الحركة الإسلامية في العالم العربي ومثيلتها في تركيا لا يتمثل بالتأكيد في الخلفية الأيديولوجية لأنها واحدة، وإنما في شروط الواقع خاصة المتعلق بالاختلاف بين طبيعة النظام التركي والنظام العربي ثم بدور وارتباطات كل منهما.

أ) النظام التركي هو في المحصلة جزء من النظام الأوروبي، من حيث حكم المؤسسة مقابل حكم الفرد والعائلة في النظام العربي.

صحيح أن المؤسسة العليا في هذا النظام التركي هي الجيش الحارس لقيم الجمهورية ومنها العلمانية، ولكنه ليس مثل جيوش العرب، هو لا يحكم وإنما يقوم بدور الرقابة على الحكم، ليضمن مضي آليات الحكم الديمقراطي سائرة على سكة دستورية علمانية، عبر انتخابات تنافسية نزيهة لا شبهة فيها ولا مجال لغش ولا إقصاء، لكنه يرفع هراوته كلما رأى القطار يخرج عن

سكة العلمانية. ويحاول إسلاميو تركيا تجريده من تلك الهراوة بوسائل منها دفع بلادهم للاندماج الأوروبي..

تجربة الحركة الإسلامية في تركيا مهمة جدا في تليين صخرتي الدولة القومية والعلمانية، بما يستعيد اللحمة الوطنية المتشظية، وبما يتيح للمجتمع المدني أن يتنفس تمركزا حول قيمة الحرية والتنمية سبيلاً للتطبيق الإسلامي المعاصر. في تركيا اليوم نصف ديمقراطية هي غائبة في النظام العربي، فلم تتمكن أي حركة سياسية مهما اختلف فكرها من خوض انتخابات نزيهة تحقق جوهر الديمقراطية: التداول، المشكل هاهنا على غرار تركيا.

ب) العامل الآخر الذي يعتمدون عليه هو العامل الدولي وقيامه على حراسة مصالح إستراتيجية في منطقتنا: إسرائيل والبترول والموقع.. وكلما جرب الغرب تشجيع التحول الديمقراطي واجهه اتجاه المنطقة صوب التحرر من هيمنته، بما يهدد مصالحه الهيمنية، فيتراجع، كما تراجع بوش سريعا عما مارسته إدارته لفترة من دفع للأنظمة صوب الانفتاح السياسي، بمجرد أن جاءت صناديق الاقتراع في فلسطين ومصر تفصح عن توجه سافر للرأي العام صوب الإسلاميين، بما يعنيه ذلك من دعم للمقاومة ورفض للكيان الصهيوني وتوجه نحو توحيد المنطقة.

وكل ذلك يعتبر تهديدا للنفوذ الغربي في هذه المنطقة الحيوية، بينما الوضع التركي لا تدخل في معادلاته الحالية هذه العناصر التي هي وليس غيرها المسؤولة عن رفض نظام الهيمنة للحركاتالإسلامية العربية، لا لتمسكها بالشريعة، وبعضها لم يدرج ذلك في برنامجه.

فالغرب خاصة الأميركان لا يعنيهم ذلك كثيرا وإنما الذي يعنيهم مصالحهم: البترول وإسرائيل، ولا تزال الحركات الوطنية الحقيقية قومية

كانت أم إسلامية منظورا إليها أنها تهديد لتلك المصالح، وهي إستراتيجية غربية مستقرة رسخها النفوذ اليهودي في الإدارات الأميركية والغربية.

وخلاصة ذلك أن ليس من فرصة في ظل أوضاع الهيمنة الدولية القائمة والاستبداد الخادم لها فرصة لظهور أردوغان عربي، فليطمئن البعض، ان التجرية التركية أنتجتها ضرورات قاهرة والضرورات تقدر بقدرها، ضرورات حملت الإسلاميين بعد تجارب مريرة على أن يعلنوا تمسكهم بعكس ما تمليه عليهم عقيدتهم القاضية بأنّ الإسلام ليس عقيدة وحسب وإنما منهاج حياة..

ومع ذلك تظل تجربة الحركة الإسلامية في تركيا مهمة جداً في تليين صخرتي: الدولة القومية والعلمانية، بما يستعيد اللحمة الوطنية المتشظية، وبما يتيح للمجتمع المدني أن يتنفس تمركزاً حول قيمة الحرية والتنمية سبيلاً للتطبيق الإسلامي المعاصر..

أما العرب الذين يصرون على نهج الإقصاء والقمع فلن يجنوا غير الخيبات. فمن يزرع إرهاب الدولة لن يجني غير ابن لادن، ولا سبيل بين القرنين غير جبهات شعبية واسعة تقود غضب الشارع في طريق فرض التغيير الديمقراطي.

# "العدالة والتنمية في تركيا والمغرب"

الدكتور حسن حنفي، [٦٩]

العدالة والتنمية ليسا اسمين لحزبين سياسيين في تركيا والمغرب نجحا في الانتخابات الأخيرة في المرتبة الأولي في تركيا، وفي المرتبة الثانية في المغرب، بل هما تجربتان حضاريتان تاريخيتان نهضويتان حديثتان استرعتا انتباه العرب والمسلمين، الخاصة والعامة، في الداخل، والخارج. وبالرغم من أنهما تجربتان سياسيتان منفصلتان إلا أنهما يدلان علي واقع واحد وهو إمكانية تجاوز الاستقطاب الحاد بين السلفيين والعلمانيين، والحفاظ علي الوحدة الوطنية، وحماية الوطن من جماعات العنف والتهميش السياسي والكبت النفسي والفكري للحركات السرية. تركيا دولة إسلامية غير عربية والمغرب دولة إسلامية عربية يتشابهان في التجربة السياسية الحضارية كما أفرزتها الانتخابات الأخيرة.

وعلي الصعيد الداخلي وبما لها من رصيد شعبي تحاول تغيير الدستور حتى يكون انتخاب الرئيس بالاقتراع الشعبي المباشر. وتحاور الكرد اعترافا بحقوقهم في إطار من وحدة الأراضي التركية والعراقية والسورية والروسية. فليست الدولة الوطنية ذات العرق الواحد هو النموذج الوحيد للكيان السياسي. ومعظم الدول تحتوي مللا وأعراقا مختلفة مثل سويسرا وكما قرر ذلك دستور المدينة.

وبدأ المغرب العربي حياته السياسية بحزب الاستقلال الذي يجمع بين الوطن والعروبة والإسلام. وهو القاسم المشترك في المغرب العربي الكبير كله دون أن تتدخل القومية كحاجز أو مانع أو نقيض للوطن والإسلام كما حدث

---

٦٩ العربي ،العدد،١١٨٧، ٢٠ -١٢-٢٠٠٩

في الشام كرد فعل علي الخلافة العثمانية أولا والقومية الطورانية ثانيا في تركيا. وبفضل حزب الاستقلال نال المغرب استقلاله السياسي من فرنسا بفضل علال الفاسي ورفاقه. ثم تكون في رحم حزب الاستقلال اتحاد القوي الشعبية ثم الاتحاد الاشتراكي كجناح يساري يضيف إلى الوطن والعروبة والإسلام التقدم والعدالة والتنمية. وحدث تداول للسلطة من حزب الاستقلال أولا إلى الاتحاد الاشتراكي ثانيا. والفقر والبطالة مازالا مستمرين ثم نشأت الحركةالإسلامية السلفية لتنافس الاثنين. وتمارس بعض أجنحتها السرية العنف السياسي دون حوار وطني بين الحزبين. ثم نشأ حزب العدالة والتنمية كجسر بينهما باسم الإسلام المستنير أوالإسلام الاجتماعي أوالإسلام الحضاري أسوة بالتجربة التركية. ولما كانت التجربة مازالت وليدة ونقصها الحوار الخصب الجاد مع الحزبين السابقين لم تستطع الحصول علي الأغلبية البرلمانية في الانتخابات الأخيرة. وراود الناس الحنين لحزب الاستقلال الذي قاد حركة التحرر الوطني دون الحصول علي الأغلبية إلا بالتحالف مع الجبهة الشعبية أو الاتحاد الاشتراكي أو كليهما معا. وهو القادر علي الدخول في حوار مع الحركة الأمازيغية كما فعل حزب العدالة والتنمية في تركيا مع الكرد. لم يجعل الإسلام عنوانا له بل العدالة والتنمية، قيمتين إسلاميتين علمانيتين في نفس الوقت مثل مقاصد الشريعة وهي الضروريات الخمس: الحياة والعقل والدين أي القيمة والعرض أي الكرامة والمال أي الثروة الوطنية. وقد تم هذا بفضل الملكية المستنيرة والحكم الدستوري والتعددية السياسية الذي كان حلم الحركة الإصلاحية منذ الأفغاني حفاظا علي الوحدة الوطنية، أرضا وشعبا.

ولقد استطاعت ماليزيا خوض نفس التجربة التركية و المغربية دون مدخل أيديولوجي، سلفي أو علماني بل بالتوحيد بيناالإسلام والوطن. والبداية ببناء الدولة الوطنية الحديثة، وصياغة مشاريع تنموية زراعية

وصناعية جعلتها في معدلات التنمية الثانية بعد الصين. التكنولوجيا قبل الأيديولوجيا. ونحن في الوطن العربي مازلنا في الأيديولوجيا قبل التكنولوجيا. مازلنا في حالة استقطاب شديد بين السلفية والعلمانية مع غياب حوار جاد بين الجناحين وغياب الحوار شبه التام مع الدولة. وكل محاولة لإقامة الجسور مثل حزب الوسط في مصر وحزب النهضة في تونس بل والصياغات الأخيرة لبرامج الإخوان في مصر والأردن ولبنان واليمن وتأكيدها علي الدولة المدنية، والتعددية السياسية، والحرية والديمقراطية متجاوزة الحاكمية وتطبيق الشريعة تلقي آذانا صماء من نظم الحكم باعتبارها منافسا خطيرا لها في حالة انتخابات حرة يخسر فيها الحزب الحاكم. مازال الصراع علي السلطة هو المحرك الأول وليس جبهة الإنقاذ الوطني التي يشارك فيها الجميع.

تستطيع التجربة التركية والمغربية أن تساعد مصر وليبيا والجزائر وتونس والسودان وسوريا وشبه الجزيرة العربية في الوسط والأطراف علي خوضها تحديثا للإسلاميين، وإخراج النخبة العلمانية من عزلتها، وإيجاد مخرج لأزمة الحكم. ومصر حلقة اتصال بين تركيا شمالا، والمغرب غربا، وشبه الجزيرة العربية وماليزيا شرقا والسودان جنوبا. ولها لدي شعوبها رصيد من الحضارة والتاريخ.

## "ظاهرة أحزاب العدالة والتنميةالإسلامية المرصد"

حسام تمام[٧٠]

شعار حزب العدالة والتنمية المغربي أول الأحزابالإسلامية التي تحمل هذا الاسم في تاريخها مع العمل السياسي، سيطرت قضية الهوية على الحركةالإسلامية وظلت الأولوية القصوى لقضايا من مثل إسلامية الدولة، وحاكمية الإسلام، وتطبيق الشريعة...إلخ، فكانت هذه القضايا الهوياتية هي مركز أي شعار سياسي أو برنامج حزبي تتقدم به، وحتى حين كانت تمنعها القيود السياسية أو القانونية من الجهر بقضايا الهوية، كانت لا تكف عن تضمينها في شعاراتها وخطاباتها وبرامجها، على نحو ما كما كان يفعل الزعيم الإسلامي التركي نجم الدين أربكان الذي كانت تضطره القيود القانونية الصارمة في النظام العلماني الكمالي إلى رفع شعار بناء النظام العادل والعودة ببلاده إلى عصر المجد والازدهار. وكان الجميع يعرف أن الرجل يقصد دون أن يصرح أن مشروعه بناء النظامالإسلامي الذي يطبق الشريعة واستعادة دولة الخلافة!

في هذا السياق، كانت الأحزابالإسلامية دائما ما تستحضر معها سؤال الهوية، ليس في برامجها فقط بل حتى في أسمائها، فكانت أشهر الأحزاب الإسلامية تحمل أسماء إما تسفر عن هويته االإسلامية مباشرة، مثل الحزبالإسلامي في ماليزيا، أو جبهة العمل الإسلامي في الأردن، أو جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر...أو تعلن عن أولوية ركن من أركان المشروع الإسلامي مثل حزب الشريعة (مشروع لحزب إسلامي في مصر)، حزب الفضيلة في تركيا، أو حركة مجتمع السلم في الجزائر.

### الهوية عنواناً ومضموناً

---

٧٠ المرصد،

04-06-2008 " http://www.onislam.net/arabic/islamyoon/observatory/106970-2008-06-04%2000-00-00.html

لكن، ومنذ عقد من الزمان تقريبا، بدأت ظاهرة ما يسمى بأحزاب العدالة والتنمية التي تحتل قضايا العدالة والتنمية مكانا مركزيا في خطابها وفي تسميتها أيضاً بدأت الظاهرة في المغرب مع تأسيس حزب العدالة والتنمية عام ١٩٩٨ ومنها امتدت أنحاء متفرقة في العالم العربي والإسلامي، ما بين أحزاب تأسست فعلا وأخرى ما زالت مشروعات قيد التأسيس. ففي تركيا أسس جيل الوسط في الحركة الإسلامية حزبا يحمل الاسم نفسه العدالة التنمية، وفي إندونيسيا أسس الإسلاميون حزب العدالة والتنمية، وفي ماليزيا أسس أنور إبراهيم الزعيم السابق لحركة الشباب المسلم، حزبا جديدا أسماه العدالة الشعبية، وفي العراق التقطت مجموعة إسلامية شيعية الفكرة فأسست حزبا لها باسم العدالة والتنمية، وإن ظل هامشيا في المشهد الإسلامي هناك وفي المشهد السياسي على وجه الإجمال، وفي موريتانيا أسس الإسلاميون حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية، تنويعا على اسم العدالة والتنمية الذي صكه جيرانهم الإسلاميون المغاربة الأكثر حضورا وتأثيرا في الحالة الإسلامية الموريتانية... كما كانت هناك محاولة لم تكتمل في البحرين، وأخرى في مصر، من مجموعة على هامش الحركةالإسلامية ولكن لم توافق عليها السلطات...وكلها أحزاب أو مشروعات لأحزاب تحمل اسم العدالة والتنمية خرجت من رحم الحركةالإسلامية في بلدانها.

## دلالات الظاهرة

يبدو فعلا أننا بإزاء ظاهرة تستحق الدراسة، خاصة أنها تطرح من التساؤلات بأكثر مما تقدمه من إجابات، وأول ما يستحق التوقف عنده هو دلالة تصاعد هذه التسميات (العدالة والتنمية) في مشروعات الأحزابالإسلامية، وتراجع عناوين تقليدية كانت تتصل بجوهر الأيدلوجيةالإسلامية مثل الأمة والشريعة والإصلاح والنهضة. ربما يمكن ربط هذا التحول بتحول أكبر وأعمق عرفته الظاهرةالإسلامية في العقدين الأخيرين، انتقل بها من الطرح السياسي إلي الطرح الاجتماعي ضمن تحولات المجتمعات العربية والإسلامية، بل والعالم كله، الذي يشهد ما صار يعرف بنهاية الايدولوجيا أو أفولها..في ظل هذا التحول صار الطرح الاجتماعي والشعار الذي يتوسل به (العدالة والتنمية) هو الأكثر بريقا وجاذبية والأكثر قدرة على تعبيد طريق هؤلاءالإسلاميين نحو السلطة، كما يمكن أيضاً وعلى التوازي الربط بين هذه الظاهرة وما جرى طوال العقد الأخير من مراجعات داخل الخطابالإسلامي، تتعلق في كثير منها بالتصورالإسلامي الحركي لفكرة الدولة وحساسيتها المفرطة لقضايا الهوية، وكثير منها تم تحت وطأة النقد العلماني للخطاب السياسي الإسلامي الذي ظل يُتهم بالشعاراتية والأيديولوجية. لكن في الوقت نفسه يمكن ربط الظاهرة نفسها بتزايد الطلب خاصة في الغرب والولايات المتحدة بشكل خاص على ما صار يعرف بالإسلام المعتدل والذي تتحدد فيه مواصفات الاعتدال بقدر بعده عن السياسي واقترابه من الاجتماعي والتنموي.

وأخيرا فللظاهرة صلة مؤكدة بتحولات اجتماعية وطبقية داخل مكونات الحركةالإسلامية ذاتها، التي شهدت بشكل عام صعودا اجتماعيا من ناحية، واقترابا من الناس واهتماماتهم ومصالحهم الآنية والذاتية من ناحية أخرى،

بما جعلها تبتعد أكثر فأكثر عن الطبيعة الأيديولوجية الصارمة والنقية، ومن ثم تراجعت لديها الأسئلة التقليدية لهذه الأيديولوجية، مثل سؤال الحاكمية والشريعة.

وضمن أحزاب العدالة والتنمية ذاتها، ينبغي أن نتوقف عند ما يمكن أن نعتبره قاسما مشتركا يجمعها ويعطيها معنى الظاهرة. فمن المؤكد أن التشابه يتجاوز الاتفاق على الاسم أو تنويعاته إلى قواسم أخرى يمكن أن تجمعها معا، وأتصور أنها تتحرك ضمن مقاربة عامة تعطي الأولوية لسؤال تحقيق العدالة بين شعوبها، وتنمية مجتمعاتها وما يعكسه ذلك من الارتباط بمصالح الناس، ومن ثم تجعل قضية العدالة والتنمية مقدمة في الترتيب أو الأهمية أحيانا على سؤال الهوية ومتعلقاته، وإن كان من الممكن أن نتوقع في الوقت ذاته أن ثمة خصوصية بحسب كل بلد وبحسب خبرة الحركةالإسلامية فيها. فحزب العدالة والتنمية في بلد عربي مسلم تقليدي كالمغرب، تتأسس فيه الدولة على شرعية دينية (دولة إمارة المؤمنين) يختلف كثيرا عنه في تركيا الكمالية التي ألغت الخلافة وأسست لنموذج من العلمانية تريد القطع مع كل ما هو إسلامي. كما أن نخبة الحركةالإسلامية المغربية وقاعدتها الأكثر اتصالا بالإسلامية طقوسا ورموزا ومعاني، غير نظيرتها التركية التي تجذّر ارتباطها بالغرب، ليس كجغرافيا فحسب، بل كرؤية ومشروع للمستقبل يراهن عليها في أي مشروع للإصلاح. ومن ثم فلا بد من الحذر من الوقوع في توهم التماثل.

## تقييم التجربة

وإذا جئنا نقوّم تجربة العدالة والتنمية في عقد من الزمان، فمن اختبار مدى توفر هذه الأحزابذات المرجعيةالإسلامية على نموذج تنموي يميزها على الأحزابذات المرجعية الليبرالية والأخرى الاشتراكية. وكذلك السعي لتلمس معالم هذا النموذج في الاقتصاد وفي الشأن الاجتماعي بشكل عام. وفي هذا الصدد سنفاجئ بأن هذا النموذج الذي يربط أصوله بتصور ما للمرجعيةالإسلامية، إما أنه يتشابه إلى حد التطابق مع النموذج الاقتصادي والتنموي الغربي، كما في حالة العدالة والتنمية التركي، أو العدالة الشعبية الماليزي (حيث الارتباط بالنموذج الرأسمالي الغربي ومراكزه، والتأثر الكبير بالنيوليبرالية)، أو هو، مثل العدالة والتنمية المغربي، أقرب لاقتصاد سوق، مع دور اجتماعي للدولة، ومع تردد أو عدم حسم في قضايا جوهرية مثل توزيع الثروة وسياسة الاحتكارات الاقتصادية التي تمثل أهم التحديات في بلد كالمغرب، أو أن تصوراته غير مكتملة لحداثة عمره وخصوصية بلاده، كما في الحالة الموريتانية التي ما زالت أقرب إلى ما قبل تكون الدولة في صورتها الحديثة!

## آفاق المستقبل

وتبقي أسئلة المستقبل في ظاهرة أحزاب العدالة والتنمية مشرعة على أكثر من باب، خاصة فيما يتصل بالقضايا التي تمس النموذج الذي يطرحه في العمل السياسي الإسلامي. من هذه الأسئلة ما يتعلق بمدى استقرار مقاربة التنمية بديلاً عن مقاربة الهوية دون الرجوع عن ذلك في زمن يتصاعد فيه خطاب الهوية، أو مدى قدرة حركة إسلامية، مهما بلغ اهتمامها بقضايا الناس وتنميتهم، تجاوز قضايا الهوية وتطبيق الشريعة، والكيفية أو

لأشكال التي يتم عبرها تصريف قضايا الهوية بالنسبة للحركةالإسلامية لتي تمثلها أحزاب العدالة والتنمية، إذا ما اتفقنا على صعوبة تجاوزها تماما. وكذلك شكل فهم هذه الأحزابالإسلامية للشريعةالإسلامية، وحدود ختلافها مع نظيرتهاالإسلامية التقليدية، ثم أخيرا نظرة هذه الأحزاب، خاصة في الدول التي قطعت شوطا في التحديث والعلمنة، لسبل تنزيل مرجعية لشريعة في واقع علماني.

وهنا يمكن أن نطلع على تعددية وتنوع كبير في خبرات أحزاب العدالة والتنمية. فالحزب المغربي مثلا لجأ إلى التمييز بين الدعوي والسياسي، لكي يغطي انسحابه من قضايا الهوية تاركا إياها لحركة دعوية مستقلة عنه، ومتفرغا لقضايا التدبير والتسيير. ولكنه رغم ذلك لم يقطع، وما كان باستطاعته أن يقطع بشكل تام، مع قضايا الهوية في بلد مازال للفرانكفونية نفوذ كبير وفاعل فيه، خاصة في الفضاء الثقافي، رغم انتماء نظامه السياسي للعصور السلطانية! فيما لم يتوقف الحزب التركي كثيرا عند هذه الأسئلة، وقطع تماما معها ليقدم نفسه حزبا سياسيا لا يعبأ من قضايا الهوية إلا بما انتهى إليه الإجماع التركي، والذي كان توقيعه الأخير ممهورا بخاتم علماني كمالي ذي روح قومية مستعصية على الغياب!

ليس من السهل التجرؤ على طرح إجابة نهائية أو حاسمة، لكن ومبدئيا، يبدو أن ثمة تفاوتا بين استجابات أحزب العدالة والتنميةالإسلامية لهذه التحديات وما يكتنفها من إشكالات، ويبدو أننا أمام نوعين من الاستجابة مختلفين حد التناقض، وبينهما تتموقع بقية الاستجابات: نموذجان يسعى أحدهما لأسلمة الحداثة مثلما يفعل حزب العدالة والتنمية المغربي، فيما يرى الآخر، نظيره التركي، أن الطريق يبدأ مع تحديث الإسلام!

# الفصل السابع

# حزب العدالة والتنمية والاصلاحات الداخلية في تركيا

د. محمد نورالدين – بيروت

## الإصلاح في تركيا أمام مُفتَرق طرق [71]

* ماذا يُوجد في التعديلات الدستورية؟[72] قدّمت الحكومة رزمة من مقترحات التعديل لـ ٢٨ مادة واردة في الدستور، ثلاث منها مؤقّتة والأخرى دائمة. وتتوزّع التعديلات على مروحة واسعة من القضايا السياسية والقضائية والاجتماعية، غير أن هناك خمس موادّ أساسية على الأقل، تُعتبر جوهَرَ هذه الرّزمة.

### خمس مواد أساسية في التعديلات

الأولى، تصعيب شروط إغلاق الأحزاب، بحيث تنتقل المبادرة لحظْر الحزب من يَد المدّعي العام، كما هو الآن، الذي يحق له فتْح دعوى الحظْر ورفعها إلى المحكمة الدستورية ثم إلى البرلمان، الذي يؤلّف لجنة برلمانية، هي التي تجيز أو لا تجيز للمُدّعي العام فتح الدّعوى من عدمها. المقصود من

٧١ "*الإصلاح* الدستوري والمؤسساتي في *تركيا أمام مُفترق طُرق*"
www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid..

٧٢ الدستور التركي الجديد او الكتاب الأحمر  أجرت الحكومة التركية في ١٢ أيلول ٢٠١٠، استفتاء على تعديل بعض بنود الدستور التركي ، والذي وصفه أردوغان بـ"دستور الانقلابيين" باعتبار أن من شرعه في ١٩٨٢، هم قادة الانقلاب العسكري الثالث ١٩٨٢/٩/١٢ بزعامة كنعان إفرين، ومعلوم أن الدستور الأول للجمهورية التركية قد تم وضعه عام ١٩٢٤، عقب انهيار الدولة العثمانية. ثم تم تعديله في ١٩٣٧. وغداة الانقلاب العسكري الأول عام ١٩٦٠، بقيادة الجنرال جمال غورسل، تم وضع الدستور الثاني. ثم جاء الدستور الثالث في ١٩٨٢. بعد الانقلاب العسكري الثاني في تركيا الحديثة، ،وتتركز التعديلات الدستوريّة على ثلاثة محاور أساسية. لكنني لن أذكرها لعم الاطاله و سوف اكتفي بذكر التعديل الذي يتعلق بالمادة ١٢٥ من الدستور، والتي مكنت الجيش، وبمعاونة مجلس الشورى العسكري. منذ انقلاب ١٩٦٠، وحتى الآن، من فصل أكثر من ٢٣٠ جنرال، وآلاف الضبّاط، والعناصر من الجيش (وكانت أغلب حالات الطرد بسبب ميول تلك العناصرالإسلاميّة السياسية)، وفقاً لقرارات هذه الهيئة. حيث تضمنت التعديلات الجديدة، على المادّة ١٢٥. إمكانية طعن العسكري المتظلّم، من قرار مجلس الشورى العسكري، أمام القضاء المدني و عدم جواز مقاضاة المدنيين أمام المحاكم العسكرية. في غير زمن الحرب. قبل اقرار الدستور التركي الجديد أواخر تشرين أول ٢٠١٠ عرفت تركيا دستورين : واحد معروف وعلني هو دستور ١٩٨٢. والثاني ما يعرف بالدستور السري او «الكتاب الأحمر»، وهو عبارة عن وثيقة استراتيجية تحدد كل الأخطار والتهديدات التي تحيق بتركيا... على امتداد الحرب الباردة وسنوات التسعينيات، كانت التهديدات المحيقة بتركيا معروفة، ولا سيما الخطر الشيوعي. والدول التي تشجع منظمات ضد تركيا (
باسل محمد يونس، ا حفاد أربكان و عولمة حزب العداله و التنميه .
زرنا الموقع في. http://arabtimes.com/portal/article_display.cfm?Action=&Preview=No&ArticleID=21870
١٠٢٠١٢-١٦

هـذا التّـعديل منـع تحكّـم المزاجيـة والعوامـل الأيديولوجيـة في قـرار المـدّعي العـام، الـتي أدّت في الماضـي إلى تخريـب الحيـاة السياسـية وحـل العديـد مـن الأحزابلأسباب واهية.

التعديل الثاني، متّصل بتغيير بِنية المحكمة الدستورية، وهذا يُعتبر من أهَـمّ تعديلات الرزمـة إن لم يكـن أهمّـها. فالمحكمـة الدسـتورية، هـي الموئِـل الأخير لكلّ الطّعون الدستورية والقانونيـة وأحكامها مُـبرمة. وغالبـا مـا نجـح أعضـاء المحكمــة الأحــد عشــر في تنصـيب أنفسـهم أوصــياء علــى الطبقـة السياسية في قراراتهم، وغالبا ما تجاوَزت المحكمة صلاحياتها، عندما نظـرت في مضمون القوانين والتّعديلات، وليس فقط في أصول التعديلات الدسـتورية، مـا أفضــى لتكـون المحكمــة، المقصَــلة الـتي تتوقّـف عنـدها كـل عمليـات الإصلاح الجِذرية في البرلمان، كما المكان القاطِـع لدفْـن الأحـزابغير المرضـيّ عنها لدى النُّخب المتشدِّدة من العِلمانيين.

وقد ازدادت أهمية المحكمة الدستورية، كونها الحِصن الأخير الذي بقِـي لمواجهة إصلاحات حزب العدالة والتنمية، بعدما بات خِيار العسكر في القيـام بانقِلابات عسكرية أضعَـف مـن قبـل. ويقتضـي التّـعديل الدسـتوري الجديـد برفْع عدد أعضاء المحكمة من ١١ كما هو الآن، إلى ١٧ عضوا ما يعني تعيِـين ستّـة أعضاء جُدد، بعضهم من جانـب رئيس الجمهوريـة، مـا يُـضعِـف سـلطة المتشدِّدين داخل المحكمة، التي تأخذ قراراتها بأكثرية الثُّـلثيْـن.

التعديل الثالث، يتعلّـق ببنية المجلس الأعلى للقُـضاة والمُـدّعين العامِّين برفْـع عـدد أعضـائه مـن ١٣ إلى ٢١ وتعـيين أعضـاء جُـدد مـن جانـب رئـيس الجمهورية، ما يُـضعف أيضاً قَبْـضة المتشدِّدين المُسيْـطرين حاليا عليـه، وهذا المجلس له أهميّـة كُبرى، لأنـه هـو الـذي يعيِّـن القُـضاة والمُـدّعين، هنـا وهناك، وغالبا ما اتّـسمت قراراته في الآونة الأخيرة، بالمَـزاجية ومحاولـة منْـع استِمرار أو عرْقَلة المحاكمات المتعلّـقة بمنظمـة أرغينيكـون الإرهابيـة مثلاً.

وكان قراره بكفّ يَد أحد القُضاة، الذي أمَر بمحاكمة مُدّعٍ عام آخر مُتورِّط في قضية أرغينيكون قبل ثلاثة أشهر، الشَّرارة التي أطلقت رزمة الإصلاح الجديدة.

والمادّة الرابعة في التعديلات الجديدة، هي جواز محاكمة عسكريِّين أمام محاكِم مدنية، وهو ما كان يُعارضه الجيْش، الذي كانت له مَحاكِمه العسكرية الخاصة والتي غالِبا ما كانت تُصدر أحكاما لصالِح النُّخبة العسكرية المتشدِّدة.

والبند الخامس، هو المتعلِّق بمحاكمة العسكريين الذين نفذوا انقلاب ١٢ سبتمبر ١٩٨٠، والذين أدرَجوا في دستور عام ١٩٨٢ الذي وضعوه، مادّة مؤقّتة في الدستور تمنَع إحالة أي جنرال أو عسكري شارك في الانقِلاب على أي محكمة من أي نوع كانت. ومع أن مُعظم قادة الانقِلاب قد توفّوا ما عدا زعيمهم كنعان إيفرين، فإن إلغاء هذه المادّة من الدستور، يفتح الباب أمام تنظيم محاكمة للجنرال إيفرين. ومهما يكُن، فإن إلغاء هذه المادّة، يكتسب رمْزية مَعنويَة مهمّة، وهي أن أي انقِلاب عسكرية جديد، لن يفلِت صانِعوه من المُحاسبة. كما أن إلغاءها يأتي في سِياق الحمْلة المُنظمة، لإضْعاف موقِع العسكر وصورتهم، مادِّيا ومعنَويا، أمام الرأي العام التركي.

من جُملة هذه التحويرات المقترحة، يتّضح أنها أكثر من تعديلات وأقرب لتكون دستورا جديدا مُصغَّرا. واذا كانت إحدى المآخذ سابِقا على حزب العدالة والتنمية أنه كان يذهَب إلى الإصلاح بالمفرّق (أو بالتفصيل)، فإن الرزمة الجديدة تُعوّض إلى حدّ كبير مسألة إعداد دستور جديد شامل يحُلّ محَلّ الدستور المعمول به حتى الآن منذ عام ١٩٨٢.

## رزمة إصلاحات جدية

تُمثِّل الإصلاحات الجديدة محطّة متقدِّمة جدًا في عملية الإصلاح، وهي ترمي مثلما يؤكد أنصار الحكومة إلى تعطيل دوْر القِوى التي دأَبت على تعطيل مسار إصلاح الدولة وتحويل تركيا إلى بلد ديمقراطي إلحد□ كبير، تسود فيه الحريات وتتعزّز حُقوق الإنسان طبقا لشروط ومقاييس الإتحاد الأوروبي. ولعلّ أهم ما في هذه الرّزمة أنها مُحاولة جدية للقضاء على إحدى الرّكائِز الصّلبة لما يُسمّى في تركيا بـ "الدولة العميقة أو الدولة المُتجذِّرة"[٧٣] ، وهي المؤسسة القضائية بفرعيْها: المحكمة الدستورية ومجلس القُضاة والمُدّعين الأعلى.

وفي غِياب الظروف التي كانت تتوفّر للعسكر للقيام بانقِلابات عسكرية مباشِرة، لجأت مراكز قوى الدولة العميقة إلى سِلاح القضاء، وسيلة بديلة لتعطيل عملية الإصلاح، التي بدأها حزب العدالة والتنمية منذ عام ٢٠٠٣ ووفقا للشروط الأوروبية. ولم تكتَفِ هذه المؤسّسات بتعطيل التعديلات الدستورية، مثل حرية ارتِداء الحِجاب داخل الجامعات أو مُحاكمة العسكر أمام المحاكِم المدنية، بل مارست صلاحيات في اتِّخاذ القرار هي مِن صلاحيات السلطة التشريعية.

٧٣ الدولة العميقة "الخفيَة": هي تسمية تطلق على مراكز القوى التي تدير الدولة من وراء الستار. وهي الدولة الحقيقيَة، وليس مؤسسات الدولة المعروفة، التي تعتبر الواجهة أو ديكور الدولة في تركيا. وهي عبارة عن شبكة عميقة وواسعة وسريّة للغاية، تنشط في كل مفاصل الدولة وهيئاتها وسلطاتها، وترتبط بشكل مباشر بهيئة الأركان. هي اليد المسؤولة عن كل عمليات القتل والاغتيال والتصفية, استمرَ هذا الشكل الاجرامي من إدارة السلطة والحكم امتدّ للحقبة التأسيسيَة للجمهوريّة التركيَة، وكانت وراء، تأليه اتاتورك، ثم تقويض سلطاته، والعمل باسمه. وهي المسؤولة عن الانقلابات العسكريّة الأربع التي شهدتها تركيا، سنة ١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٠، ١٩٩٧، وكل مخططات الانقلابات التي افتضح أمرها. هذه الشبكة، صارت تسمَى ارغاناكون، تيمّنا باسم ملحمة تركيَة قديمة. وهي أحد أذرع دائرة الحرب الخاصّة التركيَة، التي بيدها كل أسرار الدولة، العسكريّة منها والسياسيّة والأمنية . وشبكة ارغاناكون، توازي في السلوك وطبيعة العمل والاهداف، شبكة الغلاديو الإيطاليّة، التي تمّ تأسيسها اثناء الحرب الباردة، وكانت دول حلف الناتو تقوم باستخدامها ضدّ السوفيات ودول الكتلة الشرقيّة

واستمرّت المؤسسة القضائية في أن تكون حالة تهْـدِيدِية للأحـزاب الـتي تتَعارض مع توجُّهات المتشدِّدين من العِلمانيين، فلجأت إلى حظْـرها واحِـدا تِـلو الآخـر ومنعَـت قادتها مـن العمل السياسـي، وكـادت تغلِـق حـزب العدالـة والتنمية نفسه قبل سنتيْـن، فيما أغلقت حزب المجتمع الـديمقراطي الكُـردي قبل أشهر معدودة.

أما مُـحاكمة العسـكريين أمـام محاكِـم مدنيـة، فاكتسَـبت أهميـة كـبيرة في أعقاب الخِـداع الذي مارسه المُـدّعي العام العسكري مـع ضابِـط سـام يعمَـل في رئاسة الأرْكان، مُتّـهم بتوقيع وثيقة الإطاحة بحكومة حزب العدالة والتنميـة، وهـو دورسـون تشيتشـيك، عنـدما بَـرّأ القاضـي العسـكري تشيتشـيك، بـل إن رئيس الأركان (السابق)إيلكير باشبوغ، دخل على الخط واعتبَـر القضية كلّها افتِـراء، لكـن تبيَّـن لاحقـا أن المُـؤامرة كانـت حقيقيـة وأن تشيتشـيك ضالِـع فيها، ما أدّى إلى تراجُـع الجيْـش عن نفْيِـه السابق، الأمْـر الذي يطعن بصِـدقية دولـة القضـاء العسـكري ويؤكِّـد الحاجـة إلى إمكانيـة محاكمـة عسـكريين أمـام القضاء المدني.

ويذهب حزب العدالة والتنمية وحـده إلى تحدّي الإصلاح، علـى الـرّغم مـن إقرار قطـاع واسـع مـن الـرأي العـام بأنـه أكثـر مـن ضـرورة لتكـون تركيـا دولـة ديمقراطية بالفعل ومكانا لحُـريات واسعة. وإذا كان حزب الشعب الجمهوري المُــعارض، الــذراع السياســي للمؤسســة العســكرية مبدَئِــيا، في معارضــة الإصلاح لأنه يرى فيه خطَـرا على مصالح الطّبقة الكماليـة الـتي يمثلـها منـذ ثمــانين عامــا، فــإن مواقِــف الأحزابـالأخرى أضــحت مــدعاة للتســاؤل والاستِـهْجان.

الحزب الثالـث الكـبير في البرلمـان، أي حـزب الحركـة القوميـة، ينطلـق مـن حسابات سياسية، هدَفُها الأول والأخير، إضعاف حزب العدالة والتنمية. أمـا حزب السلام والديمقراطية الكُـردي، الـذي يمتلِـك عشـرين نائبـا في البرلمـان،

فقد رفَض الإصلاحات لأنّ رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان لم يُضمّن رزمة الإصلاحات بعض المطالِب الكُردية، ومنها تخفيض النِّسبة المِائوية التي تُتيح دخول الأحزابإلى البرلمان، من عشرة في المائة حاليا إلى خمسة في المائة، خصوصا أن الحزب الكُردي ينال عادةً بحدود الخمسة أو الستة في المائة وأعضاؤه لم يدْخلوا إلى البرلمان إلا بعد ترشُّحهم بصِفة مُستقلِّين.

رزمة إصلاح في مصلحة الكرد

لكن مع ذلك، فإن رزمة الإصلاح الجديدة التي تَقَدّم بها حزب العدالة والتنمية، تتضمّن الكثير من النِّقاط التي تُتيح إضعاف قَبْضة القِوى العِلمانية والعسكرية، التي مارسَت نوعا من التّدمير المُمنْهج للقضية الكُردية على كافة الأصعدة. وإضعاف هذه القِوى وإقامة دولة حديثة وِفْقا للمعايِير الأوروبية، التي تفضي في النهاية إلى إقرار الحقوق الثقافية وغير الثقافية للأكراد، يصُبّ حتْما في مصلحة كلّ الكرد.

وكَم كان نوعاً من التّراجيديا أو المأساة المُثيرة للتعجب، أن يُعارِض نُواب الحزب الكردي التّصويت لصالح المادة المتعلِّقة بتصعيب شروط حظْر الأحزاب، ولاسيما أنهم الأكثر تضَرُّرا من استِمرار المادّة الحالية، إذ أن المحكمة الدستورية أغلقت جميع الأحزاب الكُردية التي تأسّست منذ عشرين عاما، وكما لو أن الضحية تقول للجلاّد بأن لا يكُفّ عن جلدِها وقتْلها.

ترى أوساط حزب العدالة والتنمية أن موقِف حزب السلام والديمقراطية الكُردي ينسجِم تماما مع مواقِف حزب الشعب الجمهوري وحزب العمل القومي، في أن الجميع لا يريدون الإصلاح: لا القِوى العِلمانية والعسكرية والقومية المتشدِّدة، ولا القِوى الكُردية، التي اتّهمها أردوغان بأنها تعمَل لهدَف زرْع عدَم الإستِقرار والفَوْضى وبتَوْجِيهات مِن زعيم حزب العمّال الكُردستاني المُعتقل عبد الله أوجالان. بل إن موقِف الحركة الكُردية من

الإصلاح الحالي، يتعارَض مع الشِّعار المُعلَن من جانب أوجالان بإقامة تركيا ديمقراطية، وليس بالانفصال أو الفدرالية.

لا شكّ أن حزب العدالة والتنمية كان بحاجة لجُرْأة أكبَر في مُقاربة المسألة الكُردية في الإصلاحات الدستورية التي اقترحها، لكن التّغيير في قضية حسّاسة وصَعْبة، مثل القضية الكردية، لا يتِمّ دُفْعة واحدة، كما أن الإصلاحات المُقترحة لا تتَعارَض أبدا، بل تتقاطَع مع المطالِب الكرد في إقامة نظام ديمقراطي يُؤمن الحقوق للجميع على قدم المساواة.

نجحت رُزمة الإصلاحات بكامِلها، ما عدا البند المتعلّق بحظْر الأحزاب، الذي سيخرُج من الرّزمة بعدما امتَنع بعض نُواب العدالة والتنمية من تأييده، ما شكّل مُفاجأة لأردوغان، وربّما حدث ذلك تحت ضُغوط مُعيَّنة خفِية، لكن ذلك لن يُقلّل أبدا من أهمية البنود الـ ٢٧ المُتبقِية، وإذا كان سيْف فتْح دعوى حظْر الأحزابلا يزال بِيَد المُدّعي العام للجمهورية، فإن القرار النهائي يبقى في المحكمة الدستورية التي ستتعدّل بنيتها إذا ما أقرت الإصلاحات نهائيا.

# الفصل الثامن

## احمد داود أوغلو :(كيسنجر التركي) والعقل المنظر لحزب العدالة والتنمية

التحرك التركي الخارجي في السياسة الدولية بلغ الذروة منذ تسلم احمد داود أوغلو ، (كيسنجر التركي) مسؤولياته في وزارة الخارجية. مقاربة أوغلو الجديدة سياسة اللامشكلة مع دول الجوار، واستراتيجية ديناميكية في المنطقة الممتدة من الشرق الأوسط إلى آسيا الوسطى إلى بحر قزوين. هذا التوجه يفسر إلى حد بعيد دوافع الوساطات التي تقوم بها تركيا بين سوريا واسرائيل، وبين سوريا واميركا، وربما أيضاً بين إيران وأميركا وأوروبا، مروراً بكل الملفات الساخنة في الشرق الأوسط.

ما هي آفاق الدور العثماني الجديد، وأين أميركا من هذا الدور، وكيف يمكن قراءة نقاط التشابك بين تركيا الاتاتوركية والإسلام الليبرالي؟

أسرة أوغلو تكاد تكون اسطورة في التاريخ التركي. فهي بدءا من القرن الثامن عشر كانت العائلة التي انحدرت منها كل الشخصيات البارزة التي لعبت دوراً كبيراً في تغيير دفة التوجهات التركية، سواء كانت اقتصادية داخلية او استراتيجية في مجال العلاقات الخارجية. ففي كل مرة كان السلاطين العثمانيون يحتاجون إلى رجل إصلاح قوي ونظيف الكف، كانوا يلجأون إلى عائلة أوغلو. وفي كل مرة كانت هذه العائلة الغريبة تلبّي النداء وتنقذ تركيا العثمانية من عثراتها. والبروفسور احمد داود أوغلو، وزير الخارجية التركي الجديد منذ أول أيار (مايو) الماضي، يحمل قسمات بارزة من هذه الاسرة. فهو الطاقة الفكرية الحقيقية التي تقف وراء كل التغييرات العميقة التي طرات على السياسة الخارجية التركية منذ العام ٢٠٠٢ حتى الآن. صحيح انه لم يحتل موقع وزير الخارجية سوى قبل اشهر معدودة، الا

انه كان وزير الخارجية السرّي لتركيا، بحكم كونه العقل المفكر لرئيس الوزراء أردوغان ولكل منظومة ما بات يسمى الان العثمانية الجديدة.

أوغلو رفض في مقابلة مع مجلة الكفاح العربي, تعبير العثمانية الجديدة لانه يوحي بان انقرة تريد وصل ما انقطع من دور اسطنبول الامبراطورية. بيد ان الحصيلة تبقى هي هي. فهو يريد احياء امبراطورية العثمانيين لكن من دون جيوش الانكشارية او سطوة السلاطين، بل عبر القوة اللينة لتركيا بوصفها الدولة السادسة عشرة الاكبر اقتصادا في العالم (والسادسة في أوروبا)، وهمزة الوصل في قارة أورآسيا والجسر بين الحضارتين الإسلامية والغربية، والاهم: النموذج الجديد الذي يعقد قرانا سعيدا بين الإسلام وبين الليبرالية والعلمانية كما سنرى بعد قليل.

كل هذه المقومات ضمّنها البروفسور أوغلو في كتب عديدة منها الانموذج البديل: تاثير الإسلام والغرب على النظرية السياسية، والتحوّل الحضاري والعالم الإسلامي، والازمة العالمية. لكن اهم هذه الكتب الذي كان له التاثير الأكبر في السياسة الخارجية التركية الراهنة كان العمق الاستراتيجي، الذي وضع فيه أوغلو الخطوط العريضة لهذه السياسة.

على عكس وزراء الخارجية الآخرين، لا يأتي أوغلو من النخبة المدينية, بل من بلدة قونيا في وسط الاناضول، ومثله مثل أردوغان والرئيس غُل ينتمي إلى النخبة الاناضولية الجديدة التي تعتبر اكثر اسلامية ومحافظة، ولكن اكثر براغماتية أيضاً . والمبادئ الرئيسة لمقاربة أوغلو الجديدة هي ما يمكن تسميته سياسة اللامشكلة حيال الدول المجاورة، وهذا على عكس ما كان عليه الامر في التسعينيات حين كانت انقرة تقيم علاقات ملتهبة مع العديد من جيرانها.

أيضاً ، في الماضي كانت تركيا تحأول أن تضمّن سلامة أراضيها عبر السعي إلى الدفاع عن نفسها ضدّ الأخطار الإقليمي ة المحيطة، لكنها مع

أوغلو تعرف أن الدول التي تمارس نفوذا عبر حدودها مستخدمة القوة اللينة هي وحدها القادرة حقا على حماية نفسها، كما يقول في العمق الاستراتيجي. ويرى البروفسور، الذي يطلق عليه وصف كيسنجر تركيا، إن التغييرات في منطقة الشرق الأوسط- آسيا الوسطى- قزوين تتطلب استراتيجية ديناميكية جديدة، وهذه بدورها تتطلب نمطا جديداً (نموذجاPARADIGM ) من التفكير. يقول: تركيا كلاعب دولي كان يُنظر إليها سابقا على ان لديها عضلات قوية، ومعدة ضعيفة، ومشاكل في القلب، وقوة دماغ متوسطة. بكلمات أخرى، هي جيش قوي واقتصاد ضعيف، وتفتقد إلى الثقة بالنفس, وليست جيدة في التفكير الاستراتيجي. أما الآن، فتركيا موجودة في مستويات عدة من السياسات الدولية وتوّسطت في العديد من النزاعات في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز، فحوّلت بذلك أعداء سابقين كروسيا وسوريا إلى حلفاء حميميين[٧٤].

وأوغلو هو الذي لعب دور الوسيط السري في كل هذه الوساطات، بما فيها انهاء الحرب بين روسيا وجورجيا، والمحادثات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل في العام ٢٠٠٨، والتقارب بين تركيا وكل من أكراد العراق وأرمينيا، وكل هذا يجب ان يجعل اوروبا في رايه محتاجة إلى تركيا لتهدئة منطقة شاسعة تمتد من الشرق الأوسط إلى البلقان مرورا باسيا الوسطى. وطموح تركيا الجديد، إذا، كما يراه أردوغان عبر عيون أوغلو مزدوج: استراتيجي وايديولوجي في آن.

على مستوى الطموح الأول، وضع حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الإسلامية، كما يقال، منذ وصوله إلى السلطة في العام ٢٠٠٢ استراتيجية مثلثة الرؤوس: التماسك والسلام الداخليين، الشرعية الإقليمي ة، والتعاون الوثيق مع أميركا وأوروبا.

---

(٧٤) في هذا نظر لأنّ سوريا اليوم ليست حليفة لتركيا بل عدوة لها.

النقطة الأولى: تمثلت بالجهود المكثفة التي بذلها الحزب، ولا يزال، لمحأولة معالجة القضية الكردية المتفجرة في هضبة الاناضول بالعقاقير الإسلامية التي تعترف للأكراد ببعض حقوقهم الثقافية واللغوية، بخلاف الحلول الطورانية التي تعتبر الكرد مجرد أتراك جبال وتدعو إلى دمجهم بالقوة في النسيج القومي التركي. في الوقت ذاته، ينشط الحزب لإقامة توازن بين العلمانية والاسلام، بعد سبعة عقود من الهيمنة الكاسحة للأولى على الثاني. وهذه معركة لن تكون سهلة على الإطلاق قد يتهدد فيها مصير تركيا برمتها. فالمؤسسة العسكرية والبيروقراطية المدنية الكمالية العلمانية ترفضان بقوة عودة الإسلام السياسي إلى الساحة التركية، ليس لأنه قوة لاليبرالية معادية للديقراطية وللحضارة الغربية، بل لأنهما تعتبرانه مصدرا لضعف استراتيجي مثل. وهذه قناعة ورثها الكماليون من قراءتهم تجربة الإمبراطورية العثمانية في أواخر أيامها، حين فشلت الأيديولوجيا الإسلامية في الحفاظ على وحدة الأمة وفي منع الإمبرياليات الغربية من تمزيق جسدها. الجمهورية العلمانية التي أسسها أتاتورك بعد الحرب العالمية الأولى لم تكن، في هذا الاطار، ثورة ديمقراطية ليبرالية وفق القيم الغربية، بل كانت محأولة أخيرة من العثمانيين المسلمين للحفاظ على جزء (الأناضول) من الامبراطورية المتهاوية كدولة مستقلة عن الدول الغربية الكبرى. المحأولة نجحت على يد العسكر التركي، وهذا ما منح هؤلاء شرعية قومية مكنتهم من فرض العلمانية اللاديمقراطية، ومن اعتبار الإسلام قوة رجعية تعوق دخول الوطن التركي إلى الحداثة عبر الاندماج باوروبا.[٧٥]

على راس هذه الظروف مسالة الحرب مع حزب العمال الكردستاني في شمال إقليم كردستان العراق، فالجيش يطل على حرب العصابات التي

٧٥ سعد محيو ، «سياسة اللامشكلة مع دول الجوار ودور عالمي لبلاد الاناضول"
http://www.akhbaralaalam.net/index.php?aType=haberArchive&ArticleID=29495

يشنها هذا الحزب على الداخل التركي من كردستان العراق، ليس بوصفها تهديداً لوحدة النسيج القومي التركي فحسب، بل أيضاً كفرصة لتجيير القومية التركية القوية لمصلحته في المعركة مع الأوردوغانيين في الداخل، ومع سياستهم الخارجية المنفتحة على العالمين العربي والإسلامي المكروهين من قبل الجيش .

كل هذه النجاحات أدّت إلى عكس ما كان يطمح له العسكر الأتاتوركي، وإلى تعزيز مبدأ العمق الاستراتيجي الذي طرحه أوغلو كمحور لسياسة تركيا الخارجية، والذي ينص على انه اذا ما أرادت أنقرة ان تلعب أدواراً عالمية وان تعزز فرص انضمامها إلى أوروبا، فعليها أن تقوم بدور كبير في محيطها الشرق أوسطي العربي–الإسلامي وأيضاً في القوقاز– قزوين، وأن تكون بالفعل لا القول الجسر الرئيس (والوسيط الرئيس) للغرب إلى الشرق. هذا التوّجه الجديد يفترض ان تطوي بلاد الاناضول سياسة الحياد السلبي الذي مارسته ازاء الشرق الأوسط طيلة نحو سبعة عقود (عدا جزئيا في مرحلة تورغوت أوزال) لتفتح صفحة التدخل الايجابي. وهذا أيضاً يفسّر دوافع الوساطات التي تقوم بها بين سوريا واسرائيل، وبين سوريا واميركا، وربما أيضاً بين ايران واميركا وأوروبا.[٧٦] .

وفي صدد تحليله لنظرية العمق الاسترايبجي للدكتور داود أوغلو، يقول ابراهيم كالن: أن عدم وحود الصراعات لاتكفي وأنما يحب أن تستغل تركيا عمقها الاسترايتجي: التاريخ ووضغها الحيو –استراتيحي واقتصادها القوي و بناها التحتية والعنصر الشاب والمتطور علميا لتتحول أولا إلى قوة أقليميمة ومن ثم قوة إلى قوة عالمية[٧٧] .

---

76 . VISION OR ILLUSION? AHMET DAVUTOGLU'S STATE OF HRAMONY IN REGIONAL RELATIONS M. K. Kaya and M. Karaveli , Turkey Analyst, vol. 2 no. 11 5 June 2009 www.silkroadstudies.org/new/inside/turkey/ 2009/090605A.html - Cached

77 Ibarhim Kalin Startegic depth at Work Today's Zaman ,13 Aug.2009 http://www.todayszaman.com/columnists-183835-strategic-depth-at-work.html.

وبالحديث عن ايران، ينبغي التمهل لمعرفة المسار الذي يمكن ان تسلكه علاقاتها مع تركيا الجديدة: هل ستبقى في إطار التوازن الراهن، أم ستصل في مرحلة ما إلى التنافس او حتى الصدام، خصوصاً اذا ما قررت أنقرة الانضمام إلى سباق التسلح النووي، أو اذا ما شعرت طهران بان التدخل الإيجابي التركي في الشرق الأوسط قد ينعكس سلبا على طموحاتها الإقليمية سواء في العراق، او المشرق العربي، او في أسيا الوسطى، بسبب تقديم تركيا لنفسها كالنموذج الامثل في العالمالإسلامي.

الارتياح والقلق يميزان أيضاً ردة فعل الأنظمة العربية على المتغيرات التركية. فمن ناحية، ترحّب معظم هذه الأنظمة بدخول هذه الكتلة السنّية الضخمة والتاريخية إلى معادلات الشرق الأوسط لموازنة الكتلة الشيعية، وتعتبره اعادة انتاج تاريخ مقبولة للصراع العثماني السنّي- الصفوي الشيعي المديد طوال قرنين من الزمن. ومن ناحية اخرى، تخشى الانظمة ان يؤدي نجاح التجربة الإسلامية الديمقراطية التركية إلى تشجيع واشنطن على استئناف ما قطعته الحرب العراقية من جهود لدمقرطة (من ديمقراطية) الدول العربية، عبر الانفتاح على الحركات الإسلامية.

شلومو بن -امي، وزير الخارجية الإسرائيلي السابق عزز هذه المخاوف العربية أخيراً حين عقّب على التجربة الإسلامية التركية بقوله: التعاطي مع الإسلام السياسي يجب ان يكون جزءاً مركزيا من أي استراتيجية ناجحة في الشرق الأوسط، وعلى الغرب الضغط على الأنظمة العربية لوقف عرقلتها للإصلاحات السياسية[٧٨].

٧٨ سعد محيو ، "هسياسة اللامشكلة مع دول الجوار ودور عالمي لبلاد الاناضول"

## "أحمد داود أوغلو... وليس كيسنجر تركيا"

إبراهيم البيومي[٧٩]

كنت قد وصفت وزير الخارجية التركية الجديد الدكتور أحمد داود أوغلو بأنه "كيسنجر السياسة التركية"، وشرحت هذا الوصف في محاضرة عامة ألقيتها عن "النموذج التركي" في ٢٦ أغسطس ٢٠٠٨ بجامعة القاهرة ضمن محاضرات "برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات"، وتناقلت وسائل الإعلام هذا الوصف بسرعة لافتة.

وبعد بضعة أيام فقط من المحاضرة تلقيت اتصالا هاتفيا من أحد الأصدقاء في أنقرة استفسر مني فيها أولاً عن معرفتي بالدكتور أحمد، وهل قرأت كتبه أو بعضا منها، ودهشت لهذه السرعة في المتابعة لما يقال عن تركيا ومسئوليها في الخارج، وخاصة في العالم العربي، وبصفة أكثر خصوصية في مصر، وعرفت من لهجة سائلي أنه ربما يكون عاتبا علي لأنني وصفت الدكتور أحمد بأنه مثل "كيسنجر"، وأن الأولى هو أن نصفه فقط باسمه وهو أنه  أحمد داود أوغلو"!.

شرحت لسائلي هدفي من وصفي للدكتور أحمد بأنه "كيسنجر" تركيا، وهو تقريبه من أذهان مستمعي في المحاضرة لا أكثر ولا أقل، وقلت له إنني أعرف الدكتور منذ سنة ١٩٨٧ عندما تزاملنا مدة عام في الدراسات العليا بقسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة" حيث حضر كـ"مستمع" للمحاضرات، وكي يطلع على أحوال مدرسة العلوم السياسية المصرية، ويجمع بعض عيون الكتب من سور الأزبكية الشهير بالقاهرة، وقد جمع منها قدرا معتبرا وعاد به إلى بلده.

---

[٧٩] ٦ مارس ٢٠١٠

http://www.hoggar.org/index.php?option=com_content&task=view&id=988&Itemid=64

تعمقت الصداقة بيننا، وقمت بترجمة كتابين من كتبه صدرا سنة ٢٠٠٦ عن مكتبة الشروق الدولية بالقاهرة، الأول بعنوان "الفلسفة والسياسة"، والثاني بعنوان "العالمالإسلامي في مهب التحولات الحضارية"، وقبلهما ترجمت له دراسة مهمة بعنوان "انبعاث الفكرالإسلامي في تركيا: دراسة في عملية التحول من الفكر العلماني إلى الإسلام"، نشرتها صحيفة الشعب المصرية في عدديها الصادرين بتاريخ ٢٦ يوليو و٢ أغسطس ١٩٨٨، ولكن كل ذلك لم يشفع لي في إزالة نبرة اللوم على تشبيهي له بكيسنجر.

## أوغلو.. ونظريات النهايات

وأكد البيومي بأنه يندم على وصفه السابق لأحمد داود بأنه مثل كيسنجر لأن في ذلك حسب رأيه فيه ظلم له ومحاباة لكيسنجر" لأن الدكتور أحمد داود صاحب رؤية استراتجية أصيلة تنسب إليه وحده دون غيره، وأن الصحيح فعلاً هو أن نصفه باسمه أحمد داود أوغلو.

ويضيف البيومي صحيح أن ثمة أوجه تشابه بين الرجلين، فكلاهما درس العلاقات الدولية وتخصص فيها، وكلاهما انخرط بشكل رسمي في الوساطات بين العرب والإسرائيليين ضمن جهود المفاوضات من أجل السلام، وكلاهما تولى منصبه وزيرا للخارجية وهو في الخمسين من عمره (كيسنجر سنة ١٩٧٣ وهو من مواليد سنة ١٩٢٣، وأحمد داود سنة ٢٠٠٩، وهو من مواليد سنة ١٩٥٩)، لكن أوجه الشبه لا تبرر إلحاق أحدهما بالآخر، وجعل الأول (كيسنجر) هو المرجعية في التعرف على الثاني (أحمد داود)، ولدينا من الأدلة المعرفية والموضوعية ما يبرهن على خطأ تشبيهه بكيسنجر، مع إقرارنا بعبقرية كيسنجر، وأنه كان داهية من دواهي الزمن في تاريخ السياسة الخارجية والعلاقات الدولية في القرن العشرين الماضي.

الدليل الأول: أن هنري كيسنجر انطلق في دوره الأساسي في الصراع العربي الإسرائيلي خلال السبعينيات من ثوابت السياسة الأمريكية المتحيزة بفجاجة للجانب الإسرائيلي على حساب الحقوق العربية، وانصب جهده على ترويض الجانب العربي من أجل الاندماج في فلك الإستراتيجية الأمريكية عبر سياسة الخطوة.. خطوة التي اشتهر بها.

أما أحمد داود أوغلو، فدوره في الصراع العربي الإسرائيلي ينطلق من ثوابت الرؤية الحضارية التي يؤكد من خلالها على نظريتين لديه:

الأولى: يقول فيها إن الثقة بالذات الحضارية مصدر قوة إضافية للدولة في علاقاتها الخارجية، وخاصة إذا اقترنت بتجاوز عقدة النقص، وبالتغلب على الشعور بالدونية تجاه الطرف الآخر، وهذا هو ما فعله خلال وساطته بين السوريين والإسرائيليين، وبين الفلسطينيين والإسرائيليين أيضاً خلال الأعوام الماضية، وصبت في هذا الاتجاه دعوته لوفد حماس عقب فوزها في الانتخابات مطلع سنة ٢٠٠٦ لزيارة تركيا، في الوقت الذي بدأت فيه القوى الدولية محاصرة حماس ومقاطعتها، هذا هو جهد أحمد داود، أما على الطرف الآخر فقد كان جل جهد كيسنجر منصبا على قطع الطريق على أية إمكانية لاسترداد الثقة بالذات لدى الأطراف العربية عقب انتصار أكتوبر المجيد سنة ١٩٧٣، بل والسعي لإفقاد ما تبقى من ثقة لدى هذه الأطراف العربية التي جلبها إلى حلبة المفاوضات مع الإسرائيليين عقب تلك الحرب مباشرة.

النظرية الثانية: لدى الدكتور أحمد داود مفادها هو أنه: كي تكون ناجحا في إدارة العلاقات الدولية يتعين عليك مراعاة التوازن الدقيق بين قوة الأمر الواقع، وقوة الحق الأصيل، وأنه لا يجوز المغامرة بمواجهة قوة الأمر الواقع دون استعداد كاف، كما لا يجوز التفريط في قوة الحق الثابت الأصيل، وأنه يمكن إنجاز الكثير في المسافة القائمة بين قوة الأمر الواقع، وقوة الحق

الأصيل في ضوء موازين القوى التي تتحرك باستمرار ولا تعرف السكون أو الجمود.

هذا هو لب تفكير أحمد داود أوغلو، أما كيسنجر فقد كان لب تفكيره، وجوهر رسائله للأطراف العربية هو أن التيئيس من إمكانية تغيير موازين القوى القائمة على أرض الواقع، والتهوين من قوة الحق الأصيل، إلى حد طمسه والتعفية على آثاره بغبار ما كان يسميه الواقعية السياسية، أو البرجماتية، وشتان بين هذا المنطق، ومنطق أحمد أوغلو.

الدليل الثاني: أن هنري كيسنجر يعتبر من الآباء المؤسسين لنظرية صدام الحضارات التي بلورها صمويل هنتينجتون، ونظرية نهاية التاريخ التي بلورها فرانسيس فوكوياما، ونظرية الفوضى الخلاقة والحروب الاستباقية التي تبنتها إدارة بوش الابن فعليًا خلال السنوات الماضية وأذاقت العالم الأمرين من نتائجها، فيما أحمد داود يقف على النقيض من هذه النظريات.

لقد نبه كيسنجر قبل ثلاثين عاما" أي سنة ١٩٧٩ إلى الفكرة الأساسية التي ارتكز عليها هنتينجتون في مقولته عن صدام الحضارات، وأكد أن الصراع في المستقبل سيكون بين الهويات الثقافية والدينية والحضارية، وليس بين الدول القومية بحدودها وسيادتها التي ارتسمت في العلاقات الدولية منذ معاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨.

ويبيح مفهوم كيسنجر الجديد لسيادة الدولة أن تتدخل القوى الأكبر في شئون الدول الأضعف لإجبارها على تغيير مواقفها، أو حتى حكوماتها ولو باستخدام القوة العسكرية، في إطار ما عرفته إدارة المحافظين الجدد بزعامة جورج بوش الابن بالحرب الاستباقية، وتستند فلسفة الحرب الاستباقية على فكرة فوكوياما عن نهاية التاريخ، وتجد هذه الفكرة تأصيلها إلى نظرية الواقعية التي برع فيها كيسنجر، وأعاد من خلالها الاعتبار للمبدأ الروماني

القديم الذي يقول القوة تخلق الحق وتحميه، ومن ثم أكد صاحب نظرية نهاية التاريخ على أن استخدام القوة هو الحكم النهائي في العلاقة بين دول التاريخ، ودول ما بعد التاريخ" على الرغم من الدرجة المتزايدة من الاعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي.

وإلى أفكار كيسنجر وكتاباته ترجع أيضاً نظرية الفوضى الخلاقة التي تبناها المحافظون الجدد في عهد بوش، وكان كيسنجر قد تبنى نظرية التفكيك وإعادة البناء باستبدال بعض الدول أو الكيانات القائمة بدويلات أصغر تتحارب مع بعضها" بهدف تسهيل تحقيق أهداف الأمن القومي الأمريكي.

# الفصل التاسع

# المسالة الكردية في تركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية

د. محمد نورالدين – بيروت

مبادرة أردوغان لحل قضية الكرد"الإصلاح في تركيا أمام مُفتَرق طُرق"[٨٠]:

مشروع الكامل الذي تقدمت به الحكومة، يتضمن العديد من المميزات التي تُمنح للأكراد.

١) الاعتراف بالادارة الذاتية للمقاطعات الكردية

٢) إعادة الاسماء الكردية لعدد والمدن بدلاً من أسمائها التركية،

٣) تغيير الدستوروتجاوز الإشارة إلى القومية التركية في أوراق الهوية،

٤) اعتراف باللغة الكردية رسميا والسماح باستخدامها شفهيا في الدوائر الحكومية

٥) السماح للبث الإعلامي والثقافي الأهلي باللغة الكردية

**بواعث المبادرة الكردية لحزب العدالة والتنمية:**

١) المشروع هو جزء من استراتيجة د أحمد داود أوغلو وزير الخارجية والعقل المفكر للحكومة الذي يتبنى استراتيجية لتركية مبنية على السلام والتماسك الداخلي وعلاقات خالية من الصراع مع الدول الإقليمية.

٢) إيجاد حل للمسالة الكردية وسحب البساط من تحت رجل ب. ك. ك والعسكر في تركية والحصول على اصوات الناخبين الكرد الين يصلون إلى ٢٠٪ من الاصوات ضمن تركية.

---

٨٠ "الإصلاح في تركيا أمام مُفتَرق طُرق "، ، http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=6489، بتاريخ : ٢٠١٠-

(٣ انهاء الاعذار التي تقدمها الاتحاد الأوروبي في عدم قبول قبول عضوية تركية بسبب قمع الكرد.

لم ينس القوميون العداء التاريخي الذي يزيد على ربع قرن شهدت حروبا ومعارك ومجازر بين الكرد والأتراك ، انتهت أو خفتت حدتها بالقبض على الزعيم الكردي عبد الله أوجلان المودَع في سجن بجزيرة تركية منعزلة، بعد أن قررت الحكومة التركية معاقبته وفقاً لسياسة العزل التام. وكان الحكم الأصلي عليه بالإعدام، إلا أن تركيا ألغت هذه العقوبة في طريقها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

مساعي الحكومة التركية لحلّ أزمة الكرد في هذا التوقيت بالذات، قوبلت بنوع من الشك والريبة من قبل الأحزابالقومية والعلمانية. فلا أحد يريد أن يصدق أن تركيا تتخذ هذه الخطوة في سبيل حسم بعض القضايا العالقة، خصوصاً على الصعيد الداخلي، بعد أن حسمت عدة قضايا على الصعيد الإقليمي اعتبرها البعض خطوات جريئة، وغير متوقعة من حكومة العدالة والتنمية.

وهو المشروع الذي تطمح إليه تركيا منذ سنوات، وتعتبره الخطوة الأخيرة للعب دور مؤثر على الساحة الدولية.

إلا أن الاعتراضات المتواصلة من قبل القوميين وخصوصاً حزب الشعب الجمهوري، العلماني، وحزب العمل القومي، وهما حزبا المعارضة الرئيسيان في تركيا، يعتبران هذه الخطوة مهددة لوحدة البلاد، بل يمكن أن تؤدي إلى تقسيمها.

المشروع الذي تقدم به حزب العدالة والتنمية، يتضمن مشاركة الكرد في الحياة السياسية والتوصل إلى صيغ مناسبة لدمجهم في الحياة العامة والحياة السياسية على السواء، بعد الاعتراف ببعض حقوقهم. في مقابل الحصول على ضمانات من حزب العمال الكردستاني بالاندماج الكامل في

التركيبة الديمقراطية التركية، وإلغاء توصيفه كحزب إرهابي، وفقا لما اعتادت تركيا أن تصنفه وجاملتها في ذلك عدة دول كبرى.. مع موافقة الحكومة على عودة الكرد المهاجرين إلى كردستان العراق إلى مناطقهم في تركيا والذين كانوا مصنّفين في السابق كإرهابيين، بشرط أن يلقوا السلاح، وألا يكونوا متهمين بارتكاب جرائم حرب.

من بينها إنهاء الخلاف التاريخي بين تركيا وأرمينيا، ومحأولة تجاوز مذابح الأرمن التي ارتكبتها الدولة العثمانية عام ١٩١٥ وراح ضحيتها مئات الآلاف من الأرمن، وأن التصالح مع الكرد ومحأولة دمجهم أو الانفتاح الديمقراطي عليهم وفقا للمشروع الحكومي هو من أهم القضايا التي تهدد البناء الداخلي في تركيا.

وبالرغم من أن قضية الكرد في حالة خمول حاليا، إلا أنها قنبلة موقوتة قابلة للانفجار في أية لحظة. ومن ثم فإن حسمها وإن تطلّب تقديم تنازلات" سوف يحقق مكاسب كبيرة للحكومة التركية. إلا أن الأزمة الحقيقية تكمن في مدى جدية هذا المشروع وما يمكن أن يحققه الانفتاح على الكرد من مكاسب لهم شخصيا.

فهناك مخاوف من أن يكون هذا المشروع مجرد بنود براقة، غير قابلة للتفعيل على أرض الواقع. وهو ما يمكن أن يؤدي إلى ردود أفعال سلبية، إذا شعر الكرد بأنهم تعرضوا للخديعة، وأن البنود التي وقّعوا عليها أو اندمجوا مع الحكومة التركية على أساسها، لم يتم تحقيقها.

الاتهامات التي وجهها العلمانيون والقوميون الأتراك إلى الحكومة، بسبب هذه الخطوة، كفيلة بهدم المشروع من الأساس، إذ اعتبروها خطوة تهدف إلى إرضاء الولايات المتحدة، أو أنها خطوة تقوم بها أصلا الحكومة الأمريكية وفقا لصفقة عقدتها مع الحكومة التركية لتأمين انسحاب القوات

الأمريكية من العراق، ومن إقليم كردستان تحديدا، دون التعرض لمخاطر من قبل الكرد.

ومن ثم كان لزامًا التوفيق بين جبهتي الكرد في العراق والكرد في تركيا، خصوصا أن المجموعات المسلحة في جبال العراق الشمالية المنتمية إلى حزب العمال الكردستاني، تمثل قلقا مستمرا للقوات الأمريكية.

هذه الخطوة إذن تشوبها اتهامات عديدة، فهي ليست خالصة لوجه الكرد أو الوطن، كما يحاول أن يصورها الحزب الحاكم في تركيا. والاعتراضات عليها تصب في أكثر من اتجاه، وإن كانت القيادات الكردية أبدت ترحيبا مبدئيا بالمشروع. إلا أن هناك خلافاً على من سيمثل الكرد في المفاوضات، هل هو رئيس حزب العمال الكردستاني، أم عبد الله أوجلان الزعيم المحكوم بالسجن مدى الحياة؟

وهل سوف تطلق تركيا سراح الزعيم الذي أرهقها لسنوات طوال، حتى تمكنت من إلقاء القبض عليه بالاشتراك مع المخابرات الأمريكية؟ وهل سوف تطلق سراحه بضمانات مشروطة، أم أن إطلاقه في كل الأحوال أمر يهددها بعودة الصراع والقضية الكردية إلى نقطة الصفر؟ خصوصا إذا تحققت مخاوف بعض الكرد من أن يكون هذا المشروع صوريا ومجرد حبر على ورق، ولا يتم تنفيذه على أرض الواقع.

يبدو ان المجتمع التركي والدولة التركية رغم مواقفها المتشنجة في السابق من المسالة الكردية أكثر حضا في حل المسالة بالطرق السلمية من الدول المجاورة وذلك:

أولا، أن الديمقراطية التركية رغم عيوبها والقصور الموجودة فيها أكثر ترسخا في المجتمع والدولة التركية قياسا إلى مثيلاتها في المنطقة

ثانياً: هناك ترابط اجتماعي وعلاقات صهر واختلاط سكاني كبير في تركية بين الكرد والترك وحتى القوميين الكرد يتحدثون بالتركية فما بينهم.

يعتبر استنبول اكبر منطقة حضرية للكرد وهناك جالية كردية كبيرة نزحت في العقود الماضية إلى وسط وغرب تركية وفي الكثير من الاوقات تشكل هذه الجاليات جزرا كردية في وسط تركي (ازمير، ادنة . أنقرة، قونيا واسطنبول.(

ثالثا: يحاول حزب العدالة والتنمية الحاكم من خلال اعتماد ايدلوجية العثمانية الجديدة بدلا من الفكر القومي المعتمد من قبل النخب الحاكمة السابقة تحييد الفكر القومي الكردي وازالة القدسية السياسة عنها بالاقرار بوجود التنوع العرقي في تركية. وقطع الحزب اشواطا كبيرة ومن المحتمل أن تشكل المبادرة الكردية لحكومة أردوغان خطوة مهمة في هذا الاتجاه اذا كتب لها النجاح.

تراقب الاتحاد الأوروبي الظاهرة الكردية وقضية تعاطي الحكومة معها مراقبة دقيقة ولا يمكن للحزب الحاكم أو الأحزاب العلمانية الأخرى تجاهل هذا الأمر أو إيقاف عملية الإصلاح.

أن تجربة المقاومة الكردية في العراق و تجارب حركات التحرر في كثير من الدول تشير إلى أن آلية الكفاح المسلح في حل المشاكل بدات تفقد بريقها لصالح الطرق الدبلوماسية واللجوء إلى اساليب مقاومة غير عسكرية فعالة جدا وإن المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني اصبحت اكثر فاعلية في حل الصراعات العرقية

لذلك أصبح ب .ك .ك رمزا للمقاومة الكردية في تركية وأصبح اسلوبه في إدارة الازمة الكردية غير ذات فاعلية وان المجتمع الكردي في تركية ستتجاوزه لصالح لصالح العمل من خلال المؤسسات الديمقراطية التركية. بالإضافة إلى السياسة الحكيمة لإدارة أردوغان وداود أغلو مع دول الجوار التي سيحرم ب .ك .ك من الدعم الخارجي وهذا يعني قطع شريان حياته.

## "في سياسة حزب العدالة والتنمية الخاصة بالقضية الكردية"

جمال الدين هاشمي[٨١]

من بين مختلف العوامل المؤثرة في سياسة حزب العدالة والتنمية الخاصة بالقضية الكردية، هناك ثلاثة عوامل أساسية: أولها الإطار السياسي الذي تأسس عليه الحزب، والثاني يتمثل في ناخبي الحزب، والثالث يتعلق بالشخصية القيادية المؤثرة التي يتمتع بها أردوغان.

ما من شك في أن المسألة الكردية كانت ولا تزال أحد أكثر المشاكل إثارة للجدل على الساحة التركية منذ الأيام الأولى لبناء الجمهورية التركية الحديثة، حيث ما فتئت الدولة تتعامل معها بحساسية مفرطة، سواء بشكل علني صريح أو خلف دهاليز السياسة. وليست هذه القضية بجديدة في تاريخ السياسة التركية، حيث تتفرع وتتشعب منها العديد من الاعتبارات الداخلية والخارجية، وتتداخل فيها أبعاد أمنية بالغة التعقيد أدت منذ أو أخر ثمانينيات القرن المنصرم إلى مقتل أكثر من ٤٠ ألف شخص، مع كل ما نجم عن هذه التوترات من اختلالات أمنية وتصدعات اجتماعية. كما أن كل المحأولات الرامية إلى إيجاد حل نهائي لهذه المسألة تبقى رهينة قدرة الدولة على تفادي مختلف الحزازات المرتبطة بعلاقة الدولة بالمجتمع، وتحديد تعريف واضح للهوية القومية، بالإضافة إلى التعاطي مع النتائج الاجتماعية والسياسية للوضع القائم، مثل التهجير القسري لسكان المنطقة الكردية.

وبالرغم من كل هذه المصاعب، لجأ حزب العدالة والتنمية (الذي تأسس سنة ٢٠٠١) باستمرار على استشراف طرق جديدة للتعامل مع المسألة الكردية، عوض الطريقة الأمنية التقليدية للتعاطي مع الموضوع. فقد ركز

٨١ مركز الجزيرة للدراسات، الأحد ١٤٣١/١/٢٤ هـ - الموافق ٢٠١٠/١/١٠ م (جمال الدين هاشمي،باحث، مؤسسة سيتا).

الحزب على كون هذه القضية لا تنحصر في البعد السياسي المحض فحسب، بل تتعداه لتشمل انعدام العوامل الديمقراطية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، وبالتالي فإن أنسب وسيلة للتعاطي مع هذا المشكل هو فسح المجال للمزيد من المشاركة السياسية وإدخال الإصلاحات وإرساء ركائز الديمقراطية في المناطق الكردية من تركيا. فمثلاً، لا يكتفي الحزب في برنامجه بالترويج للتعددية الثقافية، بل إنه رحّب بخلق نشاطات ثقافية بلغات أخرى غير اللغة التركية، واعتبرها كسباً هاماً في تعزيز الوحدة في تركيا. وكان من نتائج هذه السياسة التي عمد الحزب إلى تطبيقها لاحقاً ظهور قناة تلفزية جديدة باسم TRT-6 تبث برامجها باللغة الكردية، وهو ما يعتبر تغيراً تاريخياً هاماً بالنظر إلى أنه حتى بدايات التسعينيات كانت الدولة التركية ترفض رسمياً الاعتراف بوجود شيء اسمه اللغة الكردية.

ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، غلب هذا الأخير منطق النهج الاقتصادي في التعامل مع المسألة الكردية. وقد نجحت بالفعل سياسات الحزب الرامية إلى حل هذه القضية، بالإضافة إلى الاستراتيجيات التي طبقها على أرض الميدان، في تقديم سياسة أكثر شمولية في التعاطي مع الأوضاع القائمة. ويبقى خطاب أردوغان أواخر سنة ٢٠٠٥ مثالاً واضحاً عن هذا الموقف، حيث أعلن أن الحل السياسي أصبح ضرورة ملحة بالنسبة للمسألة الكردية وبأن على الدولة أن تعتذر عن ما اقترفته في السابق من أخطاء في حق الكرديين، وشدد على أن الهوية الكردية يجب أن تخرج من النطاق الضيق للحسابات الأمنية وتُعامَل على أساس أنها إضافة نوعية للتنوع والتعددية التي يتميز بها المجتمع التركي عموماً.

ومؤخراً، أعلن حزب العدالة والتنمية عن مبادرة جديدة تهدف إلى تقديم حل للمسألة الكردية. وتتميز هذه المبادرة بكونها عملية استشارية أكثر منها تطبيقاً لحزمة من الشروط الواجب التقيد بها حرفياً، حيث ترمي إلى

خلق توافق وطني باتجاه الحل النهائي لهذه القضية. وكان من نتائج هذه السياسة المفتوحة إشراك الرأي العام في مستجدات القضية وانتشار الوعي وسط المجتمع التركي بما يجري من تحركات في هذا الاتجاه. كما سمحت هذه الخطوة للحزب بالدفع بالقضية نحو تحريرها أخيراً من التصورات الأمنية الضيقة التي صاحبتها لفترة طويلة، وهذا بالضبط مع يجعلنا نهتم أكثر بالتمحيص الدقيق للوسائل والاستراتيجيات التي يعتمدها حزب العدالة والتنمية في تطبيق سياساته.

من بين مختلف العوامل المؤثرة في سياسة حزب العدالة والتنمية الخاصة بالقضية الكردية، هناك ثلاثة عوامل أساسية: أولها الإطار السياسي الذي تأسس عليه الحزب، والثاني يتمثل في ناخبي الحزب، والثالث يتعلق بالشخصية القيادية المؤثرة التي يتمتع بها أردوغان.

وفي كل واحدة من مراحل تطبيق سياسة الحزب الخاصة بالقضية الكردية، كان الحزب يركز على مبدأ تعزيز المشاركة السياسية، والدفع بالإصلاحات السياسية نحو إيجاد حل للقضية، وإعادة صياغة المعنى الأساسي للهويات الطائفية التي تؤدي في النهاية إلى خلق معنى حقيقي للهوية القومية المشتركة. كما سعى حزب العدالة والتنمية إلى تحويل دعم الناخبين القوي الذي حظي به إلى سياسات واقعية، وحافظ على تجاوبه وتواصله الوثيق مع من صوتوا لصالحه، ونجح في خلق مشاركة سياسية أكثر فاعلية غطت على السياسات الفاشلة التي لم يحظ تطبيقها بنجاح يذكر.

# الإطار السياسي والخصائص التي تميز حزب العدالة والتنمية

ما من شك في أن الساحة السياسية في تركيا شهدت دائماً بعض المواقف السياسية، سواء كانت قوية أو ضعيفة، كانت تدعو إلى تبني نهج يتخطى الإطار الأمني المتزمت. غير أن أياً من هذه المواقف لم ينجح في الاستمرار لفترة طويلة أو يحشد دعماً جماهيرياً هاماً في الأوساط الاجتماعية والسياسية. ومن هذا المنطلق، جاءت محأولة حزب العدالة والتنمية الداعية إلى إيجاد حل سياسي للمسألة الكردية في الوقت الذي وصل فيه الحل الأمني إلى الطريق المسدود.

حتى بدايات التسعينيات، انحصرت المشاكل المتصلة بالمسألة الكردية أساساً في التوتر القائم بين القيادات السياسية الكردية ومنظماتها ومسؤولي الدولة ومؤسساتها من جهة ثانية. بعدها، ظهرت عدة عوامل مؤثرة في المناهج الرئيسية المؤثرة في المسألة الكردية. فعلى سبيل المثال، أدت سياسة الدولة للتهجير القسري في بدايات التسعينيات إلى نزوح أكثر من ١.٥ مليون كردي من الأرياف إلى المراكز الحضرية. وكنتيجة لذلك، أصبحت المدن الرئيسية فضاء جديداً لنشاطات الجماعات السياسية الكردية يسمح لها بإعادة تنظيم مواردها وقواها التعبوية.

بالإضافة إلى ذلك، أدت هذه السياسية إلى زهق أرواح أكثر من ٤٠ ألف شخص بسبب الصراع المسلح بين حزب العمال الكردستاني المسلح والجيش النظامي التركي، وهو ما كان من شأنه عواقب مأساوية وصلت شرارتها إلى العديد من مدن البلاد. وكان من عواقب هذا الاحتقان أن تحولت القضية من مجرد صراع سياسي محدود بين الدولة والقادة السياسيين الكرديين إلى بؤرة للتوتر الاجتماعي السياسي بين مختلف الجماعات العرقية داخل تركيا.

وجاءت تطورات الأحداث الدائرة في العراق، مع ظهور حكومة إقليمية كردية داخل العراق، لتزيد من إبراز المسألة الكردية التركية وتعطيها أبعاداً جديدة أصبحت عالمية هذه المرة. وبالتالي، لم يعد بالإمكان مواصلة السياسة الأمنية التقليدية للدولة في تركيا، والتي لا تخرج عن الثنائي المعتاد: نفي المسألة من أساسها، أو حصرها في نطاق أمني داخلي ضيق. وأصبحت النتيجة الحتمية لهذا المأزق تزايد التناقض الحاصل بين التوجهات السياسية للجماعات العرقية داخل تركيا واتساع إشعاع المسألة الكردية في داخل وخارج تركيا.

وفي مواجهة الوضع الجديد، جاء حزب العدالة والتنمية بسياسة مختلفة تنأى به عن النهج الأمني التقليدي في التعامل مع القضية الكردية، وتدعو إلى حل سياسي من خلال المزيد من الإصلاحات الديمقراطية. ومع تعاظم مخاطر الانزلاق نحو التسييس الاجتماعي الداخلي والدولي للقضية الكردية، أصبح حزب العدالة والتنمية طوق النجاة الوحيد المتوفر أمام أي مجموعة اجتماعية سياسية للحفاظ على نظام سياسي مستقر نسبياً، سواء تعلق الأمر بالمحافظين أو القوميين المعتدلين أو اللبراليين أوالإسلامويين، أو حتى الجماعات المؤيدة للأكراد. كما أصبح تأثير الإطار السياسي من الفاعلية بحيث صار البحث عن حلّ سياسي للمسألة أكثر من مجرد عرض مسرحي لطريقة مختلفة في التعاطي مع القضية، بل أصبح الورقة الرابحة الوحيدة المتوفرة أمام من يريدون الحفاظ على السلم الاجتماعي والتعددية القومية داخل البلاد.

كما يجب التنويه إلى أن المسألة لم تكن ضربة حظ فريدة أو فرصة سانحة لحزب العدالة والتنمية، استطاع أن يلعب على خيوطها بمهارة. فمن المعروف أن العديد من الأطراف القيادية الأخرى، منهم قياديون بارزون في الدولة والجيش ومؤسسات الدولة المختلفة، حاولوا، خصوصاً في الفترة ما

بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٥، تقديم حلول بديلة للحيلولة دون انتشار شعبية النهج السياسي لحزب العدالة والتنمية.

فمثلاً، تعرض الحزب لانتقادات لاذعة وتدخلات قوية من طرف جماعات تدعوا إلى الحفاظ على الوضع القائم، وصلت إلى حد اتهامه بالدعوة إلى التفرقة والطائفية. غير أن سياسة حزب العدالة والتنمية الداعية إلى الحل السياسي للمسألة الكردية تتميز من الناحية الاستراتيجية بقدرتها على إضعاف النهج الأمني في التعامل مع القضية وإفساح المجال أمام العمل السياسي ليأخذ حيزاً أوسع بعيداً عن تأثير الجيش. وكان من نتائج هذه السياسة تعزيز موقف حزب العدالة والتنمية في التصدي لمخاطر تأثير القضية الكردية على المجتمع التركي وإذكاء نزعة التفرقة وسط المجتمع التركي، وفي نفس الوقت إبراز الحل السياسي على أنه المخرج الوحيد للحفاظ على الوحدة القومية التركية.

## دعم الناخبين

يتمثل العامل المنهجي الثاني في سياسة حزب العدالة والتنمية الخاصة بالقضية الكردية في طبيعة الناخبين الذين يدعمون الحزب وتوزيعهم الجغرافي في ربوع البلاد.

فمثلاً، خلال الانتخابات البرلمانية ليوم ٢٢ يوليو/تموز ٢٠٠٧، لم يتمكن الحزب من رفع حصيلته من الأصوات إلى ٤٧٪ مقارنة بنسبة ٣٤٪ سنة ٢٠٠٢ فحسب، بل ورفع تلك النسبة من ٢٥٪ إلى ٥٣٪ في منطقة جنوب شرق الأناضول ذات الأغلبية الكردية.

وبذلك، بقي حزب العدالة والتنمية الحزب الوحيد الذي حافظ على دعم قوي من الناخبين في جميع الدوائر الانتخابية خلال انتخابات سنة ٢٠٠٩، وذلك بالرغم من تقلص نسبة الأصوات التي كسبها. ويعتبر هذا في حد ذاته مكسباً هاماً بالنظر إلى أن الدعم الذي حصلت عليه كافة الأحزابالسياسية

الأخرى يبقى ضيقاً ومحصوراً في بعض المناطق والجماعات، عوض أن يكون شاملاً لجميع البلاد كما هو الحال بالنسبة لحزب العدالة والتنمية.

فكان من نتيجة هذه الانتخابات أن أصبحت كل الأحزابالسياسية، فيما عدا العدالة والتنمية، تركز وتستثمر جهودها على المناطق والجماعات المحدودة التي تحظى بدعمها فقط. ولعل أهم ما أعطى لحزب العدالة والتنمية كل هذا النجاح هو قدرته على التجاوب مع مطالب الناخبين والتوفيق بين مختلف المواقف والآراء السياسية.

فمثلاً، كان بإمكانه أن يحظى بدعم الجماعات القومية في منطقة الأناضول الوسطى، وفي نفس الوقت الحصول على دعم الجماعات المؤيدة للأكراد في جنوب شرق الأناضول. وهذا ما زاد من قوة الحزب، بحيث صار اللاعب الرئيسي وسط مجموعات عرقية مختلفة، يدير دفة الحوار بينها ويسعى للوصول إلى حلول ترضي جميع الأطراف في البنية السياسية التركية المتشابكة، بل وصار صمام الأمان الوحيد القادر على أن يقود البلاد نحو مزيد من اللُحمة الداخلية والتعايش الطائفي التعددي.

## العامل القيادي

يعتبر هذا الأخير أهم عامل استراتيجي في سياسة حزب العدالة والتنمية، حيث أنه يبقى الأكثر فاعلية نظراً لكونه العجلة المحركة للعاملين السابقين. وحيث أن الاستخدام الفعال للإطار السياسي والحفاظ على دعم الناخبين كانا في جانب كبير منهما نتيجة للقيادة الناجحة لأردوغان، فقد كانت الغالبية العظمى للناس، باختلاف مشاربهم الاجتماعية والسياسية، تربط بين مطالبها وتطلعاتها السياسية وبين القيادة الشخصية لأردوغان.

فمثلاً، بالرغم من العديد من الانتقادات التي تعرضت لها بعض سياسات حزب العدالة والتنمية في بعض المناطق ذات الغالبية السكانية من الكرد، إلا

أن شخصية أردوغان حظيت دائماً بثقة الناس. ولعل أبرز مثال على ذلك التجاوب الكبير الذي لقيه شعار بلد واحد، دولة واحدة، علم واحد الذي حمله حزب العدالة والتنمية خلال انتخابات سنة ٢٠٠٧. ففي قاموس المعارضة الكردية، يعتبر هذا الشعار ترجمة حرفية لإنكار وجود الهوية العرقية للكرديين، ولكنه في نفس الوقت لاقى ترحاباً لدى الشارع الكردي خلال خطابات أردوغان الذي رأوا فيه إشارة إلى حل محتمل للقضية الكردية. فقد اعتبر الجميع نداء أردوغان على أنه دعوة للتعددية في إطار وحدة قومية عوض أن يكون نبذاً للاختلافات.

كل ذلك ما كان ليتحقق لولا ثقة الشارع، سياسياً وثقافياً، في شخصية أردوغان التي يرى فيها الكثيرون رمزاً للإصلاح الديمقراطي ومحفزاً على إيجاد الحلول لقضايا الدولة الشائكة. ولعل استطلاعات الرأي التي أُجريت في أوساط الكرد عن أكثر القادة السياسيين شعبية لديهم تؤيد هذا الطرح، إذ أن أردوغان حافظ على مكانته على رأس هذه اللائحة.

**الطريق نحو إيجاد الحل؟**

كما سبق وذكرنا، تبقى القضية الكردية موضوعاً شائكاً ربما سيتطلب سنوات عدة قبل الوصول إلى حل نهائي له. كما أن المنحى الذي سيسلكه هذا الحل سوف تظهر ملامحه النهائية حسب النشاطات السياسية للأطراف المعنية بهذه القضية. وبما أن الطرح الأمني التقليدي الذي ميز سياسات الدولة السابقة قد وصل إلى الباب المسدود، مع كل ما جره ذلك من تبعات ومصادر لزعزعة الاستقرار الاجتماعي السياسي للبلاد، فإن مبادرة حزب العدالة والتنمية جاءت كخيار سياسي جديد يسمح بمزيد من التحرك السياسي ويضمن استمرار التعددية الشاملة للمجتمع التركي.

فموقف الحزب الداعي إلى المزيد من الإصلاح الديمقراطي في التعاطي مع القضية الكردية سوف يعزز من موقفه على الساحة السياسية الداخلية،

ويظهره بمظهر الحزب المؤيد للتغيير السياسي. بعبارة أخرى، فإن حزب العدالة والتنمية استطاع بمهارة أن يجعل من مسألة أمنية شائكة ومعقدة فرصة لتحقيق رؤية تعددية تضمن استمرارية الوحدة القومية.

وبينما سيكون علينا الانتظار لبعض الوقت لنرى ما إذا كانت مبادرة الإصلاح الديمقراطي التي ينادي بها حزب العدالة والتنمية سوف تؤتي ثمارها، استطاع هذا الحزب بالفعل أن يترك بصمته في كيفية التعاطي مع المشاكل الاجتماعية السياسية في تركيا. فهذا النوع من المشاكل يتطلب خيالاً سياسياً خصباً قادراً على تعزيز التعددية العرقية داخل إطار من الوحدة القومية، ويجعل من هذه التوليفة الحل الأمثل للحفاظ على الوحدة الوطنية لتركيا.

فما من شك أن هذا هو السبيل الوحيد لخلق مستقبل مشرق قادر على تخطي كل تلك الصعاب، مع التركيز على أن مستقبل الجميع واحد, وأن هناك ذاكرة جماعية توحد صفوفهم, وتجعل منهم دولة واحدة وشعباً واحداً يعيش على أرض واحدة.

# "موقف حزب العدالة والتنمية في تركيا من المسألة الكردية"

د. سناء عبد الله عزيز الطائي [٨٢]

## مقدمة:

تأسس حزب العدالة والتنمية (التركي) رسميا في الرابع عشر من شهر آب-أغسطس سنة ٢٠٠١، وقد أعلن ذلك (رجب طيب أردوغان) رئيس بلدية استانبول الأسبق، والعضو في حزب الفضيلة المنحل[٨٣]. وقد أثبتت الانتخابات البرلمانية التركية لعامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٧،انه لا منافس قويا لحزب العدالة والتنمية.كما وان سياساته باتت تلقى قبولا من غالبية الشعب التركي ومنه بالطبع الكرد أنفسهم،خاصة بعد الإعلان عن توجهاته الاقتصادية الليبرالية المتماشية مع اقتصاد السوق، ودعمه لقطاع الخدمات، ووعوده بحل القضية الكردية.[٨٤] . وقد جرت الانتخابات داخل الحزب لاختيار الأمين العام للحزب بعد الإعلان عن تأسيسه، ونجح أردوغان في أن يكون أول أمين عام للحزب.كما نجح في تولي رئاسة الوزراء، وأصبح زميله عبد الله غل رئيساً للجمهورية وفاز بولند ارنيتش برئاسة المجلس الوطني الكبير (البرلمان) وبذلك أطبق الحزب على الرئاسات الثلاث في تركيا[٨٥]. وسنحاول في هذا البحث أن نقف عند سياسته تجاه إحدى المسائل المزمنة التي تشغل الأتراك في السنوات الـ٧٠ الماضية وهي المسألة الكردية، ولنبين أولا الأسس الرئيسة لتوجهات حزب العدالة والتنمية.

### أولا: توجهات حزب العدالة والتنمية:

---

٨٢ نشرهذا البحث في موقع مركز الدراسات الإقليمي ة / جامعة الموصل
wwwallafblogspotcom.blogspot.com/.../blo... - حزيران (يونيو)---١٩، ٢٠١١-

٨٣ للتفاصل أنظر: نوال عبدالجبار سلطان لطفي تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا إصدارات مركزالدراسات الإقلمية رقم ١٣، دار إبن أثير للطباعة والنشر موصل ص ٢٠_ ٢٢

٨٤ ـ جريدةالحياة الندنية ٤ حزيران ٢٠٠٨

٨٥ إبراهيم خليل علاف السياسة العربية لحزب العدالة والتنمية التركي مركزالدراسات الإقلمية المجلد١١، شباط ٢٠٠٣

اتضح من خلال التصريحات التي أدلى بها أردوغان، أن الحزب الجديد يركز على أربعة نقاط هي على التوالي [٨٦]

١) إن الحزب سيبذل جهوداً مكثفة لتلبية احتياجات الناس الثلاثة التي تتلخص بالعدالة والحرية وضمان لقمة العيش.

٢) العمل على مجابهة المفهوم الخاطئ بان العلمانية ضد الدين.

٣) تأكيد أهمية الحريات والحقوق الأساسية في عملية إنهاض تركيا وحل مشكلاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

٤) عد أردوغان، تأسيس حزب العدالة والتنمية نقطة تحول في تاريخ تركيا، وأكد أن الشفافية والديمقراطية ستسودان الحزب، منتقداً هيمنة القلة في الأحزابالتركية الأخرى ورفض أن يصنف حزبه بـ(الإسلامي) وقال انه حزب محافظ، وأوضح أحد قادة الحزب وهو يشار ياكيش، وقد عمل سفيرا لبلاده في القاهرة والرياض، بان الحزب الجديد سيلبي تطلعات الشعب التركي الذي يبحث عن حلول جديدة[٨٧] .

جرت الانتخابات التشريعية في تركيا يوم ٣ من تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ٢٠٠٢ أي قبل ثمانية عشر شهرا من موعدها الأصلي، وحصل حزب العدالة والتنمية على ٣٤,٢٩٪ من إجمالي أصوات الناخبين اللذين وصل عددهم إلى (٣٠) مليوناً أي أن (١٠) ملايين ناخب صوتوا للحزب،ومعنى هذا أن عدد مقاعد الحزب بالبرلمان وصلت إلى (٣٦٣) مقعدا من اصل (٥٥٠) مقعدا، وبذلك أصبح الحزب قادرا على تشكيل الحكومة بمفرده[٨٨]

وفي ١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٢ شكل عبد الله غل الوزارة. وسارع زعيم الحزب رجب طيب أردوغان عشية فوز حزبه إلى إعادة تصنيف حزبه فعده

---

٨٦ أحمد فاروق جريدة .... عمان العدد ٦٨٠٣٩٩، ٣ أيلول ٢٠٠٠

٨٧ جريدة بابل بغداد ١٢، آب ٢٠٠٦

٨٨ جريدة بابل بغداد ١٨ـ تشرين الثاني ٢٠٠٠.

حزبا محافظا وديمقراطيا وليس حزبا أصوليا إسلاميا[٨٩]. ويعتقد اللواء أركان حرب صلاح الدين سليم محمد، وهو باحث استراتيجي مصري، في مقالته الموسومة: تركيا: أجندة ساخنة وتبدلات في السياستين الداخلية والخارجية[٩٠]

(٨)، أن حزب العدالة والتنمية سعى لإحداث تعديل جوهري في قيم وتوجهات المجتمع التركي. كما توقع مراقبون آخرون بان الحزب سيعمل على وقف تدهور الأوضاع للطبقات الفقيرة

ثانيا: موقف حزب العدالة والتنمية من القضية الكردية

الذي يهمنا من هذا كله، ما هو موقف حزب العدالة والتنمية من المسألة الكردية،فكما هو معروف، ينتشر الكرد في جميع المدن والمحافظات التركية وخاصة في شرق الأناضول وجنوبي شرق تركيا، ولا يقل عددهم عن ثمانية أو تسعة ملايين نسمة وهم يشكلون مابين ١٠٪ -١١٪ من مجموع السكان الذي يقترب من (٨٠) مليوناً.[٩١] وفي هذا المجال لابدّ من الإشارة إلى برنامج الحكومة الذي قدمه رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان يوم ١٨ آذار-مارس ٢٠٠٣ واستحضر فيه جهود مصطفى كمال أتاتورك في بناء الدولة التركية الحديثة ومن ذلك أن البرنامج تضمن عدة توجهات في مجال الإصلاح السياسي الداخلي، فالبرنامج رفض ما اسماه بـ(سياسة الاقتصاد والمشاريع القائمة على التفريق بين أبناء الشعب أو المذهب[٩٢]

٨٩ توفيق أبو العشرين حزب العدالة يتطلع للتكيف مع مناخ الداخلي والتضارس الإقليمي ة الملف السياسي مؤسسة الهيات للصحافة والطباعة دبي إمارات العربية المتحدة ١٥ نوفبر تشرين الثاني ٢٠٠٣ .

٩٠ نشرت في الملف السياسي لجريدة البيان الإمراتية المشار إليه أعلاه ص ٢.

٩١ أنظر: ثورت خواش: الكرد في الإنتخابات التركية قناة الجزيرة الفضائية ١٢ كانون الثاني ٢٠٠٨.

٩٢ للتفاصيل أنظر: سعد عبدالعزيز: المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا بحث غير منشور مقدم إلى مركز الدراسات الإقلمية ٢٠٠٨ ص١١.

كما أكد على ضرورة تحديث الحياة السياسة من خلال تعزيز قيم الديمقراطية ودولة القانون. وفي إطار ذلك وضعت حكومة حزب العدالة والتنمية أهدافا عديدة في إدارة دفة الحكم كان من أبرزها تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ويقينا أن الحزب وضع المسألة الكردية، نصب عينيه، وهو يسطر الخطوط العريضة لسياسته الداخلية. كما اخذ بنظر الاعتبار ما سمي بـ(الرزمة السادسة) المتعلقة بـ (معايير كوبنهاغن) وتهدف هذه المعايير إلى التوفيق بين بنية تركيا السياسية وبنية دول الاتحاد الأوربي وذلك بتاريخ ٢٦ حزيران ٢٠٠٣ والتي نصت فيها عليه تحسين مستوى حياة الكرد وتوسيع سقف الحريات لهم، والسماح لهم بتعلم لغتهم وفتح بعض المدارس الكردية، وتخصيص نصف ساعة للبرامج الكردية في التلفزيون التركي trt وإطلاق سراح البرلمانية الكردية ليلى زانا وثلاثة من زملائها[٩٣]. ومن أجل وضع هذا موضع التنمية اختار الرئيس التركي الجديد عبد الله غل أربعة مدن كردية كمحطات في أول جولة داخلية يقوم بها منذ انتخابه رئيسا للبلاد في الثامن والعشرين من آب/ أغسطس ٢٠٠٧خلفا للرئيس الأسبق أحمد نجدت سيزر. وقد زار غل في جولته التي دامت أربعة أيام كل من ولايات (وان) و(سيرت) و(شرناخ) و(ديار بكر) التي تعد معتقلا لحزب المجتمع الديمقراطي المهتم بكونه الجناح السياسي لحزب العمال الكردستاني. وقد قسم الرئيس التركي وقته (بالتساوي) بين لقاء قادة الجيش الميدانيين في تلك المناطق، والذين يخوضون الحرب ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني التركي، ولقاء أنصار ومؤيدي حزب العدالة والتنمية. ومع أن عدد من المراقبين قالوا أن الزيارة تحمل أغراضا انتخابيا، وهي السعي لمقابلة الكرد في عقر دارهم وطمأنتهم، بان الرئاسة ستولى

٩٣ محمد نورالدين: الديمقراطية التركية جديدة، هل تمر الإصلاحات رغم إعتراض العسكر جريدة الشرق القطرية ٢٢ حزيران ٢٠٠٣

السكان الكرد في جنوب شرق البلاد أهمية خاصة، وبشكل خاص فيما يتعلق بتنمية مناطقهم،وتوفير فرص العمل وتقديم مزيد من الخدمات إليهم، إلا أن الزيارة كانت ناجحة علما بان الرئيس غل لم يأت في خطبه التي ألقاها على ذكر القضية الكردية، ولم يقدم وعودا بحلها مثلما فعل أردوغان خلال زيارة له لمدينة ديار بكر منتصف شهر آب ٢٠٠٥، بل ركز على إطلاق وعود تتمحور حول تحسين مستوى المعيشة، وخلق فرص تنمية وعمل في المناطق التي تعد الأكثر تخلفا وفقرا في تركيا، مكررا بين الحين والآخر بأنه رئيس الجميع في تركيا. كذلك بدأ الرئيس التركي، أكثر تصلبا في حديثة عن حزب العمال الكردستاني "والعمليات الإرهابية التي يقوم بها في المنطقة".[٩٤] وقال بان الدولة "لن تتساهل مع الانفصاليين أو كل من يثبت تقديمه الدعم لها"، وبكلمه أخرى، لم تخرج مواقف غل عن سياسات حزبه السابقة المعروفة تجاه القضية الكردية.[٩٥]

يقول الأستاذ طارق حمو في دراسة له بعنوان: حزب العدالة والتنمية يريد حل المسألة الكردية، أن سياسة حزب العدالة والتنمية في مناطق كردستان الشمالية تبتعد عن الخوض في الجانب السياسي، وإنما تركز على مسائل التنمية الاقتصادية وتحسين الخدمات ومنح القروض للناس. وقد نجح الحزب في هذا المجال كثيراً، فالبلديات التي يسيطر عليها في ولايات إقليم كردستان الشمالي، بدت أكثر تنظيماً وتقديما للخدمات، كما بدأ الناس أكثر ارتباطاً مع أسلوب الحزب الحاكم في الإدارات المحلية، لذلك حصد حزب العدالة والتنمية أكثر من نصف الأصوات في كردستان وتفوق على حزب المجتمع الديمقراطي الكردي في مناطق كانت تعد سابقاً من معاقل هذا الحزب الأخير. وكما هو معروف فان حزب العدالة والتنمية يهيمن اليوم

٩٤ جريدةالحياة الندنية ٤ حزيران ٢٠٠٨

٩٥ إبراهيم خليل علاف السياسة العربية لحزب العدالة والتنمية التركي مركزالدراسات الإقلمية المجلد١١، شباط ٢٠٠٣

على أغلب البلديات، ومنها بلدية ديار بكر في الانتخابات البلدية القادمة في ٢٠٠٩.[96]

قال أردوغان أكثر من مرة، أن حزب العدالة والتنمية يروم السيطرة على ديار بكر، وضمان استمرارية تأييدها له. وقد واجه هذا التصريح رد فعل عنيف من عثمان بايدمير رئيس بلدية ديار بكر،واحد قادة حزب المجتمع الديمقراطي والذي قال أن الكرد مستعدون لخوض مواجهة عنيفة من اجل الاحتفاظ بإدارة المدينة. ويبدو أن (بايدمير) شعر بضعف حزبه وعدم قدرته على المواجهة، خاصة وان أنصار حزب العدالة والتنمية يزيدون من ضغوطهم على حزب المجتمع الديمقراطي ويقيمون الدعاوى بحقهم أمام المحاكم التركية بتهمة دعم حزب العمال الكردستاني والتلفظ باللغة الكردية في المناسبات العامة. ومن أساليب حزب العدالة والتنمية في عرقلة نجاح ضمه حزب المجتمع الديمقراطي، وإقامة البنوك المحلية وتسليفها القروض الميسرة للمواطنين الكرد، وتقوية (حماة القرى)، وهم أفراد من العشائر الكردية المتعاونة مع الدولة في الحرب ضد المقاتلين الكرد، ودعم الطرق الصوفية النقشبندية في المناطق الكردية.[97]

---

٩٦ للتفاصيل أنظر: طاريق حمو. "العدالةالتنمية" يريد حل قضية الكردية موقع إيلاف الأكتروني ٣٠ نوكتوبر ٢٠٠٧.

٩٧ المصدر نفسه

**ثالثا:حزب العمال الكردستاني ورؤيته لمواقف حزب العدالة والتنمية.**

**انتقد حزب العمال الكردستاني سياسة حزب العدالة والتنمية في كردستان، وعلى لسان جميل بايك، أحد قادته التاريخيين عندما قال بان حزب العدالة والتنمية يحأول ضرب الكرد بالتعاون مع الجيش، لتمرير أجندته، واستكمال سيطرته على الدولة.. وأشار كذلك إلى حالة العزلة المشددة التي تفرضها الحكومة على الزعيم الكردي عبد الله أوج ألان المحتجز منذ سنة ١٩٩٩ في جزيرة ايمرلي النائية وسط بحر مرمرة، وارتفاع وتيرة العمليات العسكرية ضد مقاتلي الحزب وأضاف: أن تركيا حشدت أكثر من ربع مليون جندي لضرب قوات حزب العمال الكردستاني، وان اكبر العمليات العسكرية ضد المقاتلين الكرد شنت في عهد حزب العدالة والتنمية، وبتحريض واضح منه، كما قال أن: سياسة ضرب كوادر حزب المجتمع الديمقراطي وإقامة الدعاوى ضدهم، وكذلك تجويع الجمعيات الخيريةالإسلامية وحذر من ما اسماه رد فعل كردي عنيف على سياسة الابادة المواطنين الكرد، ومن ثم شراء أصواتهم عن طريق منح القروض وإنشاء البنوك، هذه التي استهدفت وجود وحقوق الشعب الكردي في البلاد[٩٨]**

**كما انتقد امتناع حزب العدالة والتنمية لإدخال أي عبارة تشير إلى الشعب الكردي أو قضيته في مسودة الدستور الجديد الذي يعد الآن وهو الأمر الذي قال حزب العمال الكردستاني بأنه يدل على إصرار هذا الحزب على إنكار حقوق الكرد في البلاد والمضي قدماً في قمعهم.[٩٩]**

٩٨ ـ المصدر نفسه.

٩٩ المصدر نفسه

## خاتمة وملاحظات:

ليس من شك في أن حزب العدالة والتنمية، وبعد سيطرته على المناصب الرئاسية الثلاثة الكبرى في تركيا وهي الدولة والحكومة والبرلمان، بات يركز على قضايا أخرى منها قضية عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي،وترسيخ الدور الإقليمي لها والتطلع باتجاه الأسواق العربية والانغمار في قضية الصراع العربي – الإسرائيلي من خلال الوساطة بين سوريا وإسرائيل وإيجاد موطئ قدم (سياسية واقتصادية) في العراق والخليج العربي[١٠٠]

ويرى المراقبون أن ذلك كله سيكون على حساب القضايا الداخلية ومنها المسألة الكردية، وخاصة أن كل جهود حزب العدالة والتنمية منصبة اليوم على إظهار مبدأ الإخوةالإسلامية التي تجمع الأتراك والكرد، وان على الكرد الابتعاد عن حزب العمال الكردستاني لمبادئه الانفصالية التي تستهدف بنية الدولة التركية وأسسها الراسخة، ويعمل حزب العدالة والتنمية على إشعار المواطنين الكرد بان حلّ قضيتهم لا يكون بالأسلوب العسكري، وإن من الضروري عدم الانصياع . ومما يؤكد رأينا أن الباحث التركي المعروف أمير تاسبينار مدير برنامج تركيا في معهد بروكنغز وأستاذ دراسات الأمن القومي في كلية الحرب القومية الاميركية في دراسة أصدرها فرع معهد كارنيغي في الشرق الأوسط، ومقره بيروت أن سياسة حزب العدالة والتنمية انفكت من أسار (الهم الكردي) وتوسعت إلى قضايا أخرى لكن من دون التقليل من أهمية مركزية ذلك (الهم) في تكوين وتوجيه السياسة الخارجية[١٠١] . ويتطرق تاسبينار إلى وجود نظرة مختلفة عند حزب العدالة والتنمية ((إزاء القضية الكردية تتجاوز الصرامة الكمالية القومية،وتحأول إدخال مكون التوافق مع الكرد ضمن هوية تركية إسلامية فضفاضة وليس

---

١٠٠ لطفي: المصدرالسابق ص٢٠

١٠١ أنظر: خالد حروب: سياسة أردغان" الكردية بين الكمالية والعثمانية الجديدة" جريدة الحياة اللندنية ٩ حزيران ٢٠٠٦.

هويـة تركيـة(٢). ويشـير تاسـبينار إلى بعـض المواقـف الـتي اتخـذها حـزب العدالـة والتنميـة تجـاه الكرد،وبخاصـة في الأناضـول، وابتعـدت معظمهـا عـن التصلب القـومي الـذي كانـت السياسـة الكماليـة وممثليهـا تتسـم بـه،ولم يعد خطـر المطـامح القوميـة الكرديـة في جنـوب شـرقي تركيـا هـو مـن أولويـات اهتمامات حكومـة حـزب العدالـة والتنميـة وإنمـا بـدأت تركيـا تـزج بنفسـها في قضـايا الشـرق الأوسـط ومنهـا القضـية الفلسـطينية والتوسـط بـين سـوريا وإسـرائيل ومـا قـد يترتـب علـى ذلـك مـن ترتيبـات وتوافقـات مـع دول الجـوار وبخاصة العراق وإيران وسوريا[١٠٢] وفي سياق آخـر مشـابه لهـذا السـياق، يقـول الباحـث خالـد الحـروب: أن حـزب العدالـة والتنميـة حقـق مـالم تحققـه الأحزابالعلمانية طوال عقود، فلقد عمل على إنجاز سلسلة مـن الشـروط الـتي وضـعها الاتحـاد الأوربـي لـدخول تركيـا في منظومتـه وأهمهـا تحسـين أوضـاع حقوق الإنسان والاعتراف بالحقوق الثقافيـة للأكـراد كمجموعـة قوميـة.ويـذهب الباحث(بافيرامان) إلى أن حكومة حزب العدالة والتنمية أخذت تفكر لأكثر من مـرة، في مسـألة إرضـاء المؤسسـة العسـكرية في قراراتهـا بملاحقـة المتمـردين الكرد من أنصار حزب العمال الكردسـتاني التركـي داخـل الأراضـي العراقيـة، فأردوغـان وقـادة الحـزب يعلمـون جيـدا، أن أي عمـل عسـكري في الأراضـي العراقيـة هـو بمثابـة نكـث للوعـود الـتي أطلقهـا الحـزب علـى مـرأى ومسـمع النـاخبين الكـرد في ديـار بكـر وبـاقي المحافظـات ذات الأكثريـة الكرديـة مـن أن الحـزب سيسـعى في حـال توليـه السـلطة تسـوية القضـية الكرديـة ((بمزيـد مـن الديموقراطيـة[١٠٣] , وتـذكر الـدكتورة نـوال عبـد الجبـار سـلطان الطـائي[١٠٤] أن رئيس الـوزراء التركـي رجـب طيـب أردوغـان اعـترف بوجـود مشـكلة كرديـة في

---

١٠٢ المصدر نفسه

١٠٣ ـ المصدر نفسه.

١٠٤ انظر: المصدر المشار إليه أعلاه ٧١ـ ٧٢

تركيا، كما اعترف بوجود أخطاء في السياسة القديمة وتعهد بفتح صفحة جديدة أكثر ديموقراطية مع الكرد، وسبق لردوغان أن قال في تصريح أدلى به لدى استقباله مجموعة من المثقفين الكرد:((إنّ الحلّ الوحيد هو تحقيق الديموقراطية والإصلاحات في النظام التعليمي)). وأضاف انه يجب مناقشة المسألةالكردية في إطار مبادئ الجمهورية والنظام الدستوري وأمام حشد كبير من الكرد قال في ديار بكر يوم ١٢ آب –أغسطس ٢٠٠٥: ((أريد أن تعلموا أن تركيا لن تعود إلى الوراء، ولن تسمح بأي تراجع في العملية الديموقراطية،وسوف تحل جميع المشاكل بمزيد من الديموقراطية والحقوق المدنية والازدهار)).

مع أن قادة حزب العمال الكردستاني رحبوا بمواقف أردوغان، وعدوها خطوة ايجابية، لكنهم ذكروا بان رؤساء وزراء أتراكا آخرين اقروا بالواقع الكردي، ولكنهم لم يترددوا في استخدام الحل العسكري بدلا من تسوية ألقضية سلميا[١٠٥]

ويبدو من خلال المتابعة الميدانية أن حكومة حزب العدالة والتنمية جادة في سياستها تجاه المسألة لكردية من حيث إقدامها على رفع حالة الطوارئ التي كانت مفروضة منذ ١٥ سنة في جنوب البلاد،كما سمحت ببث البرامج التلفزيونية باللغة الكردية وسمح بإنشاء معاهد خاصة لتعليم اللغة الكردية واتخذ قرار بان تبدأ ٦ قناة تلفزيونية في أواخر كانون الأول ٢٠٠٥ ببث موادها باللغة الكردية والاهم من ذلك الإعلان عن البدء باستثمارات صناعية كبيرة في جنوب شرقي البلاد حيث يكون الكرد أكثرية السكان، ودعوة رجال الإعمال بأخذ زمام المبادرة، والعمل لتنمية وتحديث المنطقة. وأخيرا لابد من التأكيد على نقطة مهمة، وهي أن الكرد في دعمهم لحزب

---

١٠٥ المصدر نفسه٧٩.

العدالة والتنمية في الانتخابات السابقة، إنما ينطلقون من حقيقة انه الأقل عداء لهم من الأحزابالقومية الأخرى. فضلا عن أن قادة حزب العدالة والتنمية أكثر شعبية، وأكثر مصداقية، ونظافة كف، ورغبة في خدمة الشعب التركي، وحل مشاكله وتحقيق المساواة بين أفراده[١٠٦]

كما حقق حزمة إصلاحات مهمة للتوافق مع المعايير الأوروبية مثل الحد من دور الجيش في الحياة السياسية بتقليص تمثيله في مجلس الأمن القومي، ومنح الكرد بعض الحقوق الثقافية مثل السماح بالتعليم والبث الإعلامي باللغة الكردية.

١٠٦ تركيا.... اليهود والعلمانية، والسعادة صوتوا لحزب أردوغان موقع إسلام أون لاين ٢٢ تموز يوليوا.٢٠٠٧.

## "أين مشروع العدالة والتنمية لحل القضية الكردية؟"

طارق حمو، [١٠٧]

ثمة من يتحدث هذه الأيام عن مشروع حزب العدالة والتنمية لحل القضية الكردية. ورغم ان سياسة هذا الحزب تقوم على قمع التطلعات الكردية القومية في البلاد بشدة والتوقيع للجيش على بياض للقيام بمزيد من العمليات العسكرية داخل وخارج كردستان تركيا، الا اننا نرى آراءاً تنطلق من هنا وهناك، تهلل وتضلل، لخطاب هذا الحزب وتسوق لرئيسيه رجب طيب أردوغان وعبدالله غل، بشكل مبتذل ومفضوح...

آخر حديث لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان حول الكرد كان مع سزغين تانري أوغلو رئيس نقابة المحامين في مدينة ديار بكر، اثناء زيارة أردوغان للمدينة بعد الإنفجار الذي إستهدف حافلة تقل جنوداً من الجيش التركي في ٢٠٠٨/١/٣ م.

ودار حوار بين الرجلين، إنتقد فيه تانري أوغلو كثيراً سياسة حزب العدالة والتنمية المعادية للحقوق الكردية في البلاد، فقال له أردوغان بالحرف: لو كنت مكاني ماذا كنت لتفعل؟. فاجابه تانري أوغلو: أجيز التعلم باللغة الأم، اي اللغة الكردية، وأفتح اقساماً للغة الكردية في الجامعات. لكن أردوغان إجابه:لكن ليس الكرد وحدهم في تركيا. غدا اذا طالب الشركس واللاظ بالشيء نفسه ماذا سيحصل؟ عندها كيف سنؤمن الوحدة؟، وذلك في اشارة واضحة جدا إلى ان حزب العدالة والتنمية ليس في وارد تلبية أحد أهم المطالب الكردية في تركيا وهو حق التعلم باللغة الكردية إلى جانب اللغة الرسمية اي التركية. فاذا كان أردوغان لاينوي فتح مدرسة واحدة للتعليم باللغة الكردية فكيف يمكننا القول إنه يمتلك مشروعاً متكاملاً للحل؟.

---

١٠٧ جمعية كانياسبي الثقافية والأجتماعية ، ٢٠٠٧ سوريا، موقع، المجلس الوطني الكردستان، زرنا الموقع في ٢٠١٠/٦/١٧ .

وسياسة حزب أردوغان المعادية للكرد وحقوقهم تقولها منظمات حقوق الإنسان في تركيا والعالم، فضلاً عن الدول الغربية، وإلاّ، لماذا مازلنا نرى تركيا وهي تقف على أبواب أوروبا، تتسوَّل عضوية اتحادها كل هذه المدَّة، إن كان أكرادها يعيشون في بحبوحة ورغد العطايا الأردوغانية، كما يذهب البعض جهلاً أو تجاهلاً؟.

ثم، إذما سلمنا جدلاً بصحة سياسة أردوغان في إستبعاد حزب العمال الكردستاني(الذي يناضل منذ ١٩٧٨ لنيل الحقوق القومية الكردية) وعدم الحوار معه، فلماذا إذاً هذه الحملة العدائية الموتورة التي تشنها حكومة العدالة والتنمية ضد حزب المجتمع الديمقراطي المتمثل في البرلمان ب٢١ نائباً منتخبين من أكثر من مليوني مواطن كردي؟. لماذا تلجأ الحكومة إلى رفع دعوة أمام المحكمة الدستورية العليا من أجل حظر الحزب وإغلاق مقاره وطرد وسجن نوابه؟. ولماذا عمدت الحكومة إلى إصدار أمر إعتقال رئيس الحزب نورالدين دمرتاش أثناء عودته من زيارة لأوروبا تحدث فيها عن الحل الديمقراطي للقضية الكردية و دور أوجلان في إرساء السلام في البلاد. والرجل مايزال معتقلاً للحظة؟.

لماذا تتواطئ الحكومة مع محأولة إستهداف رئيس كتلة حزب المجتمع الديمقراطي في مجلس النواب النائب والسياسي المخضرم أحمد ترك والذي تتحرك ضده الآن دعوة تطالب بطرده من مجلس النواب وسجنه بعد ذلك؟.

إذن، الحزب الحاكم يستهدف القضاء على حزب المجتمع الديمقراطي ويتحالف مع الجيش ومراكز وعصابات الدولة الخفية لتحقيق ذلك. وهو ولو كان يمتلك مشروعاً للحل السلمي لكان قد الجم الجيش وبدأ بالحوار مع المجتمع الديمقراطي، لكنه عوض ذلك يعمد إلى إستصدار قرار الحرب من مجلس النواب(١٧/١٠/٢٠٠٧) ويمضي في التهديد وشن المزيد من العمليات العسكرية. وعليه فتمايز حزب العدالة والتنمية عن المؤسسة العسكرية

والمتشـددين القـوميين في مقاربـة المسـألة الكرديـة بـدأ يتلاشـى مـع اتخـاذ أردوغان مواقف لا تنسـجم مع اعترافه بالقضـية الكرديـة في أغسـطس ٢٠٠٥. حسـب رأي الـدكتور محمـد نورالـدين الخـبير في الشـؤون التركيـة. لـذلك قصّـد الرئيس التركي الجديد عبدالله غل ان تكون أول زيارة له إلى مناطق كردسـتان تركيـا حيـث زار هنـاك قواعـد الجـيش وطالـب بمزيـد مـن الـبطش والحـزم في مواجهـة العمـال الكردسـتاني. وللتـذكير فـأن غـل مـايزال يـرئس مـا تسـمى بـ(لجنة مكافحة الإرهاب)، وهـي الـتي شـرعنت للعديـد مـن القـوانين للتضـييق على الكرد والحد من مظاهر تعبيرهم عن هويتهم القومية.

يتحـدث الـبعض كـثيراً عـن تصـريحات أردوغـان في ديـاربكر في آب ٢٠٠٥ عنـدما تعـرض للقضـية الكرديـة وقـال انهـا قضـيته وسـيعمد إلى حلـها. لكـن هـؤلاء يتناسـون، أو ربمـا لايعلمـون مطلقـاً، بـان حـزب العمـال الكردسـتاني اصدر بياناً في نفس ذاك اليوم معلناً فيه ترحيبه بكلام أردوغان ووقفه لإطلاق النار مدة شهر كامل لمنح رئيس الوزراء التركي الفرصة للحل السلمي. لكـن ماذا حـدث بعـد ذلـك؟. لحّـس أردوغـان تصـريحاته وبـدأت حمـلات الإعتقـالات ضـد حـزب المجتمـع الـديمقراطي مـن جهـة وحمـلات الحـرب ضـد العمـال الكردستاني من جهة أخرى تشتد وتستعر، كتعبير من الحكومة عن تمسكها بمحاربة الإرهاب أمام غضب الجيش وحنق قادته!

ويـذهب الـبعض في إمتـداح النـواب الكـرد في حـزب أردوغـان ويسـوقونهم وكأنهم تكنوقراط متحضـرين يمتلكون مشروعا متكاملاً للحل الـديمقراطي، وليسوا مجرد إقطاعيين ورجال دين ورؤساء عشائر متخلفين ومستفيدين من حزب أردوغان الحاكم والإمتيازات التي يؤمنها لهم. فاذا كـان هـؤلاء يمتلكـون فعلاً مشـروع حـل واذا كـانوا يريـدون فعـلاً حـل القضـية الكرديـة، فلمـاذ هـم صـامتون ولايطـالبون بكـل ذلـك علنـاً؟. لمـاذا لايشـكلون كتلـة كرديـة داخـل البرلمان تطالب الدولة بالإعتراف بهوية الشعب الكردي، بعيداً حتى عن حـزب

العمال الكردستاني؟. بل لماذا وقع أولئك، وهم ٧٥ نائباً، وبالجملة، على قرار الحرب الذي استصدره أردوغان من مجلس النواب للتدخل العسكري في إقليم كردستان العراق؟.

والحال ان هؤلاء هم أكراد أردوغان، مثلما كان طه ياسين رمضان من أكراد صدام، وأمثالهم كُثر في سوريا وإيران أيضاً . من ينكر هويته في تركيا قد يصل حتى إلى رئاسة الجمهورية كما قال أردوغان ذات مرة، أما من يطالب بحقوق اللغة والهوية فمكانه السجن مثل زعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان ورئيس حزب المجتمع الديمقراطي عبدالله دمرتاش.

ثم، اذا كان أردوغان وفريقه صادقين في حل اللقضية الكردية، بعيداً عن العمال الكردستاني(نقولها مرة أخرى)، فلماذا لايضّمن مسودة الدستور الجديد الذي يعتكف رجالات حزبه على صياغته الآن ولو إشارة صغيرة واحدة لحقوق الكرد؟. ثم، لماذا يعتبر مجلس الأمن القومي التركي(وهو أعلى هيئة لإتخاذ القرار في البلاد) اقليم كردستان العراق، لا كردستان تركيا الخطر الإستراتيجي الأكبر على البلاد؟.

والواقع ان سياسة حزب العدالة والتنمية في مناطق كردستان تركيا تبتعد عن الخوض في الجانب السياسي وتقوم على التركيز على مسائل التنمية الإقتصادية وتحسين الخدمات ومنح القروض للناس الفقراء. حيث نجح الحزب في هذا المجال كثيراً، فالبلديات التي يسيطر عليها في ولايات اقليم كردستان بدت أكثر تنظيماً وتقديماً للخدمات. والأهالي بدوا اكثر إرتياحاً مع إسلوب الحزب الحاكم في إدارة البلديات وتسيير الإدارات المحلية، ولنعترف بالحقيقة في هذا المجال. لذلك حصد العدالة والتنمية أكثر من نصف الأصوات في كردستان وتفوق على حزب المجتمع الديمقراطي في مناطق كانت سابقاً تعد من معاقل هذا الأخير. والمجتمع الديمقراطي، على

كل حال، إعترف بأخطاءه التي قوّت حزب أردوغان وقال إنه سيتلافاها في الإنتخابات القادمة.

الآن حزب العدالة والتنمية يهدف للسيطرة على أغلب البلديات وعلى رأسها بلدية دياربكر(كبرى المدن الكردية ومركز أنصار حزب العمال الكردستاني) في الإنتخابات البلدية القادمة في ٢٠٠٩. ولم يخف أردوغان رغبة حزبه في السيطرة على دياربكر، وهو الأمر الذي أدى إلى صدور رد فعل عنيف من عثمان بايدمير رئيس بلدية المدينة واحد قادة حزب المجتمع الديمقراطي، والذي قال بان الكرد مستعدون لخوض مواجهة عنيفة من أجل الإحتفاظ بادارة المدينة. وللإشارة فالحكومة تلاحق بايدمير بثلاثين دعوة، منها دعوة أقيمت بحقه لإرساله بطاقة تهنئة بالعيد باللغة الكردية. ولاندري، ولربما يدري من يدافع عن أردوغان ودراويشه، كيف يمكن ممارسة السياسة مع حزب العدالة والتنمية والحال هذه؟.

ثمة طرق كثيرة يلجأ اليها حزب العدالة والتنمية في سعيه لإضعاف خصمه حزب المجتمع الكردي، وكسب قلوب(وجيوب وذمم) الناخبين الكرد منها:

١) قطع المساعدات المالية والمكافأت وتأخير دفع رواتب الموظفين والعاملين في البلديات الكردية وذلك للتأثير في شعبية الحزب الكردي وخلق حالة من التذمر وسط جمهوره.

٢) إفتتاح البنوك المحلية التي اقامها العدالة والتنمية أما بشكل مباشر أو عن طريق الجمعيات الدينية النقشبندية في المناطق الكردية. وهذه البنوك تمنح قروضاً ميسرة لآلاف العائلات الفقيرة، مايعني ربط هؤلاء بمنظومة البنك والحزب مالياً والسيطرة على قرارهم بالتالي.

٣) وضع العراقيل أمام عمل البلديات الواقعة تحت سيطرة الحزب الكردي. التضييق المستمر على رؤساء البلديات وإقامة الدعاوي بحقهم امام

المحاكم التركية بتهمة دعم حزب العمال الكردستاني. هناك تصّيد واضح لهؤلاء، فمثلاً ذكر القضية الكردية والتلفظ بكلمة السيد عند ذكر اسم أوجلان فضلاً عن التحدث باللغة الكردية في المناسبات العامة: كل ذلك يؤدي إلى المحاكمة ومن ثم السجن.

٤) أصوات افراد عشائر حماة القرى المتعاونة مع الدولة في حربها ضد المقاتلين الكرد، تصب اغلبها في مصلحة العدالة والتنمية، كونه حزب الدولة الحاكم. وهناك عشائر كردية كبيرة ترتزق من الدولة وتقبض رواتبها كثمن للعمل كدليل في مناطق العمليات العسكرية، حين البحث عن مقاتلي العمال الكردستاني.

حزب العدالة والتنمية يريد بإختصار تطويع الكرد بالجوع وإبعادهم عن العمال الكردستاني وإنزال ضربة قوية بهذا الأخير. وهو لذلك يتحالف مع الجيش ليطلق يده في ذبح وتقتيل اكراد أوجلان مقابل إحتضان اكراد أردوغان وشراء أصواتهم بتقريب وجهائهم وتوزيع شحنات الطعام والملابس عليهم مقابل الإبتعاد عن العمال الكردستاني. وهو الأمر الذي قلنا مراراً بان العمال الكردستاني لن يسمح به أبداً سيما وإنه يمتلك خبرة في مقارعة الأنظمة التركية وأفشل ذات مرة التحالف الحديدي بين حكومة تانشو تشيلر والمؤسسة العسكرية بقيادة جنرال الحرب دوغان غوروش.

# الفصل العاشر

## المبادرة الكردية لحزب العدالة والتنمية في تركيا، ٢٠٠٩-٢٠١٠

د.عثمان علي

على الرغم من تمكن حكومة حزب العدالة والتنمية[١٠٨] في تركيا في العقد الماضي من معالجة العديد من المشاكل التي كانت قد ورثتها من الأنظمة السابقة مع نجاح كبير، الا أن القضية الكردية القضية التحدي الأكثر خطورة. ففي ٥ أيار ٢٠٠٩ م قال الرئيس التركي عبد الله غل: هناك مسألة سواء أطلقنا عليها اسم "الإرهاب"، او "مسألة جنوب شرق" أو "المسألةالكردية"، فهي المسألةرقم واحد، وأنه لا بد من حلها.... ويدرك الجميع جيداً الأبعاد الخطرة لهذه المشكلة.... يجب ان لا نضيع هذه الفرصة لحلها.."

فشل حتى الآن كل من حزب العدالة والتنمية الموجود في سدة الحكم في تركيا والمعارضة الكردية ممثلة في حزب العمال الكردستان.[١٠٩] في الاتفاق على تسوية بشأن النزاع. ففي عام ٢٠٠٩، لمح كل من الرئيس التركي ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان إلى إمكانية إطلاق مبادرة كردية، والتي وفقا لكثير من المراقبين، كان المشروع الأكثر طموحا، نحو إيجاد حلّ سلمي للمسألة الكردية في تركيا في تاريخها الحديث. وعلى الرغم من أن المبادرة تركت التفاصيل وفيها الكثير من الغموض، إلا أنها كانت تهدف إلى وقف

---

108 See.Changing Perspectives on Islamism and Secularism in Turkey: the Gülen Movement and AK.PART,p.1.) the,http://www.setav.org/ups/dosya/28015.pdf ; M. Hakan Yavuz; John L. Esposito (eds.) (2003), Turkish Islam and the Secular State: The Gülen Movement, Syracuse, N.Y.,pp.21-24 ; Alev Cinar, Modernity, Islam, and secularism in Turkey, Minneapolis. Uin. Of Minnesota press, 2005

109 Ed. Nationalism and Politics in Turkey: Political Islam, Kemalism, and the Kurdish Issue". (New York: Rutledge ,2011" ; Nihat Ali Özcan,p KK (Kurdistan İşçi Partisi): , Tarihi, İdeolojisi ve Yöntemi Yayinevi: Asam Yayınları " ١٩٩٩ , C Gunes , Kurdish Politics in Turkey: Ideology, Identity and Transformations - Ethnopolitics, 2009 - Taylor & Francis). Aliza Marcus Faith and Belief: The PKK and the Kurdish Fight for Independence (New York, 2007), pp. 38-39

التوتر المستمر منذ عقود، وقد لقيت في البداية دعما من قبل جزء كبير من المجتمع التركي. ولكن حين أعلنت حكومة حزب العدالة والتنمية قسما من تفاصيل المبادرة ونوقشت في البرلمان، تلقت قدرا كبيرا من المعارضة والانتقادات والسخط في الاوسط الأجواء الكمالية من اليسار واليمين والعسكر، و أدى هذا إلى توقف المبادرة ووضعها على الرف. في هذه الدراسة نحاول معالجة القضايا التي تبقي الحكومة وحزب العمال الكردستاني بعيدا من الحل، والدراسة مناقشة للأسباب الكامنة وراء إطلاق هذه المبادرة من قبل الحكومة، ولماذا تباطأت في تطبيقها. وسوف تعقب ذلك مناقشة السبل الممكنة لاحياء المبادرة الكردية، ودراسة صيغ وآليات التسوية للقضية الكردية في تركيا، وسوف نسلط الضوء على تجربة القضية التجربة البريطانية في التعامل الجيش الجمهوري الإيرلندي كنموذج معن في حل الصراعات القومية للاستفادة والعبر.

في تصورنا، هناك العديد من الظروف الداخلية والخارجية التي تجعل من اتباع نهج سلمي لحلّ القضية الكردية خيارا ممكنا وواقعياً. ولكن هذا يحتاج من جميع الأطراف قدرا من الشجاعة والإرادة القوية، والنظرة الحكيمة، وتدخلاً إيجابياً من أطراف ثالثة واستعداداً من الجميع للتوصل إلى تسوية.

منذ نهاية عام ٢٠٠٩ م تشهد (كردستان الشمالية) جنوب شرق تركيا في الخطابة الرسمى التركى تصعيدا كبيرا للصراع , وهناك احتمال أن تكون للصراع تبعات اقليمية اذا استمرت بدون وجود مبادرات للحل.

ومع ذلك، فإننا نعتقد أن التصعيد الحالي في الصراع سوف لن يستمر لأمد طويل، وأن الأحداث لن تأخذ الطابع التأزم التي اتخذته في التسعينات من القرن الماضي وذلك للأسباب التالية:

أولا: يعتقد قطاع واسع من الشعب والحكومة في تركيا بأن الحرب مع حزب العمال الكردستاني في كردستان الشمالية قد أخرت وأعاقت إلى درجة كبيرة عملية التحول الديمقراطي في البلد.

ثانياً: ازداد الإنفاق الدفاعي في تركيا نتيجة الصراع الدائر مع حزب العمال الكردستاني على حساب خدمات التعليم والرعاية الصحية وأعاقت بذلك خطط التنمية.

ثالثاً: بطريقة او بأخرى، "أصبحت كل السياسات الداخلية والخارجية التركية رهينة المسألة الكردية في السنوات الـ ٢٥ الماضية "[110]

رابعاً: أحدث الصراع تغييرات كبيرة في التركيبة السكانية للبلد مع تحركات السكان على نطاق واسع. حيث هاجرت الملايين من الكرد عن مواطنهم بسبب العمليات القتالية و ترمير قراهم ، المدن الكبرى في كردستان غرب الأناضول وسيؤدى هذا الى أن يأخذ الصراع بعداً عرقيا خطيرا. ويبدو أن حزب العدالة والتنمية على إدراك واضح بهذه المسألة وأنه ليس على استعداد لتكرار هذه الأخطاء المأساوية .

خامساً: كما أن استمرار الصراع والعنف والعداء والتوتر في نهاية المطاف ، يعطي فرصا لقوى خارجية أخرى للبدء بالحروب العرقية والدينية في تركيا وهذا ما لا تريده الحكومة الحالية.

سادساً: استطاعت حكومة حزب العدالة والتنمية - وإلى حد بعيد - تحرير السياسة التركية من تأثير الجيش، بعد أن حصلت على تفويض وطني قوي في الانتخابات الأخيرة ٢٠١١، فأصبحت بذلك مؤهلة تأهيلاً جيداً لإحياء المبادرة الكردية اذا ارادت.

---

110F. Stephen Larrabee, Gonul Tol," Turkey's Kurdish Challenge", p,7. 
www.iiss.org ›... › Survival 2011 › Year 2011 - Issue 4-

سـابعا: لا تريـد حكومـة حـزب العدالـة والتنميـة أن يكـون هنـاك عـائق يعيق مسار التنمية الطموحة التي تهدف إلى تحويل تركيا إلى قوة عظمى اقتصادياً, واستخدام عمقها الاستراتيجي وموقها الجرغرافي المميز وميراثيها التأريخي للعب دور كبير على صعيد السياسية العالمية .

ثامنـا: يعـد أردوغـان بعـد مصـطفى كمـال، وتورغـوت أوزال، أقـوى زعـيم في الجمهورية التركية حصل على تفويض وطني كبير لاتخاذ سياسات قوية وجريئـة[١١١]. وبالتـالي، تمثـل حكومـة حـزب العدالـة والتنميـة تحـت زعامـة أردوغـان فرصـة نـادرة في تـاريخ ركيـا الحديثـة لمعالجـة القضـية الكرديـة. بطريقـة دراماتيكيـة وجذريـة ولتصـحيح أخطـاء الماضـي. وهـذا مـا يؤكـده مصـطفى أقيـول، الكاتـب التركـي الكـبير، "بصـراحة، لايـزال حـزب أردوغـان القـوة السياسـية الوحيـدة الكـبيرة الـتي تقـدم وسـيلة للخـروج" مـن الازمـة. ويضيف (اقيول) :"هذا هـو أحـد الأسـباب الـتي تجعـل لـدي الثقـة في إمكانيـة قيام أردوغان بجعل تركيا مكانا أفضل. ورغم ان انتقاداتي له تجاه تجاوزاتـه في مسـائل (مثـل تعصـبه تجـاه وسـائل الإعـلام الناقـدة، وانفجـارات غضـبه، وأسلوبه السياسي) لا تزال قائمة. لكنه لا يزال الزعيم الوحيد الذي يستطيع القيام ببعض الإصلاحات الليبرالية الحاسمة، مثل تلك الـتي نحـن بحاجـة لهـا حول القضية الكردية، وحول الجماهير المحافظة في تركيا "[١١٢]

تاسـعاً: الكـرد في تركيـا عمومـا، والشـباب في شـرق وجنـوب تركيـا علـى وجه الخصوص، واقعين تحت تأثير الحمى الثورية القادمة من الربيع العربي، ورؤيـة المكاسـب الكرديـة للحركـة القوميـة في كردسـتان العـراق، لـذا فهـم لـن يرضخوا للحل الامني , ولن يقبلوا بأن يتعرضوا للقمع مثل السـابق. علمـا أن الشـباب الكـرد قـد تم تسييسـهم، وهنـاك درجـة كـبيرة مـن الشـعور بـالغبن

---

111 Ahmet Akgül .BDP'nin Özerklik Ezanı ve T.C'nin Cenaze Namazı, (Istanbul:Togan yayincilik, 2011),p.499...

112 Hurriyet daily , A Morning with Erdoğan (on Kurds and more" / ٢٠-٠٤-٢٠١٠MUSTAFA AKYOL

والعزلة فيما بينهم وبين الدولة التركية، واصبح هؤلاء الشباب واعين لهويتهم وتاريخهم القومي المدفون. كما إن اطالة أمد الصراع ستخلق جوا من الحرب والعنف في عموم تركيا وستكون المنطقة غارقة في النيران مع عواقب وخيمة ويبدو أن حكومة حزب العدالة والتنمية تدرك هذا جيدا أيضاً .

عاشرا: في نهاية المطاف، تعب الأتراك والكرد على حد سواء من الصراع الدموي الدائر، وأصبحت الأجواء مهيئأةً في رأينا، لحل المسألة الكردية بطريقة معقولة وتأمين الحقوق الأساسية الكردية وعلى أساس التدرج والواقعية وأن تكون بصيغة مقبولة لدى جميع الأطراف.

إحدى عشر: على الرغم من اندلاع الحرب الحالية في شهر آب ٢٠٠٩ م واستمرارها لحد الآن، فان حزب العمال الكردستاني منهوك القوى وهو مقتنع بأن عهد النضال العسكري قد ولى, وان أساليب المقاومة للشعوب المضطهدة قد تغيرت. كما أننا مقتنعون أيضاً بأن حزب العمال الكردستاني والمتعاطفين معه قد وصلوا إلى قناعة بأن التطلعات الانفصالية غير مجدية.

ثاني عشر: وبخلاف التسعينات فان الأوضاع الاقتصادية لحزب العمال الكردستاني لا تسير لصالحه، الامر الذي يقيده من الحركة. علما أن الدخل السنوي لحزب العمال الكردستاني في العقد الماضي كان يصل إلى ٥٠٠ مليون دولار وتقلصت حجم هذه الاموال كثيرا.[١١٣]

الثالث عشر: لا العوامل الإقليمية ولا الدولية والتي كانت في عام ١٩٩٠ م داعمة للمقاومة المسلحة، موجودة حالياً. فقد خسر حزب العمال الكردستاني الكثير، من الدعم الخارجي الحيوي عسكرياً، من سوريا، على سبيل المثال، في بروتوكول عام ١٩٨٧، الذي تعهدت بموجبه سوريا بالحد من دعمها لحزب العمال الكردستاني في مقابل ضمانات المياه التركية. لكن

113 Ilan Berman "Water and Turkish Security "12/2/2002, C:_Turkuaz Marketing\clients_TPQ\archive\TPQ 2002 - Vol 1\2002 Vol. 1 N

على الرغم من هذا الالتزام ونقل حزب العمال الكردستاني في وقت لاحق إلى وادي البقاع في لبنان، بقيت سوريا راعية لنشاطات حزب العمال الكردستاني في التسعينات، وذلك باستخدام أنشطته كأداة لإعاقة التنمية الهيدرولوجية في تركيا. وفي أكتوبر ١٩٩٨ م وجه البرلمان التركي إنذارا إلى دمشق، داعياً إياها إلى وقف دعمها للإرهاب أو "مواجهة العواقب". وتحت هذا الضغط المكثف، تم التوقيع على مذكرة أضنة. وبالتالي، خسر حزب العمال الكردستاني حليفتها الإقليمي ة الرئيسية، وهذا كان له أثر عميق على نشاطات حزب العمال العسكرية التي توقفت لعدة سنين.

## سياسة المسارين

يرى المراقبون المطلعون على احداث الساحة التركية أن أي سياسة فعالة لمعالجة المسألة الكردية يحتاج إلى عنصرين: احتواء عنف حزب العمال الكردستاني بكل الوسائل الممكنة، واتخاذ مجموعة من التدابير السياسية لفترات قصيرة وطويلة الأجل. هذه السياسة يجب أن تأخذ في الحسبان أن المسألة الكردية ليست مشكلة "إرهاب"، بل هي قضية ذات أبعاد عرقية وثقافية وقانونية وسياسية واجتماعية واقتصادية ونفسية. القضية الكردية موجودة قبل وجود حزب العمال الكردستاني، ولدت مع ولادة القومية الكردية وستستمر حتى لو تم القضاء على حزب العمال الكردستاني كليا، لأن مشاكل ومطالب الكرد سوف تستمر. كما ان عواقب الصراع الذي دام اكثر من ثلاثة عقود بحاجة إلى معالجة. تسبب النزاع المسلح في العقود الماضية خسائر مادية فادحة في المنطقة والكرد على وجه الخصوص. وللأتراك ضحايا أيضاً وبالآلاف من الذين كانوا يعملون في المنطقة, وقد قتل وشوه وأصيب أعداد غير قليلة منهم، وقد تسبب فشل الدولة في اتخاذ مبادرات للسلام، خلال الفترات التي

كانت فيها حزب العمال الكردستاني ضعيفا، او خلال فترات وقف اطلاق النار، في تضييع العديد من الفرص الهامة جدا لايجاد حل للمسألة الكردية. وقد خلق هذا بين الكرد حالة من عدم الثقة تجاه الدولة بكونها غير جادة. والمسألة الكردية، والتي هي حتى الآن قضية سياسية بين الكرد والدولة، هناك مخاطر متزايدة من أن تتحول سريعاً إلى صراع بين الأتراك والكرد في عموم تركيا.

### المسار الأول: احتواء عنف حزب العمال الكردستاني

ينبغي تحييد حزب العمال الكردستاني واحتواء سياستها الحالية من تصعيد العنف، بجميع الوسائل اللازمة, ولتكون الأولوية لدى حكومة حزب العدالة والتنمية لهذا الإجراء. هذه السياسة لتحييد حزب العمال الكردستاني لا يحتاج إلى أن يكون مقصوراً على الوسائل العسكرية وحدها. ومن أجل فهم أهمية تصورنا هذا من المهم أن يتم النظر في السيناريوهات التالية:

١) قد تستجيب الحكومة التركية لعنف حزب العمال الكردستاني باتخاذ اجراءات عسكرية من جانبها. وقد أثبتت أحداث الماضي أن هذه السياسة تعاني من عيوب كثيرة، فمنذ عام ١٩٨٤ م كان هذا رد فعل الحكومة المعتادة والتقليدية لعنف حزب العمال الكردستاني. هذا الخيار له سلبيات كثيرة: إنكار وجود المسألةالكردية, وحصر المسألةكلها في إرهاب حزب العمال الكردستاني، وتخصيص موارد مالية وبشرية وعسكرية ضخمة للمنطقة: حشد القوات في جنوب شرق البلاد، وهجمات ذات الأمد القصير والكبير عبر الحدود في شمال العراق, وإعلان الأحكام العرفية، واعطاء الاجهزة الأمنية في المحافظات الجنوبية الشرقية صلاحيات غير محدودة، وتدمير القرى / أو التهجير القسري للقرويين، واتباع سياسات سرية لمكافحة التمرد، بما في

ذلك اغتيال الناشطين الكرد وتسليح الميليشيات المحلية. لقد جُربَ كل هذه التدابير إلى أقصى درجة ممكنة، وأثبتت أن لها آثار ضارة على تركيا في المدى القصير أوالطويل.

٢) لسنا بحاجة لإعادة النظر بالتفصيل في احداث الماضي وكيف ان سياسة العسكرة والتصعيد قد أصيبت بالفشل الذريع في الماضي. يكفي أن نذكر أن حزب العمال الكردستاني لا يزال معنا وله الآن لوبي قوي بكثير في البرلمان (أي ٣٦ نائب في البرلمان)، وأكثر فعالية من ناحية التنظيم العسكري في جبال قنديل في شمال العراق والمناطق الريفية في جنوب شرق تركيا، وتواجد قوي في شمال سورية ولها أقوى وسائل الاعلام بما في ذلك (أربع محطات تلفزيونية فضائية وعشرات المجلات والصحف)، تقريباًوحقيقة كون كل قرية او بلدة في الجنوب الشرقي من البلاد منطقة عسكرية. هذه هي دلالة واضحة على عدم جدوى المقاربة الأمنية للصراع. في الواقع أنشأ حزب العمال الكردستاني نسختها الإيرانية، حزب الشعب في الحياة الحرة الكردستاني (بيجاك) والسوري (حزب الوحدة الديمقراطي )مع ما لا يقل قوة ونفوذا من فرعها في تركيا، ولذلك فإن على حكومة حزب العدالة والتنمية ضرورة عدم تكرار السياسات السابقة الفاشلة التي تطيل من امد الصراع وتعقده.

٣) وأكثر من ذلك، فإن الخيار العسكري يأخذ الكثير من الموارد التي تحتاجها تركيا لسياسات التنمية الطموحة. وعلاوة على ذلك، فإن الحل الأمني العسكري يؤدي إلى خلق المزيد من التوتر في جنوب شرق تركيا, ويزيد من مستوى التوتر مع حكومة اقليم كردستان والتي هي بالتأكيد ليست حليفة لحزب العمال الكردستاني. أخيرا وليس آخرا، فإن النهج العسكري القائم على تأجيج الصراع يؤدي إلى المزيد من الاستقطاب بين الأتراك والكرد. ويؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى تعزيز موقف الجيش وحزب العمل القومي.

٤) وهـذا لا يعـني، بأننـا نـدعو إلى موقـف يكـون فيهـا حـزب العمـال الكردستاني طليق اليد لتمعن في نهجه في قتل الجنود الأتراك من الأبرياء وخلق صورة لحزب العدالة والتنمية يبدو فيها ضعيفة وغير قادرة على مواجهة التحدي. بل نعتقد أن الخيار العسكري، اذا تم اتخاذه من قبل الحكومة أو حزب العمال الكردستاني، لن يؤدي إلى أي نتائج إيجابية ولم يحسم الحل العسكري بطريقة إيجابية أي صراع عرقي في الماضي وفي أي مكان. نعتقد أن كلاً من الحكومة وحزب العمال الكردستاني لديهما أزمة حقيقية تحتاج إلى معالجة، ويتطلب هذا:

أ) على الصعيد الداخلي، خلق إطار عام مثل لجنة المصالحة الوطنية لمواجهة الارتفاع الحالي في أعمال العنف ومسألة حزب العمال الكردستاني والمسألة الكردية بشكل عام. وهذا قد يأخذ شكل لجنة غير حزبية برلمانية من أجل تقديم المشورة للحكومة والجيش على أفضل السياسات الواجب اتباعها لمواجهة الأزمة الحالية. سيعطي ذلك انطباعا للاتراك والكرد بأن الحكومة تأخذ القضية على محمل الجد، وسوف تحرم المعارضة من فرصة استغلال الأزمة لتحقيق مكاسب سياسية. وعلى الرغم من أن هذه اللجنة ستكون طريقةً جديدة في معالجة مشكلة داخلية في السياسة التركية، إلا أنها ممارسة مفيدة اتبعها العديدُ من الحكومات، بما في ذلك الولايات المتحدة لمعالجة القضايا ذات الأهمية الوطنية الحيوية.

ب) ينبغي أن لا تعطى للجيش السلطة المطلقة لمعالجة هذه المسألة الاتراك تقليدية، فقد أثبت التاريخ أن هذا سيكون كارثيا، ويسبب قدرا كبيرا من الاغتراب بين الكرد والأتراك وينبغي أن نضع في اعتبارنا أن بعض العناصر في الجيش لديها مصلحة – تماما مثل بعض العناصر داخل حزب العمال الكردستاني – في اطالة أمد الحرب.

ج) يببغي تغيير الخطاب القومي التركي، ومكوناته غير المشروعة، والتي هي في الاصل انعكاس لخطاب المؤسسة الأمنية والعسكرية. والاستمرار في محاكمة عناصراً يرجينيكون والقبض على جنرالات الجيش رفيعي المستوى المتورطين في جرائم الحرب في المنطقة الكردية. على الرغم من الانتقادات تجاه محاكمة ايرجينيكون، فمن الواضح أنه قد تم التخلص في الخطاب القومي من التأثيرات السلبية للعناصر المتطرفة في الجيش واليمين المتطرف، من أمثال فيلي كوتشوك، سينر، دوغو برينجيك، وهورسيت طولون. أشار كمال بوركاي، الرئيس السابق للحزب الاشتراكي الكردستاني بالتأثير السلبي لايرجينيكون في تأجيج الصراع في جنوب شرق تركيا. فقد كانت ايرجينيكون، تستخدم ضد الحركة الكردية لاطالة أمد الوضع الراهن في تركيا.[١١٤]

د) وقد ثبت أن التفرد بالحل العسكري في مواجهة ب .ك .ك غير مجد, ويؤجل تحقيق الديمقراطية الكاملة في تركيا، ويسبب في إعادة العمل بقانون الطوارئ في المحافظات الكردية، على سبيل المثال، والذي قد اقترح من قبل بعض الدوائر، وسوف يكون واحدة من السياسات السلبية وسوف يخدم مصالح أولئك الذين يريدون الحرب على حزب العمال الكردستاني أن تكون حربا على الكرد. وكما قال السيد أردوغان بحق: "هناك بعض الدوائر بين الكرد والأتراك تعيش وتزدهر على الدم والشهداء".[١١٥]

ح) كما أن الحل الامني والعسكري يتطلب تأسيس القوات الخاصة أو اعطاء المزيد من الصلاحيات للشرطة المحلية، وتمكين الميليشيات المحليةKurucu (حراس القرى). جربت الحكومات التركية في الماضي كل هذه الوسائل لوضع حد لمشكلة حزب العمال الكردستاني ولكن دون جدوى.

---

114Does the Democratic Initiative Undermine the Ergenekon Process?
www.todayszaman.com/newsDetail_getNewsById.action..."
115

في الواقع، ليس هناك حاجة إلى القوات الخاصة ولكن نحتاج إلى بناء الجسور والعلاقات الخاصة مع الكرد في المناطق المتضررة. وينبغي أن تقوم حكومة حزب العدالة والتنمية برفع مستوى الوعي لدى الناس بأن الحرب في المنطقة ليست حربا ضد الكرد. وينبغي أن يكون التركيز على المرجعيات المشتركة: الدين والتاريخ والمصير المشترك. ولن يكون عامل الدين ذا فاعلية في هذا المضمار، إذا كان الناس يقمعون ويرهبون من قبل القوات الخاصة وأجهزة الأمن، التي كانت في الماضي تجند من العناصر اليمينية المضادة للكرد في هذه المناطق. وإذا كانت شروط المبادرة الكردية لم تكن لتنفذ على نحو مواز للعمليات العسكرية، فلن تكون الدعوة إلى الأخوة الإسلامية ذات مغزى بين الكرد. إلى جانب ذلك، تصرفت حراس القرى في الماضي كقوة مرتزقة بحتة، واستخدمت الأسلحة التي تحت تصرفها لتسوية النزاعات القبلية بطريقة غير شرعية لتحقيق المكاسب الاجتماعية والاقتصادية. وقد أدّى هذا إلى زيادة مستوى عدم الاستقرار، وأضاف عاملاً آخر لتعقيد المشكلة. ومن الحدير بالذكر أن نشير إلى أنه خلال العقود الماضية كانت حراس القرى مصدرا مهما للاسلحة المهربة إلى حزب العمال الكردستاني.

هـ) لا ينبغي لأحد أن يستبعد احتمال أن تقوم بعض اوساط الادارة الأميركية في العراق، وعملاء الموساد في العراق، مع أو من دون علم من رؤسائهم، بتقديم المساعدة لحزب العمال الكردستاني. ليس من قبيل المصادفة أن تصعيد حزب العمال الكردستاني في الآونة الاخيرة من العنف قد تزامن مع تصاعد التوتر في العلاقات التركية الاسرائيلية.

و) العلاقة الحالية بين حكومة اقليم كردستان وتركيا هي في أفضل حالاتها ويجب الاستفادة منها بشكل فعال في الجهود المبذولة لاحتواء حزب العمال الكردستاني. فالحكومة التركية في ذلك بحاجة إلى ملاحظة ما يأتي:

١) كل من السيدين الطالباني والبارزاني، اللذين هما تحت الكثير من الضغوط محليا وللعديد من الأسباب، ليس في وضع يمكنهما من أن يقدما الدعم الكامل والصريح للحكومة التركية إذا كان مستوى العنف لا يزال مرتفعا. وقد أظهرت المعارضة، ولا سيما جماعة "گوران" (Goran) (الحركة من أجل التغيير في كردستان)، بعض التعاطف مع حزب العمال الكردستاني. لهذا السبب، لا يمكن للزعماء الكرد العراقيين أن يدعموا سياسة الحكومة التركية دعماً كاملاً وبدون شروط. لذلك فإن اعطاء انذار مفتوح لحكومة إقليم كردستان لمساعدة الحكومة التركية لن يكون مفيداً جداً في هذا الصدد.

٢) الحكومة التركية مطالبة بنهج سياسة هادئة، وعدم السماح للمسؤولين بالتصريحات الاستفزازية ضدّ القيادة الكردية العراقية. وقادة الجيش، على وجه الخصوص، ينبغي أن يكونوا على علم بالطبيعة المعقدة للحالة الراهنة في إقليم كوردستان العراق.

٣) ومن المستحسن أن تحاول الحكومة التركية خلق جو يتم فيه وقف اطلاق نار دائم وابقاء العنف في ادنى حد ممكن لتحييد حزب العمال الكردستاني. واذا تطلب الامر القيام بعمليات عبر الحدود، فينبغي أن تمارس القوات المهاجمة أقصى درجات الحذر في ما يتعلق بعدم ايذاء السكان المحليين. وينبغي معالجة أية أضرار ناجمة عن ذلك وتقديم الضمانات والتعويضات الفورية للمتضررين.

٤) إن حزب العمال الكردستاني، من جانبه، يحتاج إلى مراجعة دقيقة لخيارها العسكري الحالي. لقد تغيرت تركيا والعالم منذ التسعينات من القرن الماضي، وبالتالي انتهى عصر المقاومة المسلحة– إلى حد كبير– وحل محله أسلوب المقاومة السلمية المستندة إلى التعبئة الفعالة والاستفادة من التغيير الثوري الذي باتت في وسائل الاتصال. فمن الافضل أن يطرح القوميون

الكرد،علـى سـبيل المثـال، مظـالمهم ضـمن قضـايا الديمقراطيـة وحقـوق الإنسان، والابتعاد عن الأيدولوجيات الشمولية خصوصاً الماركسـية الـتي لا تتوافق مطلقاً مع عقيدة الكرد في جميع أجزاء كردستان, لأن ذلك سيكون أكثـر فاعليـة. وبالتـالي، ينبغـي أن يكـون حـزب العمـال الكردسـتاني علـى استعداد، من خلال وساطات معقولة وذات مصداقية، للدخول في هدنة طويلة الأمد مع الحكومة وتمكين حزب السلام والديمقراطية (BDP) المؤيـد لـه مـن اتبـاع المسـار السـلمي السياسـي والقـانوني مـن أجـل تحقيـق حقـوق الكـرد. ولايمكن تحقيق ذلك إلا إذا التزم كل مـن حـزب السـلام والديمقراطيـة وحـزب العمال الكردستاني أن تبقي على مسافة بين بعضهما البعض، ورسـم سياسـة واضحةً ووسائل مناسبة لرفع الظلم عن الكرد بطريقة تكون مرضية للجمهور الكردي والشعب التركي عموما.

**المسار الثاني تنشيط المبادرة الكردية:**

**ولادة المبادرة الكردية ومكوناتها:**

قبـل البـدء بـاعلان المبـادرة الكرديـة، قـام السـيد عبـد الله غـل بجولـة في الجنـوب الشـرقي، وذكـر أن تركيـا لا تسـتطيع أن تظـل غـير مسـتقرة بسـبب المسألةالكردية لفترة أطـول علمـا أنـه في منتصـف عـام ٢٠٠٤ م أوقـف حـزب العمال الكردستاني قـراره لوقـف إطـلاق النـار، لـذلك عانـت تركيـا كـثيراً- ولا تزال- من الحرب الدائرة في جنوب شـرق الـبلاد. وهـذا مـا دفـع حكومـة حـزب العدالة والتنمية إلى أن يجعل حل المسألة الكردية من أولوياتهـا في الحكـم. وفي آب ٢٠٠٥م، أعطى رئيس الوزراء التركي السيد رجب طيـب أردوغـان خطابـا تاريخيـا في ديـار بكـر، معربـا عـن خـط الحـزب ضـمنيا وقـال إن الديمقراطيـة والـروابط الدينيـة المشـتركة بـين الأتـراك والكـرد مـن شـأنها أن تـوفر حلـولا للنـزاع: "الشـمس تسـخن الجميـع والمطـر هـو نعمـة الله للجميـع". وأضـاف

"المسألةالكردية هي مشكلتي... وسوف نتمكن من حل جميع المشاكل عن طريق الديمقراطية".[116]

وفي منتصف أغسطس، ٢٠٠٩ م أطلق رئيس الوزراء نداء تاريخيا دعا فيه جميع الأطراف لتوحيد جهودها وراء الحل السلمي للمسألة الكردية، وطلب الخطاب من البرلمانيين الأتراك إلى التفكير الجدي في حل المسألة، وقال: "اذا كانت تركيا لم تنفق الطاقة التي لديها، والميزانية الكبيرة في محاربة الإرهاب، لصرفته في امور أكثر نفعاً وإذا كانت تركيا لم تصرف في السنوات الـ٢٥ الماضية كل هذه الجهود في الصراع، أين كانت ستكون اليوم؟".[117]

كَان واضحَا مِنْ نتائج انتجابات ٢٠٠٧ م بأنَّ الناخبين الكرد لم يكُونوا راضين بالاجراءات والاصلاحات القليلة التي قامت بها حكومة حزب العدالة والتنمية من قبل، مثل فتح قناة تلفزيونِ باللغة الكردية. لذلك فقدوا الأمل بأن يكون حزب العدالة والتنمية جادا للاستجابة لتطلّعاتهم إلى حكم ذاتي ثقافي وسياسي، ناهيك عن القدرة في النهاية إلى حسم النِزاع المُسَلَّح. لذلك، وعلى أساس هذه الخلفيةِ، أعلنَت فيها حكومة أردوغان ماسمي بـ"الافتتاح تجاه المسألة الكردية" لِكي يَكُونَ أكثر إخلاصاً مِن العديد مِن الإجراءاتِ الأخرى التي قامت بها الحكومات السابقة, كما أرادت الحكومة أن تكون سياستها إصلاحا ديمقراطيا بشكل خاص, لكي تقابلَ المعايير الأوربيةِ التي يريدها الإتحاد الأوربي من تركيا لقبوله كعضو فيها[118]

116 Murat, Evangelos G. Liaras, "Turkey's New Kurdish Opening: Religious Versus Secular Values", Middle East Policy, Vol. XVII, No. 2, Summer 2010,p.152

117 Today's Zaman, August 12, 2009

118 "Road Maps" and Roadblocks in Turkey's Southeast. by Andy Hilton , Marlies Casier , Joost Jongerden | published October 30, 2009 , www.merip.org/mero/mero103009

إن المبادرة الكردية التي اعلن في ربيع عام ٢٠٠٩ م لم تكن المرة الأولى التي تعلن فيها حكومة تركية سياسة منفتحة تجاه الكرد.. ففي ١٩٩١م ، قال رئيس الوزراء السابق، سليمان ديميريل : "أقر وبشكل قاطع بوجود الواقع الكردي" في تركيا. وبعد سنتين من ذلك، وفي صدد حديثها عن المسألة الكردية اشارت تانسو تشيلر، وريث ديميريل، إلى وجود تشابه بين "نموذج الباسك" والتي تتمتع بالحكم الذاتي الجزئي في إسبانيا وبين المسألة الكردية. وفي ١٩٩٩،وبينما كانت تركيا تستعد لحملتها للانضمام إلى الإتحاد الأوربي، أقرَّ رئيس الوزراء السابق مسعود يلماذ بأن"الطريق إلى الإتحاد الأوربي يَمُرُّ من خلالِ مدينة دياربكر"[119] (العاصمة الإقليمي ة لكردستان تركيا). لكن لم تؤد اي من هذه التصريجات المتفائلة إلى أيّ شيء. كما واصلت الحكومات السابقةَ سياسةَ النكرانِ لكي لا يُغضبوا الجيشَ. وفي تصريحه الأول كرئيس وزراء، خلق أردوغان ضوضاء مماثلة أيضاً ، حيث أقر في أغسطس/آب ٢٠٠٥ م بوجود مسألة كردية, ودعا إلى حَلّها ببناء "جمهورية ديمقراطية". واضاف أن"المسألةالكردية هي مشكلتي"[120]

وفي وقت لاحق من تلك السَنَة، قال عبد الله غل في ٢٣ مايو/أيار عام ٢٠٠٥م بأنّ مشكلةَ تركيا الأكثر أهميةً هي "المسألةالكردية" و"بأنّها يَجِبُ أَنْ تُحلّ".[121]

تلت هذه التصريحات زياراتِ غل وأردوغان إلى المنطقةِ الكرديةِ في المحافظاتِ الجنوبيةِ الشرقيةِ. ومن ثم دمجتْ "المبادرة الكرديةَ"مع رزمةِ الإصلاحِ الديمقراطيةِ الأوسعِ التي كَانتْ قد سبق أن صادق عليها البرلمان

---

119 Nationalisms and politics in Turkey: political Islam, Kemalism.

Marlies Casier ,Joost Jongerden , ٢٠١١ - p102

120 Back to Bloodshed - By Henri Barkey | Foreign Policy
www.foreignpolicy.com/articles/2011/10/21/back_to_bloodshed

121 Burhanettin Duran, "The Justice and Development Party's New Politics," in Ümit Cizre, ed., Secularism and Islamic Politics in Turkey: The Making of the Justice and Development Party (New York: Routledge, 2008), p. 97.

التركي. ولكن بَعْض عناصرِ هذه الرزمةِ رُفِضتْ في المحكمةِ الدستوريةِ العليا، التي تُسَيطَر عليها الحرس القديم من النخبة الكمالية المؤيدة للواقع الحالي.

نعتقد لعواملِ عدة، ان هذه الفرصةِ التاريخيةِ قَدْ ضُيعت وُوضِعتْ على الرفِّ بشكل مؤقت, وأصبحَ صوت طبولِ الحربِ عاليةً ثانيةً.

وفي تصورنا أن الفرصة التاريخية التي خلقتْها "المبادرة الكردية" ما زالَتْ لَها فرصة جيدة للنَجاح ولكن. نجاحها مشترط بـ:

١) إشراك الممثلين الدوليينِ والإقليميـي يـنِ والـوطنيينِ وكـل مـن ذوي العلاقة".

٢) جدولة البنود والمواعيد لتطبيقِ المبادرة".

٣) الشجاعة والرؤية فريدة اللّتين ستكُونانِ قادرتين على البَقاء على الطريق الصحيح، بغض النظر عن الموانعِ التي سَتوضَعُ على طريقِ السلامِ من قبل القوى المتطرّفةِ والخارجيةِ"

٤) آلية مناسبة وفعّالة، باختصار أن المسألة الكرديةِ في تركيا بحاجةِ إلى خارطة طريق.

ولكي نُسلّطَ ضوءا أكثرَ على الفرصةِ التاريخيةِ، وسمات مُخْتَلِفة مِنْ المبادرةِ الحكوميةَ الكرديةَ نرى من الضروري اقتِباس بعض آراء خبراء الأتراك الذين أبدوا وجهاتَ نظرهم حول القضيةِ قبل اندلاع العنف من جديد وتجميدها؟ يصنف كل من إينان روما وكين أجار، المختصين في الشؤون التركية، النخبة التركية إلى ثلاثة أصناف، التحرريون، والتقليديون، واليساريون. ويقولون أن الجزء الأكبر من المُؤلفين التحرّريون، متحمّسون جداً ومساندون لـ"المبادرة الكردية"ويُدركونَ كونها خطوة اساسية ومهمة في احداثِ تغييرفي تركيب الدولة القوميةِ التركيةِ التي يَرونَها مسؤولة عن معظم المشاكل الحالية في تركيا. ويرى محمد التان، وهو صحفي تحرّريَ، أن "المبادرةَ"، خطوة مِنْ عمليةِ دمقرطةَ الجمهوريةِ التركيةِ. وان حَلّ

المسألةالكرديةِ يساعدُ في حلَّ مشكلة أكبر وأبعد وهو "مشكلة الجمهورية"، التي يَدّعي أنها تمثل لحد الآن تحالفا بين البيروقراطية المدنية الكمالية والعسكرية، وبحاجة إلى تحويله لسلطة قريبة من الناس واكثر تمثيلا لهم. وبنفس الطريقة يفكر المعلق والصحفي المجرّب جاندار جنكيز والذي كان واحدا من الخبراء الذين تمت استشارتهم من قبل لحكومة بصدد المبادرة الكردية. يقول جاندار إن المبادرة ستضْمنُ للأكراد الإبْقاء على هويتهم العرقية كمواطنين في جمهوريةِ تركيا تحت حمايةِ حكم القانونِ وطبقاً لمعاييرِ الإتحاد الأوربي. ويضيف جاندارأن تحسين الحقوقِ الثقافيةِ والفرديةِ للأكراد يساعد في خَلْق الأجواء للسياسةِ الكرديةِ لإبْداء رأيها عَلى نَحوٍ شرعي بدون اللُجُوء إلى العنف.

أما بالنسبة إلى مثقّفي اليسارِ فهم بصورة عامة يعارضون المبادرة الكردية لرغبةِ البعضِ منهم في عدم اعطاء حكومةِ حزب العدالة والتنمية فرصة لتحقيق الاسْتِقْرار وحل المسألةالكرديةِ، وذلك لأسباب عقدية وحزبية ضيقة. يقول زلفلي ليفانالي، فنان إنساني وديموقراطي اجتماعي وسياسي مشهورِ، في صدد دفاعَه ودَعمَه "المبادرة الكرديةَ" إن المشروع سيحقق السلام ويحقن الكثير من الدماء. ولكن من يسميهم ليفانالي بـ"اليسارية المحافظة" يقفون موقفا معارضاً لأنهم مَفْصُولونُ عن الناسِ العاديينِ بالحُلْم بعالم مِثاليَ ويَنتقدونَ المبادرة بشكل هدّام، في حين يتهمونالإسلاميين بالانغلاق على العالم.

أما ممتاز سوسيال المعارض المعروف، وأستاذ القانون الدستوري والسياسي، فقد كَانَ غير مساند للمبادرةِ ويشكك في مصداقيتها. ويُسندُ معارضتَه إلى نقطتين أساسيتين" أولاً، يَدّعي أنّ "المبادرة الكرديةَ" لَيستْ فكرةَ الحكومةِ التركيةِ"وأنّها خُطّطَ لها خارج تركيا، وبشكل مُحدّد في الولايات المتّحدةِ بتوافق مع سياساتِه بخصوص الانسحابِ مِنْ العراق. ثانياً،

يَستجوبُ مصطلحَ "المبادرة الكرديةَ" وينظر إلى كون العمليةِ" كلها خاطئة لأن الحزب الحاكم أعطى لنفسه الحق لإعطاء الشرعية لحزب (ب ك ك) الذي لا يزال يشن حربا إرهابية ضد الجمهورية التركية.

يَبْدو أن موقف كُتّابُ اليمين المتطرّفِ موافقا مع اليسارِ التركيِ في معارضتهم للمبادرةِ الكرديةِ. فإن ك التامير، مثلاً، يكرر نفس النقاط التي أكد عليها ممتاز سوسيال وينظر إلى المبادرةِ الكرديةِ كخطوة للأمام ضمن محاولاتِ تَقسيم تركيا وتُقوّضُ "مفهوم الأمةِ التركيةِ ومساعدة (ب ك ك) لتَأسيس "كردستان الكبرى". وهو يَرْبطُ أيضاً بين توقيت إعلان "المبادرة كردية" والانسحاب الأمريكي مِنْ العراق"[122]

نشر أي كارابات في مجلة كاسبيان (Caspian) الإسبوعية الأحد، ١٧ مايو/أيار ٢٠٠٩م ، مقالة عن المبادرةِ الكرديةِ مهمة وجديرة بالعرض هنا. يقول كارابات: أنه ما أَنْ أعلنَ الرّئيسَ عبد الله غل في بِداية مايو/أيار "المبادرة الكردية" لحَلّ المسألةالكرديةِ، أثار تصريحه الكثير من الجدل في عموم تركيا. حيث أسرعَ كُلّ شخصَ لعَرْض رأيه، واختار البعض أنْ يَكونوا إيجابيين وآخرون أنْ يَكُونوا متشائمين.

أشارَ بَعْض المُحلّلين إلى أنّ المناخَ الوطنيَ والدوليَ تَغيّرَ مؤخراً بحيث تَبْدو الحكومةَ جاهزةً لتبني مبادرةَ لحل المسألة الكردية. ويُحذّرونَ، على أية حال، بإجماع بأن الحكومة يَجِبُ أَنْ تَكُونَ شجاعةَ وجاهزة وأَنْ يَتحمّلَ بَعْض المخاطرِ إذا هي أرادت أن تَستغلَ هذه الفرصة.

وكان حزبا المعارضة، (حزب الشعب الجمهوري) (حشج) و(حزب العمل القومي)، (حعق) معارضا للمبادرة. وأراد كلا الحزبين توضيحات من الحكومة حول تصريحات الرئيس غل، خاصة حول وصفه المبادرة بكونها

122 "External Pressure and Turkish Discourse on' Kurdish/Democratic Initiative', The Turkish Yearbook of International Relations Vol. 40 (2009) pp.4-7.

"فرصـة تاريخيـة" ووجـود "إجمـاع وطـني" عليهـا. كَانـتْ المعارضـة تطالـب بسـرعة أَنْ تَسـتجوبَ الحكومـة عـن معنـى "هـذه الفرصـةِ التاريخيـة" وتُقدّمُ اعتراضاتّها عليها. أجاب غل قائلا بخلاف الماضي: "كُلّ الناس في هذه الايـام يَتكلّمُون مع بعضهم البعض كثيراً وبشكل مفتوح. وعنـدما أَقُولُ كُلَّ النـاس، أَعْني الجنـود، مـدنيون وجماعـة المخـابرات. في مثـل هـذا الجـوِّ، تَحْـدثُ أشـياء جيدة. لهذا أَقُولُ إن التخميناتَ تقول بأن أشياء مهمـة سَتَحْدثُ. هنـاك فرصـة يَجِبُ أَنْ لا نفقدها."

انتقدَ (دولت باغجلي)، زعيمُ حزب العمل القومي،بشدة تصـريحات (غـل) في خطابـه في كتلـة حزبِـه البرلمانيـةِ الـتي اجتمعـت في مايو/أيـار. وقـالَ"يقول السّيد الرئيسَ إن هناك إجماعا ضمن الحالةِ حول حَلِّ القضيةِ الكردية. يَجِبُ أَنْ يُوضّحَ مَع من وَصل إلى مثل هذا الإجماع. هذا سؤال تاريخي". وقـالَ دنيـز بايكـل ـ الـزعيم السـابق لحـزب الشـعب المعـارض يـتكلم السـيد غـل عـن أي فرصـة تاريحيـة؟ هَـلْ قـرر (ب ك ك) الإنفصـالي (حـزب العُمّـالِ الكردسـتاني) التَخلّي عن الإرهابِ أَو تبنّي موقف ما غير الإرهابَ؟ "

يَنقل (كربات) عن (نهاد اوزجان)، الخبير في شؤون (ب ك ك) والإرهـاب في تركيا، قوله: إنه يصعب ان نصدق بان هناك عن طريق الصدفة عـدة تحـولات داخلية واقليميـة ودوليـة بحيـث سهلت الشـروع بالمبـادرة الكرديـة في الوقت الحاضر، وهذه اللحظةَ التي نحن كُنّا نأمل ان نـراه. ويضـيف اوزجـان "يَبْدو أنّ الرّئيسِ غل يَعتقدُ أن الوقت قد حان".

بينمـا يَصِـفُ محمـد آلتـان، التغـيير في الموقـف الـدولي ويُؤكّـدُ علـى أنّ الإدارة الأمريكيـةَ أَوْشَـكَتْ أَنْ تَتْـركَ العـراق عسـكرياً ولا تُريـدُ أيَ نـزاع في المنطقةِ. وعنـدما يتعلـق الأمـر برغبـاتَ أمريكيـةَ بخصـوص المنطقـةَ، "تريـدُ الإدارة الأمريكيةَ لتركيا أيضاً أَنْ تَأْخذَ دورَ نشيطَ في مستقبلِ شمال العـراق،

وهذا لا يمكن أن يتحقق إذا لم تَحْل تركيا مشكلتها الكردية الخاصة بها أولا".

يُجادل لاجنر أيضاً بأن القتال متعب ومكلف للجميع ولَيس من المحتملَ أَنْ يحل المسألة الكردية هنا ولم تحل أي مسألة عرقية وفي أي مكان بالعنفِ. ويضيف لاجنر"صحيح أن قدرة عملِ (ب ك ك) أضعفُ الآن، لكن خطابه أقوى." ويَعتقدُ لاجنر أيضاً بأنّ الإختلافَ الأكبرَ بين هذه الفرصة التي تملكها تركيا اليوم وبين تلك التي تلتها هو أن "هناك الآن وحدة بين الجهات المختلفةِ التي تصنع القرار. لا أَقُولُ بأنّ هناك إجماعا على القضايا، لكن على الأقل التَشَاجُر الداخليَ توقّفَ، لذا يُمْكِنُ لتركيا أَنْ تكرّسَ طاقتَها إلى إيجاد حَلّ.... وأن هذا الحل سيسهل اذا استطاع حزب المجتمع الديمقراطي (المؤيد للكرد) أَنْ يخرجَ مِنْ سيطرة (ب ك ك) ويصبح أكثر استعدادا للدخول في العملية السياسية".

يتفق اورزجان هنا مع لاجنر، لَكنَّه يؤكد على أنّ هناك حاجة لزيادة الوعي وتهيئة الارضية. "فيَجِبُ إعلام الناس وتهيئتهم. في النهاية، نحن نحتاج إلى سلام للنزاع الذي فَقد فيه ٤٠,٠٠٠ شخصَ حياتهم". ويضيف: على الحكومة أَنْ تَكُونَ شجاعةَ وجاهزةَ وأَنْ تَتحمّلَ المخاطرَ". ويشاطر ألتان تان الرأي كل من لاجنر واورزجان في قوله: "إن هناك أشخاصا يَستفيدونَ من استمرارِ هذه المشكلةِ. لكي يُواجهَ مثل هؤلاء الناسِ على الحكومة أَنْ تكُونَ شجاعَة.. ويَجِبُ أَنْ تَبْذلَ كل الوسائل لإقْناعهم. وإذا فشلت جهود الاقناع يَجِبُ أَنْ تكُونَ الحكومة جاهزةَ للدُخُول إلى مواجهة صعبة مَعهم". ولكن يعتقد ألتان تان أن الحكومة ورئيس الوزراء لا يملكان الصلابة والعزيمة المطلوبة، لَيسَ فقط في المسألة الكرديةِ، لكن أيضاً في المشاكلِ الأخرى.

ويضيف "تبدي الحكومة بين وقت وآخر أراء ومواقف شجاعةَ، ولكنها مثل الرعد الذي لا يُمطرْ. الآن نَحتاجُ حقاً إلى ارادة قوية لحَلّ المسألةالكردية."[١٢٣]

وقد ناشدَ الرّئيسُ (عبد الله غل) أحزاب المعارضة ومثقّفي البلادَ لتَقديم المساهمات الإيجابيةِ إلى عمليةِ حَلّ المسألة الكرديةِ. وقالَ إن تركيا لا تَستطيعُ أَنْ تَتحمّلَ وتَضيع وقتا أكثر في حَلّ المسألةالكردية.. تنقل بتول اكتاي عن ممتاز توكنر، المحلل التركي، قوله إن "كُلّ الإشارات إيجابية. تركيا تُحاول حَل لقضيةِ الكرديةِ، التي أغرقتْ البلادِ بالدماء وآذتْ مواطنيها. واوصلتها إلى هذه النهايةِ، هناك فَهْم مشترك بين الدوائر المعنية بالقرار. الحكومة تَبْدو جادة والمواطنون الكرد متفائلون بالحَلِّ، والمُحلّلون السياسيون يَدْعونَه "فرصة تأريخية"[١٢٤]

"في مايو/أيار ٢٠٠٩ م دَعتْ مجموعة الهيئات غير الحكوميةِ في ديار بكر (ب ك ك) لتَمديد وقف إطلاق النارِ في محأولة لكي تَمْنعُ العملية الديمقراطية من أَنْ تُقوّضَ بالإرهابِ.

في هذه الأثناء، اجتمعَ وزيرُ الداخلية بشير اتالاي، كمنسّق مبادرة السلامِ الحكومية، بالأحزابالسياسية والهيئات غيرالحكوميةِ لإطْلاعهم على العمليةِ السلمية وطلب من الجميع دعمها، ومن ثم زارَ اتالاي حزب المجتمع الديمقراطيِ القوميِ الكردي وبعد الإجتماع، أعلن رئيس ذلك الحزب، أحمد ترك قائلا "نحن في بِداية العملية. نَتمنّى أن هذه الرحلةِ نحو السلام لَنْ تؤدّي إلى الإحباطِ، نحن متفائلون جداً بِأَنَّ هذه العمليةِ سَتَنْجحُ. على أية حال، يعتبر تركيا (سياسيا) أرض زلقةُ دائماً. كانت هناك فرص مماثلةَ في الماضي، ولكنها جميعاً انتهت بالفشل. أَعتقدُ بأنّ المبادرة الحاليةَ جدّيةُ

123 Despite Thunder, no rain yet on solution to Kurdish problem`` 
http://www.caspianweekly.org/component/content/article/59-newss/905- (accessed July10, 2010.(

124 BETÜL AKKAYA Momentum grows for solution to Kurdish question , Today's Zaman,29 May 2009 / DEMIRBAŞ, İSTANBUL

أكثر بكثير"[١٢٥] وقال بشير اتالاي بَعْدَ ساعة واحدَة من الاجتماع: "عِنْدَنا ثقةُ بأننا يُمْكِنُ أَنْ نَحُلَّ هذه المسألةمادامت عِنْدَنا ثقة بالنّفس"[١٢٦]

أدرجَ صلاح الدين دمرتاش أربعة شروط للوصول إلى سلامٍ دائم: تشكيل دستور جديد يَدْعَمُ الديمقراطيةَ بالكامل" وتَعديل البند ٦٦ مِنْ الدستورِ، الذي يُعرّفُ المواطنة وذلك لإعطائها بعدا غيرَ عرقيَ" وإزالة منع استعمال اللغةِ الكرديةِ في التعليمِ والإعلام، واعطاء الادارات المحليّةَ قدرا كبيرا من الصلاحيات.

كما، زارَ اتالاي اتحادات العُمّالِ التركيةِ أيضاً ، واتحاد جمعياتِ التجارة التركيةِ واتحاد المحامين لكسب دعمِهم للعملية السلمية،وكانت جميعها تؤيد الحل السلمي.

كما أعلنَ مجموعة مِنْ ١٦٢ صحفياً وأكاديمياً وكاتباً، وفنانون بارزون تأييدهم لجُهودِ الحكومة لحَلّ القضيةِ الكرديةِ. وأَكّدالمثقّفون أنّهم يَدْعمونَ كُلّ الجُهود لحَلّ القضيةِ الكرديةِ خلال وسائل سلميةِ وديمقراطيةِ. وقال هؤلاء "كلّفتْ المسألةالكرديةَ تركيا الكثير مِنْ المعاناة، الماليةِ والنفسيةِ"ودعوا البرلمانِ إلى أن يقوم بالمسؤولية التاريخية في تحقيق الحَلّ السلمي للمسألة[١٢٧].

ولكن المعارضة في البداية فضلت أن تقف ضد المبادرة واتهم باغحلي أردوغان بتفتيت الوحدةِ الوطنيةِ لتركيا، وقالَ "إنّ الوطنيين الأتراك مستعدّون للمُحَارَبَة ضدّ خطةِ الحكومةَ للتَفَاوُض مَع الإرهابي عبد الله أوجلان، زعيم ب ك ك". كما رفض باغحلي مقابلة أردوغان لكي يُناقشَ القضيةَ الكرديةَ معه. وفي هذه الأثناء، انتقدتْ الصُحُفَ القوميةَ اليمينية

125 Eurasia Daily Monitor Volume: 6 Issue: 157,August 14, 2009
126 Today's zaman , 2009 Augut , 14
127 Hurriyet Daily News, August 13, 2009

وزيرَ الداخلية لاجتماعها بحزب المجتمع الديمقراطي واعتبروا ذلك "مفاوضات مَع منظمة إرهابية "[128]

وعارضَ رئيس حزب الشعب الجمهوري الخطةَ الحكوميةَ لحل المسألة الكردية أيضاً ، ولكن بعض زعماء الفروع المحليّةِ لحزب الشعب إعترفوا بأنّ المبادرة فرصة تاريخية لحَلّ المسألة الكرديةِ. قالَ جورسل تكين، رئيس فرع إسطنبول، على سبيل المثال إن الخطواتَ المتخذة من قبل الحكومةِ لحل القضيةِ الكرديةِ يَجِبُ أَنْ يُدْعَمَ بالكامل، وتعليقا على موقف رئيس حزبه بايكال قال جورسل "يَجِبُ أَنْ ندْعمُ الجُهودَ لحَلّ القضيةِ الكرديةِ، أَو نَشترك في المسؤوليةِ لفشلِها ومَنْ يَحْلّهاُ فإنّه سَيَذكّرُ اسمه في التاريخ مع تلك الحقيقةُ"[129].

**بواعث المبادرة الكردية وأهميتها:**

هناك العديد من الأسباب التي حفزت حكومة حزب العدالة والتنمية لإطلاق المبادرة الكردية. قسم من هذه العوامل هي عوامل محلية ودولية وقسم منها تتعلق بحزب العدالة نفسها. إن دعم الناخبين الكرد لحزب العدالة والتنمية مهم لفهم حرص حكومة حزب العدالة والتنمية على حل المسألة الكردية واطلاقها المبادرة الكردية. إذ أن الناخبين الكرد كانوايشكلون واحدة من أكبر الدوائر الانتخابية لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات الوطنية في عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٧. ذلك إن أكثر بقليل من نصف عدد المواطنين الذين يعيشون في شرق وجنوب شرق تركيا قد صوتوا لصالح حزب العدالة والتنمية في انتخابات عام ٢٠٠٧م . مثال آخر هو أنه استطاع حزب العدالة والتنمية في عام ٢٠٠٧، زيادة أصواته من ٢٠.٢٩ في المئة إلى ٤٩.٢٥ في المئة في المحافظات الشرقية ذات الكثافة السكانية الكردية.

---

128 Star, August 9, 2009

129 Yeni Safak, August 13,2009.

والمعلومات الإحصائية المذكورة أعلاه يدعم الحجة بأنه بالمقارنة مع حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية، فإن الكرد، بصورة عامة، يفضلون حزب العدالة والتنمية. وعلاوة على ذلك، فإن معظم "الوجوه الجديدة" التي تم انتخابها في الجمعية الوطنية التركية الكبرى (TGNA) في عام ٢٠٠٧ م هي من المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية. واعتبارا من اليوم، فإن أكثر من خمس البرلمانيين في حزب العدالة والتنمية من الكرد (لاحظ أن الكرد يشكلون ١٥-١٦ في المئة من مجموع السكان)[١٣٠]

النجاح الانتخابي لحزب العدالة والتنمية في المناطق الكردية المأهولة بالسكان وزيادة أنصارها، جلب مطالب وتوقعات جديدة، ويقول كمال بوركاي، إن الحاجة إلى إيجاد حل للمشكلة الكردية فرضت نفسها على حزب العدالة والتنمية.[١٣١]

يقول جنكيز جانجدار، في بحث اعده عن المبادرة الكردية بعنوان "الخيار العسكري اصبح غير مقبولا" إنّ عناصر من السلطاتَ العسكريةَ والرسميةَ نفسها أخبروه في مقابلاته لهم بأن المسألةلا يُمْكن أنْ تُحَلَّ بالاجراءات العسكرية وحده. "فطبقاً للمعلوماتِ التي عرفناها مِنْ المسؤولين الحكوميين على المستويينِ، قبل اعلان المبادرة، أخبرتني السلطةِ العسكريةِ بأنها غير قادرة على الحسم العسكري".[١٣٢]

وبما فيما يتعلق بالمبادرةِ الكرديةِ، أعلن رئيس شرطة ديار بكر أنّه يَستأجرُ ضبّاط الشرطة الذين يَتكلّمونَالكرديةَ لتَحسين العلاقاتِ بالجالياتِ المحليّةِ. واختارتْ القوّات المُسَلَّحة التركية (تي إس كي) مُرَاقَبَة (ب ك ك)

130 Egemen Basar Bezci " the Kurdish Question in Turkey: a Critical Juncture " Moshe Dayan centre. Tel Aviv Notes. August 17, 2009

131 Kivanç Özcan,pp.9-10

132 TESEV Report: Current Paradigms not Valid in Solving Kurdish Problem www.todayszaman.com/news-248493-tesev-report-current-paradigm... 24 Jun 2011

بشكل صامت وبدون اي تصعيد للموقف العسكري، وكان ذلك دعماً غير مباشر لعمليةِ السلام.

ويُمْكِنُ أَنْ نَستنتجَ مِنْ هذا أن الحكومةَ لم تعلن المبادرة إلا بعد استشارةِ كثير من المؤسسات الحكوميةِ الرسميةِ والمنظمات غير الحكومية.

هذا كان من الضروري أيضاً ، للحكومة استباق خطة عبد الله أوجلان للسلام في العام نفسه , أدعى أوجلان أنه على وشك الانتهاء من بناء خارطة طريق للسلام على أسس التوافق, و بعد مناقشة آرائه مع "العديد من جماعات المجتمع المدني" من خلال محاميه، لذلك كان على الحكومة لتحقيق هذا الاستباق السياسي " من تحقيق توافق في الآراء ولكي لا تفسر سياسة حكومة حزب العدالة والتنمية على أنها إحادية وتحقق نتيجة عكسية في النهاية وبناء تحالف وطني، في السياسة الكردية. وهكذا، تولى بشير أتالاي وزير الداخلية، دور محوريا في هذه المشاورات. علما أن مبادرة أوجلان للسلام، كَانَت مختلفةَ بشكل جذري عن تلك التي أصدرت مِنْ قبل لحكومة. وأحتوت على تَشكيل وحداتِ عسكرية من مقاتلي (ب ك ك) الكردية ضمن الجيشِ التركي ومشروع الادارة الذاتية الديمقراطية والسماح يالتعليم بالكردية"[133].

إن خارطة أوجلان للسلام تتبع "المفاوضات والنقاط التي أثارها أثناء محاكمته والنداءات التي وجهته بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٤ م للحكومة، والتي طرح فيها مفهوم "الديمقراطية الراديكالية". ويتم التعبير عن هذه الفكرة في مشروعين متوازيين: الأول، وهو إصلاح من الاعلى إلى الاسفل، أي تحويل الدولة التركية إلى "جمهورية ديمقراطية"، يهدف إلى الفصل بين الدولة العرقية والقومية المدنية، والتي يتم من خلالها ربط المواطنين بالدولة بطرق

133 Vatan, August 14, 2009; EDM, August 13, 2009

ديمقراطية مدنية، الثاني، الاصلاح الكونفدرالي ويتم على ضوئه تحول الدولة التركية من دولة مركزية إلى دولة إتحادية حيث يكون للكرد فيها إقليما خاصا بهم وسوف يكتسبون شكلا من أشكال الحكم الذاتي من خلال الإدارة المحلية[١٣٤].

يتبين مما قيل أعلاه أن ماعدا شريحة صغيرة مِنْ اليمينِ المتطرِّف ممثلة بحزب العمل القومي والجيش، فإن الرأي العامَ التركيَ، إلى حَدّ كبير وقطاعات واسعة من الحكومة،أيدت مبادرةَ الحكومةِ التركيةِ. وهذا مؤشر جيد أي أن المبادرة لَها فرصة جيدة للبَقاء، وسَتصبحُ مُنْطَلَقًا في حال أرادت الحكومة إحياءها من جيد.

يبدو أنه بحلول منتصف شهر مايو / أيار ٢٠١٠ م أدركتْ أحزابُ المعارضة أنَّ حكومة حزب العدالة والتنمية في الطريق لحَلّ المسألة الكرديةِ, وستَحْصلُ على مكاسبِ سياسية وتحظى المبادرة بتأييد شعبي، فتخلوا عن معارضتهم العلنية. فقد فَاجأَ بايكال الجميع عندما أبدىَ استعدادا للمُسَاهَمَة في الجُهودِ لإيجاد مخرج للمشكلةِ الكرديةِ. وسافر إلى المنطقة الجنوبية الشرقيةِ في وقت سابق في مايو/ أيار ٢٠١٠ م في محأولةِ لإسْتِعْادة قلوبِ الناخبين الكرد، الذين أداروا ظهورَهم لحزبِ المعارضة في الانتخاباتَ المحليَّة في مارس/آذار ٢٠٠٩.[١٣٥]

"نحن مستعدّون للمُسَاهَمَة في جُهودِ حَلّ القضيةِ الكرديةِ. فإذا كان الحزب الحاكمَ يأتي باقتراحِ واحد لحَلِّ القضيةِ، فنحن سَنأتي بأربعة اقتراحاتِ". هذا ما صرح به بايكال في مدينة أدي يمان في منتصف شهر مايو / أيار ٢٠١٠.

---

134 'Öcalan 'peace plan' made public by European court' 
, http://www.hurriyetdailynews.com/default.aspx?pageid=438&n=ocalans-roadmap-for-solving-the-kurdish-i

135 BETÜL AKKAYA Momentum grows for solution to Kurdish question , Today's zaman ,29 May 2009 / DEMIRBAŞ, İSTANBUL

قال أميد فرات،الباحث الكردي أن حزب الشعب الجمهوري أدرك أخيراً أنّ المسألة الكرديةَ عبء كبير وتركيا لا تَستطيعُ حمله كثيرا. "تَخْسرُ تركيا كثيرا في حال استمرار بقاء المسألة الكردية بلا حل. هناك بديلان لتركيا: هو إمَّا أن تُحل المسألة ويَستطيعُ الأتراك والكرد العَيْش بسلام تحت نفس الشمس أو أنهم سَيَفترقونَ. والخيارالثاني لَيسَ الأفضل للأمتين. لذا، نحن يَجبُ أَنْ نَجِدَ مخرجاً للمشكلةِ الكرديةِ".

وقد كان هناك بَعْض التحسنِ في الحوارِ بين حزب الشعب وحزب المجتمع الديقراطي الكردي[١٣٦] علما أن الطرفين لم يتصرّفا في السابق بأسلوبٍ ودّي مع بعضهما البعض, وطلب حزب الشعب الحمهوري من أحمد ترك إبْعاد حزبِه منْ (بي كي كي). وطالب أحمد ترك جميع أطرافِ النزاعَ بإلْقاء أسلحتِهم، وخصوصاً الحكومة.

وفي نهايـة حزيرانِ، ورد خبر في جريدة "توداي زمان" مفاده: أنّ ٩٠ منظمةَ من منظمات المجتمع المدني في محافظةِ ديار بكر الكردية، أعدت بيانا لتأييد المبادرةِ الكردية، ويتضمن البيان دَعوة لمقاتلي (ب ك ك) لإلْقاء أسلحتهم فوراً.. "نحن نَقُولُ هذا لسَنَواتِ. (ب ك ك) يَجِبُ أَنْ يَلقي سلاحه بالتأكيد. هو يَجِبُ أَنْ لا يَستعملَ الأسلحةَ نيابةً عَنا (يقصدون الكرد). هو يَجِبُ أَنْ يُدافعَ عن حقوقِ الكرد بالوسائلِ الديمقراطيةِ والسلمية، وطلب إسماعيل بدرخان أوغلو رئيسَ رجالِ الأعمال وجمعيةِ صناعيي جنوب شرقِ الأناضول، من (ب ك ك) إيقاْف أعمالها العسكرية من جانب. ومن جانب آخر حَثَّ الحكومة أيضاً على اتخاذ خطواتِ ملموسة لحَل المسألة الكردية. وأضاف البيان:"أن الفرصة لإنْهاء القضيةِ الكرديةِ يُمْكِنُ أَلا تَظْهرَ ثانيةً. فلا نشاطاتَ المنظمةِ (ب ك ك) ولا عملياتُ الجيشِ يُمكنُ أَنْ تَكُونَ حَلّا. الشعور

136 etül Akkaya 'Momentum grows for solution to Kurdish question Today's Zaman``, 29 May 2009, Friday

العام هو أنه يَجِبُ أَنْ يُستبدلَ الأسلحةَ بالحوار والسلام إذا كنا لا نُريدُ العَودة إلى التسعينيات، من القرن الماضي". [١٣٧]

ويعـزي الـدكتور إبـراهيم كالن،باحـث تركـي وكـبير مُستشـاري رئـيس الـوزراء أردوغـان، ظهـور هـذه الفرصـةِ التاريخيـةِ إلى التغـييرات في المواقـف الإقليمي ة والدولية وأطراف النزاع. حتى الجيش وممثله، باش أليغر، رئيس هيئة الأركان السابق،كان مقتنعا بأن القضـية الكرديةَ لا يُمْكن أنْ تُحْلَّ فقط من قبل الحاق الهَزيمة العسكرية بحزب العمال الكردستاني. ويَـدْعو أليغـر إلى معالجة "جذور المشـكلة". ويـرى الـدكتورَ كـالن أنّ المعركـةَ أرهَقَـت (ب ك ك) وأُجبرَتـه مـؤخراً علـى إجْـراء التعـديلاتِ الرئيسـيةِ في تركيبتِهـا، وسياسـتها، وأهـدافها. ويُضـيفُ "أن المحافل الدوليـة: الولايـات والـدوائر المُخْتَلِفـة الـتي كانـت تـدعم (ب ك ك) في الماضـي قـد غـيرت مـن موقفهـا, لأن النظـامَ الـدوليَ يَحتاجُ إلى تركياً قوية إقتصادياً وسياسياً. فلا الأوربيون ولا الأمريكان يُمْكنُ أَنْ يَتحمّلوا أن يجدوا تركيا مغرقة في التَوَتّرِ العرقـيِ، والفوضـى السياسـية أَو الأزمة الاقتصادية. وتحتاج كل من إيـران والعـراق و القوقـاز اليـوم، إلى تركيـا كلاعب وشريك قوي. ويمكن ملاحظة ذلك جليا جداً في مراسمِ تَوْقيـع مشـروع نبوكو للطاقةِ. وقـد سـاعد الاتحـاد الأوربـي تركيـا في هـذا المسـعى أيضـاً من خـلال دعمهـا للإصـلاحاتِ السياسيةِ والقانونيـةِ الـتي حققتهـا حكومـة حـزب العدالـة والتنميـة، والـبعض مـن هـذه الإصـلاحات تمـس المسـألة التركيـة. باختصـار، هنـاك أسـباب لأنْ نكُـونَ متفـائلين بشـأن الحـل السـلمي للقضـيةِ الكرديةِ"يُضيفُ كالن: [١٣٨] قراءة بياناتِ هؤلاء المسؤولين، والنشطاء المـوالين للسلامَ، وبيانات المنظمات غير الحكومية، والخبراء، لا يترك لـدينا أدنـى شـك بأنه كان هناك إجماع وطني فريد أثناء فترةِ ٢٠٠٩ حتى منتصف شهر مـايو

---

137 Today's Zaman ,june 2, 2010

138 Ibrahim Kalin. `What has changed in the Kurdish issue?` Today's Zaman, 23 July 2009

/ أيار ٢٠١٠ بسبب التحويلاتِ التاريخيةِ لإنْهاء المسألةالكردية من خلال المبادرة الكردية. كماجادل المُحلّلون النواقص الأوليةِ في المبادرة وضرورة اتخاذ الخطواتِ الملموسة لسد هذه النواقص. ولكن مما يؤسف له، أن الاطراف المعنية لم تأخذ هذا الإجماعِ الوطني الصاعدِ والفرصةِ التاريخيةِ مأخذ الجد، وقد تم تجميد المبادرة مؤخراً بشكل مؤقت وسط موجةِ العنف الجنوني الجديدةِ. وعلى الرغم من هذا، فإن العنف سوف لَنْ يُساعدَ لا (ب ك ك) ولا الحكومة في نَيْل الأهدافِ لحَلّ المسألة الكرديةِ. ولا ننسى أن الكرد كانت لهم مشاكلُ مع الحكومات التركيةِ قبل فترة طويلة على ظهورِ (ب ك ك) في ١٩٨٤م.

وفي الحقيقة، أن موجة عنف (ب ك ك) الجديدة لَيستْ فقط يَجِبُ ألَا تَصْرفَ انتباه الحكومة عن حل المسألة بطرق سلمية ومتابعة سياسة الانفتاح الايجابي على المشكلة، بل يَجِبُ أَنْ تُقنعَه أيضاً بالدَفْع إلى التطبيقِ الفوري والمرنِ.

بالرغم من وجود إجماعُ وطني صاعد لمُعالجة المسألة الكرديةِ بطرق سلمية، كان لأطراف النزاع وجهاتُ نظر مختلفةُ حول كيفية تُحقّقُ السلامَ. وانعكس هذا الاختلاف في النقاش الذي دار في البرلمان حول المبادرة الكردية، وباسلوب لم يسبق له مثيلِ في تركيا، . تميز النقاش بكونه عاصفا. عَرضتْ الحكومةَ تفاصيل البعض مِنْ الإجراءاتِ التي تُخطّطُ لتنفيذها لوَضْع حد لأطول عقودِ القتال والبدء بعملية السلام. وقد أعلن وزير الداخلية أنّ شعارَ الحملةَ هو "حرية أكثر لكُلّ شخصِ". وقال رئيسُ الوزراء: إنّ هذا المشروعِ صعبِ لكنه ضروري سياسياً. علما أن ما طرح كان بلا تفاصيل و خطوط زمنية واستراتيجية أوتهيئة أواستعداد جيد، ولكنه مشروع شجاع، دافعَ عنه أردوغان بكل حماس وفي الخطاباتِ التي تعد أكثر خطاباته تأثيرا أثناء مهنتِه السياسيةِ وجَلبَ الانظار إلى الأبعادَ العاطفيةَ والثقافيةَ

والإنسانيةَ لـ"المسألةالكردية" وشد انتباهِ جمهور لم يسمع عن المسألةإلا كونها إرهابا وجمهور اعتاد على إنكار وجود مثل هذه المشكلة، أو حتى وجود الكرد. كانت مُناقشة البرلمان للمسألة الكردية لم يسبق لها مثيل.[١٣٩]

**مكونات المبادرة الكردية:**

١) إعادة الأسماء الكردية الأصلية إلى البلدات والمدن التي تم تغييرها حسب سياسة التتريك.

٢) السَماح للسجناءِ التحدث باللغة الكرديةِ في السجونِ وزيارَة الأقرباءِ.

٣) رَفْع الحظر على إذاعة قنواتِ التلفزيونِ الخاصّةِ باللغة الكردية.

٤) تكوين لجنة مستقلة لمَنْع التمييزِ والتعذيبِ في المنطقةِ الثقافية.

٥) تعهد بإعداد دستور جديد يضْمنُ الحقوقَ الثقافيةَ للأكراد في تركيا.

٦) إعطاء اهتمام أكبر لتطوير المنطقة الكردية. في المجال الاقتصادي، تَتّخذُ الحكومة التركية إجراءاتَ لتَطوير تربية الماشيةِ وتشجيع الصناعاتَ المحلية، والاهتمام بالخدمات الصحية بتعيين عشرة آلاف موظفَ صحة ومعلمين وأئمّةِ ويُطبّقُ الإصلاح الزراعي وتوزيع أراض زراعيةَ على الفلاحين بدون أرضِ. ومن الناحية الأخرى،

٧) تقوية العلاقات الإيجابية والمنسجمة مع إدارةِ حكومة إقليم كردستان.

وإن هذا فرصة مهمة لا يجوز تفويتها، وفي ١٢ مايو ٢٠٠٩ م نشرت صحيفة "حرييت" ،صحيفة تركية، موضوعا عن "المبادرة الكردية" ورد فيه أن الحكومة تعمل على تحقيق ست خطوات أولية: إنشاء المعاهد الكردية، وإلغاء القيود التي فرضت في وقت سابق للإذاعة المحلية والكردية ومحطات التلفزيون، وإدخال اللغة الكردية كمادة اختيارية في المدارس،

---

139 Soli Özel - Expert Profile - The German Marshall Fund of the United States...
www.gmfus.org/cs/experts/expert_profile?expert.id=112

وإعادة الاسماء الكردية للقرى والبلدات الكردية التي غيرت أسماؤها بعد انقلاب عام ١٩٨٠، وتعيين موظفي الخدمة المدنية ممن يتحدثون الكردية في ولايات جنوب شرق تركيا، وإلغاء الحظر المفروض على اللغة الكردية في السجون ورفع الحظر عن تسمية الأطفال حديثي الولادة بأسماء كردية. اصدرت الحكومة أيضاً بيانا توضيحيا يقول بأن المبادرة الكردية لا تعني فقط التعليم في الجنوب الشرقي باللغة الكردية، أو تعديل دستوري ممكن أن يسلط الضوء على العرق الكردي. ولا إطلاق سراح عبد الله أوجلان جزء من هذه المبادرة، ولم تتطرق المبادرة إلى أي شكل من أشكال الحكم الذاتي للمدن أو البلدات ذات الأغلبية الكردية، أو وقف العمليات العسكرية التركية ضد حزب العمال الكردستاني.

وفي يونيو ٢٠٠٩ م عقد مجلس الأمن الوطني، ومنظمة الاستخبارات الوطنية (stihbarat Teskilatı - MIT) اجتماعا خاصا وطلب من الحكومة اعداد تقرير خاص لمناقشة السيناريوهات المحتملة بشأن أفضل السبل لنهج الحل السلمي.[١٤٠]

أعدت الحكومة التقرير والذي جاء فيه ان المسالة الكردية هي مشكلة الأمن الوطني وأنها فوق قدرة طرف واحد على حله.. وأن للمسألة الكردية أبعادا متعددة، وعلى الرغم من كون البعد الأمني أقوى جوانبها، فلها الأبعاد الاقتصادية والثقافية، وحقوق الإنسان، وأبعاد إقليمية ودولية لا تقل أهمية.

وفي الوقت نفسه أكدت الحكومة ،في محأولة لتهدئة المخاوف وتبديد الشكوك من أن حكومة حزب العدالة والتنمية التي تتمتع بنسبة ٥١٪ من المقاعد فيها، لن تقوم باتخاذ قرارات مصيرية تختلف جوهرياً عن السياسة التقليدية للدولة بشأن أهم قضية داخلية لتركيا من دون استشارة المعارضة

140 Ertan Eefegil, "AK Party's Policies About the PKK Terrorism, Northern Iraq and Kurdish Issue ", Review of Social, Economic & Business Studies, Vol.9/10, 115-140.p.16

وجماعات المجتمع المدني. وقد عقدت أولى هذه الاجتماعات في ١ آب ٢٠٠٩ م، عندما شكل"ورشة عمل" نحو حل المسألة الكردية، والتقى خلال هذه الجلسة وزير الداخلية بشير أتالاي بـ ١٥ من الأكاديميين والخبراء من أجل الاستماع إلى وجهات النظر حول أفضل السبل لحل المسألة الكردية، وبعد ذلك التقى أتالاي مع مركز الديمقراطية، حزب اليسار(DSP)، وممثلي الحركة اليمينية القومية الكبرى حزب الاتحاد(BBP)، وممثلي يمين الوسط الحزب الديمقراطي(DP)، والحزب المؤيد للأكراد حزب المجتمع الديمقراطي(DTP) . وقام وزير الداخلية بلقاء وفد لغرف التجارة وتبادل السلع(TOBB)، والنقابات العمالية (هاك) و(تورك إيش) واتحاد البارات التركية(TBB). وفي أثناء عملية التشاور، في ١٨ أغسطس ٢٠٠٩، قدمت الحكومة تفاصيل محددة أولية للمبادرة الكردية عبر وسائل الاعلام.

إن البرنامج أكد أن من أولوية حكومة حزب العدالة والتنمية اتخاذ الخطوات التي من شأنها ليس فقط تقليل حجم العنف بين حزب العمال الكردستاني والقوات المسلحة التركية، ولكن أيضاً "القضاء على العنف مرة واحدة كلياً، وتهدف الحكومة إلى انهاء الصراع المسلح بشكل دائم". وهذا يعني تحديدا نزع سلاح حزب العمال الكردستاني وتفكيكه، وكذلك تعهدت الاستخبارات بعمليات سرية مكثفة لمنع قطاعات متطرفة داخل حزب العمال الكردستاني في تخريب هذه العملية الدقيقة جدا عن طريق إجراء أعمال العنف الاستفزازية.

وبالإضافة إلى ذلك، تضمنت الخطة التخفيف من آليات القمع مثل الحد من نقاط التفتيش العسكرية في بعض الطرق الرئيسية التي أدت إلى خنق وسائل النقل والتجارة في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك،سيتم إعادة تصميم البرامج في قناةTRT6 ، بحيث تشمل نسبة أكثر من العناصر الثقافية الكردية، بدلا من قراءة تقارير إخبارية حكومية. وتم التأكيد أيضاً على

الاستثمار الاقتصادي والتنموي في المنطقة الكردية من ولايات جنوب شرق تركية، والرفاه الاقتصادي وتوفيرالعمل في المناطق الكردية كإجراءات مهمة جدا من أجل حل هذه المسألة.

المكون النهائي للخطة الأولى كان للتعاون مع الإدارة الكردية في إقليم كردستان العراق والأمم المتحدة والحصول على تأييدهم لإخلاء مخيم مخمور في شمال العراق، الذي كان واحدا من الأماكن الرئيسية للتجنيد لحزب العمال الكردستاني. واقترحت الخطة تشجيع سكان مخمور بالعودة إلى تركيا ومسلحي حزب العمال الكردستاني بالاستسلام للادارة الكردية والحصول على التأهيل هناك، بالإضافة إلى تخفيف بعض مواد قانون العقوبات التركي ذات الصلة، لتسهيل استسلام مقاتلي حزب العمال الكردستاني, والسعي لإنشاء آلية للتشاور الثلاثي بين تركيا والعراق والولايات المتحدة في هذا الصدد. وضمن نفس السياق تم رفع حالة الطوارئ في بعض المحافظات الشرقية والجنوبية الشرقية، التي كانت قد وضعت في عام ١٩٨٠م.

وفي نوفمبر ٢٠٠٩، تم رفع الحظر على استخدام اللغة الكردية في السجون. بالإضافة إلى خطوات صغيرة لكن ملموسة لصالح الكرد، كما لوحظ التغير الواضح في خطاب حزب العدالة والتنمية. وأكدت الحكومة على حقوق الإنسان، و تم رفع سقف الحريات المدنية والتركيز على التنمية الاقتصادية والديمقراطية[١٤١]

141 Ibid

## أهمية المبادرة الكردية:

يعتقد المطلعون على المسألة الكردية في تركيا أن الدولة قد ضَيَّعَت في مناسبات عدة فرصا لتسوية المسألة الكردية، ويؤكدون أنه في الماضي فشل كل من الكرد والحكومة التركية في الاستفادة من هذه الفرص التي كانت متاحة لهم لتسوية المسألة بطريقة من شأنها أن تكون مناسبة لجميع الأطراف المعنية. فبعد اعتقال أوجلان في عام ١٩٩٩، على سبيل المثال، كان حزب العمال الكردستاني في حالة من الفوضى. ودعا أوجلان لوقف الأعمال العسكرية، وحدث انشقاق داخل الحزب(انشق كونكرا جل عن حزب العمال الكردستاني ). وقال الجناح المنشق أنه تخلى عن الكفاح المسلح وستواصل النضال بالوسائل السياسية لتحقيق الحقوق الكردية. هنا ينبغي أن نقول أنه كان من الأجدر بالحكومة أن تستغل الفرصة وتتفاوض مع حزب الشعب الديمقراطيHEDEP، الحزب الكردي القانوني آنذاك. لم يكن الحزب المذكور تحت سيطرة حزب العمال الكردستاني وأوجلان، ولكن الحكومة كانت على اعتقاد خاطئ بأنها قد هزمت حزب العمال الكردستاني إلى الأبد، ولم تنظر حقيقة أن هناك قضية كردية تنبغي معالجتها.

خلال هذه الفترة كان يمكن للحكومة التركية الاستفادة من الفرصة المتاحة لها كما فعلت الحكومة البريطانية في تسوية قضية الجيش الجمهوري الايرلندي. عندما أعلن الجيش الجمهوري الايرلندي (IRA) وقف إطلاق النار في أواخر عام ١٩٩٠م، فإن الحكومة البريطانية التي كانت على علم بالارتباط العضوي بين الجيش الجمهوري الايرلندي والشين فين، لم تتردد في التفاوض مع الأخير. كانت هذه سياسة خطيرة جدا وجريئة من جانب توني بلير. فحينئذ كان هناك الكثير في المجتمع البريطاني، وخاصة في ايرلندا الشمالية، من ذوي التوجه اليميني المتطرف. وكان اليمين المتطرف الذي

يمثلـه الحـزب الوحـدوي الـديمقراطي البروتسـتانتي والميليشـيات الأخـرى يعارضـون بشـدة أي تعامـل مـع الإرهـابيين مـن الجـيش الجمهـوري الايرلنـدي. ولكن في نهاية المطـاف، سـادت بـرودة الاعصـاب عنـد صـناع القـرار ليـدخروا البلاد الكثير من إراقة الدماء في اتفاق الجمعة العظيمة لعام ١٩٩٨م. ولا تقل كميـة الـدم والمـرارة بين القوى المعارضـة في أيرلنـدا الشـمالية عـن تلـك الـتي توجـد بـين حـزب العمـال الكردسـتاني والجـيش التركـي واليمين المتطـرف في تركيا. وسوف نناقش نموذج الجيش الجمهوري الأيرلندي لتسوية النزاعات، أدناها(الصفحة) بالتفصيل.

إن سبب ضياع هذه الفرصة هو التركيبة العقلية للسياسة التركيـة، الـتي كانت – ولا تزال ولكن بدرجة أقل – تحت تـأثير كـبير وغـير مـبرر مـن الـيمين المتطرف الذي يدعمه الجيش والنخبة الكمالية المؤيدة للوضع الراهن. يقدم مايكل غونتر، وهو خبير في هذا الموضوع، والذي غالبا ما ينتقد حزب العمال الكردستاني، شرحا مماثلا في كتابه الأخير حول عدم قدرة الحكومة في حل المسألة الكردية. إنه يعتقد ان المجتمع التركي بصفة عامة، والمعارضة في كل مـن اليسـار والـيمين، وخصوصـا الجـيش، يعـاني مـن العقـدة الكرديـة. وهـذه العقدة تدفع النحبة الكمالية إلى نكران الواقع الكردي وسياسة التهميش[١٤٢].

ويسـاهم حـزب العمـال الكردسـتاني بـدوره في الحيلولـة دون الوصـول إلى حـل سـلمي وضـياع الفـرص، ويعـود ذلـك إلى لهجتهـا المتشـددة والمتطرفـة، والخطاب غير الواقعي، وعدم وجود قيادة سياسية ماهرة وذات نظرة بعيـدة. يكفي أن نذكر في هذا الصدد أنه حتـى أواخـر التسـعينات مـن القـرن الماضـي كان حزب العمال الكردستاني يعد نفسه حزبا ماركسيا ستالينيا في تركيـا،

142 Michael M. Gunter, the Kurds Ascending: The Evolving Solution to the Kurdish Problem in Iraq and Turkey, Palgrave, Macmillan, 2007, (See Chapter 5)

ويدعو إلى إقامة جمهورية اشتراكية مستقلة في كردستان الشمالية، ولم يتغير ذلك إلا بعد اعتقال اوجلان[١٤٣]

ومع ذلك، يرى حزب العمال الكردستاني أن الحكومة هي وحدها المسؤولة عن الفرص الضائعة لأنها أعلنت في مناسبات عديدة وقف إطلاق النار من جانب واحد, لكن الحكومة لم تكن تستقبله بشكل ايجابي. أعلن (ب ك ك) تعليقا للمواجهات المسلحة من جانب واحد في ديسمبر ٢٠٠٨، لتمكين الحكومة من اجراء الانتخابات المحلية بسلام، فرصة أخرى تم تفويتها. واحترم الجيش التركي هذا التعليق ولم تشن قواته أي هجمات ضدّ مقاتلي حزب العمال الكردستاني أثناء تلك الفترة. وتبعا لذلك، جاء وقف اطلاق النار حيز التنفيذ رسمياً. بعد الانتخابات، مدد حزب العمال الكردستاني تعليق المواجهة المسلحة حتى ١١ يونيو ٢٠٠٩. ووفقاً لحزب العمال الكردستاني ووكالة انباء فرات الناطقة باسمها، فإن الحزب قرر وقف اطلاق النار الأخير من جانب واحد، "على أن تتحمل أطراف النزاع، والقادة ومنظماتهم، المسؤولية لاغتنام الفرصة اللازمة لتهيئة المناخ والظروف لإجراء مفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي للمسألة الكردية على أساس المبادئ الديمقراطية وقيم حقوق الإنسان[١٤٤].

وعلى الرغم من المناوشات الصغيرة القليلة، يبدو أنه حتى نهاية شهر مايو من عام ٢٠١٠ م كان هناك وقف إطلاق النار لمساعدة الحكومة لتنفيذ المبادرة الكردية، وكانت هناك فعلاً فرصة تاريخية قدمت نفسها على أطراف النزاع.

143 Ocalan's PKK``, The Estimate, Vol XI, No.5, february26, 1999

144 Second Report and Recommendations on the Kurdish Question in Turkey, by the International Delegation of Human Rights Lawyers, July, 2009.http://khrag.org/SECOND%20REPORT%20AND%20RECOMMENDATIONS%20ON%20THE%20KURDISH%20QUESTION%20IN%20TURKEY.pdf (accessed on July1, 2010.(

ومع ذلك، فإن حكومة حزب العدالة والتنمية تؤكد أن المبادرة الكردية كانت بادرة حقيقية لتسوية النزاع الكردي، ولكن حزب العمال الكردستاني بدأ التصعيد العسكري لأنه لم يعط الوقت الكافي لمعالجة المسألة الكردية. وكانت مبادرة الحكومة شجاعة حقا وغير تقليدية من نواح كثيرة. وهناك العديد من التصريحات التي أدلى بها مسؤولون حكوميون، بخاصة تلك التي أدلى بها الرئيس غل ورئيس الوزراء أردوغان بشأن هذه المسألة. وكانت هذه التصريحات، واقعية جريئة، وفيها ما يكفي من الحنكة وبعد النظر وغير مسبوقة في الخطاب الرسمي للسياسة التركية. ففي آب ٢٠٠٥، أدلى رئيس الوزراء أردوغان البيان التاريخي في ديار بكر، كونه أول رئيس وزراء تركي، أعترف فيه بأن الدولة قد ارتكبت أخطاء في الماضي في علاقاتها مع الكرد: "إن المسألةالكردية هي مشكلة الجميع."[١٤٥] وقد صرح الرئيس التركي عبد الله غل من جانبه في ٢٣ أيار، ٢٠١٠ بأن مشكلة تركيا الأكثر أهمية هي"مشكلة كردية"وأنه لا بد من حلها، والإرهاب يجب أن يأتي إلى نهايته"[١٤٦].

وأعقبت ذلك زيارات غل وأردوغان إلى المنطقة الكردية في محافظات الجنوب الشرقي. وكنتيجة لذلك تبلورت عند الحكومة الكردية المبادرة في حزمة الاصلاحات الديمقراطية الأوسع التي تم تشريعها من قبل البرلمان التركي. وقد رفض بعض عناصر حزمة من قبل المحكمة الدستورية العليا، التي يسيطر عليها النخبة القديمة المناصرة للوضع هذه الفرصة. واستنادا إلى العديد من العوامل،فان هذه الفرصة التاريخية تبدو أنها قد تم وضعها على الرف مؤقتا، وصوت طبول الحرب قد أصبح مرتفعا مرة أخرى.

145 Qantara, "Two Steps Forward, One Step Back," November 19, 2007, 
http://www.qantara.de/webcom/show_article.php/_c-476/_nr-881/_p-1/i.html?PHPSESSID=5 (accessed December 10, 2008.(

146 Today's Zaman May 31.2010

فمن وجهة نظرنا فإن هذه الفرصة التاريخية التي أنشئت من قبل الحكومة لا تزال لديها فسحة جيدة للنجاح, ولكن نجاح المبادرة تتطلب:

١) إشراك جميع الجهات الفاعلة المهمة وذات الصلة الوطنية والإقليمي ة والدولية"

٢) إدراج جدول زمني مرحلي لتنفيذ المشروع"

٣) الشجاعة والرؤية الفريدة لتكون قادرة على البقاء على المسار الصحيح، بغض النظر عن العقبات التي سيتم وضعها على طريق السلام من خلال المتطرفين والقوى الخارجية، وأخيرا"

٤) وضع آلية مناسبة وفعالة، أساسا لتسوية المسألة الكردية في تركيا هي في حاجة إلى خارطة الطريق مع ولاية واضحة.

## العوامل التي تعوق عملية السلام:

١) الموقف السلبي للمعارضة التركية من المبادرة

ومع ذلك، فإن الإجماع على الرغبة في السلام لا يستلزم اتفاقات مماثلة على تفاصيل مبادرة السلام كما قدمته حكومة حزب العدالة والتنمية. هناك خلافات حادة بين أطراف الصراع. في الواقع، رفضت المعارضة، ولا سيما حزب الشعب الجمهوري وحزب العمل القومي، المبادرة الكردية، لمجرد الرغبة في حرمان حزب العدالة والتنمية إنجازا تاريخيا عظيما، في حين قد يجد الكراد الأمل في الإصلاحات المقترحة، والقوميون الأتراك هم أقل من يفرح بالمبادرة الكردية. وقال دنيز بايكال زعيم سابق لحزب الشعب الجمهوري, إن المبادرة الكردية يهدد وحدة تركيا. وقال بايكال إن منح الحق في التعليم بلغات أخرى غير التركية من شأنه أن يؤدي إلى تقسيم تركيا. وتعليقاً على طلب أحمد تورك زعيم حزب المجتمع الديمقراطي أن تقوم حكومة حزب العدالة والتنمية بتشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في الأخطاء

**التاريخية التي بذلتها الحكومات السابقة (مثل سياسات التتريك القسري) قال، بايكال: إنه لا فائدة من العودة إلى الماضي. فمهما حدث في الماضي، يجب العيش معا من الآن فصاعدا. وذهب بايكال إلى اتهام أردوغان على استحداث "خطة لتدمير وتقسيم تركيا". فأجاب أردوغان: "هناك بعض الناس الذين يريدون أن يكون هناك شهداء"[١٤٧] .**

**وقال دولت بخجلي، زعيم حزب الحركة القومية: إن مبادرة الحكومة هو "مبادرة حزب العمال الكردستاني"، واتهم الحكومة بالتفاوض وعقد صفقات مع الإرهابيين. وقال أيضاً إنه تمت صياغة الخطة كجزء من مؤامرة عالمية من قبل أكبر من قوى عالمية معينة للسيطرة على موارد المياه والطاقة في المنطقة. في الواقع كان بعض أعضاء حزب العمل القومي يطلقون تهديدا صريحا ضد حياة وزير الداخلية في البرلمان، وحذروه من أنه "يجب ألا يأتي وحده لأداء الصلاة في مسجد بجوارنا". كانت هذه هي المرة الثانية في أقل من ١٠ أيام يقوم فيها أعضاء حزب العمل القومي بتهديد الحكومة وأعضاء من حزب العدالة والتنمية الحاكم وأعضاء حزب المجتمع الديمقراطي الكردي[١٤٨].**

**أما بالنسبة لدولت بخجلي، فلم يكن هناك شيء اسمه "المبادرة الكردية" وإنما "مؤامرة ضد وجود الأمة التركية. وأن هناك جهودا لاحياء معاهدة سيفر الميتة وأن الحكومة تتعرض لضغوط الولايات المتحدة لتقسيم تركيا وإقامة دولة كردية كجزء من استراتيجية الولايات المتحدة لخلق شرق**

---

١٤٧ يقصد أردوغان هنا ان اليمين التركي يحبون أن يقتل الجنود الأتراك حتى يتمكنوا من استغلال هذه المآسي لأجندات سياسية.

148 Yusuf Kanli, Daily Hurriyet News, Wednesday, November 11, 2009

أوسط جديد. من المؤسف أنه، لأول مرة في تاريخ الأمة التركية، والحكومة التركية كانت متعاونة مع مثل هذه المخططات الإمبريالية "الديمقراطية"[١٤٩]

في البداية، كان كل من حزب الشعب الجمهوري وحزب العمل القومي رحبا بالمبادرة، ولو بلهجة حذرة. وكشفت أحزاب المعارضة عن موقفها الرافض للمبادرة ونداء الحكومة لبناء توافق وطني، وادعت أن المبادرة تفتقد إلى التفاصيل والرؤية الواضحة "تريد الحكومة منا أن نركب في السفينة التي لم يتم تعيين وجهتها الخاصة وتتقاذفها الامواج". أرادت المعارضة أن تبين للرأي العام بأن رفضها لم تكن للعملية السلمية أو موقفا ضد حل للمسألة الكردية، بل ادعت المعارضة أنها لا تعلم بالتفاصيل. والحكومة من جانبها أرادت أن تقول بأنها لا تريد أن تنفرد في رسم خطة كاملة مقدما، دون التشاور مع أحزاب المعارضة وممثلي المجتمع المدني، وإنها لا تحأول فرض الأمرالواقع[١٥٠].

كما وضع أحزاب المعارضة مسبقا بعض الخطوط الحمراء التي يقولون انها لا يمكن تجاوزها في أي مفاوضات لحل المسالة الكردية. واشترط حزب الشعب الجمهوري الشروط التالية:

أ) لا يمكن إجراء تعديل دستوري على أساس عرقي.

ب) ولن يكون هناك تعليم باللغة الكردية.

ج) ولا يجوز التخلي عن الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب. يبدو أن الحكومة كانت على علم تام بأن مبادرتها – بطريقة أو بأخرى – تدابير جزئية، وسوف تستخدم الغموض في هذه المبادرة من جانب المعارضة في

149 - Nazli Sila Cesur "The Justice and Development Party's discourse onThe Kurdish Question ",ed. Ben Garner, Sonia Pavlenko, Salma Shaheen & Alison Wlanski, Cultural and EthicalTurns http://interdisciplinarypress.net/index2.php?page=shop.product_details&product_id=94&flypage=flypage.tpl&pop=1&option=com_virtuemart&Itemid=28

150 Akin, p.4.

انتخابات ١٢ يونيو الوطنية. هذا ما يفسر جزئيا تباطؤ الحكومة في تنفيذ المبادرة الكردية.

٢) رفض المبادرة من قبل حزب العمال الكردستاني

انتقد حزب العمال الكردستاني: التدابير المقترحة بأنها "سطحية" و"هراء". ففي بيان أعلنته وكالة فرات للأنباء، قال حزب العمال الكردستاني "لا يمكن حل المسألة الكردية من دون الاعتراف به كممثل لإرادة الشعب الكردي وإقامة حوار معه". كما شدد حزب العمال الكردستاني على أن يدرج الاعتراف الرسمي بالكرد في دستور تركيا.[١٥١]

فما هي الأسباب الكامنة وراء رفض حزب العمال الكردستاني للمبادرة الكردية المقدمة من قبل اللحكومة؟ فعلى الرغم من أن حزب العمال الكردستاني قد رحب في البداية بنية الحكومة لاتباع نهج سلمي تجاه المسألة الكردية، يبدو أنها قد أثارت اعتراضات جدية على ذلك في وقت لاحق. كانت رغبة حزب العمال الكردستاني ليكون الممثل الوحيد للأكراد, وإصراره على أن يتم إدراج أوجلان زعيم الحزب المسجون، في المفاوضات، من أهم العقبات أمام السلام.. فوفقا لحزب العمال الكردستاني أن أوجلان هو الزعيم بلا منازع للشعب الكردي في تركيا، وليس هناك حل دائم للمسألة الكردية الذي يمكن تحقيقه من دونه.

يبدو أن أوجلان وحزب العمال الكردستاني يحاولون محاكاة تجربة جنوب أفريقيا في تركيا. ففي تصريح له إلى المؤتمر الدولي الخامس حول "الاتحاد الأوربي وتركيا والكرد"، الذي عقد في بروكسل في كانون الثاني ٢٠٠٩ م، قال أوجلان ما يلي: "إنني أعتبر كل الجهود الرامية إلى حل ديمقراطي للمسألة الكردية وخلق سلام دائم ثمينة جداً... هذه الحقيقة

151 AK party government's Kurdish Initiative, 15 November 2009 by KB 
http://kurdistancommentary.wordpress.com/2009/11/15/ AK party governments-kurdish-initiative

وحدها يجعل من الضروري أن يعمل الطرفان لحلّ النزاع معا وعلى أساس تحقيق المصالح المشتركة في الحياة الاجتماعية والوطنية والسياسية التي تأسست البلد من أجلها والوصول إلى القرارات المناسبة.... يريد الكرد فقط الاعتراف بوجودهم، والحرية لثقافتهم وتأسيس نظام ديمقراطي كامل... ليس من الممكن حل المسألة الكردية، من خلال السلاح والعنف... ونحن نقبل بالجمهورية التركية، كدولة وحدوية وعلمانية. ومع ذلك، فإننا نعتقد أن هناك حاجة إلى إعادة تعريف الدولة الديمقراطية على أساس احترام حقوق الشعوب والثقافات.[١٥٢]

وفي البيان الصادر في ١٣ يوليو ٢٠١٠، وخلال زيارة محاميه له في سجن إمرالي، وضع أوجلان شروطه الأساسية لإيجاد حل للمسألة الكردية: وقف لإطلاق النار بين الطرفين، وإنشاء لجان المصالحة الوطنية لصياغة التفاصيل للتوصل إلى تسوية للمسألة الكردية، ولجنة لتقديم توصيات للإطار القانوني والضمانات الدستورية للأكراد. والمرحلة النهائية من خطة السلام تكون بوضع مقاتلي حزب العمال الكردستاني في منطقة خاصة والاستسلام في وقت لاحق إلى الحكومة تحت إشراف هيئة دولية، واقترح أن يكون هذا الدور للأمم المتحدة. وقد تكررت هذه النقاط في خارطة طريق أوجلان من أجل السلام التي كتبت في عام ٢٠١٠ من السجن.

ورغم أن الحكومة تفاوضت مع حزب المجتمع الديمقراطي رغم ارتباطه بحزب العمال الكردستاني، ولكن المفاوضات العلنية مع اوجلان، التي يوصف بأنها "قاتل الاطفال" في وسائل الإعلام القومية التركية تعد من المحرمات التي سيكون من الصعب للغاية لحزب العدالة والتنمية تجاهلها.

152Second Report and Recommendations on the Kurdish Question in Turkey, by the International Delegation of Human Rights lawyers, july 2009

ولن تتحدث أية حكومة إلى ما يعتبر منظمة إرهابية في الأشهر التي سبقت الانتخابات الوطنية. ولم يقم وقادة الحكومة الحالية في تركيا بهذه المخاطرة.

ويعتقد كاتب هذه السطور أن الرهانات العالية والمصالح العليا التي تتحقق بوجود السلام تتطلب قدرا كبيرا من الشجاعة والتضحيات، وينبغي ألا يدخر جهد في هذا الصدد. إذا كان النبي محمد (صلى الله علي وسلم) قد تمكن من توظيف طاقة أبي سفيان، الذي كان وذلك العدو اللدود للإسلام، لخدمة رسالة الإسلام قبل أن يسلم وذلك فلا يوجد أي سبب لعدم استخدام طاقات أوجلان من أجل السلام. ثم إن أوجلان ليس الشخص الوحيد في تركيا المسؤول عن استمرار الحرب وقتل الأبرياء. فالصراع الدموي في تركيا يسبق حزب العمال الكردستاني بعقود. والتاريخ شاهد على أن العديد من الشخصيات المؤثرة في التاريخ الحديث قد تحولوا في وقت قصير نسبيا من كونهم زعماء لمنظمات إرهابية مسلحة إلى صناع سلام وبناة دولة. يكفي أن نذكر هنا عددا قليلا فقط منهم: نيلسون مانديلا من جنوب أفريقيا، وياسر عرفات زعيم منظمة التحرير الفلسطينية، ومناحم بيغن في إسرائيل، وجيري أدامز. وكذلك قواد الحركة الكردية التحررية في كوردستان العراق, أصبحوا بعد سقط الدكتاتورية مناضلين شرفاء أوفياء بعد أن كانوا متمردين مأجورين عملاء يا نظر البعثيين القوميين اتهم هؤلاء القادة في البداية بقتل المدنيين الأبرياء وبكونهم متورطين في جرائم الخيانة ضد دولهم. ومع ذلك، فإن المصلحة الوطنية تتطلب احيانا من رجل الدولة تقديم تضحيات كبيرة ومؤلمة من أجل السلام. إلى جانب ذلك، نرى أن أوجلان الخارج من السجن سوف يكون أقل جاذبية وأقل كاريزما من أوجلان الذي هوالضحية ونزيل السجن.

أردوغان هو رجل الدولة الوحيد حاليا في تركيا، الذي يملك من الشجاعة والنزاهة والتفويض الوطني وهو قوي وله كاريزما، ليكون قادرا على اتخاذ

قرارات جريئة من قبيل إشراك أوجلان في عملية السلام. وكما يقول عمر اون الان، الكاتب التركي – عن حق –إنه لم يعد معقولا أو مرغوبا فيه أن نتظاهر بأن أوجلان لا توجد لديه الشرعية والتأييد بين الكرد. إنه "لديه بالفعل النفوذ المهيمن على الكرد وحزب المجتمع الديمقراطي ولا سيما من زنزانته في السجن"[١٥٣]

بالإضافة إلى ذلك، فمن الواضح جدا أن حزب المجتمع الديمقراطي يريد بعض الحقوق الثقافية، بما في ذلك إلزامية التعليم باللغة الكردية في المناطق الكردية في جنوب شرق البلاد. وأن هذه الحقوق الثقافية، لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق منح الحكم الذاتي الإقليمي للمناطق الكردية. وينبغي إنشاء البرلمانات الإقليمية من خلال الانتخابات وتكون مسؤولة عن كلّ المناطق "باستثناء الشؤون الخارجية والخدمات المالية والدفاع التي تتحقق بالتعاون مع الحكومات الإقليمي ة". وقد طالبت المعارضة التركية الحكومة برفض هذه المطالب من حزب المجتمع الديمقراطي. ووصفتها بكونها جزءا من "مشروع حزب العمال الكردستاني المتشدد لتقسيم البلاد"[١٥٤]. وفي صيف ٢٠٠٩م، أجرى رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان سلسلة من المحادثات المباشرة وغير المباشرة مع القادة في حزب المجتمع الديمقراطي، وخاصةً زعيمها احمد ترك. وكان هدف هذه المحادثات هو عرض استعداد الحكومة للتوصل إلى حل، وردا على ذلك، ألقى قادة الأحزابالمعارضة البرلمانية الخطب الحماسية لإلهاب المشاعر القومية وإثارتها ضد الحكومة. وذكر دينيز بايكال ان الحكومة تتعاون مع الارهابيين، في حين أعلن دولت بخجلي، أن قيام حكومة حزب العدالة والتنمية بالمفاوضات مع قادة الكرد

153 AKP'nin Kürt Açılımı ve Tek Türkiye, Istanbul Yolculuk Yayınevi, 2011,p.405

154 Erhan Üstündağ" possible-solution-for-kurdish-question-suits-eu-accession-process http://bianet.org/english/local-goverment/123087, Istanbul - BİA News Center 01 July 2010). Accessed on Aug 10, 2010.

يعد في جوهرها خيانة للدولة من قبل محادثاتها مع "الارهابيين". وهدد حزب العمل القومي، وقال إنه على استعداد حتى لـ"الذهاب إلى الجبال" لحماية البلاد[155].

إن مطالب حزب العمال الكردستاني وتوقعاته بشأن حل القضية الكردية لاتتناغم مع السياسة التركية السائدة، بما في ذلك حكومة حزب العدالة: يشكل مطلب الحكم الذاتي الإقليمي عقبة خطيرة في طريق التسوية السلمية لمشكلة الجنوب الشرقي لأنها غير عملية أيضاً . فخلافا لكردستان في العراق ليس من الممكن تحديد حدود المناطق الكردية في تركيا. إلى جانب ذلك، ووفقا للمعلومات التي قدمها ألتان تان، عضو البرلمان الكردي المتحالف مع حزب المجتمع الديمقراطي، هناك ما لا يقل عن ٦٠ ٪ من الكرد يعيشون في المناطق غير الكردية في غرب ووسط الأناضول أو أحياء مختلطة في الشرق. هؤلاء الناس يعيشون في اسطنبول وبورصة وأضنة ومرسين وقونية. بالإضافة إلى ذلك، هناك اعداد كبيرة من الكرد في مناطق مختلطة، في مدن مثل كارس، اجدير، أديمان، ارضروم،ملاطية، غازيعنتاب وقهرمان مراش. ويكون الكرد في بعض هذه المناطق أغلبية بسيطة في حين تملك الأتراك الأغلبية في مناطق أخرى. ويكون السكان الناطقين باللغة العربية ٢٠٪ من المجموع في ماردين وأورفا شانلي وباتمان وسيرت[156].

ومع ذلك، فإن قادة حزب العمال الكردستاني إما يجهلون أو يتجاهلون هذه المسألة اذ يمكن ملاحظة هذه الحقيقة في المقابلة التالية مع مراد قرة يلان، قائد قوات حزب العمال الكردستاني في قنديل مع مراسل جريدةتركية:

---

155 Egemen Basar Bezci `` the Kurdish Question in Turkey: a Critical Juncture `` Moshe Dayan centre, Tel Aviv Notes, August 17, 2009.

156 Kurt Sorunu, pp.555-56.

"...هناك الكثير من المسائل الإثنية التي وجدت طريقها إلى الحل ولدي عدد من الأمثلة في اسبانيا، اسكتلندا، وبلجيكا... ويمكننا أن نقدم عددا كبيرا من الأمثلة في أوروبا. يمكن أن نأخذ كل هذه الأمثلة والاستفادة منها لحل القضية الكردية. نحن لا نطلب الكثير. ستجلب حل هذه المسألة المنافع الإيجابية للجميع. مثال آخر هو فرنسا، أول دولة على أساس الدولة، وتنظر تركيا إلى فرنسا كدولة مثالية، ولكن هناك ممارسات مختلفة في تركيا. أعطت الحكومة الفرنسية لكورسيكا الحكم الذاتي، وجميع هذه الحقوق، إذا أعطي للشعب الكردي، وسوف يتم قبولها، ولا يوجد شيء أكثر من ذلك. المسألةهي أن الحكومة تقول اليوم: نعم، الشعب الكردي موجود، ولكن في الوقت نفسه يقولون انه جزء من الشعب التركي. ويرددون أن هناك شعب كردي غير أنه لا توجد الشخصية الكردية كقومية متميزة. هذا يعني أن هناك العديد من المجموعات العرقية في تركيا، لكنهم جميعا اتراك. إنها بطريقة ما تلاعب بالكلمات. إن سياسة الصهر القسري التي استمرت على مدى السنوات الماضية مازالت مستمرة"[١٥٧].

بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن هناك أزمة ثقة كبيرة بين الكرد الموالين لحزب العمال الكردستاني والحكومة. يدعي أنصار الحزب الكردي أنه منذ الانتخابات المحلية في مارس ٢٠٠٩، والتي فشل فيها حزب العدالة والتنمية في تحقيق نصر واضح وقوي وسجل فيها حزب المجتمع الديمقراطي الكثير من المكاسب بما في ذلك المكسب الكبير وهو الفوز برئاسة بلدية ديار بكر، العاصمة الإقليمي ة، يدعون أن الحكومة بعد انتصارات حزبهم شرعت في سياسة عدوانية تجاههم وتبنت خطابا قوميا اكثر تشددا من ذي قبل، وشملت ذلك اعتقال العديد من مؤيدي الحزب, وسجن المئات من أنصاره،

157 PKK leader Karayilan: EU responsible for stalemate in Kurdish issue...
www.groundreport.com/World/PKK-leader...The.../2922030

بما في ذلك الأطفال الذين كانوا يلقون الحجارة على الشرطة. وتقول صباحت تو ونجل، وهي عضو بارز في حزب المجتمع الديمقراطي: "ان انتخابات ٢٠٠٩ م خلقت فعلا فرصة لحزبنا أن يضاعف مقاعده في البلديات. ولكن الحكومة لجأت إلى العنف للانتقام لهزيمتها في الانتخابات: بالإضافة إلى ذلك، أجرى الجيش التركي عمليات ضد حزب العمال الكردستاني. وهكذا، فإنه من الواضح أن الحكومة التركية وحزب العدالة والتنمية يسعيان إلى حل من دون الكرد المعنيين بالمسألة"[١٥٨].

نقلت صحيفة "زمان اليوم" عن ديلك كوربان، باحث تركي في مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية (TESEV)في يوم ٢٨ يونيو ٢٠١٠ قوله: "كيف يمكنك وضع طفل بعمر ١٥ عاما في السجن، حتى لو كان يحمل راية حزب العمال الكردستاني أو حتى إذا كان يغطي وجهه أثناء مظاهرة؟ هل من الممكن الحديث عن "المبادرة الكردية" لعائلة هذا الطفل؟ هل من الممكن أن نقول إن هذا الطفل لن يشعر بالكراهية ضد الدولة أو حكومة حزب العدالة والتنمية؟"[١٥٩]

علاوة على ذلك، شجع كل من حزب العمل القومي وحزب الشعب الجمهوري المعارضة الشديدة للحكومة وللمبادرة الكردية. ودافع أونور أيمن، النائب في البرلمان، عن الحل العسكري وأشاد بمجزرة درسيم كأسلوب مثالي للتعامل مع المسألة الكردية، علماً أن المعارضة كانت بعيدة كل البعد عن الواقع الكردي. ويتجلى ذلك في عدد الأصوات في الانتخابات الوطنية في عام ٢٠٠٧م, حيث حصل حزب الشعب الجمهوري ٠,٥٪ من الاصوات في دياربكر، المدينة التي تقطنها أغلبية كردية مأهولة بالسكان في منطقة جنوب

158 An Exclusive Interview with Ms. Sebehat Tuncel, Kurdish MP of Turkey's Parliament and Istanbul Deputy for the Democratic Society Party (DTP) Kurdish Herald Vol. 1 Issue 2, June 2009.(

159 TESEV's Kurban: Solving Kurdish problem would bring more votes to AK Party``, Today's Zaman,28 Jun 2010.

شرق البلاد. وأصبح حزب العدالة والتنمية على بينة من حقيقة انه طالما استمرت الأحزابمع سياسة القومية التركية المعادية للكرد، فإنها ستبقى ذات نفوذ ضئيل في المنطقة الكردية.[١٦٠]

٣) دور الجيش:

المتنفذون الجيش هم أيضاً عقبة خطيرة في طريق التسوية السلمية للمشكلة الكردية. وكانت مؤسسة الجيش التركي تقف دائما فريدة من نوعها بين مؤسسات الدولة التركية. هذا الموقف نابع إلى حد كبير من دور الجيش كمؤسسة حامية للكمالية وللجمهورية التركية، خصوصا في ما يسمى قضايا الخط الأحمر مثل الانفصالية الكردية وقبرص والعلاقات مع اليونان. وفي الصراع مع (ب ك ك) يحأول الجيش التفوق باستخدام مجموعة من الوسائل المتنوعة. ويستخدم حزب العمال الكردستاني بدوره أعمال العنف للحفاظ على تفوقه في السياسة. أما فيما يتعلق بالقضية الكردية، فإن الجيش يسعى إلى تدمير حزب العمال الكردستاني بالقوة، في حين يقوم بتحفيز برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق التي تضررت منذ سنوات من العنف. هذا النهج، لايعني الاعتراف بالهوية الكردية. وقد أصبحت هيئة الأركان العامة الفاعل الوحيد الذي يحدد استراتيجية تركيا للإرهاب. على الرغم من حقيقة أن تركيا تستخدم أحيانا بعض الوسائل القانونية(مثل قانون العفو)، وذلك لتشجيع مقاتلي حزب العمال الكردستاني للعودة إلى ديارهم، في إطار سياسة للإرهاب، فإنها تتجنب تنفيذ سياسة شاملة ومتكاملة لمكافحة الإرهاب، حتى عام ٢٠٠٧ م على الأقل. ففي نيسان ٢٠٠٧ م, أصدر رئيس هيئة الأركان العامة آنذاك، بويوك كانت، تحذيرا إلى

160 Ekrem Eddy Güzeldere,Turkey: Regional Elections and the Kurdish Question, Caucasian Review of International Affairs,Vol. 3 (3) - Summer 2009, http://www.cria-online.org/index.html

الحكومة مذكرا من "ان وطنية ووحدة تركيا، والعلمانية هي الأساس لبلدنا ونظامنا"، وهذه هي الثوابت.[١٦١]

وصرح ايلكرباشبوج، رئيس هيئة الأركان العامة الذي خلف بويوك الكردي في رئاسة الاركان، أنه لا يمكن الاعتراف بالهوية العرقية للكرد بوصفها هوية قومية مشروعة داخل الدولة القومية التركية. ومع ذلك، قال، يسمح للأكراد بتحقيق هويتهم على المستوى الفردي[١٦٢]. ولهذا السبب، فإن الأركان العامة يعد مقترحات حزب المجتمع الديمقراطي للحكم الذاتي الكردي الإقليمي والثقافي باعتباره تهديداً مباشراً لسلامة الأراضي التركية. وبالتالي، فإن الجيش يعدّ الأخير بكونه آلة بيد حزب العمال الكردستاني لتمرير سياسات الهدم.

تعتقد المؤسسة العسكرية التركية أن النية الحقيقية للقوميين الكرد هي الاستقلال, وأنهم لا يرون فائدة من منحهم أية حقوق. ويرى العسكر أن تركيا اتخذت خطوات مهمة في وضع حقوق استخدام لغة الأم، وتعليمه،والبث الإذاعي والتلفزيوني فيالبرامج باللغة الكردية في إطار ضمانات قانونية. ولذلك، فإن مطالب الشعب الكردي لمزيد من الحقوق الثقافية تعني لهيئة الأركان العامة تهديدا للأمة التركية وهيكل الدولة ووحدتها الوطنية[١٦٣].

وعلى الجبهة الداخلية، واجهت الحكومة الكثير من العوائق الهيكلية والعسكرية والمعارضة من النخبة الكمالية المؤيدة للأمر الواقع. ويبدو ان محأولات حزب العدالة والتنمية للحد من نفوذ العسكر تصب في خدمة تحقيق الحقوق للكرد. وقد خفف هذا التدخل بعد أن تخلى العسكر علنا التدخل في

161 - Ed.Marlies Casier and Joost Jongerden, Nationalism and Politics in Turkey, (London: Rutledge,2010),p.110.

162 Egemen Basar Bezci `` the Kurdish Question in Turkey: a Critical Juncture `` Moshe Dayan centre, Tel Aviv Notes, August 17, 2009

163EFEGİL,p.14

الانتخابات الرئاسية، وتمكن حزب العدالة والتنمية من تأمين الرئاسة وتجديد ولايتها الشعبية في عام ٢٠٠٧م, وبعد أن رفضت المحكمة الدستورية في ٢٠٠٨الموافقة على حظر حزب العدالة والتنمية أصبحت الحكومة في موقع اقوى لإجراء المزيد من الاصلاحات. كما استخدمت الحكومة فضيحة ارجينيكون، خلال نفس العام، بتورط ضباط الجيش والمثقفين والبيروقراطيين من دعاة الأمر الواقع في مؤامرة لشن انقلاب، لتقوية مركزهم ودفع الاجراءات بقوة[١٦٤].

تسعى حكومة حزب العدالة والتنمية إلى العمل على جبهتين متوازيتين، فمن جانب تقوم بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني لتقوية موقفها بصدد المبادرة الكردية، ومن جانب آخر تمت إعادة صيغة واسم المبادرة لإرضاء الجيش. فأصبح عنوان الخطة فجأة "الانفتاح الديمقراطي". وكان السبب الرئيسي لهذا اللمسة التجميلية وفقا لبعض التحليلات، هو بيان رئيس الأركان العامة في ٢٥ أغسطس ٢٠٠٩، الذي أكد على الطابع الوحدوي للجمهورية التركية، وأن الجيش لن يدعم أية خطة من شأنها أن تعرض الطابع التركي للجمهورية إلى الخطر.

ويبدو أن العسكر لعبوا دورا في التباطؤ ومن ثم التجميد الكلي للمبادرة. فقد شجعت تصريحات باشبورج، أحزاب المعارضة، التي كانت تسعى في الغالب إلى سياسة سلط الأضواء بطريقة سلبية على المبادرة، برفع لهجتها الانتقادية للحكومة.[١٦٥]

وذكر شكري كوجك شاهين، الصحافي التركي في صحيفة حرييت في ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٩، أن قرار أردوغان بالتباطؤ في تنفيذ المبادرة الكردية جاء بعد

164 Somer, E. G. Liaras Turkey's New Kurdish Opening: Religious Versus Secular Values . Middle East Policy, Vol. 17, No. 2. (2010), p.156
www.citeulike.org/user/resit/article/9754173
165 Akin, p.4.

اجتماع مجلس الأمن القومي في هذا اليوم وتصريح أردوغان بأن المبادرة لن تكون وسيلة لإعطاء الشرعية لـ ب ك ك. ولذلك فمن الواضح ان الجيش سجل احتجاجا قويا ضد المبادرة الكردية في هذه الجلسة، والحكومة ليست في وضع يمكنها بعد إلى تجاهل هذا التحذير.

كما حذر العسكر الحكومة من إعطاء اي دور لشخص أوجلان في المبادرة الكردية. وصرح رئيس هيئة الاركان، قائلا: "يجب أن تكون هناك نظرة فاحصة على من هو المسؤول عن اراقة الدماء. ولا يمكن بأي حال من الأحوال استخدام الحقوق الكردية للضغط لإعطاء الشرعية لأعداء تركيا،... أنت لا تستطيع أن تضع الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم من أجل بلادهم والإرهابيين في الزاوية ذاتها، وأن الدولة في تركيا، والبلد والأمة، هو غير قابل للتجزئة ولغتها هي التركية"[١٦٦].

٤) رفض النخبة الكمالية للحقوق الكردية:

ترفض النخبة العلمانية الكمالية أي اعتراف بالحقوق القومية الكردية وتعتبرها تهديدا لوحدة تركيا. ويصدق الكاتب مصطفى أقيول حين يقول: "...إن النخبة التقليدية في الدولة التركية هي الأسوأ، لأنها لاتعظم شيئا سوى الدولة، وتضع الأيديولوجية الرسمية فوق حقوق المواطنين"[١٦٧]

ويُعد حزب العمال الكردستاني – في تصور هذه النخبة – مجموعة إرهابية انفصالية ومسؤولة عن الجرائم التي لا تغتفر بحق الأتراك . ولكن يتوقع الكثير من الكرد أن تكون إحدى نتائج المبادرة الكردية هي الديمقراطية, وينبغي منح حزب العمال الكردستاني بعض المساحة للتحرك

---

166 Yeni Şafak, August 26, 2009.
167 [۞١٠٢ A morning with Erdoğan (on Kurds and more"
٢٣:٥٠:٠٠ ٢٠-٠٤-٢٠١٠ MUSTAFA AKYOL

والتمثيل السياسي، وإعلان العفو العام عن مقاتلي (ب ك ك). ويبدو أن الأتراك والكرد يحملون تصورات متناقضة ومختلفة كليا حول مفهوم المواطنة في تركيا. ففي حين يرى الأتراك أن"التركي" مفهوم يشمل جميع الأعراق في البلد، ينظر الكرد إلى المفهوم "التركي"، باعتباره الفئة العرقية التي أدت إلى إنكار الهوية الكردية الخاصة منذ بداية الجمهورية. وفي الوقت نفسه، يبدو أن هناك تصاعدا ملحوظا لمعاداة الكرد بين الاوساط التركية منذ التسعينات من القرن الماضي، وقد عبر هذا الشعور عن نفسه في شكل حركة فضفاضة ومتنوعة سمي بألوسجلوك(ulusalcılık). [١٦٨]

أعد مراد سومر، و ج ايفانجيلوس مشروعا تحليليا للنظر في الاتجاه الرئيسي بين النخب التركية تجاه المسألة الكردية. وذلك من خلال مسح محتويات خمسة دوريات تركية كبيرة (ثلاثة منها ذات صبغة دينية محافظة واثنتين منها علمانية) بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٤. وتم اعداد هذا المسح في إطار زمني واضح سبق اطلاق المبادرة الكردية, وكذلك قبل استئناف هجمات حزب العمال الكردستاني. تكرست الصحف التركية عادة كمية كبيرة من مساحتها لكتابة افتتاحية بالإضافة إلى الإبلاغ وعدم التردد في اتخاذ مواقف استباقية بشأن مسائل سياسية بهدف التأثير على النقاش العام كجزء من النخبة المثقفة في البلاد، واختيرت خمسة صحف تركية أساسية إسلامية وعلمانية(منها يني شفق، وزمان "الاسلامية´، وميلييت العلمانية) وعلى أساس عدد القراء فضلا عن مواقفها الأيديولوجية. كانت هناك اثنتان من النتائج الرئيسية في الدراسة. أولاً، في الفترة الزمنية المدروسة، كان تنأول موضوع وجود الكرد في تركيا في الصحف الدينية تنأولا متوازنا وتراوحت

168 Murat Somer, Evangelos G. Liaras, p.157

بين كونها محايدة وإيجابية. في حين تناولت الصحف العلمانية موضوع التعددية العرقية ووجود الكرد في تركيا بشكل سلبي بصورة عامة.

وهذا قد يشير إلى وجود الاستعداد العالي بين النخب الدينية المحافظة لقبول الطرف الكردي باعتباره محاورا شرعيا في العملية السياسية. في الواقع، أعرب حزب العدالة والتنمية – الذي هو نفسه كان يواجه خطر الاغلاق في الماضي – عن استنكاره لإغلاق حزب المجتمع الديمقراطي من قبل المحكمة الدستورية، في حين أثنى المعارضة اليسارية على تلك الاجراء. وكان التفكير الديني المحافظ، حول المسألة الكردية عموما أكثر ملاءمة لحقوق الكرد من النخبة العلمانية في التفكير. كان هذا صحيحا بشكل خاص مع صحيفة يني شفق المقربة من حزب العدالة والتنمية حيث اعتبر الاختلاف العرقي مسألة ايجابية ودعا إلى ترسيخ مفهوم كون المجتمع التركي مجتمعا متعدد الاعراق. ثانيا، كان السبب الأساسي في الإشارات السلبية إلى الحقوق الكردية إلى حد كبير هو دعم الاتحاد الاوربي لحقوق الكرد في تركيا. وقد قَيَّمَت الصحف العلمانية دور الاتحاد الأوروبي سلبياً واعتبروه تهديدا (٦٥ – ٦٩٪) على السيادة الوطنية وسلامة أراضيه. تصدر الكرد في المرتبة الثانية بعد الأقليات المسيحية – في الصحف العلمانية–باعتبارهم أداة ضغط بيد الاتحاد الأوربي ضد تركيا.[١٦٩] وتؤكد الدراسة أيضاً أن المبادرة الكردية تواجه تحديات مهمة بسبب تركيبة العقلية التركية الكمالية التي تربت على انكار الواقع الكردي. وبالتالي، فإن نجاح المبادرة يتطلب أيضاً مهارة في العلاقات العامة والنقاش العام الديمقراطي. لذلك يعتبر تعزيز القيم الديقراطية شرطا لازما، ويتطلب ذلك أيضاً إجراء إصلاحات قانونية

169 " Turkey's New Kurdish Opening: Religious Versus Secular Values ",pp.158-9

وسياسية يمكن أن تعالج مشكلة الثقة بين الحكومة والنخبة المؤيدة للعلمانية[١٧٠].

ثالثا: أن النخبة التركية الكمالية، (سواء كان في اليمين أو اليسار) والنخبة الإسلامية في تركيا بصورة عامة أسير النهج الغربي في نظرتها للمسألة الكردية. فتبعا لهذا النهج،هناك جذور اقتصادية لجميع الصراعات العرقية والدينية وإنّ التنمية الاقتصادية هي الحل. وهذا التصور يحصر المسألة الكردية في الجنوب الشرقي من البلاد في كونها مسألة تخلف اقتصادي وسيطرة القيم التقليدية على المجتمع الكردي. وستؤدي التنمية الاقتصادية وإشاعة قيم الحداثة إلى اختفاء المسألة الكردية. هذه النظرة التبسيطية غير الموضوعية والواقعة تحت تأثير الحتمية الاقتصادية ذات جذور الماركسية والمادية الدياليكتكية، لا تزال تسيطر على النخبة التركية في الحكومة والمعارضة. وقد طالب دعاة هذا النهج المادي بأن يتم القضاء على الإرهاب مرة واحدة، ثم ينفذ حزمة من البرامج الاقتصادية والاجتماعية لتطوير جنوب شرق تركيا. وجاء انبثاق مشروع جنوب شرق الأناضول(GAP)في عهد الرئيس الراحل تورغوت أوزال ضمن هذه العقلية كفانوس سحري لحل مشاكل المنطقة. ومباشرة بعد القبض على أوجلان في عام ١٩٩٩، تعزز هذا الموقف. فقد رفض سليمان ديميريل في مقابلة مع صحيفة ميلييت التركية اليومية، إمكانية إجراء أية إصلاحات في تركيا وخاصة فيما يتعلق بالحقوق الثقافية ولم يكن على استعداد للإعتراف باللغة الكردية، بحجة أن لتركيا لغة واحدة وهي التركية. وذهب إلى القول بأنه هناك في تركيا العديد من المجموعات العرقية مع لغاتهم الخاصة، وبأن السبيل الوحيد لحماية وحدة البلاد هو فرض لغة واحدة" وأضاف انه كان ضد البث

---

170 Murat Somer, Evangelos G. Liaras, pp.162-63.

باللغة الكردية، ولكنه اكد على حاجة الشرق إلى التنمية الاقتصادية. وتلت ملاحظاته هذه اعلان بولنت اجاويد (رئيس الوزراء آنذاك) في مارس ١٩٩٩ عن حزمة مالية خاصة لتعزيز التنمية الاقتصادية في المحافظات الكردية في جنوب شرق تركيا. كان هناك أيضاً ووعد بسن قانون التوبة لأعضاء حزب العمال الكردستاني الذين يسلمون انفسهم. وهكذا لم تتضمن خطة أجاويد لحل المسألة الكردية أية إشارة إلى وجود مشكلة كردية، وحتى عندما ذهب إلى ديار بكر، معقل القومية الكردية، في أبريل ١٩٩٩ م كجزء من حملته الانتخابات الوطنية لحزبه لم يشر إلى المطالب القومية للكرد. وبدا هذا النهج المتشدد تجاه المسألة الكردية تؤتي ثماره. وتجلى ذلك واضحا في حصول حزب اليسار الديمقراطي (حزب أجاويد) على تأييد الجمهور. فقد حصل الحزب المذكور على أعلى نسبة من الأصوات، يليه حزب العمل القومي اليمين المتشدد والمعادي للكرد[١٧١] . هذا هو إشارة أخرى إلى أن هناك فجوة خطيرة بين المواطنين من تركيا في الغرب والكرد في جنوب شرق البلاد فيما يتعلق بتسوية القضية الكردية.

إنّ العيب في هذا النهج الاقتصادي هو أنه ينظر إلى صراع معقد ومتعدد الأبعاد من جانب واحد. لا يمكن إنكار أن الحريات الفردية، والمساواة في الفرص السياسية والاقتصادية، والتنمية الاقتصادية الإقليمي ة والمساواة في الدخل هي شروط ضرورية لحل الصراعات العرقية، لكنها غير كافية لمنع الضامنات الإثنية الموحدة من التحول إلى تعبئة عرقية عنيفة أو غير عنيفة. كما هو واقع الأمر، يمكن لهذه التحسينات في ظروف القومية المحرومة تقليديا، كذلك الإسراع في تعميق الانقسامات العرقية في البلاد أيضاً . إن تطور أوضاع الكرد من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مثلاً،

171 Kemal Kirisci and Gareth M. Winrow, The Kurdish Question and Turkey an Example of a Trans-state Ethnic Conflict, (London: Frank Cass Publishers, 1997), pp.274-76..

يؤدي إلى تعزيز الوعي القومي بينهم. هذا بالتأكيد لا يعني أنه ينبغي أن تتجاهل الهوية العرقية ولا ينبغي حرمان الجماعات العرقية الموجودة الحقوق الأساسية مثل إظهار انتمائهم العرقي، وذلك باستخدام لغتهم العرقية والإثنية في المناسبات والاحتفالات. ولكن فقط أردنا أن نقول إنه في حال عدم وجود مرجعية مشتركة شاملة للجماعات العرقية المختلفة كالرابطة الإسلامية، فإن التحسن في الحقوق ومزيد من الديمقراطية وحده لا يعني بالضروة ترسيخ الوطنية التركية بين الكرد.

لنتحدث تحديدا عن العرق الكردي في تركيا، فمن المحتمل أن تؤدي الاصلاحات إلى خفض الدعم لحزب العمال الكردستاني ولكن من المحتمل أيضاً أن يؤدي تحسن الظروف السياسية والاقتصادية للكرد في غياب أو تجاهل الهوية الإسلامية المشتركة بين الكرد إلى تقوية الدعوة لبناء كيان كردي.

ولكن قمع التطلعات الكردية أيضاً سياسة مدمرة واصبحت منطقة الكرد بسببها بؤرا للثورات والتمرد. وخلق ذلك نظرة سلبية لصورة الكرد ليست داخل المؤسسة العسكرية والحكومية البيروقراطية فحسب، بل وحتى في وسط النخبة التركية. ولقد شكلت هذه الثورات في الذاكرة الجماعية لبيروقراطية الدولة والنخبة التركية تجاه الكرد عموما والمسألة الكردية بشكل خاص عقد ومشاكل يحتاج حلها إلى برامج طويلة الامد. وبالتالي، أصبحت النخبة التركية لا تفكر إلاّ ضمن مبدأين: الوحدة الوطنية والعلمانية. وقد أدى أي محأولة للطعن في هذين المبدأين إما إلى التجريم أو الإستبعاد القسري من الجسم السياسي للبلاد. أن فهم تركيبة هذه الذاكرة الجماعية لنخبة دولة التركية أمرٌ مهم في فهم السياسات الحالية تجاه الكرد. و هناك شيء واحد وهو أن المختصين في الصراع العرقي، من دونالد هورويتز لام سوزان بيار فان دن وفانهانين تاتو لميلتون، متفقون أنه لا يوجد تفسير واحد او سبب واضح لتفسير حدوث الصراعات العرقية. وبالتالي ليس هناك حل واحد نهائي

للنزاعات العرقية أو الحركات الانفصالية أيضاً . في الواقع، أن التعبئة العرقية (نمو الوعي القومي) هي نتيجة للتحديث. لذلك أن ظهور الوعي القومي بين الكرد هو أحد نتائج التحديث. وكما يقول كاليونجي وبحق:

ليس هناك من سبب للاعتقاد بأن التعبئة الحالية تجاه النزعة الانفصالية الكردية سوف تنخفض بمجرد تحسن أوضاع الكرد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. أن الزخم الحالي للحركة القومية الكردية ونموها الصاعد، فضلا عن الدعم الفكري والمالي الاتي من أوروبا، يمكن للمرء أن يتوقع أن تنمو نحو الاستقلال إذا كان هناك غيرها من العوامل، وأقوى الأسباب الحالية لابعاد الكرد عن الجمهورية التركية ، هو تنامي الوعي القومي وسياسة الصهر القسري للحكومة. يجب أن نبحث عن الاسباب التي تقرب الكرد من تركيا وكذالك فهم تلك الدوافع التي تدفعهم إلى الابتعاد عنها. ". تقترح الكاتبة المذكورة أن تقوم تركيا بتطوير الحريات الديمقراطية، وبناء روابط مشتركة كالدين جنبا إلى جنب مع التنمية الاقتصادية في المنطقة الكردية[١٧٢].

إلى جانب ذلك، شعار حزب العمال الكردستاني "الحكم الذاتي الديمقراطي" هو آخر المحرمات بين النخبة العلمانية التركية الكمالية[١٧٣] ، ومعظم الكرد يعتقدون أن أي شكل من أشكال الاستقلال الثقافي أو الإداري للأكراد لن يؤدي بالضرورة إلى ظهور دولة مستقلة، في حين لا يقل عن ٨٩ في المئة من الأتراك يعتقدون أن الكرد فعلا يريدون الاستقلال,[١٧٤] ويرتبط هذا

172 Mehmet Kalyoncu:Scarf, secularism and Kurdish mobilization in Turkey.... Feb 2008. http://us.zaman.com.tr/us-tr/newsDetail_getNewsById.action?newsId=19242

١٧٣ طالب حزب العمال الكردستاني في البداية بالاستقلال، ومن ثم تم تغيير هذا المطلب إلى قيام الفيدرالية داخل تركيا. وبعد القاء القبض على أوجلان في عام ١٩٩٩ في كينيا، بدا حزب العمال الكردستاني برفع شعار فقط اعتراف بالحقوق الثقافية للكورد داخل تركيا . و,ان شعارات "الحكم الذاتي"، و "الحكم الذاتي الديمقراطي"، بدات تعود إلى الظهور مؤخرا في مطالبها.
Ed.Marlies Casier and Joost Jongerden, Nationalism and Politics in Turkey, pp.106-07

١٧٤ Turkey, Islam, nationalism, and Modernity, (New York: Yale University Press, 2110), p.368.

مع نظرية المؤامرة في العقل التركي. هذا يتجلى بوضوح في الرد على السؤال الذي كان يجيب عنه الأتراك في استطلاع عقد مؤخرا في تركيا. "هل تعتقدون أن الاتحاد الأوروبي يريد تقسيم تركيا؟" أن الرد جاء إيجابيا ٣٩٪. ما هو السبيل للخروج من هذه المعضلة؟ تكونت هذه العقدة تجاه الغرب في الذاكرة الجماعية التركية والتي يمكن تسميتها ب " عقدة بلقان وسيفر " بهذه الطريقة السلبية بسبب التدخل الأوروبي في القرن ١٩ في النشؤون الداخلية العثمانية في البلقان وادى ذلك التدخل إلى انفصال البلقان من الدولة العثمانية ,علماً أن التدخل كان بحجة حماية حقوق الأقليات. فرضت القوى الاوروبية أولا الحكم الذاتي وتحولت الادارة الذاتية في وقت لاحق إلى الاستقلال التام، وبعد الحرب العالمية الأولى فرضت القوى الاوروبية اتفاقية سيفر على الدولة العثمانية المهزومة في الحرب والتي نصت على بناء كيانات قومية للكرد والارمن واليونانيين. لذالك أن أبسط أشارة اليوم إلى الحقوق الوطنية الكردية، وحتى في أبسط أشكالها، ينظر إليه على أنه يمثل تهديداً أمنيا للمصلحة الوطنية التركية

مرة أخرى، هذا ليس قراءة دقيقة للتاريخ لأنّه بحلول القرن ١٩ كان تفكك الامبراطورية العثمانية امرا محتوما، وذلك لأسباب كثيرة،وامرا لا مفر منه. وكان أهم هذه الاسباب الميل للمركزية القوية (الدولة العميقة) في توجهات الدولة في عهد حزب الاتحاد والترقي الماسوني الحاكم، وكانت هذه السياسة موضع استياء من جانب الشعوب غير التركية كثيرا.

وكان المركزية المفرطة الذي اعتمدته حكومة الاتحاد والترقي والتي تسّببت في تفتت الدولة العثمانية، أعتمدتها الجمهورية التركية الكمالية و فرضت بالقوة اثبتت انها ذات عواقب مأساوية أيضاً . علما أن النظامالإسلامي الإداري يميل إلى تحقيق اللامركزية،و حيث سيتم مناقشته فيما يتعلق بالإدارة العثمانية.

أن النظرة إلى القضية الكردية نظرة أمنية بحتة أدت بالنخبة العسكرية- البيروقراطية الكمالية أن يركنوا إلى الحل الامني في التعامل مع المسألة الكردية. والنظرة الأمنية لم تنحصر في القطاع العسكري وحده بل أمتدت الشرائح الأخرى داخل المجتمع التركي، حتى وصلت إلى الاعلام والأوساط الأكاديمية والبيروقراطية المدنية وحتى شرائح المجتمع المدني[١٧٥].

تعبر الفقرة التالية لأحد مفكري النخبة الكمالية حول حكم الذاتي الديمقراطي التي تطالب به الكرد في حزب المجتمع الديمقراطي خير تعبير للتصور الامني:

"وفي الوقت نفسه، ينبغي للأقاليم أن يتمتعوا بحكم ذاتي الذي يضمن حقوقهم الثقافية والسياسية مندرجة في الدستور، ونتيجة لذلك، إذا تم تنفيذ هذه المطالب، سوف تصبح تركيا بلد حيث توجد عدة كانتونات على أساس الحكم الذاتي وتفقد الدولة وجودها القانوني القوي وتسود عقلية الدولة الغير العميقة، مثل سويسرا، أو أن تصبح دولة فيدرالية، مثل تركية— كردية. أن مثل هذا الاقتراح غير مقبول لمسؤولي الدولة والجيش .[١٧٦]

إنّ المبادرة الكردية لحزب العدالة والتنمية التركي محاولة لتغيير هذه الصورة عند الأتراك عن الكرد، ونقلها من الحيز الامني إلى حيز سياسي يستند حلها إلى اتخاذ المزيد من الاجراءات لتعزيز الديمقراطية وتحسين ظروف حقوق الانسان. ورغم المعارضة القوية من النخبة الكمالية، خلقت المبادرة مناقشة مفتوحة على مستوى تركيا بشأن القضية الكردية للمرة الأولى منذ تأسيس الجمهورية. وظهور مثل هذا النقاش في حد ذاته مثال على إمكانية بناء الهوية البديلة التي لم يكن من الممكن تصوره قبل عقد من

---

١٧٥ Rabia Karakya Polat, "The Kurdish issue: can the AK party escape securitization", Insight Turkey / July, 2008.2008 SETA Foundation for Political, Economic, and Social Research.p.3.

١٧٦ Efegil, p.16.

الزمان. تغيرالخطاب السائد حول القضية الكردية من كونها خطابا أمنيا بحتا إلى الحديث عن المسائل الثقافية واللغوية والحقوق والحلول السياسية، من دون ذكر لكلمات مثل الخيانة، أو تهديد أو خطر الانفصال. وما كان في الأمس من المحرمات بالنسبة للقضية الكردية أصبح موضوعا للعديد من الكتب، بعضها أكاديمي والبعض الآخر له جاذبية أيضاً إلى جمهور أوسع[١٧٧].

يملك معظم المجتمعات الديمقراطية والمتقدمة حكومات اتحادية وإقليمية ومحلية، ولكن بالنسبة النخبة العلمانية الكمالية، فإنّ هذا يعد كارثة فلا يطيقون رؤية تركيا إلا كدولة قوية في مركزيتها.$

وفي دراسة ميدانية قامت بها TESEV في محافظات جنوب شرق تركيا في عام ٢٠٠٨" يتبين أن معظم الكرد يطالبون بتبني الحكومة نظاما لامركزيا. يشمل ذلك ليس فقط نقل الخدمات والمسؤوليات من السلطة المركزية (الاتحادية إلى السلطة الإقليمي ة)، بل أيضاً تمكين السلطات المحلية من ناحية الصلاحيات وتحويل وصرف الأموال، وبالتالي تفويض الحكومات المحلية قدرا من الاستقلال الإداري والمالي. وينبغي إلغاء وصاية المحافظين على البلديات، وأن يتم رسم وتنفيذ الخدمات الأمنية والتعليمية والرعاية الصحية من قبل الحكومات المحلية. وينص المشروع على توسيع صلاحيات مجالس المحافظات، لأنهم يدركون جيدا الاحتياجات المحلية، ومن الضروري استحداث لوائح جديدة لتشكيل مجالس الأقاليم والمحافظات والأحياء، وينبغي أن يسمح المخاتير (رؤساء القرى) للعمل بعيدا عن الضغوط السياسية. وأن تخصص أموال إضافية للبلديات المحلية لإصلاح الأضرار التي لحقت بالمدن والقصبات الكردية خلال فترة النزاع المسلح مع بي كي كي، ويستوجب نقل حصة معينة من الدخل الذي يمكن الحصول

---

١٧٧ Karakaya Polat, p.5.

عليه من الموارد الجوفية والأرضية للحكومات المحلية" وإلغاء تحفظات تركيا على البند المتعلق بالحكم الذاتي المحلي في الميثاق الأوربي، وأن يسمح باستخدام لغات أخرى غير التركية في الخدمات المقدمة من قبل الحكومات المحلية[١٧٨].

يتضح مما قيل أعلاه أن هناك بعض المعقولية في طلب حزب المجتمع الديمقراطي لقدر ما من اللامركزية، وينبغي ألا ينظر إليه فقط من منظور نظرية المؤامرة، وأن لا يُقرأ على أنه دعاية بحتة لحزب العمال الكردستاني.

يبدو أن النخبة الكمالية التركية ترى الوحدة من خلال التجانس وبناء "الدولة العميقة". أما حزب العدالة والتنمية فمن خلال طرحه المبادرة الكردية يحاول تغيير هذا النموذج: الوحدة من خلال التنوع ومؤسسات الدولة اللينة والتعددية الثقافية.

## ٥) العوامل الخارجية:

في معرض الحديث عن العوامل الخارجية وتأثيرها على ولادة المبادرة الكردية ومن ثم تجميدها، على المرء أن يشير إلى مثلث حكومة إقليم كردستان والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، والذي كان له دور في اعلان المبادرة.

فإن التطورات في كردستان العراق تؤثر على الوضع في كردستان تركيا بهذا الصدد. لأن المكاسب التي حققها الكرد في العراق تغذي النزعة القومية الكردية لدى أكراد تركيا وترفع من توقعاتها وسقف مطالبها. ومن الصعب تحديد تاريخ معين أو الحدث ولكن الظهور التدريجي وتوطيد حكومة إقليم كردستان وآفاق نموها واحتمال انضمام ولاية كركوك إلى الاقليم، أصبح

---

١٧٨ Serkan Yolacan ed., A Roadmap for A solution to the Kurdish Question: Policy Proposal from the Region for the Government, Trans. From Turkish by Noyan Ayan, TESEV Publication, 2008, p.12.

موضع اهتمام الحكومة التركية. وينظر الكثيرون في تركيا إلى احتمال انضمام كركوك للاقليم الكردي كخطر محتمل على السلامة الإقليمي ة لتركيا ومما ساعد على تفاقم هذه الحالة في كثير من الأحيان التصريحات التي أدلى بها قادة الاقليم والخطاب القومي الكردي[١٧٩]

فعلى سبيل المثال،طالب الرئيس العراقي، جلال الطالباني، في سبتمبر ٢٠٠٦ في زيارته إلى واشنطن من تركيا وسوريا وايران التوقف عن التدخل في شؤون شمال العراق وإلا سيضطر الكرد على المضي قدما في خططهم الخاصة في التدخل في شؤون هذه البلدان. هذا التهديد بحد ذاته يشير إلى التغير في المعادلة الدولية ولصالحهم، وهو تغير كبير قياساً إلى الظروف التي كانت سائدة في العقود الماضية، حيث كانت الدول الثلاث المذكورة تضطهد الكرد بدعم من الغرب، في حين يحظى الكرد الآن بدعم ومساعدة من القوة العظمى العالمية الوحيدة: الولايات المتحدة الامريكية. هذه هي حالة واضحة تبين كيف تتغير العلاقات الدولية بسرعة، وتسفر عن نتائج لا يمكن تصورها من قبل أي شخص من قبل. وكذلك تصريح مسعود بارزاني، زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني ورئيس حكومة إقليم كردستان، في نيسان ٢٠٠٧م حيث قال فيه "لا يسمح لتركيا بالتدخل في قضية كركوك، وإذا فعلت ذلك، فإننا سوف نتدخل في القضايا المتعلقة بدياربكر والمدن الكردية الأخرى في تركيا".[١٨٠] جاءت هذه التصريحات بسبب اهتمام الحكومة والرأي العام في تركيا بمسألة كركوك. حيث قال بارزاني في اشارة إلى الاستفتاء المزمع عقده في كركوك "إن تركيا تتدخل في الشؤون الداخلية للعراق"، علما أن الحكومة

---

179 Ioannis Michaletos (RIEAS Junior Analyst, Coordinator for the World Security Network Foundation at the Southeastern Europe Office) http://www.rieas.gr\ Friday, 22 June 2007 19:07

180 Crisis in Kirkuk: the ethnopolitics of conflict and compromise - Google Books Result.
books.google.iq/books?isbn=0812241762...Liam D. Anderson .Gareth R. V. Stansfield – ٢٠٠٩
. http://books.google.iq/books?id=MqXyFmFSITgC&pg=PA158&lpg=PA158&dq=Turkey+is+not+allowed+to+intervene+in+the+Kerkuk+issue+and+if+it+does,+we+will+interfere+in+Diyarbak%C4%B1r%E2%80%99s+issues+and+other+cities+in+Turkey&source=bl&ots=7e0YgnAE3u&sig=9_IXc4dJDRJnoySg4K9lvNq219s&hl=en&sa=X&ei=lhgtT93yE4S6hAeKp
-

التركية أعلنت معارضتها للاستفتاء خوفا من أن يقوم الكرد باستغلال هيمنتهم على الحكومة في كركوك بالتلاعب في التوازنات الديموغرافية وإجبار السكان التركمان جنبا إلى جنب مع العرب للخروج من المدينة، في وقت كان هناك أيضاً توتر كبير وتخوف من قيام القوات التركية بعمليات التوغل في كردستان العراق للرد على عمليات الحزب العمال الكردستاني.

لقد نظر القوميون الترك دائما إلى كركوك كونها مدينة تركمانية بالدرجة الأولى، وجادلوا بأن ظلما وقع عليها من الانتداب البريطاني في العراق بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وألحقت بالعراق وهي تركية. ومع ذلك، فقد تمت تسوية التوتر في العلاقات مع بارزاني بمساعدة الولايات المتحدة، وتحولت العلاقة بين حكومة إقليم كردستان وتركيا إلى التعاون الاقتصادي وتحالف وثيق. يبدو أن بارزاني غيّر من سياسته في الدفاع تجاه تركيا، وبدأت تركيا بدورها في اتباع سياسة التعاون مع حكومة الاقليم لضمان الحدود المفتوحة. وفي عام ٢٠٠٩م، مع ضغوط من دول المنطقة وبغداد وحكومات غربية أخرى، أغلقت مكاتب حزب العمال الكردستاني والمؤسسات التابعة له في المناطق الخاضعة لحكومة إقليم كردستان، وتم غلق الطرق المؤدية إلى قنديل، حيث يتمركز مقاتلو حزب العمال الكردستاني[١٨١]. وهذا التحسن في العلاقة بين تركيا وحكومة إقليم كردستان سهل إطلاق المبادرة الكردية.

وتشير وسائل الإعلام التركية باستمرار إلى أن الكرد العراقيين قد يفضلون أن يكونوا مرتبطين بأنقرة من ارتباطهم ببغداد. وفي مارس ٢٠٠٩م، وبعد لقاءات ثنائية مع غل وأردوغان في أنقرة، دعا الرئيس العراقي جلال طالباني حزب العمال الكردستاني إلى القاء السلاح. كما تدعم حكومة إقليم كردستان المبادرة الكردية وتضغط على حزب العمال الكردستاني بالحفاظ على وقف اطلاق النار. وقال فلاح مصطفى بكر،المسؤول عن الشؤون

181Denise Natali, The Kurdish Quasi-Stae, (new york, Syracuse University Press, 2010), p.122

الخارجية في حكومة الإقليم في تقديره: "أن المبادرة الكردية مبادرة إيجابية حول هذه... سوف نتأكد من أنه لن يتم استخدام أراضينا منطلقاً لشن هجمات ضد جيراننا.[182]"

ومع ذلك، لا يشير البعض إلا إلى الأثر السلبي لحكومة إقليم كردستان في المبادرة الكردية، فيرى هؤلاء أن قيام الحكومة التركية بتوثيق التعاون الاقتصادي مع أكراد العراق وتقوية العلاقة مع واشنطن وبغداد أدى إلى إضعاف موقف حزب العمال الكردستاني.

وبالرغم من وجود حوافز اقتصادية لتركيا لتحسين علاقاتها مع القيادة الكردية العراقية، فإنه لا سلطة حكومة إقليم كردستان ولا سلطة طالباني قوية بما فيها الكفاية لتحريك عملية السلام. وأن إرسال مجموعة من مقاتلي (ب ك ك) من قنديل، والتي كانت تسمى "مجموعة السلام" والتي دخلت تركيا عبر معبر خابور الواقع تحت سيطرة بارزاني، لعب دورا سلبيا في العملية السلمية. ويبقى من غير الواضح إذا كان بارزاني أو طالباني قد لعب أي دور على الإطلاق في هذا الإجراء. وعلى العكس من ذلك، دعمت الادارة الكردية في العراق المبادرة الحكومية دعما كاملا، على الرغم من أن الحكومة اعلنت المبادرة الكردية بتجاهل حزب المجتمع الديمقراطي الفاعل السياسي الرئيسي، وربما تحديدا بسبب من ذلك، لم يكن الحزب المذكور متحمساً للمبادرة[183].

على الرغم من أن قضية ترشيح تركيا للاتحاد الاوربي أصبحت طويلة ومتعثرة، واصل الاتحاد الأوربي استعمال هذه المسألة للضغط من أجل الإصلاح في تركيا، والحكومة التركية لم تتخلّ عن سعيها للانضمام إلى الاتحاد. وفكرت في أن اختراقا في حل المسألة الكردية من شأنه أن يحسن

182 Today's Zaman, August 17, 2009

183 Marlies Casier, Andy Hilton , and Joost Jongerden , Road Maps" and Roadblocks in Turkey's Southeast. | published October 30. 2009 , www.merip.org/mero/mero103009www.merip.org/mero/mero103009

بشكل هائل صورة تركيا في الغرب لان يعني ذالك اعتماده إلى مزيد من الديمقراطية وكما ان الدور الإقليمي الجديد لتركيا في الشرق الأوسط سيساعد إلى حد كبير المسعى التركي لدخول الاتحاد الأوربي وعملية انضمام تركيا للاتحاد الأوربي تسهل أيضاً من تطبيق ونجاح المبادرة الكردية، كما أنها تقلل من اندفاع أكراد تركيا للانفصال، في حين يشجع الاتحاد الأوربي كلا من الدولة التركية والقوميين الكرد على تجنب وسائل العنف، ويقدم أمثلة على المعايير وكيفية تلبية المطالب الوطنية للأعراق المتعددة داحل البلد الواحد.

والمبادرة الكردية مرتبطة عضوياً بالسياسة الخارجية لتركيا، إذ أن الحكومة التركية تتوقع أن حل المسألة الكردية سلميا سيساهم في تطبيق استراتيحية، وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو المعروفة بـ"صفر من المشاكل مع الجيران والوئام داخل تركيا"، وتجلى تطبيق هذه السياسة أيضاً في تحسين العلاقات مع سوريا وايران وفتح الحدود مع أرمينيا[١٨٤].

والطريقة التي يتم بها تدأول مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي من قبل الأخير خلق شعورا من الاستياء بين الأتراك وبأنهم خذلوا من جانب الاتحاد الاوربي. استغلت المعارضة التركية اليمينية وبمهارة فائقة هذا التباطؤ والخذلان من قبل الاتحاد الاوربي لتأجيج المشاعر ضد الغرب والحكومة. وتربط المعارضة أيضاً بين الموقف السلبي تجاه تركيا في أوروبا وبين تزايد هجمات حزب العمال الكردستاني، وتدعي المعارضة (اليمين واليسار) بانه تم فرض عملية الإصلاح في تركيا بهدف إضعاف التماسك الداخلي في تركيا ووحدة أراضيها.

---

184 Murat Somer, Evangelos G. Liaras, p.4.

إن إحجام أو عدم قدرة الادارة الاميركية وسفارتها الكبيرة لأنّ الاحتلال انتهى قبل فترة في العراق للتعاون مع تركيا لمنع هجمات بي كي كي من شمال العراق، أدى إلى تفاقم الأمور سوءا، وقد استغلت المعارضة التركية وعلى نطاق واسع الخوف من احتمال تقسيم العراق وظهور دولة كردية مستقلة، وربطتها مع المبادرة الكردية وبطريقة سلبية. ويسود في الشارع التركي استياء واضح تجاه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وأنعكس ذلك في سلسلة من المظاهرات العامة الضخمة التي جرت في شهري نيسان وأيار ٢٠٠٧م. وتميزت هذه الاجتماعات والمظاهرات برفع الأعلام التركية التي تعتبر أنها أصبحت رمزاً لافتالصعود القومية التركية المعادية للغرب والكرد[١٨٥].

إن رغبة الحكومة في بناء علاقات ودية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أثرت إيجابيا في المبادرة الكردية. وكان الاتحاد الأوروبي يدعو تركيا لإعادة هيكلة الجمهورية من أجل فتح المجال للعمل السياسي للأكراد والأقليات الأخرى. وطالب الاتحاد بإلغاء سقف ١٠ في المئة الموجود في قانون الانتخابات ليسهل دخول ممثلي الكرد في البرلمان، وبإعلان عفو عام عن مقاتلي حزب العمال الكردستاني وأعضائه.

كانت مسألة إعادة تعريف السيادة والسلطة وتقسيمها بين البلديات من المسائل التي لم تتطرق إليها المبادرة وكان موضوع خلاف بين الحكومة وحزب المجتمع الديمقراطي. فطالب الأخير من الحكومة على إعادة هيكلة الجمهورية وتمكين البلديات المحلية بعض الصلاحيات. حيث يأمل الكرد في الاستفادة من هذه التغييرات الدستورية، وأن يضمن التغييرات أيضاً إلغاء سقف ١٠ في المئة من قانون الانتحابات التركية. ولا تحظى مسألة العفو العام

185 Kemal Kirişci "The Kurdish Question and Turkey: Future Challenges and Prospects for a Solution ", ISPI, working Paper.Issue 24 December 2007.pp.5-6

عن أعضاء حزب العمال الكردستاني برضى بين أنصار القاعدة الشعبية لحكومة العدالة والتنمية[١٨٦].

وعلاوة على ذلك، لم تقدم الولايات المتحدة الدعم لتركيا لمحاربة ارهاب حزب العمال الكردستاني، وبدلا من ذلك طرحت واشنطن على أنقرة معالجة القضية الكردية بوسائل غيرعسكرية. لذلك، تهيمن لهجة العداء للولايات المتحدة واسرائيل في الخطاب الحزبي في الفروع المحلية لحزب العدالة والتنمية.[١٨٧]

وأثار سلوك حزب المجتمع الديمقراطي الكردي، ولا سيما مراسم الاستقبال التي نظمها أثناء استسلام بعض مقاتلي حزب العمال الكردستاني، أثار رد فعل كبيرا في المجتمع التركي. لأن (ب ك ك) أستطاع أن يحول هذه المناسبات إلى مناسبات انتصار له ضد الحكومة، وهذا ما أثار استياء الجيش والقوميين الأتراك والمعارضة، وكان ذلك السبب المباشر لتجميد المبادرة من جانب الحكومة. وفي هذه الأجواء صرح، علي بولاج، الباحث الاجتماعي التركي الكبير أن"العفو لأعضاء حزب العمال الكردستاني السابق كان ينبغي أن يكون الخطوة الأخيرة، ولكن الحكومة بدأت هذه الخطوة الخاطئة نتيجة للضغوط الخارجية".[١٨٨] ولكن الرئيس غل نفى نفيا قاطعا أن تكون المبادرة الكردية صدرت تحت تأثير الولايات المتحدة[١٨٩]

وتعتبر علاقات حزب العمال الكردستاني مع الموساد الاسرائيلي عاملا خارجيا آخر أثر سلبا على المبادرة الكردية.. يؤكد سايمون هيرش، تورط الموساد الإسرائيلي مع (ب ك ك) وكما أن الوثائق التي نشرتها ويكيليكس في تشرين الثاني من عام ٢٠١٠م تظهر إن الولايات المتحدة وإسرائيل قد

---

186 M. Hakan Yavuz and Nihat Ali Özca, the Kurdish Question and Turkey's Justice and Development Party Middle East Policy, vol. xiii, and no. 1, SPRING 2006, p.7.

187Hakkan and Ali Ozca, p.10.

188 - İnan Rüma Dilaver Arıkan Açar "External Pressure and Turkish Discourse on' Kurdish/Democratic Initiative', The Turkish Yearbook of International Relations Vol. 40 (2009), p.12.

189 Akgül .p.460

ساعدا حزب العمال الكردستاني بالمعلومات والسلاح [190]. ووصف وثيقة عسكرية أمريكية مقاتلي حزب العمال الكردستاني بـ"المحاربين من أجل الحرية". إلى جانب ذلك، يعتقد العديد من المحللين الأتراك والمسؤولين أن الهجوم الصاروخي الذي شنه حزب العمال الكردستاني على إسكندرون في العام الماضي كانت له بصمات أصابع إسرائيلية. ورغم نفي وزير الخارجية الإسرائيلي للأنباء التي اشارت إلى وجود العلاقات بين الحكومة الإسرائيلية وحزب العمال الكردستاني، كما ورد في صحيفة يديعوت أحرنوت Ahranoth في ايلول(سبتمبر) ٢٠١١، ولكن الحكومة التركية غير مقتنعة بهذا النفي. يعتقد (ب ك ك) أن التوتر الحالي بين تركيا وإسرائيل سيجعل إسرائيل أكثر استعدادا للمساعدة في دعم الكرد. يشعر كارايلان، القائد الميداني لـ (ب ك ك) في جبل قنديل (ملجأ الحزب)، بأن حزب العمال الكردستاني ستكون له جولة ناجحة من القتال مع الحكومة بدعم اسرائيل. ونقل عن نهاد أوزكان، مؤلف كتاب "حزب العمال الكردستاني: التاريخ، الإيديولوجية وأساليب" قوله إن حزب العمال الكردستاني ينظر إلى تصاعد مستوى العنف كورقة تفاوض في عملية وضع الدستور في تركيا ما بعد الانتخابات. ويستعد حزب العمال الكردستاني لمزيد من الهجمات في الأماكن الحضرية والريفيةعلى حد سواء. وبصرف النظر عن استهداف أفراد الأمن، يمكن توسيع نطاق الهجمات على البحر الأسود في البلاد ومناطق شرق الاناضول[191]

يسعى (ب ك ك) من خلال إنهاء وقف اطلاق النار إلى زيادة الاستقطاب السياسي بين الأتراك والكرد.. ولا شك أن هذه الهجمات تستهدف صناعة السياحة في تركيا، وبناء على شهرة الموساد للتخريب على نطاق العالم، لا

190 Seymour M. Hersh "Preparing the Battlefield", Monday 07 July 2008, The New Yorker
191 Southeast European Times on 09/03/1

**ينبغي لنا أن نقلل من خطورة هذا التلاعب من قبل اسرائيل بالورقة الكردية في تركيا.**

**أخيراً، بدأت حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا في الآونة الأخيرة تجمع أدلة على أن حزب العمال الكردستاني قد طورت علاقاتها مع اسرائيل. وقال:، سدات لاجنر، رئيس منظمة البحوث الاستراتيجية الدولية، أن هناك أدلة بأن وكلاء الموساد والمتقاعدين العسكريين الإسرائيلين يقومون بتوفير الأسلحة والعتاد والتدريب لمسلحي حزب العمال الكردستاني في كردستان العراق.. ولا ينبغي للمرء أن يستبعد وجود علاقات بين حزب العمال الكردستاني والموساد. فقد سبق أن صرح سيمون هيرش لمجلة نيويوركر في يوليو ٢٠٠٨م،بأن وكالة المخابرات المركزية والموساد يقومون بتدريب الميليشيات المسلحة التي تقاتل الحكومة الايرانية. ولم يعد سرا أن حزب الحياة الحرة الإيراني( PJAK) وهو فرع من حزب العمال الكردستاني يقوم بتنسيق سياستها مع اسرائيل وأمريكا [١٩٢]. وفي فبراير (شباط) ٢٠٠٨ صرح مراد كارايلان، زعيم اتحاد المجتمعات الكردستانية، "ان هناك الكثير من العوامل التي تربط اسرائيل والكرد، وبأن الطرفين محاطان بالدول التي لا تعترف بهم. ومع ذلك، إذا استمرت إسرائيل في دعم الحكومة التركية ضد حزب العمال الكردستاني التركي، فإن هذا الأخير سينظر إلى إسرائيل كعدو للأكراد" [١٩٣].**

**أما حزب العمال الكردستاني، فبدوره يتهم الحكومة وحزب العدالة والتنمية بعدم الجدية في نهجه السلمي تجاه المسالة الكردية. ويدعي الحزب المذكور، أن الحكومة وتحت ضغوط من الجيش والقوميين اليمينيين، تخلت**

---

192 Seymour M. Hersh "Preparing the Battlefield", Monday 07 July 2008, The New Yorker
193 Egemen Basar Bezci `` the Kurdish Question in Turkey: a Critical Juncture `` Moshe Dayan centre, Tel Aviv Notes,, August 17, 2009.

عن سياسة الانفتاح الكردي باتباع نهج أكثر عدائيا منذ أن زار أردوغان هكاري المحافظة الكردية، في جنوب شرق البلاد. ونظم مؤيدو حزب المجتمع الديمقراطي احتجاجات في الشوارع وأغلقوا المحلات اعتراضا على وجود أردوغان في المنطقة. وفي خطابه استخدم عبارة كان – وفقاً لكثير من الكرد – أقرب إلى مفردات لحزب العمل القومي: "لقد قلنا، أمة واحدة، علم واحد، الوطن واحد ودولة واحدة. هؤلاء الذين يعارضون هذه يمكن لهم مغادرة البلاد. [١٩٤]

تلقى ذلك الخطاب المتشدد اللهجة من أردوغان تأييدا من قبل دعاة الامر الواقع والدوائر الرسمية الكمالية،لكن تم انتقاده بشدة من قبل المثقفين الليبراليين. وعلق ألتان تان على خطاب أردوغان في ٥ تشرين الثاني ٢٠٠٨: "أما الآن فهو يقدم نفسه تماما مثل اليمين المتطرف والشوفينيين الأتراك ،ويعتبر الخطاب تأييدا للعنف "ضد المتظاهرين". [١٩٥](وقال ألتان تان أن هذا مؤشر على أن الحكومة تراجعت عن موقفها الجريء وغيرالتقليدي عن المسألة الكردية، وتتبنى حاليا الخطاب التقليدي القومي المشابه جدا لموقف المؤسسة العسكرية التي ذكرها بشأن المسألة الكردية. وذكر ألجير باشبورغ، رئيس سابق لهيئة الاركان التركية أن "أكراد تركيا أحرار في التعبير عن كرديتهم(Kurdishness)، كأفراد ولكن لم يتم قبول الهوية العرقية الكردية كشعب[١٩٦].

194 - Ekrem Eddy Güzeldere Turkey: Regional Elections and the Kurdish QUESTION, Vol. 3 – Caucasian Review of International Affairs, Summer 2009

195 Altan Tan: Adressiz Kurşun Katildir | BDP – BARIŞ VE DEMOKRASİ...bdpblog.wordpress.com/.../altan-tan-adressiz-kurs... 26 Eyl 2011

196 Ekrem Eddy Güzeldere Turkey: Regional Elections and the Kurdish QUESTION, Vol. 3 – Caucasian Review of International Affairs, Summer 2009

هـذه الادعـاءات والادعـاءات المضـادة بـين الحكومـة وحـزب المجتمـع الـديمقراطي تعتـبر مـن المؤشـرات الواضـحة علـى انعـدام الثقـة بينهمـا وذلـك إشارة إلى أن تدخل طرف ثالث هو ضروري من أجل بناء الجسور بينهما

٥) موقف حزب العدالة والتنمية غير جدي تجاه المبادرة الكردية:

يـرى منتقدوحكومـة حـزب العدالـة والتنميـة المحافظـة أن أردوغـان وحكومته ليس لديهما حل قوي وإصرار لمتابعة المبادرة الكرديـة، وعندما واجهوا معارضة داخلية لهم تباطأوا ثم تخلوا عنها. يذهب بعض النقاد إلى حد القول: إن حزمة المبادرة برمتها كانت بمثابة مناورة تكتيكية محلية لكسب الأصوات الكردية، لأن الصراع لكسب الاصوات الكردية أيضاً من الأمور الملحة لحكومة حزب العدالة والتنمية وجاءت المبادرة ضمن هذا الاعتبار. ووفقا لما يقوله ألتان تان، الكاتبالإسلامي الكردي والنائب المتحالف مع حزب السلام والديمقراطية، حتى عام ٢٠٠١م، فإن أردوغان لم يكن يوما ما مؤمنا بوجود المسألة الكردية في تركيا. ونقل عن أردوغان قوله: "ليس هناك مسألة الكردية في تركيا"[١٩٧] ويزيد عبد اللطيف شينير، مساعد سابق لرئيس الوزراء أردوغان، القول نفسه عن موقف أردوغان من المسألة الكرديـة. فحسب شينير أن المبادرة الكرديـة شرعت إلى حد ما لاعتبارات انتخابيـة، وأن حـزب العدالـة والتنميـة لـيس لديـه مشـروع شـامل لمعالجـة القضية الكردية. ويضيف: عندما أبدت الجماعات المؤثرة والدوائر التركية المتنفذة معارضتهم، وأجبروا أردوغان على التراجع عن تصريحاته المؤيدة للأكراد.[١٩٨] ويذهب البعض إلى أن النكسة التي لحقت بحكومة حزب العدالة والتنميـة في الانتخابات المحلية في عام ٢٠٠٧م والحاجة لمواجهة خارطة

197 Kurt Sorunu, (Istanbul: Timas Yayilari,20119,p.510-11
198 Cigdem Toker,Abdullatif Sener: Adam da Benimle beraber Buyudu, Istanbul: DK Dogan Kitap,pp.560-62

الطريق التي قدمها أوجلان ساهما في توقيت المبادرة.[199] الجدير بالذكر، هو أن حزب العدالة والتنمية قد حصل في جنوب شرق تركيا على ٥٤ ٪ فقط، بينما في باقي البلاد، وصلت نسبة تأييد الحزب إلى ٨٠ ٪.[200]

وفي خريف عام ٢٠٠٨م، سافر أردوغان إلى جنوب شرق تركيا للقيام بحملة للانتخابات المحلية التي كان من المقرر أن تعقد في مارس ٢٠٠٩م. وفي ذلك الوقت كان يحظى حزبه بتأييد واسع بين الكرد لتأكيده على تحسين الظروف الاقتصادية للأكراد. ولكن حزب المجتمع الديمقراطي الكردي كان مصرا على أن يحرز انتصارات على حساب حزب العدالة والتنمية. واراد أن يحول دون سيطرة الحزب الحاكم على رئاسة ديار بكر التي سمتها عثمان بيديمر "قلعة الكرد" والحزب المجتمع الديمقراطي. وفي فبراير ٢٠٠٨م بينما كان أردوغان في بلدة هكاري الكردية، نظم حزب المجتمع الديمقراطي فيها حركات احتجاجية شملت إغلاق المتاجر والرشق بالحجارة والمسيرات ومعارك الشوارع. وهذا ما اجبر أردوغان على أن يصرح: لدينا أمة واحدة، علم واحد، دولة واحدة ولغة واحدة". وقد أثار هذا التصريح غضب كثير من الكرد الذين اتهموه بتبني لهجة اليمين القومي التركي على غرار الأنظمة السابقة. وكان هناك صدى واسع لخطابه في وسائل الإعلام وأيده المثقفون الكماليون الموالون للوضع الراهن. ففي مقابلة أجريت معه مؤخرا قال غونتر إن هذا التصريح مؤشر على أن الحكومة قد تخلت عن هذه السياسات المعتدلة تجاه المسألة الكردية وتبنت السياسات القومية المتطرفة[201]. لكن آخرين يقولون إن هذه التصريحات لم تكن سوى تعبيراً عن غضب مؤقت شعر به نتيجة للمظاهرة المعادية التي واجهته في هكاري. ولكن

199 Murat Somer, Evangelos G. Liaras,p.156.

200 Altan Tan,Kurt Sorunu, p.512

201 Michael M. Gunter, Turkey, the EU and international relations, KurdishMedia.com - 01/02/2009.

حزب المجتمع الديمقراطي الكردي اعتبر تلك التصريحات عنصرية ومسيئة للكرد، وطلب الاعتذار الذي لم يلب.

ويدعي الآخرون ان التصريح المذكور يدل على ضخامة الضغوط التي كانت يواجهه أردوغان في تلك الايام. فمن ناحية كانت المعارضة تتهمه بالخيانة وتقسيم تركيا بضغط الكرد والقوى الخارجية، ومن ناحية أخرى كانت هناك ضغوط هائلة عليه لإرضاء الاتحاد الأوربي في إصلاحاته تلك. وأراد أن يؤكد للاتحاد الاوربي أن تركيا سوف ترقى إلى معايير كوبنهاغن في مجال حقوق الإنسان. إلى جانب ذلك، كان القوميون الكرد لا يقدرون موقفه الموالي للأكراد بتدبير الإصلاحات ويقومون بالإجراءات الاستفزازية لإحراجه علنا[٢٠٢]. وفي صدد تعليقها على التصريح المذكور تقول ياسمين كونغر، نائب رئيس تحرير ترف التركية: "هذه ليست كلمات المصلح". ويقول حسن جمال، وهو كاتب عمود في صحيفة ميليت اليومية: "تغير أردوغان" ان الخطاب كان مؤلما ولاسيما بالنسبة لليبراليين لأنهم قارنوا خطابه بخطبة ألقاها في آب ٢٠٠٥م، عندما اعترف بوجود "مشكلة كردية" في تركيا، وبأن الدولة كانت مسؤولة جزئيا، وتحطيم الكثير من المحرمات". وقال يافوز البيدر، وهو كاتب عمود في زمان اليوم اليومية،" هذا هو أردوغان.. مختلف عن أردوغان لعام ٢٠٠٥".. و"أن الخطاب ذو نزعة عدائية وتهديدية لا يبدو تصالحية.[٢٠٣]

وفي ١٨ أبريل ٢٠١١، نقلت صحيفة"حرييتديلي نيوز" التركية عن رئيس الوزراء قوله "لم يعد هناك مسألة كردية في هذا البلد، وهناك قضايا الاخوة الناطقين بالكردية. حيث هناك استغلال لهم ولكنهم لن ينخدعوا طويلا بهم"، وقد تراجع أردوغان عن تصريحه السابق قائلا انه يوافق على أن هناك لغات

202 Ed.Marlies Casier and Joost Jongerden, Nationalism and Politics in Turkey, p,116.

203 Sabrina Tavernise "Turkey reforms: Message to the Kurds 'accept Turkish identity or get out' 25.11.2008. http://www.ekurd.net/mismas/articles/misc2008/11/turkeykurdistan2034.htm

أخرى في تركيا، بالإضافة إلى التركية، ولكن حكومته يدعم وجود لغة رسمية واحدة في تركيا.

وفي صيف ٢٠٠٩ توترت الأجواء كليا. إذ انتقد الرئيس غل الصحافيين الذين سألوه عن العفو عن مقاتلي حزب العمال الكردستاني. وتكلم رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، بلهجة متشددة مماثلة أثناء حضوره وجبة الإفطار في شهر رمضان مع الشرطة في فرع إدارة العمليات الخاصة،واضاف "وأقول هذا بكل وضوح وصراحة: لا حزب العدالة والتنمية ولا حكومة جمهورية تركيا سيجلس إلى طأولة المفاوضات مع الإرهابيين أو منظمة إرهابية لحل المسالة الكردية. وهذاغير وارد أبدا أن يكون موضوعا للمناقشة.[٢٠٤]

ويعتبر مارليس كيسو وهيلتون اندي وجوست جونغردن في دراسة لهم عن سياسة أردوغان تجاه الكرد تصريحات أردوغان المشار إليها أعلاه في هكاري علامة واضحة على تراجع في وقت مبكر من التعهدات الصاخبة والوعود بالتوصل إلى سلام دائم مع الكرد. وتشير الدراسة المذكورة إلى بيان أحمد ترك في صحيفة راديكال الذي يذهب إلى القول: "كانت تصريحات كبيرة مثل الجبل الكبير الذي لم يلد منه ولو فأرة".[٢٠٥]

كما صرح معمر تركر، حاكم اقليم الجنوب الشرقي من هكاري من حكومة حزب العدالة والتنمية والذي له مواقف ليبرالية حول المسألة الكردية، قائلا "إن موت المبادرة الكردية سيؤدي إلى شعورالانفصاليين الكرد بالاحباط وخطر اراقة المزيد من الدماء اذا فشلت الحكومة في تلبية التوقعات الكردية التي ارتفعت مع المبادرة الكردية.[٢٠٦] "

---

204 Güncel Haber, September 3, 2009.

205 Ed.Marlies Casier and Joost Jongerden, Nationalism and Politics in Turkey, p,117

206 " Road Maps" and Roadblocks in Turkey's Southeast."

يشير بعض المحللين إلى استقالة محمد فرات دينغر من منصبه كنائب رئيس لحزب العدالة والتنمية كحدث آخر بأن حكومة أردوغان بدأت بتبني المنحى الامني تجاه المسألة الكردية. واعتبر الاستقالة احتجاجا لأن فرات كان معروفا بتحمسه للحل السلمي ومعروفا في السابق بآرائه التقدمية بشأن القضية الكردية، وعضوية الاتحاد الأوروبي، وكتابة الدستور الجديد. ويقول أحد الباحثن:"يبدو أن فرات تخلى عن جلده الكمالي من خلال الانضمام إلى بعض قادة حزب المجتمع الديمقراطي لتنأول طعام الغداء في اسطنبول وتبني مواقفهم".. و"لم يجبر على الاستقالة ولكن جاءت استقالته احتجاجا على موقف حزبه المتصلب الجديد نحوالكرد". وقد حل محله وزيرالداخلية السابق عبد القادر اكسو، الذي عرف عنه على الرغم من أصوله الكردية، علاقاته الوثيقة مع قوات أمن الدولة[٢٠٧].

ويرجع البعض تراجع الحكومة عن المبادرة الكردية إلى التغيير في أولوياتها، وتغيير التركيز من المبادرة الكردية إلى التركيز على قضية الحجاب، والتحدي القادم من القضاء الكمالي على برنامج الحكومة. وعلى الرغم من أن الشعب الكردي وقف بقوة مع حزب العدالة والتنمية في عام ٢٠٠٥ و٢٠٠٧ باعتباره وسيلة لكسب المزيد من الحقوق والحريات والرخاء الاقتصادي، يبدو أن الحكومة غير مستعدة لتلبية مطالبهم. ولا سيما منذ بداية ولايته الثانية في تموز ٢٠٠٧". ويبدو أن حزب العدالة والتنمية اهتم بمسألة الحجاب دون المهام الأخرى، رغم ان الموضوع يثير الكثير من التصدع والفتنة داخل المجتمع". بعد أن خاضوا في حزب العدالة والتنمية معركة قضائية لاختيار الرئيس المقبل وبعد أن تعرضوا للتهديد من قبل مذكرة من الجيش، وعد الحزب بتقديم دستور جديد من شأنه أن يوسع المجال السياسي

207 Yavuz Baydar, "resignation,"
y.baydar@todayszaman.com,10 Nov,2008

وجها لوجه مع البيروقراطية المدنية والعسكرية وتحسين الحقوق الفردية والحريات. ومع ذلك، فإن هذه الوعود لم تحقق أي نتائج ملموسة باستثناء الاستفتاء على تغيير الدستور بما في ذلك انتخاب شعبي للرئيس. ويستغل حزب العمل القومي فشل حزب العدالة والتنمية في إيجاد حل لمسالة الحظر على الحجاب لتحقيق مكاسب سياسية. فقد كان من المفروض على الحكومة التصدي للحظر مع "حزمة للديمقراطية" أكثر شمولاً، بدلا من التركيز عليها كمسالة فردية خاصة. ويعتقد كرابات بولات أيضاً أن التركيز على مسألة الحجاب سياسة خاطئة ومحدودة في نطاقها. وقد جلب هذا التغيير في تغيير الحكومة لأولوياتها انتقادات قاسية من البيروقراطية المدنية والعسكرية، وجماعات وسائل الإعلام وبعض منظمات المجتمع المدني على الرغم من حقيقة أن الغالبية العظمى من المجتمع تؤيد رفع الحظر. ويضيف بولات: "...وفي ظل هذه الظروف، فإن الحكومة لا يمكن أن تدخل في مخاطر سياسية أخرى وادراج القضية الكردية على جدول الأعمال".[٢٠٨]

ونقلت صحيفة "حرييت ديلي نيوز" عن صلاح الدين ديمرتاش، نائب رئيس حزب السلام والديمقراطية، قائلا: "منذ اكثر من سنتين ونصف يتحدث حزب العدالة والتنمية الحاكم عن "المبادرة الكردية"، ولكن لا أحد يعرف حتى الآن ما تنطوي عليه هذه المبادرة". ويضيف "لأن مثل هذه المبادرة لا وجود لها أصلا". ووفقا له ان "الحكومة ليست لديها أية ملفات من أجل حل القضية الكردية"، ويضيف ديمرتاش: "وليس الجيش، لا الولايات المتحدة ولا سوريا هي التي تسبب مضاعفات على طريق تسوية القضية الكردية هذه... أكبر عقبة أمام حل المسألةالكردية هي عدم وجود أي سياسة للحكومة".[٢٠٩]

---

208 The Kurdish issue: can the AK party escape securitization", Insight Turkey / July, 2008,2008 SETA Foundation for Politica

209 İpek Yezdani" BDP says peace comes with no guns "

٥) انعدام الثقة بين الحكومة وحزب العمال الكردستاني وحزب السلام والديمقراطية:

تدعي حكومة حزب العدالة والتنمية أنها في طريقها لتسوية المسألة الكردية سلميا، وحزب العمال الكردستاني يهدد عملية السلام من خلال البدء في إنشطة إرهابية . الحكومة تصر على أن حزب العمال الكردستاني تتصرف من منطلق كونه الممثل الوحيد للكرد. ويزعم حزب العدالة والتنمية –وبحق – كونه أكثر تمثيلا للكرد من حزب المجتمع الديمقراطي المؤيد لـ (ب ك ك). علما أن الأخير لم يملك إلاّ ١٦ نائباً في حين كان عدد النواب من الكرد في حزب العدالة والتنمية ٦٠. علاوة على ذلك، في الانتخابات الوطنية لعام ٢٠٠٧م، فاز حزب العدالة والتنمية للحكومة ٥٢ ٪ من الأصوات الكردية، في حين فاز حزب المجتمع الديمقراطي ١٦ ٪ فقط. حتى في الانتخابات المحلية في مارس ٢٠٠٩م، فاز حزب العدالة والتنمية بنسبة ٢٨ ٪ بالمقارنة مع ٢٧ ٪ حزب السلام والديمقراطية المؤيد ب ك ك. وفي انتخابات يونيو عام ٢٠١١م، استطاع حزب العدالة والتنمية الحفاظ على دعمها القوي في المناطق الكردية على الرغم من المكاسب الجديدة التي حصل عليها حزب السلام والديمقراطية.[٢١٠] ويزعم حزب العدالة والتنمية والحكومة، أن حزب العمال الكردستاني وجناحه المدني (حزب السلام والديمقراطية) حققا المناصب الأخيرة من خلال اللجوء إلى حملة من الارهاب والتخويف لترهيب الناخبين. يقول برهان بايتورك، مثلاً: إن حزب السلام والديمقراطية والمتحالفين معه لجأوا إلى جميع المؤسسات القانونية وغير القانونية تقريبا لوضع عراقيل أمام مرشحي حزب العدالة والتنمية في المناطق الكردية.

---

. http://www.hurriyetdailynews.com/default.aspx?pageid=438&n=bdp-says-peace-comes-with-no-guns-20 . Hürriyet Daily News | 8/19/2011.

210 Kurdish Candidates Successful in Turkey's Elections - Rudaw
www.rudaw.net/english/news/turkey/3749.html

ويضيف بايتورك: "لقد نظموا سيناريو خطيراً للتأكد من أننا لن نتمكن من الوصول إلى الناخبين من خلال التخويف، والتهديد ودعم حلفائهم واستخدموا نفس الوسائل التي كانت تلجأ اليها مؤسسات الدولة العميقة في السابق ضد الكرد. ويخشى الكرد الليبراليون في المنطقة الكردية ان يقوم حزب العمال الكردستاني ببناء البنى التحتية لدولة بوليسية مماثلة لتلك التي كانت موجودة في أوروبا الشرقية ونظام القذافي. في الواقع كان لكل من أوجلان والقذافي الكثير من القواسم المشتركة والصلات الوثيقة.

تزعم الحكومة والكرد الموالين لها قيام (ب ك ك) بتخريب أي مكسب تحققه الحكومة للأكراد إذا كان ليس من خلال حزب العمال الكردستاني أو من خلال حزب السلام والديمقراطية. فعلى سبيل المثال، لم يرحب ( ب ك ك) بقرار حكومة حزب العدالة والتنمية لفتح الحكومة الكردية القناة التلفزيونية على مدار ٢٤ ساعة، والمعروفة باسم TRT6. وشن حزب العمال الكردستاني ما يمكن وصفه بسهولة بأنه حملة تشهير ضد القناة الجديدة. ودعا مراد قرايلان، وهو قائد حزب العمال الكردستاني في قنديل، إلى مقاطعة القناة، ووصف زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان مرتين القناة عبر محاميه في ٢ و٨ كانون الثاني ٢٠٠٩، بكونها وسيلة تضليل وأنها فتحت، لتمرير سياسة الحكومة وبالتخطيط مع الولايات المتحدة. ويضيف أوجلان: "كل هذه الإملاءات كانت من جانب أميركا جزءا من وجهة نظرهم للتقليل من المسألة الكردية"[٢١١].

إلى جانب ذلك، تدعي الحكومة أن المبادرة الكردية خلقت أجواء ديمقراطية للشعب الكردي، ولكن يستخدم حزب العمال الكردستاني الأجواء السلمية والديمقراطية لتأسيس موطئ قدم بين الكرد. فعلى سبيل المثال،

211 Ekrem Eddy Güzeldere Turkey: Regional Elections and the Kurdish QUESTION, Vol. 3 (3) - Caucasian Review of International Affairs, Summer 2009

وعلى الرغم من الفوائد الكثيرة للأكراد في حزمة الإصلاح االديمقراطي، حأول حزب العمال الكردستاني فرض المقاطعة على الاستفتاء الأخير في جنوب شرق تركيا، واستمر (ب ك ك) في رفض كل الأفكار البديلة، وهدد المثقفين الكرد المخالفين معه من امثال كمال بورقاي، محسن أوغلو وشوان برفر. فقد جلبت هذه المبادرة الكردية حرية التعبير لهؤلاء المثقفين، الذين لا يزالون تحت تهديد من حزب العمال الكردستاني. وقد تحسنت الحقوق الديمقراطية للشعب الكردي، ولكن تضاءلت القدرة على استخدامها من قبل تهديدات KCK الموالي لحزب العمال الكردستاني.[٢١٢]

يبدو أن الحفل الرفيع المستوى الذي نظمه حزب المجتمع الديمقراطي لتسليم اعضاء حزب العمال الكردستاني البالغ عددهم ٣٠ عضوا في ٢١ أكتوبر ٢٠٠٩ كجزء من صفقة المبادرة كان بمثابة القشة الأخيرة التي قصمت ظهر البعير وأجبرت الحكومة على تجميد المبادرة الكردية. وقد حأولت الحكومة أن تبقي أوجلان خارج اطار هذه العملية علنيا، ولكن من خلف الستار تحأول استغلاله للتفاوض على استسلام سلمي لأعضاء حزب العمال الكردستاني. يبدو أن الحكومة أخطأت في تقديرها وتخطيطها لهذه المسألة الاجرائية. وأرادت ان يكون التسليم العلني لمسلحي حزب العمال الكردستاني حدثا بارزا ومعلنا عنها. وبعد كل شيء، من شأن هذا أن يضبط نغمة لاستقبال مزيد من الاستسلام. ولكن حزب العمال الكردستاني وحزب المجتمع الديمقراطي ارادوا بدورهم توضيف الحدث لصالحهم. لذلك نظم انصار حزب المجتمع الديمقراطي مظاهرة استقبال ضخمة في دياربكر لمسلحي (ب ك ك) الذين وصلوا من خابور، بعد أن تخلوا عن ملابسهم العسكرية وارتدوا ملابس مدنية كوسيلة لنقل عزمهم على إلقاء اسلحتهم

212 Mehmet Yegin,"End of the Kurdish initiative?" Sunday's zaman, August,28, 2011.

والانـدماج في المجتمـع. وصـدرت الاوامـر إلى المسـؤولين القـانونيين وجهـاز الأمـن: "رحبـوا بأعضـاء حـزب العمـال الكردسـتاني مـن دون القـبض علـيهم واقتادوهم إلى منشأة السكن، حيث"المحاكم المتنقلة"يمكن المشي عليها من خـلال عمليـة الاستسـلام. "مـن ناحيـة، وكـان الهـدف مـن هـذا أن تكـون هـذه المجموعة قدوة حسنة لغيرهم من اعضاء حزب العمال الكردستاني في الجبال لتسليم انفسهم سلميا، ويمكن تلقيها بشكل جيد، ودون أن يمسهم سوء".

لكن أصبحت العملية كلها كارثة سياسـية واعلاميـة للحكومـة. فالمسـيرة الطويلة لمسلحي (ب ك ك) واستقبال الجماهير لهم ورفع صور أوجلان أثـارت سخط النخبة العلمانية الكمالية المدنية والعسكرية. فبالنسبة لهم كانت كل هـذ الأمـور مـن الشـؤون الاسـتفزازية، الـتي تمـس الشـرف الـوطني، و"ينـذر بالخطر" لهم. فإن "عبد الله أوجلان والملصقات والألعاب النارية، ورفع العلم الكـردي وغنـاء النشـيد الـوطني الكـردي، كلـها أكثـر مـن كـاف ليـثير حفيظـة الأتراك الذين قرأوا عنها وراقبوا هذا الحدث من مصادر التلفزيون والصحف التي لعبت أيضاً دورها في تضخيم الجوانب السلبية لما كان يجري". في حين أن الحكومة كانت تتوقع من أعضاء حـزب العمـال الكردسـتاني إلقـاء السـلاح والاستسـلام للسـلطات لإظهـار الأسـف والنـدم، وكـان حـزب المجتمـع الديمقراطي أراد أن تصور العملية كنصر للمقاومة الكردية واعتراف مـن قبـل الدولة التركية بحقوق الكرد. وبهذه الطريقة اراد حـزب المجتمع الـديمقراطي أن يستخدم الحدث "للحصول على اصوات الناخبين الكرد في الانتخابات، مـن خـلال محاولـة التأكيـد علـى دورهـا في تسـهيل هـذا الاستسـلام علـى حسـاب الحكومـة وتأكيـد وإبـراز دور أوجـلان"،[٢١٣] ولكـن قـادة حـزب المجتمـع الديمقراطي نفوا أن يكونوا لهم أي نية من جانبهم لتكون المسيرة استفزازية،

213 Turkey's 'Kurdish initiative': What went wrong? (Or did it?) | Foreign...
foreignpolicyblogs.com/.../turkey's-'kurdish-initiative'-what-went-w...22 Oct 2011

واستخدام هذه المناسبة لتحقيق مكاسب سياسية، واعتبروا ما حصل كله مسألة طبيعية وحرية التعبير عن الشعور من جانب الكرد.

استغل كلّ من حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية التلاعب بذلك عن طريق الإدلاء بتصريحات قوية. وتعليقا على هذا الحدث، قال دينيز بايكال: "إن المبادرة وفرت لحزب العمال الكردستاني فرصة لتصبح القوة السياسية المهيمنة في المنطقة" في حين زعم رئيس حزب العمل القومي دولت بخجلى أن المبادرة "خيانة وضعت كخطة لتقسيم تركيا في نهاية المطاف. واشار إلى قيام بعض عائلات الجنود الذين سقطوا في القتال ضد (ب ك ك) وكتعبيرا للغضب الذي يشعرون باعادة ميداليات البطولة التي اعطيت لهم[٢١٤]. وهذا مما لا شك فيه كان عاملا في تجميد المبادرة الكردية. لذلك لا يمكن التشكيك في صدق نوايا الحكومة, ولكن في مدى اصرارها ومواصلتها للسياسة رغم العراقيل.

إلى جانب ذلك، تؤكد الحكومة أن تسوية المسألة الكردية هي عملية معقدة جداً, وتحتاج إلى وقت. قال وزير الداخلية بشير أتالاي أثناء اعلان المبادرة، أن هذه التدابير التي تم الإعلان عنها ليست سوى بداية وتحتاج إلى المزيد من الاجراءات والمتابعة، وسيتم اعتماد دستور جديد تعددي يعطي الاعتراف الرسمي والقانوني للكرد داخل تركيا. باختصار، تقول حكومة حزب العدالة والتنمية ان برنامجها لحل المسالة الكردية هي عملية متواصلة وليس هناك تراجع عن الإصلاحات، ولكن في تصور حزب العمال الكردستاني كانت الإصلاحات غامضة وغير كافية، وتكتيكية لكسب الأصوات الكردية[٢١٥].وخلال محادثات سرية بين الحكومة والحزب العمال الكردستاني

214 Akin,pp.5-6.

215 Turkey: Ending the PKK Insurgency, Europe Report N°213 – 20 September 2011
. http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/europe/turkey-cyprus/turkey/213%20Turkey%20-
٢٠%Ending%20the%20PKK%20Insurgency.pdf.

في أوسلو، حذر المسؤولون في الحكومة التركية أنه لا يمكن أن يكون الحل الذي تم التوصل إليه أن ينفذ"في سبعة إلى ثمانية أشهر أو سنة"، وقالوا ان المسألة تحتاج إلى اتباع العديد من الخطوات, وتعميق فهم أعمق من خلال الاتصالات بين الدولة وأوجلان وجميع فروع حزب العمال الكردستاني. ولكن منذ البداية اعتبر حزب العمال الكردستاني نهج الحكومة هذا مراوغة إلى حدّ ما، وقابله بعدم الارتياح والتردد، وحأول الربط بين الحفاظ على وقف دائم لإطلاق النار وإحراز تقدم ملموس في تنفيذ بنود المبادرة الكردية[٢١٦].

إضافة إلى ذلك يزعم حزب العدالة والتنمية انه ليست لديه نية لوقف المبادرة الكردية. وأن إرهاب حزب العمال الكردستاني هو الذي أدّى إلى حصول التباطؤ في المسيرة السلمية. وكرر أردوغان هذا الموقف في شهر نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١١، عندما كان مسعود بارزاني في زيارة إلى أنقرة. ونقلت وكالات الانباء عن أردوغان قوله في هذه المناسبة: "يمكنني أن أذكر بكل ثقة أنه إذا أبدى حزب العمال الكردستاني الاستعداد الحقيقي للتخلي عن المقاومة المسلحة، يمكن حينئذ مناقشة كل القضايا المتعلقة بالحقوق الكردية في البرلمان، وبطريقة إيجابية.[٢١٧]

## كيفية إحياء المبادرة الكردية؟

قبل أن يشتعل الصراع، كانت حكومة أردوغان على نفس المسار الذي كان عليه توني بلير قبل ثلاثة عقود فيما يتعلق بمشكلة الجيش الجمهوري الايرلندي، وكانت خطة الحكومة لايجاد حل للمسألة الكردية تستند إلى الموافقة والتنفيذ التدريجي للمطالب الكردية في إطار الاصلاحات الضرورية الداخلية في عملية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي والتزامه بمعايير

216 Is the 'Oslo process' a closed page? | YAVUZ - Today's Zaman... .
www.todayszaman.com/mobile_detailc.action?newsId=257167
217

كوبنهاغن. وفي الوقت نفسه تقوية المرجعيات الإسلامية التي تجمع بين أكراد تركيا وبقية المجتمع التركي، وعزل حزب العمال الكردستاني محلياً ودولياً. مقاربة الحكومة للمسألة الكردية كانت ذات شقين: من أجل أن تظل تركيا على الطريق المؤدي إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، بل يجب أن تفي بمعايير كوبنهاغن. فالحكومة كانت مدركة لحقيقة أن عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بطيء وسيحل تدريجيا مشكلة الكرد في المجتمع التركي سياسيا وثقافيا. ومع ذلك، فإن ذلك لن يكون كافيا لعزل حزب العمال الكردستاني نهائيا عن المجتمع الكردي، وبالتأكيد ليس في المدى القصير.[٢١٨]

إن تقوية المرجعيات الإسلامية لتكون بديلاً حقيقيا للانفصالية وغيرها من الأيديولوجيات تتطلب من حكومة حزب العدالة والتنمية الشروع في اتخاذ بعض التدابير الملموسة لتخفيف المظالم الكردية، بما في ذلك حزمة إنعاش اقتصادي للمنطقة الكردية مماثل لمشروع مارشال، الذي مُنح من قبل الولايات المتحدة إلى أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، لتطوير المناطق الكردية ودفع التعويضات للقرى المتضررة لتشجيعهم على العودة إلى قراهم وإعادة بناء المدارس الكردية التقليدية، والتي دمرت في١٩٢٠ م. كما يعتبر اعطاء الحق لأبناء المنطقة التعلم باللغة الكردية في المدارس والجامعات أمرا يقرهالإسلام وجميع الشرائع الأرضية والسماوية. كانت المنطقة الكردية في العصورالإسلامية منطقة خصبة لنمو العلوم الإسلامية، وكان الكرد اقل الشعوب تأثراً بحركات التغريب لعمق الوعي الإسلامي الذي لعبت المدارس التقليدية في زرعها في الوسط الكردي. وبإمكان حكومة حزب العدالة والتنمية المساهمة في إعادة ذلك الارث التاريخي, وذلك بالسماح بتعليم الأئمة والخطباء باللغة الكردية. إلى جانب ذلك، هناك حاجة لتعزيز الأدب الإسلامي

---

218 Egemen Basar Beze. "The Kurdish Question in Turkey: A Critical Juncture ", p.3

باللغة الكردية في المنطقة، فمن مصلحة الحكومة على المدى الطويل – في هذا الصدد – تحقيق حلم بديع الزمان الشيخ سعيد النورسي الكردي لإقامة الجامعة الإسلامية في الجنوب الشرقي. هذا سوف يساعد على تعزيز الهوية الإسلامية للأكراد، ومواجهة النفوذ الماركسي في المنطقة.

ولكن يجب الاقرار بأن تركيا في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية قد تحركت تحركاً جيدا في معالجة المسألةالكردية. وقد رفع الحظر المفروض على اللغة الكردية في عام ١٩٩١م، وفتح الطريق لمنشورات باللغة الكردية. والإصلاحات التي تم إنجازها بين عامي ٢٠٠١ م و٢٠٠٤ م تهدف إلى الوفاء بمعايير كوبنهاغن السياسية للاتحاد الأوروبي. وسمحت هذه الإصلاحات بالبث باللغة الكردية والدورات القانونية في المدارس الخاصة. وبدأت قناة التلفزيون الحكومي على مدار الساعة باللغة الكردية اعتباراً من يناير عام ٢٠٠٩م. وقد تم افتتاح أول قناة تلفزيونية خاصة للبث باللغة الكردية. وفي سياق إصلاحات حكومة حزب العدالة والتنمية "المبادرة الديموقراطية"، أقيمت أول مسرحية باللغة الكردية في مسرح بلدية ديار بكر في شباط ٢٠٠٩ م الماضي. وافتتحت في بعض الجامعات برامج لتدريس اللغة الكردية وثقافتها، وبدأت دورات في تعليم الكردية. والأهم من ذلك مع المبادرة المشتركة الأولى لحكومة العدالة والتنمية، تم تعديل قانون الانتخابات في أبريل ٢٠١٠ م للسماح باستعمال اللغة الكردية في الحملات الانتخابية في المنطقة الكردية[٢١٩].

219 ŞAHİN ALPAY Kurdish problem or PKK problem? - Today's Zaman
www.todayszaman.com/columnist-211563-kurdish-problem-or-pkk...

## ١) الهوية التركية والكرد: الإصلاح الدستوري

يشير أرول اوندر أوغلو إلى رأي ارطغرل كوركجي، الخبير التركي، في طرحه حلا دستوريا للقضية الكردية ويقول :"يجب أن لا يكون الدستور قائما على أي نوع من العرق او المعتقد الديني، وأن تكون فيه ضمانات للحقوق ويقف على مسافة واحدة من جميع الأعراق والمعتقدات"[٢٢٠]. أما بالنسبة للمشكلة الكردية، فهو يقترح تعديل وتعريف المواطنة في الدستور لتكون أكثر شمولا وتراعي الفروق العرقية والمذهبية. وهذا التعديل ومن باب تعزيز الديمقراطية يجب أن يقر بوجود لغات أخرى غير التركية في البلد ويسمح باستخدام هذه اللغات في الإدارات المحلية في المنطقة الكردية مثلاً، أي تغيير في تنظيم الإدارة العامة يبدو حتميا أيضاً [٢٢١].

يبدو أن حكومة حزب العدالة والتنمية عرضت من خلال المبادرة الكردية فهما غير تقليديا للمواطنة التركية. وهذا ما يقلق النخبة الكمالية. ووفقا لهؤلاء الكتاب اليمينيين فإن فهم أردوغان للمواطنة "التركية" بشكلها الحالي يشبه فهم (ب ك ك) في اعتبار"التركية" هوية عرقية وليست مفهوما سياسيا يستخدم لجمع مختلف المجموعات العرقية تحت هوية "الدولة القومية التركية". وفي الحقيقة، فإن حزب العدالة والتنمية وأوردغان والكرد محقين في ان التعريف والممارسة اليومية الحالية للمواطنة التركية اقتصرت حصراً على العرق التركي، ويحق للكردي أن يكون مواطنا تركيا متساويا بشرط أن يتخلى عن هويته الكردية. لكن أردوغان يريد أن يوسع مفهوم المواطنة ليحتوي الكرد والأعراق الأخرى في تركيا "[٢٢٢].

---

220 "A Solution for the Kurdish Question must be a Solution for Turkey", Istanbul - BİA News Center, 24,June,2010

221 LEVENT KÖKER "A Key to the "Democratic Opening": Rethinking Citizenship, Ethnicity and Turkish Nation-State" Insight Turkey Vol. 12 / No. 2 / 2010, p.66.

222 Hakkan and Ali Ozca, pp.10-11.

تستخدم حكومة الحزب الحاكم في تركيا خطابا واعدا للمزيد من الديمقراطية الليبرالية للجميع وتقرر تعريفا للمواطنة التركية يسع للخصوصيات العرقية. وهنا يُقترح مفهوما: الهوية الاساسية والهوية الثانوية. وتشمل الهوية الأساسية الوطنية الجميع ولكن هناك مجال للهويات العرقية (الثانوية) ضمن الهوية الأساسية. ويقترح باسكن أوران، الأستاذ الاكاديمي، مفهوم "تركيالي" بدلا من "التركي". وهذا التعريف اكثر شمولا وله بعد جغرافي يسع لجميع الاعراق الساكنة في تركيا. وكان التقرير الذي أعده باسكان يهدف إلى منع أي من الهويات الفرعية القوية من إلغاء الهويات الفرعية الأخرى، ويضيف الاستاذ باسكان:

"يمنع مفهوم "تركيالي" أي مكون من أن يدعي كونه العنصر الاساسي ومتفوقا على الآخرين. وفي حين ليست هناك حاجة للتغيير من جانب أولئك الذين يعرفون أنفسهم بالقول: "أنا تركي"، فإن هذا المفهوم يسمح لأولئك الذين لا يعرفون أنفسهم على هذا النحو ليكونوا قادرين على القول "أنا كردي من تركيا أو أرميني من تركيا"[٢٢٣]

ومع ذلك، ينبغي أن تستكمل هذه الإجراءات مع بعض التغييرات في الدستور للسماح بالهوية الكردية ليتم الاعتراف بها.

تأسست الجمهورية التركية الكمالية على اساس دولة الأمة الحديثة والمتجانسة وتكون "التركية" فيها هي الإطار الوحيد لتحديد الهوية الاجتماعية. ولكن مع الزمن تجسدت الهيمنة الكمالية في مختلف المؤسسات الرئيسية في تركيا: أولا، في الدستور والنظام القانوني المنبثق منها، ثم في الجيش، وأخيرا في البيروقراطية، تنص المادة ٨٨ من الدستور (١٩٢٤)، على سبيل المثال، على أن "افراد الشعب التركي، بغض النظر عن الدين والعرق، والجنس يسمون الأتراك". على الرغم من هذه الصياغة للمادة الدستورية

223. The issue of "Turkish" and "Türkiyeli" (Turkey National; from Turkey), Today's Zaman. 1-11-2011

والتي قد تبدو لأول وهلة أنها تعطي تفسيرا عصرياً لفكرة المواطنة "التركية" لكونها مبنية على"المجتمع العصري والمدني" و"أنها خالية من النغمات العرقية والدينية، ولكن التطبيق العملي لهذه المادة مختلفة جداً عما يوحي لها. فمثلاً أكدت دساتير ١٩٦١ م و١٩٨٢م على مشروع الكمالية في تأسيس الدولة الحديثة القائمة وعلى مبدأ القومية العرقية والقومية، وقد تم تعميق هذه النظرة العرقية للمواطنة بالمزيد من القوانين المحددة التي تحظر استخدام العام للغة الكردية والتي أصدرها النظام العسكري بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٣م "[٢٢٤] لذلك فقد آن الأوان أن يقر الجميع بالخطأ. ومن غير المرجح أن يكون هناك حل دائم للمسألة الكردية من دون وضع دستور جديد مدني، وديمقراطي. يجب أن يتبنى الدستور الجديد مفهوم المواطنة التي تحترم الطابع المتعدد للثقافات في تركيا، مع عدم التركيز بشكل خاص على أيديولوجية واحدة أو عرقية أو دينية، أو هوية طائفية، أو لغوية، ويجب أن تستبعد هذا الدستور أي عناصر يمكن أن تعوق ممارسة الحقوق والحريات الأساسية "[٢٢٥]

٢) احتواء (ب ك ك) وحزب السلام والديمقراطية:

أثبتت الأحداث أن مشروع حل المسألة الكردية لا يمكن أن يستغني عن (ب ك ك) الذي يعتبر الفاعل السياسي والقوة الوحيدة في المنطقة الكردية.

إنّ حزب السلام والديمقراطية، الذي حل محل حزب المجتمع الديمقراطي بعد حظره من قبل المحكمة الدستورية في ديسمبر الماضي ٢٠٠٩م ، دخل انتخابات ٢٠١٢ م ولديه ٤٠ نائبا في البرلمان. ويؤكد هذا الحزب الكردي المؤيد (ب ك ك) أن أهم خطوة نحو حل المسألةالكردية هي

224 Egemen Basar Bezci `` The Kurdish Question in Turkey: A Critical Juncture `` Moshe Dayan centre, Tel Aviv Notes, August 17, 2009.

225 Serkan Yolacan, Ed. A Roadmap for A solution to the Kurdish Question: Policy Proposal from the region for the Government, Trans. From Turkish by Noyan Ayan, TESEV Publication, 2008, p.8.

تعديل قانون الانتخابات, وذلك إما بإلغاء المادة المتعلقة بسقف ١٠ ٪ للأحزاب للحصول على مقاعد في البرلمان، أو الأفضل من ذلك، هو اعتماد نظام انتخاب مبني على غرار النظام الفرنسي وذلك لتأمين تمثيل عادل من الناخبين. في تصورنا أن حكومة حزب العدالة والتنمية، التي تسعى إلى إجراء تغييرات جوهرية على الدستور في اتجاه توسيع نطاق الديمقراطية، يجب ألا تتردد في إلغاء سقف ١٠٪. لأن مادة السقف المذكور عنصر مهم من نظام الوصاية البيروقراطية الذي اعتمده النظام العسكري الذي جاء إلى السلطة في ١٩٨٠.

ينبغي الاستجابة لهذا المطلب وإدخال التعديلات القانونية لتوفير الحرية الكاملة للتعبير عن الآراء غير العنيفة وغير العنصرية، ولكن في المقابل ينبغي على حزب السلامة والديمقراطية وضع نهج أكثر واقعية لتحقيق الحقوق المشروعة والديمقراطية للأكراد. وقد وعد كمال كلجدارأوغلو،زعيم حزب الشعب الجمهوري، بإلغاء مادة السقف الانتحابي" لذا من الأفضل لحكومة حزب العدالة والتنمية أن تأخذ زمام المبادرة. وينبغي على قادة حزب السلام والديمقراطية والحكومة مواصلة الحوار والتعاون من أجل المزيد من التحرك نحو تفعيل المبادرة الكردية. وفي ٢٠٠٩/١٢/٢٨ قال مراسل جريدة زمان سيزجين أنور، كاتب كردي يملك معرفة جيدة عن المنطقة، إنه ليس هناك بديل للحوار بين حزب المجتمع الديمقراطي والحكومة لحل المسألةالكردية، وقد أضاف سيزجين مزيدا من وجهات نظره بالقول:

"ينبغي على الحكومة العمل على جعل القوانين الخاصة بإغلاق الأحزابالسياسية في تركيا صعبة وإذا كان هناك نصرسيكون النصر في النهاية، وسوف يفوز الجميع. ليس هناك أعداء،الأتراك والكرد دائما يقولون إنهم "إخوة". قد يكون هناك مشاكل بين الأشقاء، ولكن ليست العداوة. ويمكن التغلب على المشاكل بالحوار. يتصور عدد غير قليل من الأتراك أن الحل السلمي يعني منح الكرد امتيازات، ولكن القضية الحقيقية هي حول

المساواة وليس الامتيازات. عندما نكون متساوين، فإننا بإمكاننا أن نكون أحرارا"[٢٢٦]. يقدم ألتان تان رؤية مشابهة، وهو يجادل أنه إذا كانالإسلام يجب أن يكون نقطة المرجعية للجميع، فالأتراك مسلمون وهم بحاجة إلى التخلي عن موقفهم المتعالي في التعامل مع الكرد، فنتعامل مع البعض على قدم المساواة.[٢٢٧]

يمكن لحزب العمال الكردستاني أن يكون جزء من المشكلة, ويمكن أن يكون جزءا من الحل للمسألة الكردية. فمن الضروري أن يتم تسهيل إلقاء السلاح من قبل الحزب العمال الكردستاني والانخراط في العمل السياسي القانوني. ففي يوم ٣١ مايو٢٠١٠م، أدلى أوجلان ببيان واعداً بأنه لن يقف بأي حال من الأحوال في طريق التفاوض لايجاد حل سلمي بين الحكومة وحزب السلام والديمقراطية. وينبغي للحكومة البدء في صياغة السياسات المؤدية إلى حل لمشكلة حزب العمال الكردستاني. تبنى أوجلان في السابق النهج العسكري لحل المسألة الكردية نتيجة للظروف المحلية والدولية. ولقد تغيرت هذه الظروف إلى حد كبير. وتخفيف حالة سجنه سيساعد على أن يكون أكثر استعدادا لعملية السلام.

إن ظروف سجن أوجلان والتحركات الكردية الاستفزازية لمسلحي بي كي كي سببت زعزعة الاستقرار, وتسببت في انهيار المبادرة الكردية. وفي الوقت نفسه، خلقت أحزاب المعارضة المزيد من الإثارة من قبل الادعاء أن المبادرة الكردية "مبادرة للتقسيم"، فخلق ذلك جوا مشحونا ومعاديا للحل السلمي. وأصبح حزب السلام والديمقراطية كبش الفداء إذ قررت المحكمة الدستورية اغلاقه بعد اربعة ايام من الهجمة التي قام بها مسلحوبي كي كي في

226 YONCA POYRAZ DOĞAN "Sezgin says gov't and BDP should have dialogue to solve Kurdish problem ", 28 December 2009, www.todayszaman.com/tz-web/detaylar.do?load=detay&link

227 Kürt Sorunu . pp,559-60

ديسمبر ٢٠٠٩. فتم غلق الحزب على أساس تحوله إلى"محور لأنشطة إرهابية ". وفي وقت لاحق،صرح، سينار أكين،تركي بارز ومسؤول في حكومة حزب العدالة والتنمية في مقابلة خاصة:

"يقول الحزب من جانب ان زعيمه الحقيقي هو عبد الله أوجلان... لكنه يقول أيضاً إنه طرف وسيط مثل الشين فين الأيرلندي... ثم يتصرف مثل الجناح المدني في حزب العمال الكردستاني ويدعونا للتفاوض مباشرة مع حزب العمال الكردستاني وأوجلان، إذن لسنا بحاجة إلى هذا الحزب"[٢٢٨]

من الواضح جدا أن حزب السلام والديمقراطية يحتاج إلى أن ينأى بنفسه عن حزب العمال الكردستاني ويتبني الخطاب الذي يكون مناسبا لوضعه القانوني في السياسة التركية. وفي الواقع، فإن تسوية المسألةالكردية في تركيا، أو حتى وقف إطلاق النار على المدى الطويل يؤدي إلى كسر احتكار حزب العمال الكردستاني للسياسة الكردية. ويقول علي أصلان كيليج، منسق لإرساء الديمقراطية في معهد الفكر الاستراتيجي (سدي) "...من أجل حل هذه المشكلة، يجب أن تكون سياسة الحكومة سياسة سمحة ولينة تفتح فضاء واسعا للكرد لتمكينهم في الانخراط في العملية السياسية وينبغي أن تولد بدائل مختلفة. وأن تفعيل المبادرة الكردية الحالية ستساعد على إنهاء احتكار (ب ك ك) للسياسة الكردية". ويقول المثقفون والسياسيون الكرد إن الحكومة مقصرة أيضاً عندما يتعلق الأمر بمعالجة هذه المسألة. فيجادل شريف ألجي،السياسي الكردي البارز، على سبيل المثال، أنه من الضروري إسكات الأسلحة قبل أي مبادرة من قبل الحكومة لحل المسألة سلميا. ويشير إلى تأييد حزب السلام والديمقراطية الدعوة إلى وضع حد للعنف في دياربكر.

228 "Turkey's 'Kurdish initiative': What went wrong? (Or did it?) | Foreign...
foreignpolicyblogs.com/.../turkey's-'kurdish-initiative'-what-went-w...
٢٢Oct 2011

ويــذهب ألجــي إلى القــول:" إنــه في بيئــة مــن العنــف، فــإن حــزب العمــال الكردســتاني ســيحتفظ بنفــوذهِ وقوتــهِ". وأضــاف: "هنــاك أحــزاب سياســية أخـرى علـى الجانـب الكـردي، ولكنهـا غـير قـادرة علـى تحـدي ب ك ك. فمـن المستحيل لحزب سياسي أن يكون بديلاً ما لم تقدم الحكومة على خطوات ملموســة لحــل المســألة الكرديــة... ومــن أجــل حــل مشــكلة حــزب العمــال الكردستاني، من الضروري أن يتم فتح الطريق لحزب العمال الكردستاني إلى إلقاء السلاح والانخراط في العمل السياسي القانوني."[٢٢٩]

يـرى المراقبـون للأحـداث والأكـاديميون في جنـوب شـرق تركيـا أنـه مـن الممكـن دعـم الجهـود لإيجـاد بـديل لحـزب العمـال الكردسـتاني. فعلـى سـبيل المثـال، بـدأت الانتقـادات القاسـية تجـاه أوجـلان في تزايـد بعـد اعتقالـه في عـام ١٩٩٩م. ثـم دعـا أوجـلان حـزب العمـال الكردسـتاني للتخلـي عـن الكفـاح المسلح، ثم صرح بأن جمهورية ديمقراطية تركية ستقدم أفضل حل للمسألة الكرديـة. وخلافـا لخطاباتـه السـابقة الـتي كـان يـدعو فيهـا للانفصـال، يقـول أوجلان إن الانفصال ليس ممكنا ولا ضـروريا. إن مطالبتـه للسـلام والحـوار، والعمـل السياسـي الحـر في إطـار دولـة ديمقراطيـة تركيـة، موقـف جديـد بعـد اعتقاله وخلق جوا مضطربا، إلى درجة اتهامه من قبل الصقور بكونـه "عمـيلا للدولـة التركيـة" في عـام ٢٠٠٣م، وحـدوث انشـقاق داخـل الحـزب. كمـا اتهمـه بعض قـادة حـزب العمـال الكردسـتاني في اللجنـة المركزيـة، بمـا في ذلـك نظـام الـدين تـاس، وشـهناز ألتـون وعثمـان أوجـلان بكونـه "طاغيـة مثـل سـتالين وهتلر". وفي أعقاب هذه الانتقادات، بـدأ كبـار الشخصـيات الكرديـة بتأسـيس منظمــات جديــدة لم يكــن مــن الضــروري أن تــدعم أهــداف حــزب العمــال

229 New counterterrorism strategy will likely force BDP... - Today's Zaman ٢٨ , August 2011 , www.todayszaman.com/news-255165-new-counterterrorism-strategy.

الكردستاني. هذه المنظمات الجديدة وبرامجها خفض مزيدا من الدعم الشعبي لحزب العمال الكردستاني.[230]

وكان من الممكن للحكومة دعم هذه الاصوات المعتدلة داخل (ب ك ك). لأنه بدون دعم قوي من الحكومة لن يسمح أوجلان بظهور منافس له ويقوم دوما بتصفية الخصوم.. فعلى سبيل المثال، قتل أوجلان من قيادات (ب ك ك) من أمثال حكمت فيدان وكاني يلماز لأنهما أيدا النضال غير المسلح، من قبل حزب العمال الكردستاني وبسبب جهودهما لتشكيل حزب سياسي منافس..

وفقا لمحمد ألتان، الباحث التركي الليبرالي المعروف، لا يمكن حل"المسألة الكردية" عن طريق إنكار وجود الكرد في تركيا، أو تطبيق الحل الأمني للقضاء على (ب ك ك) ، وذلك بالتحالف مع قوى إقليمية ودولية مثل محور "واشنطن وأنقرة وبغداد" لإخراج حزب العمال الكردستاني من العراق. يرى الدكتور ألتان أن حزب العمال الكردستاني"نتيجة" للمسألة الكردية، وليس سببا بحد ذاته. وبالتالي من الضروري أن تقوم تركيا بحل قضية حزب العمال الكردستاني من خلال حل"المسألة الكردية" بدلاً من معالجة "مسألة كردية" من خلال حزب العمال الكردستاني. ويضيف ألتان أنه لو كانت الحكومات التركية تصرفت في السابق ضمن هذه العقلية لكانت الآن في وضع آخر. إن (ب ك ك) نتيجة "لمنطق الدولة الكمالية" وهكذا، فحل المسألةفي تصور ألتان هو "جمهورية ديمقراطية" تتصرف مع مواطنيها الكرد ضمن المعايير الدولية المقبولة ويحسس الكرد بأن تركيا وطنهم كما هي وطن الناطقين بالتركية[231]

230 KURDISTAN TURKEY: PKK dissidents accuse Abdullah Ocalan" , The Middle East Magazine, July 2005

231 İnan Rüma & Dilaver Arıkan Açar , "External Pressure and Turkish Discourse on 'Kurdish/Democratic Initiative ". p.4
dergiler.ankara.edu.tr/dergiler/44/1566/17005.pdf

### ٣) آليات للتسوية السلمية للنزاع

إن شدة التوتر والعداء، وانعدام الثقة التي عادة ما تصاحب الصراعات العرقية والدينية بين الأطراف المعنية، تستدعي تدخل اطراف ثالثة لحسم النزاع. وهكذا كان الحال في العديد من الصراعات العرقية الماضية التي أخذت طريقها إلى سلام دائم من خلال جهود الوساطة ولا يمكن استثناء المسألة الكردية. ويمكن أن يقوم الوسطاء بدور الميسرين للمفاوضات، وتقريب وجهات النظر والضامنين لتنفيذ المعاهدات التي تتمخض عن تلك المفاوضات. هذه هي الطريقة التي تمت تسويتها في صراعات عديدة. كانت الولايات المتحدة، والرئيس السابق بيل كلينتون، على سبيل المثال، قد لعبت دورا مهما في تسوية أزمة ايرلندا الشمالية. وفي الآونة الأخيرة لعبت قطر دورا إيجابيا في أزمة مماثلة في دارفور. كما أن كل من الرئيسين السابقين كارتر وكلينتون، على سبيل المثال، صديقان لتركيا ومتعاطفين مع الكرد أيضاً ، فيمكن أن يكونا بمثابة وسطاء في الصراع الكردي مع الدولة في تركيا.

وتستطيع تركيا استخدام علاقاتها الجيدة مع حكومة إقليم كردستان والاستفادة من جهود رئيس الإقليم مسعود بارزاني أو رئيس جمهورية العراقي جلال طالباني للشروع في مفاوضات سرية بين الحكومة وبي كي كي. إنّ مسعود بارزاني، كونه رئيس حكومة إقليم كردستان، مرشح جيد للقيام بهذه الوساطة، حيث يحظى باحترام كل من حزب العدالة والتنمية في تركيا وله علاقات وثيقة بقياداته وبالتحديد مع الدكتور أحمد داود أوغلو، وأيضاً لكونه زعيما كرديا ذا وزن كبير بين أكراد تركيا وذا علاقة جيدة مع بعض قيادات حزب السلام والديمقراطية، الذين غالبا مايزورون بارزاني للحصول على مشورة حكومة إقليم كردستان.

يمكن مناقشة تفاصيل هذه المفاوضات في وقته، ولكن من الضروري أن تكون ذات طابع سري ويكون وقف إطلاق النار من جانب الطرفين. وقد يبادر

حـزب العمـال الكردسـتاني إلى وقـف إطـلاق النـار فـوراً أو حالمـا تبـدأ تلـك المفاوضـات. وحـين تـؤدي المفاوضـات إلى نتـائج إيجابيـة، حينهـا بإمكـان الحكومة أن تعلنها.

وينبغـي للحكومـة التركيـة إعطـاء الثقـة الحقيقيـة والصـلاحيات اللازمـة لإنجـاح الوسـاطات. ولا يخفـى علـى أحـد أن كـلا مـن مسـعود بـارزاني وجـلال طالباني لا يكنان ذلك الحب والتقدير لأوجلان. أن كراهيتهم لشخص أوجـلان واضـح للجميـع، لأن الأخـير متغطـرس في التعامـل معهـم, وقـد تهجـم علـيهم واتهمهـم بكـونهم "أقـزام وأغـوات يـأتمرون بـأمر تركيـا والولايـات المتحـدة الامريكية"لـذلك مـن الضـروري اعطـاء دور مهـم للقيـادة الكرديـة في تلـك المفاوضـات وتخويلـهم الصـلاحيات الضـرورية.. وقـال هنـري بـاركي، زميـل بـارز في مؤسسـة كـارنيجي للسـلام الـدولي في واشـنطن، لصـحيفة حرييـت في حـوار أجـري معـه بتـاريخ ٥ يونيـو ٢٠١٠ م : "إن الكـرد العـراقيين لهـم تـأثير مهدئ على أكراد تركيا، بل هم من ذوي الخبرة والـدهاء وبطـرق عديـدة تمثـل أفضل أمل لجميع الكرد في التعايش السلمي".

ومن خلال النظر في التطورات المشار إليها أعلاه، يمكـن اسـتنتاج أن صـناع القـرار التركـي يـدركون أن حـل المسـألة الكرديـة تخـدم مصـالح البلـد الوطنيـة ويتحقق ذلك من خلال التعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية. وأن دعـم تلـك القـوى يقـوي موقـف الحكومـة في مـا يتعلـق بالمسـألة الكرديـة. وسياسـة التقـارب لـدى تركيـا تجـاه الأطـراف الإقليميـة عمومـا وكردسـتان علـى وجـه الخصـوص، هـي نتيجـة لإعـادة النظـر في كيفيـة مقاربـة تركيـا لحـل مشـكلتها الكرديـة الخاصـة، وفصـل مشـكلة الارهـاب من تلك المشاكل المرتبطة بالفقر والعرق.[٢٣٢]

---

232 Kivanç Özcan the Kurdish Opening: Motivational Factors for the Justice and Development Party www.cmes.lu.se/wp-content/uploads/... kivanc.pdf, p.13

تشجع العلاقات الاقتصادية المتنامية بين تركيا إقليم كردستان العراق على إحياء المبادرة الكردية لحزب العدالة والتنمية. وقد خلقت بنية الحكم الذاتي في الإقليم الشمالي إمكانات كبيرة للجهات الفاعلة الاقتصادية الإقليمية، خصوصا تركيا. وقد زاد حجم التجارة بين العراق وتركيا بشكل كبير في السنوات الثماني الماضية.وارتفع من ٥ مليارات دولار في عام ٢٠٠٣، إلى ١٠ مليارات دولار في عام ٢٠٠٩ م و٢٠ مليار دولار في عام ٢٠١٠م. ومعظم السلع التي تباع في كردستان العراق يتم صنعها في تركيا. بالإضافة إلى ذلك، ووفقا للتقرير الصادر في يونيو حزيران ٢٠٠٩ من مجلس الأطلسي، تعتزم حكومة إقليم كردستان بناء ١٠٠ مليار دولار في مشاريع البناء وهذا يعني أن تركيا سوف تستفيد كثيراً من هذا. اليوم، هناك ١٢٠٠ شركة تركية (٣٠٠ منها شركات مقأولات) تنشط في كردستان العراق.وتعتبر تركيا المستهلك الاكبر من منتجات الطاقة والموارد الطبيعية والغاز المستخرج من كردستان العراق. ويمكن ان يساهم نفط إقليم كردستان في ملء خط الانابيب نابوكو وجعلها مربحة. ، تركيا لها مصلحة أيضاً إقتصادية قوية في حقول النفط طامك. لذلك فأن تركيا بحاجة إلى الامن والسلام في المنطقة الكردية لإنجاح هذا المشروع الاقتصادي العملاق.[٢٣٣]

لهذا فوقف إطلاق النار، من خلال وساطة القيادات الكردية العراقية، فرصة للنجاح،ولكن ينبغي مراعاة ما يأتي:

١) أن يبدي حزب العدالة والتنمية استعداده لمناقشة بعض القضايا التي أثيرت من جانب حزب السلام والديمقراطية في المفاوضات كالإفراج عن بعض السجناء الموالين للحزب وإصدار عفو عام عن مقاتلي حزب العمال الكردستاني والمتعاطفين معه، كعلامة على إظهار النوايا الحسنة قبل البدء بالمفاوضات.

---

233Ibid,pp.13-14.

٢) عدم قيام أعضاء حزب السلام والديمقراطية بالإدلاء بأي تصريحات من شأنها أن تفسر من جانب المعارضة التركية أنها تتلقى أوامر من حزب العمال الكردستاني.

٣) ينبغي أن لا يتخذ حزب السلام والديمقراطية أي إجراء من شأنه إظهار الحكومة ضعيفة أو أنها استسلمت لإرهاب حزب العمال الكردستاني في اعمال العنف. وبعبارة أخرى، ينبغي تجنب مشاهد مماثلة للسلام في السنوات الماضية التي حدثت في بوابة خابور والتي أحرجت الحكومة وأجبرتها على تجميد المبادرة الكردية.

٤) بما أن حزب العمال الكردستاني، وإلى حد كبير حزب السلام والديمقراطية، تحت نفوذ عبد الله أوجلان، فيمكن إعطاء هذا الأخير دورا مستترا في المفاوضات ويمكن للحكومة أن تقوم بتخفيف ظروف سجنه.

هناك فوائد كثيرة من المفاوضات المباشرة مع حزب السلام والديمقراطية من خلال حكومة إقليم كردستان.ستساعد هذه المفاوضات أولاً وأخيراً على وضع حد لأعمال العنف الحالية قبل أن تتحول إلى حرب شاملة كاملة سوف تكلف حكومة حزب العدالة والتنمية الكثير من الخسائر السياسية في جميع أنحاء تركيا في والمناطق الكردية بشكل خاص.

هنا نتفق مع النتائج التي توصلت إليها دراسة مفصلة قامت بها مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في عام ٢٠٠٨ في المناطق الكردية في جنوب شرقي تركيا، حيث أوضحت أن الخطوات التي اتخذت في السنوات الأخيرة قد أجابت جزئيا لبعض مطالب الكرد، ولكنها ليست كافية لحل المسألة الكردية برمتها. وينبغي أن تصب الجهود المتنوعة نحو ذلك بالتركيز على تعميق الديمقراطية، حيث ينبغي التماس الآراء والمعلومات من الممثلين السياسيين وغيرهم من الكرد بطريقة شاملة قبل أن يتم تطوير أي سياسة لحل المسألة الكردية، وتضيف الدراسة: "...إن الحل سيكون غير

ممكن وبلا معنى إلا إذا اتخذ خطوات في نفس الوقت في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لأن شرائح مختلفة من المجتمع الكردي لها مطالب متنوعة للغاية، ولكن الغالبية من الكرد، وبخاصة أولئك الذين يعيشون في المنطقة، لهم مطالب متشابهة حول قضايا مثل الحقوق اللغوية والسياسية والثقافية، فيمابوحراس القرى، والعمل الإيجابي". وتقدم الدراسة توصيات أخرى مثل: إعلان العفو السياسي العام، وإنهاء عزلة عبد الله أوجلان في جزيرة إمرالي، ونزع السلاح عن أعضاء حزب العمال الكردستاني بطرق سلمية.وإجراء المفاوضات المباشرة مع ممثلي الكرد، خاصة، حزب السلام والديمقراطية.

أثبتت تجربة ما يربو عن ربع قرن من محاربة حزب العمال الكردستاني أن الوسائل العسكرية سيكون غير مثمره في حل المسألة الكردية. وسوف تفشل كل الخطوات نحو السلام مادام النزاع المسلح مستمرا. ولذلك، ينبغي وقف جميع العمليات العسكرية، وينبغي السعي إلى وساطة مع ممثلي المجتمع المدني الكردي والأحزاب السياسية لإقناع حزب العمال الكردستاني بإلقاء سلاحه، ومنع أعضانه" العفو" المشرف والمضمون بما فيه الكفاية لتشجيع أعضاء حزب العمال الكردستاني لإلقاء أسلحتهم. وينبغي أن تصمم خطط جديدة للسماح لأعضاء حزب العمال الكردستاني السابق بأن يكون لهم مكان مناسب في المجتمع وأن يكون العفو واضحا وغير مذل لهم. ونتفق مع جنكيز جاندار، كاتب تركي يملك معرفة خاصة في هذا المجال، في أن حل المسالة الكردية يحتاج إلى بعض الجرأة وطريق تفكير جديد وخيال يشمل الجميع في عملية السلام. ونتفق معه في أن حشد الطاقات وتأييد الأغلبية التركية ضروري لنجاح المبادرة الكردية ولكن إرضاء الأغلبية التركية وحدها لا يمكن أن يكون كافيا من أجل الحل إذا لم يقتنع قطاع واسع من الكرد أيضاً بأن الحل السلمي في صالحهم[٢٣٤]

234 İnan Rüma Dilaver Arıkan Açar, p.14.[]

لهذه الأسباب، ينبغي لحكومة حزب العدالة والتنميةأن تقوم بتعبئة جميع طاقاتها للتصدي لهذه القضية الحرجة والحساسة ولو شاءت اللجنة الوطنية للمصالحة فمن المستحسن أن تقوم بإعداد دراسة شاملة وتقديمها على شكل توصية للحكومة وللبرلمان والمعارضة. وينبغي أن يكون أعضاء لجنة المصالحة الوطنية من الأكاديميين والشخصيات من ذوي المكانة المرموقة معروفين بلنزاهة، ونشطاء حقوق الإنسان، والساسة الحكماء المعتدلين والبرلمانيين من مختلف المجموعات داخل الطيف السياسي التركي. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون تحت تصرف هذه اللجنة الموارد اللازمة والحصول على تأييد جميع الأطراف لتمكينها من تقديم توصيات بشأن السياسات التي تقترحها لتسوية سلمية للقضية الكردية. ويجب أن تحظى التوصيات والسياسات التي تدعو إليها هذه اللجنة بإجماع وطني.

وفي تصورنا إن أي حل واقعي للمسألة الكردية سيحتاج إلى عدة جوانب ومراحل قصيرة وطويلة الامد مع مراعاة الاعتبارات والمنطلقات التالية:

أولا: ينبغي على الحكومة أو الحزب الحاكم أن يوضح للشعب التركي أنه لم يعد يستطيع، ولا ينبغي له أن ينظر للقضية الكردية كقضية أمنية بحتة.

ثانيا: أن شعار الكمالية التقليدي الذي يدعو إلى بناء الدولة التركية القوية في المركزية وذات العرق الواحد (أمة واحدة، لغة واحدة وعلم واحد) ليس مناسباً. فتركيا بلد متعدد الأعراق، ويجب أن يكون هناك قدر من اللامركزية الادارية والثقافية والسياسية والاقتصادية.

ثالثا: يجب تحليل كل جزء من القضية الكردية على حدة. وعلى الحكومة عدم السماح بالتوترات الحالية، واستغلال المعارضة المبادرة الكردية لحشد الشارع التركي لخطاب قومي متطرف، ولا أن يثني عزمها عن رؤية الواقع الكردي والمضي قدما نحو تفعيل المبادرة الكردية وتقويتها. وتضيف أن الحكومة لن تكون ناجحة جدا في مبادرتها الديمقراطية، ما لم

توضح للمجتمع لماذا هي ضرورية. وإن الخطوات التي تتخذ في كثير من الأحيان تبدو قليلة جدا بالنسبة للكرد، وكثيراً جداً بالنسبة للغالبية التركية. وقلت أن هذه الفجوة الهائلة في المجتمع تجعل من الصعب جداً المضي قدما. وان الحكومة بحاجة إلى دبلوماسية عامة أكثر فعالية لمساعدة الجانبين التركي والكردي على فهم قصة كل منهما.[٢٣٥]

رابعاً: حلول طويلة الأمد: نموذج الجيش الجمهوري الأيرلندي مقابل نموذج نمور التاميل

كان النهج التقليدي للحكومات التركية في الماضي لمعالجة المسألة الكردية،يستند إلى الأنكار والاستبعاد، والتهميش للمكون الكردي أملا في نجاح الصهر القسري، وأن القضية لم تكن تتجاوز كونها مؤامرة اجنبية لتقويض الأمن الوطني: لا توجد مسألة كردية بل هناك إرهاب حزب العمال الكردستاني. ولا يزال هذا التصور التقليدي هو الغالب على تصور القوميين المتطرفين والمؤيدين للوضع الراهن من النخبة ممثلاً في حزب الشعب الجمهوري، وحزب العمل القومي، وشرائح كبيرة في الجيش، والقضاء ومجال التعليم.

فالنموذج المفضل لحل المسألة الكردية لهؤلاء الناس،هو نهج الحكومة السريلانكية تجاه أقلية التاميل. فحكومة الأكثرية السنهالية المهيمنة تعتقد أن هزيمة نمور التاميل سوف تؤدي إلى تسوية مشكلة الأقلية التاميلية. وكانت الحكومة في سريلانكا قد تمكنت مؤخرا من إلحاق هزيمة كبيرة بنمور التاميل مؤقتا. ومع ذلك، يشك العديد من المراقبين السياسيين في أن تكون

---

235 A morning with Erdoğan (on Kurds and more"

/ ٢٣ ٢٠-٠٤-٢٠١٠ MUSTAFA AKYOL

OPINION /http://www.hurriyetdailynews.com/n.php?n=a-morning-with-erdogan-on-kurds-and-more--2010-04-20

هذه الهزيمة دائمة وستنهي المسألةالتاميلية هناك.ولكن الهزيمة الأخيرة لنمور التاميل على يد القوات الحكومية أعطت بعض الدفع والتشجيع لليمين والجيش في تركيا على اتخاذ نهج عسكري مماثل تجاه المسألة الكردية. ومع ذلك، فإن لهذا النموذج العيوب الكثيرة، حيث سيتم شرح ذلك لاحقا.

وعلى الرغم من التشابه الواضح بين الحالتين، فإنه لا يمكن النظر اليهما كحالة مماثلة وحل المسألة بطرق مماثلة. فخلافا لنمور التاميل، يتمتع حزب العمال الكردستاني في التحرك الجغرافي الواسع المدى نسبيا وبتضاريس تخدم حرب العصابات مثل الجبال العالية والتضاريس القاسية وسهولة التنقل للأفراد الذين يشنون حرب عصابات كلاسيكية. في الواقع، وخلافا لظروف حزب العمال الكردستاني كان نمور التاميل يعيشون في منطقة محاطة بالكامل داخل مناطقها الساحلية الصغيرة نسبيا في الشمال الشرقي حيث كان مجال المناورة على أرض الواقع محدوداً، ويحظى حزب العمال الكردستاني قياسا بنمور التاميل بدعم خارجي أكبر. إلى جانب ذلك، تخلى حزب العمال الكردستاني عن أهدافه الانفصالية، وله جناح سياسي، يوفر له تعاطف الكثيرين في تركيا والخارج[٢٣٦].

وقد قدم باركي هنري وغراهام فولر،الخبيران الأمريكيان في الشؤون التركية، في تركيا،صورة حية لواقع المسألةالكردية في تركيا واقتراحا في دراستهما المشتركة عن المسألة الكردية للحل، يركز على: "الإصلاحات الاقتصادية الرئيسية والتحسينات في ظروف المعيشة وزيادة الديمقراطية في جنوب شرق تركيا والمساعدة في تخفيف بعض أعراض الأزمة، ولكن في النهاية لا بد من حل يعالج الطابع العرقي لهذه المشكلة. على الأقل هذا يعني اعترافا واضحاً بالكرد وهوية متميزة ثقافياً، والاعتراف بحقوقهم الكرد في

236 Selah Bayaziddi "Will Turkey is able to repeat Sri Lankan experiment?" Kurdish Globe, Saturday, 17 July 2010

التعبير عن ثقافتهم تماما في ظلّ نظام للحكم الذاتي الثقافي. وهذا يعني قدراً من المسؤولية الإقليمية الذي يسمح للاكراد بإدارة العديد من الشؤون المحلية الخاصة بهم، ما عدا القضايا الوطنية الرئيسية مثل الدفاع والعملة والأمن العام، والسياسة الاقتصادية الوطنية، والشؤون الخارجية التي تبقى من صلاحية الحكومة المركزية" [٢٣٧].

نتفق مع هذا الاقتراح الذي تقدم به الخبيران المذكوران وهو اقتراح مماثل لما اقترحه جنكيز جاندار، وجميعها جديرة بالدراسة والتحليل من قبل صناع القرار في تركيا، وإيجاد حل على هذا المنوال يمكن تحقيقه فقط من خلال التفاوض مع ممثلي الكرد في البرلمان وبتوسط من القادة الكرد في العراق. وقد تكون هذه المبادرات تشمل بعض التدابير الرامية إلى تحقيق الاستقلالية الإدارية والثقافية. ولكن التوصل إلى تسوية للقضية الكردية على طول هذا الخط له فرصة أكبر للنجاح إذا عملت به مع ممثلي الكرد في البرلمان على الخصوص. وسوف تضطر حكومة حزب العدالة والتنمية في نهاية المطاف لاجراء مفاوضات مع ممثلي الكرد بنفس الطريقة التي اضطرت الحكومة البريطانية للتعامل مع الشين فين، الذراع السياسي للجيش الجمهوري الايرلندي. وعلى الرغم من شدة التوتر والكثير من القضايا المعقدة والمكونة للمسألة الكردية والمرارة التي تميز العلاقات بين الحكومة وحزب السلام والديمقراطية، فإن بين الحكومة وممثلي الكرد في البرلمان الكثير من القواسم المشتركة والكثير من المكاسب التي يمكن تحقيقها من خلال المفاوضات والحلول السلمية.

مما لا لبس فيه هو ان حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا على مسار لتسوية المسألة الكردية تسوية سلمية. ولن يجد الكرد حكومة أكثر

237 Turkey's Kurdish question, Carnegie Corporation of New York, (Maryland: Rowan and little Field,1998),pp.87-88.

استعدادا لتسوية المسألة الكردية في شروط مقبولة لهم من حكومة حزب العدالة والتنمية في المستقبل المنظور.لذلك، فمن مصلحة الجميع اعطاء حزب السلام والديمقراطية فسحة للتحرك السياسي،ولتمكين هذا الحزب من أن يقوم بلعب هذا الدور التاريخي ومن أن يكون شريكاً قويا للحكومة في تحقيق المصالحة السياسة من الضروري أن تنأى بنفسه من (ب ك ك) في الحقيقة هذه النقطة بالذات هو مطلب انصار الكرد التقليديين في أوروبا والولايات المتحدة. حيث دعت مؤخرا وزارة الخارجية الفرنسية البرلمانيين الكرد إلى أن يبتعدوا عن حزب العمال الكردستاني المحظور ويدينوا العنف من أجل أن يلعبوا دوراً في معالجة القضية الكردية في البلاد.وقد أفادت الأنباء التركية أن "هانز سوبودا، نائب رئيس الحزب الاشتراكي، ثاني أكبر مجموعة في البرلمان الأوروبي، والممثل السابق للائتحاد الاوروبى في تركيا ، قال إن على البرلمانيين الكرد أن يقرروا إما أن يكونوا صوت الكرد في البرلمان التركي أو أن يكونوا الذراع السياسي لحزب العمال الكردستاني المنظمة الإرهابية ". ويضيف سوبودا "يشعر الاتحاد الأوروبي على الاطلاق بخيبة أمل حيال التطورات الحالية، فينبغي للبرلمانيين الكرد الاستماع إلى أصدقائهم في البرلمان الأوروبي والتوقف عن كونهم امتداد لحزب العمال الكردستاني في البرلمان التركي.. وعليهم اتخاذ قرارهم بشأن أي جانب من التاريخ يريدون ان يكونوا فيه، إما على جانب التوصل إلى حل سلمي أو على جانب الارهاب". وقال أدان ألكسندر غراف لامبسدورف، نائب رئيس الحزب الليبرالي، ثالث أكبر مجموعة في البرلمان الأوروبي "إن الهجمات الأخيرة التي يقوم بها مسلحوا (ب ك ك) لا تساعد الشعب الكردي"[٢٣٨].

---

238 Disappointed with BDP, EU calls on the party to sever ties with terror" 21 August 2011. Sunday / TODAY'S ZAMAN,
www.todayszaman.com/newsDetail_getNewsById.ac

كانت هناك دعوات مماثلة من داخل تركيا لحزب السلام والديمقراطية بأن تنأى بنفسه عن حزب العمال الكردستاني،وأن تعترف بأن الإرهاب ليس وسيلة للمفاوضات السياسية،وطالب بيان لمجموعة من جمعيات المجتمع المدني بوقف الإرهاب وإدانته، وطالب بوضع دستور جديد وبأن تكون مطالب الكرد واقعية وضمن المعايير الدستورية[٢٣٩].

ويمكن في المدى الطويل مساعدة الحكومة لمؤيديها في تشكيل كردستان الشمالية للدفاع عن الحقوق المشروعة للكرد: أي تأسيس حزب العدالة والتنمية الكردية في الولايات الجنوبية الشرقية. أن التجربة المريرة للكرد مع الحكومات المركزية في الماضي في تركيا والعراق وإيران تجعل أيا من الأفراد أو الجماعات المرتبطة بالحكومات المركزية فاقدا لمصداقيته في نظر الكرد.

ولكن في الوقت الحاضر، على الحكومة أن تتعامل مع الأعضاء الكرد المنتخبين في البرلمان وتشجيعهم على الانخراط في عملية السلام والالتزام بالنتائج الإيجابية لهذه المشاركة لتعزيز التوجهات الديمقراطية داخل حزب السلام والديمقراطية ورفع وصاية حزب العمال الكردستاني الكلية عنه.

في الواقع، أجرى حزب العمال الكردستاني وحكومة حزب العدالة والتنمية مجموعة من اللقاءات السرية والعلنية وعلى عدة مستويات. وكشف النقاب مؤخرا عن اتصالات سرية بين هاكان فدان، رئيس الاستخبارات التركية، وممثلين عن حزب العمال الكردستاني. وما كشف عنه ليس سوى غيض من فيض. فحسب التسجيل الصوتي, الذي عرضه الاعلام التركي،داما للقاء بين الطرفين لمدة ٥٠ دقيقة وجرت هذه"المفاوضات" في سبتمبر عام ٢٠١١. لو دققنا مليا فيما كشف عنه النقاب لعلمنا أن هذه المقابلات كانت مستمرة ولفترة طويلة. ومن الممكن أن يكون نشر الشريط بمثابة "إرسال

239 Ibid

قنبلة إلى الرأي العام في تركيا لاختبار ردود فعله حول إمكانية قيام الحكومة بالمفاوضات المباشرة مع (ب ك ك) ". أو ربما كان الهدف من نشر الشريط مؤامرة في إثارة الرأي العام ضد رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان وحزبه حزب العدالة والتنمية، ولكن إذا كان الأمر كذلك، "فإنها فشلت في تحقيق هدفها". لأنه ظل ردود فعل الجمهور هادئا، في حين اضطرت المعارضة إلى اختيار مسار أقل بروزا، مطالبين فقط باعتذار من أردوغان لأنه كذب على الناس حول دور الحكومة وحزب العدالة والتنمية في المحادثات السرية. وقد ساعدت ردود الفعل على توضيح "التطبيع". وكان فيدان، شارك في ما يبدو في الجولة الخامسة من المحادثات التي يعود تاريخها إلى عام ٢٠١٠م، بصفته مبعوث "أردوغان الاستثنائي". وأن گيونەش، المتقاعد حاليا، في ذلك الوقت كان الشخص الثاني في وكالة الأمن القومي التركي (ميت)، مصطفى قره سو، صبري طيب وزبير من حزب العمال الكردستاني ،وهم شخصيات بارزة في الحركة المسلحة. تعتبر هذه المفاوضات الرفيع المستوى تعبيرا واضحا عن رغبة وجدية حزب العدالة والتنمية تجاه الحل السلمي، على عكس ما يدعي حزب العمال الكردستاني وأنه أيضاً إقرار ذو دلالة واضحة بأن الحكومة تعتبر حزب العمال الكردستاني شريكا لا يمكن الاستغناء عنه في هذا الصدد.

ويبدو أن الطرفين كانا قريبين جدا من الوصول إلى اتفاق كامل و"تمت تسوية ٩٠-٩٥ في المئة من القضايا.ويبدو من تحليل ما ورد في الشريط الصوتي بأن أردوغان كان عازما تماما "على المرور في الطريق كله للوصول إلى الحل السلمي، على الرغم من المخاطر السياسية الباهظة الثمن". وبالتوازي مع هذه المفاوضات، عقد مسؤولو الحكومة محادثات مطولة وبانتظام مع عبد الله أوجلان. وتم بناء الحد الأدنى من الثقة بين المسؤولين وبين أوجلان. وكان هناك عدم اتفاق حول بعض الأمور ولكن تحقيق تسوية

جميع النزاعات في بعض المراحل كان أمراً وارداً. في تصورنا كان من الممكن تحقيق التسوية الشاملة لو تم إشراك طرف ثالث في المفاوضات.

ومع ذلك، كانت الحكومة قد وافقت على وضع كل القضايا الرئيسية على الطأولة. وشمل هذا المطلب الرئيسي للجانب الكردي وهوخفض السقف الانتخابي من ١٠ في المائة في الانتخابات للوصول إلى البرلمان إلى حد أقل، والاعتراف بالهوية الكردية وتمكين السلطات المحلية والعفو العام أعضاء ومسلحي (ب ك ك) ، وتحسين "الأوضاع في السجون." ووضعية أوجلان في السجن.وبعبارة أخرى، يمكن أن نستنتج من ذلك أن أنقرة وصلت إلى نقطة اللاعودة في التعامل مع هذه المسألة، ويعد ذلك تخليا واضحا عن مبدأ أن"الدولة لا تتفاوض مع الارهابيين".

تقول المصادر الكردية القريبة من حزب العمال الكردستاني إن "أوسلو الخمسة" لم تكن الأول ولا الأخير. فالمحادثات استمرت حتى قبل انتخابات ١٢ يونيو(حزيران). وكانت المفاوضات قد وصلت إلى دراسة إعداد البروتوكول الذي أصر جانب حزب العمال الكردستاني أن يكون موقعا من قبل حكومة أنقرة. ويبدو أن مطالب (ب ك ك) هذه كانت كثيرة, ولم تكن الحكومة على استعداد لقبولها.[٢٤٠]

قد يتساءل المرء: لماذا يقوم أعضاء حزب العمال الكردستاني المشاركين في المفاوضات سرا بتسجيل هذه المفاوضات؟ ولماذا سربت إلى وسائل الأعلام؟ فإن تسريب وقائع المفاوضات لا تخدم سوى أجهزة الدولة العميقة في تركيا ودعاة الحرب في أوساط حزب العمال الكردستاني. ومن الجدير بالذكر أنه في ١٩٨٩ م كانت الحكومة الإيرانية والمرحوم الدكتور عبد الرحمن قاسملو،رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران، على وشك

240 Yavuz baydar " Is the 'Oslo process' a closed page?", Today's Zaman, 18 September 18, 2011, Sunday

وضع اللمسات الاخيرة على تسوية سلمية للنزاع الكردي في إيران. ومع ذلك،.... ولا يستعبد اشتراك إسرائيل ايران في الهدف نفسه العملية برمتها باغتيال قاسملو. ولم يكن من مصلحة إسرائيل أن ترى تسوية المسألة الكردية في الشرق الأوسط. يا ترى هل قام بعض الدوائر في حزب العمال الكردستاني بتسريب أسرار المفاوضات مع الحكومة التركية بتحريض من إسرائيل؟

من الضروري أن يقوم حزب العدالة والتنمية باعداد دراسة ميدانية وعن كثب عن السبل التي تم فيها حل العديد من الصراعات العرقية المماثلة بنجاح وسلام. على الرغم من بعض الخلافات، يبدو أن الحل الناجح لأزمة الجيش الجمهوري الايرلندي في ايرلندا قبل عقد من الزمن هو حالة نموذجية وجديرة بالدراسة في هذ الصدد. ومن المثير للاهتمام هنا أن نلقي بعض الضوء على تجارب بيتر هين، الوزير، الذي كان مهندس اتفاق السلام في شمال ايرلندا، ويرى هين بأن السلام يتطلب الكثير من التضحيات وعملية ليست سهلة. فلم يكن من السهولة جمع أعضاء من حزب الشين فين الجمهوري وأعضاء حزب الوحدوي الديمقراطي الموالي لبريطانيا على طأولة مفاوضات واحدة، ولكن تمخضت هذه العملية عن اتفاق يستحق أن يوصف بـ"التاريخي الطويل". وقد ختم هذا التطور والتقدم المحرز على مسألة أيرلندا الشمالية منذ توقيع اتفاق الجمعة الحزينة عام ١٩٩٨، الذي كان إلى درجة كبيرة باتجاه منح الأولوية السياسية للصراع عن طريق حكومة توني بلير"يكتب هين: "إذا نظرنا إلى الوراء لما يقرب من ثلاثين عاما من الصراع نتعلم عددا من الدروس، وجميعها تستحق المزيد من الدراسة. فعلى الجانب الإيجابي، كانت هناك استراتيجية حكومية متسقة نسبيا في خطوطه العريضة: مكافحة الإرهاب، وتطوير هياكل سياسية فريدة من نوعها لمشاكل في ايرلندا الشمالية، والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والتجدد. كانت هناك

نجاحات ملحوظة في كل من هذه الجوانب. وقد أعطى، توني بلير، رئيس الوزراء البريطاني، الأولوية لمعالجة الازمة بطرق سلمية". وكتب الوزير بيتر هذه الأسطر عن كيفية نجاح التجربة: "أدركت منذ البداية ضرورة خلق فضاء سياسي خال من العنف، يمكن الجميع من خلاله التعبير عن أهدافهم، وضرورة تحديد الأفراد ذوي الشجاعة والعزم لقيادة مجتمعاتهم نحو السلم، والبحث عن الإطار السياسي الذي يمكن تلبية احتياجات وتطلعات الجميع مع إيجاد فسحة ومجال لتنازلات من جميع الأطراف المعنية"[٢٤١].

يتبين مما قيل اعلاه أنه من الضروري خلق مساحة للتعبير السياسي عن الهوية العرقية وفي السياق التركي، يمكن التعبير السياسي عن الهوية الكردية من خلال فسح المجال لحزب السلام والديمقراطية وغيرها من الجماعات الكردية المحلية بحيث تصبح الحاجة إلى العنف في الصراع غير ذات جدوى. علما ان الإغلاق المتكررلـ HADEP(حزبالشعب الديمقراطى) وحزب الشعب الديمقراطى الشعبي(DEHAP)وحزب المجتمع الديمقراطي DTP أدى إلى تقوية حزب العمال الكردستاني بين الكرد. لذلك تحتاج الحكومة إلى تحديد بعض الشخصيات الكردية في داخل (بي كي كي) وحزب السلام والديمقراطية وغيرهم من الشخصيات من ذوي النفوذ والمصداقية بين الكرد لجعلهم شركاء حقيقيين للسلام.

تعد الدراسة الميدانية التي أعدها جنكيز جاندار من المساهمات الجيدة لحل المسألة الكردية في تركيا. ويلاحظ جندر أن المسألةالكردية ومشكلة حزب العمال الكردستاني شيئان مختلفان، ولكنه، يؤكد أنهما ترتبطان ارتباطا وثيقا ويصعب فصلهما. ويضيف جاندار أن المسألةالكردية ليست

241 Peacemaking in Northern Ireland: A Model for Conflict Resolution?" London the Chandlery Office August 2008.
(http://cain.ulst.ac.uk/issues/politics/docs/nio/ph120607.pdf .(Accessed on July10, 2010.

وليدة أو نتيجة لنشاطات الحزب العمال الكردستاني، بل على العكس من ذلك، حزب العمال الكردستاني هو نتيجة ثانوية للقضية الكردية، وعلى الرغم من أنه يعتقد بأنه، في هذا المنعطف الحرج، يزداد الأمر صعوبة ويبدو أقل واقعية للفصل بين الجانبين. وبالفعل، فهو يرى أن حزب العمال الكردستاني يمثل البعد العنيف للمشكلة الكردية،ويقول إنه ينبغي النظر إلى عبد الله أوجلان وحزب العمال الكردستاني ليس باعتبارهما "طرفا في النزاع" ولكن باعتبارهما "جزءا من الحل". وفي هذا الصدد، يدعو أن تكون لهم المشاركة في هذه العملية. ويعتقد جاندار أن هجمات حزب العمال الكردستاني العنيفة التي أدت إلى ايقاف المبادرة الكردية، كانت ردة فعل حزب العمال الكردستاني على العملية السلمية التي قادتها ينظرون اليها على انها وسيلة لتصفيتهم ودليل على" ضعف" (ب ك ك) لذلك لجأوا إلى سياسة "استعراض للقوة".

وبالتالي من الضروري إخراج القضية الكردية من العنف، والاستمرار في "المبادرة الديمقراطية"، التي من شأنها في نهاية المطاف ان تؤدي إلى تهميش حزب العمال الكردستاني ووضع حد له. إن موت المبادرة الكردية سيساعد على وضع القضية الكردية في أيدي الأشخاص الذين يدعمون العنف. ضمن هذا الإطار، يؤكد جاندار إغلاق حزب المجتمع الديمقراطي، فضلا عن عمليات الشرطة ضد الكيانات السياسية الأخرى ذات الصلة بحزب العمال الكردستاني مثل (كونفدرالية المجتمح الكردستاني) KCK إجراء غير صحيح, لأنه سبب في اختفاء منبر سياسي للكرد للتعبير غير العنيف عن انفسهم.. بل على العكس من ذلك، فإن هذه الإجراءات تحد من الخيارات المتاحة للشباب الكرد اليائسين الذين قد يضطرون للانضمام إلى حزب العمال الكردستاني – وذلك يستدعي عملية "فك الارتباط الروحي عن تركيا" –في الوقت نفسه يؤدي إلى تثبيط كوادر حزب العمال الكردستاني

الذين قد يفكرون في ترك الكفاح المسلح من أجل المشاركة السياسية. ويشير جاندار أيضاً إلى أوجه التشابه بين حزب الشين فين، الجيش الجمهوري الأيرلندي وحزب السلام والديمقراطية وحزب العمال الكردستاني، ويقول أن "المبادرة الديمقراطية" لا يمكن أن تنجح إذا كان يكرر شعار "محاربة الإرهاب"، في حين أن بريطانيا رفع شعار حل الأزمة في أيرلندا الشمالية كطريق لحل الإرهاب ونزع سلاح الجيش الجمهوري الأيرلندي عن طريق جعله جزءا من العملية السياسية بدلا من التفكير في سحق الجيش الجمهوري الايرلندي، الأمر الذي كان يعني سحق الشين فين أيضاً . لذلك، فإن حل مشكلة حزب العمال الكردستاني وإيجاد طريقة للخروج من العنف يبقى العقدة الاساسية للدولة التركية التي لا بد من فتحها.[٢٤٢]

ذكر جاندار أيضاً أن الكليشات المتداولة مثل "المسألةالكردية" و"حزب العمال الكردستاني" أو "مشكلة الارهاب" ليست هي نفسها. لذا "يجب التعامل مع المسألةالكردية بشكل مستقل عن مشكلة حزب العمال الكردستاني, وان الاستمرار على الأساليب القديمة لا تساعدنا على رؤية الواقع. " لانه من دون معالجة القضايا ذات الصلة لا نستطيع الوصول إلى الحلول حتى وأن زوال أوجلان من الصورة لا تعني حل المشكلة.. وعندما نقارن (ب ك ك) بحركة استقلال تكساس مثلاً نرى بوضوح خطأ من يراهنون على اختفاء أوجلان لحل المسألة الكردية. فعلى الرغم من أنه تم إلقاء القبض على زعيم الحركة المذكورة ريتشارد مكلارين في عام ١٩٩٩م، فإن نسبة ٣٥٪ من مواطني ولاية تكساس في الولايات المتحدة لا تزال تؤيد فصل هذه الولاية من الولايات المتحدة.[٢٤٣]

---

242İnan Rüma Dilaver Arıkan Açar,pp.14-15
243 Ahmet Akgül ,pp.14-15.

وبالإضافة إلى ذلك، أوضح جندر أن سلطات الدولة حافظت دائما على الحوار مع أوجلان رغم ادعائها العكس، ولكن ينبغي أن توجه الآن مفاوضات السلطة معه, ونزع سلاح بي كي كي بطريقة سلمية.

ويشكو ماركر أسيان، وهو كاتب عمود في زمان اليوم، من العقلية المنغلقة للمؤسسة التركية الحاكمة غير المستعدة للاستفادة من النماذج المستخدمة في تسوية الصراعات العرقية المماثلة في أماكن أخرى من العالم. يثيرأسيان عدة تساؤلات في هذا الصدد: "ما هو مفقود في نهجنا الذي كان متوفرا في مناهج الآخرين في متابعة عمليات السلام بنجاح في جنوب أفريقيا (مع المؤتمر الوطني الافريقيANC)، وأيرلندا الشمالية (مع الجيش الجمهوري الأيرلنديIRA ) وإسبانيا (مع وطن الباسك والحرية إيتا)؟ ما الخطأ في منهجيتنا؟ هل نحن لا نملك المؤهلات اللازمة لتحقيق السلام في تركيا؟"

يظهرُ السبب الرئيسي للحالة الراهنة للجمود وعدم القدرة في حل المسألة الكردية في عدم وجود الثقة المتبادلة بين الحكومة و(ب ك ك). وأيضاً راهمال عنصر التأهيل وإعادة الإعمار ومعالجة آثار الدمار والضرر الذي لحق بالأتراك والكرد في العقود الماضية بسبب النزاع المسلح. وهناك نوعان من التصورات لطبيعة الدولة التركية وأسباب النزاع وكيفية حله.فإنه لن يكون من الممكن الوصول بسهولة إلى تصور لتقريب وجهات النظر واتخاذ الخطوات الجريئة وغير التقليدية لحل المسألة الكردية.ويعتقد أسيان أن الحل المنشود لن يتحقق اذا لم يتحقق بيد أردوغان وحزبه. يقول:"يملك أردوغان وحزب العدالة والتنمية شعبية قوية وفريدة لم تحض به حزب أو قائد في تركيا منذ عقود. ويملك أردوغان وحزبه الجرأة المتناهية في تجاوز القوالب الحزبية والايديولوجية لأحداث التغيير الكبير. هذا كان أمل الأتراك والكرد الذين صوتوا لصالح حزب العدالة والتنمية".

ويضيف أسيان أن المصالحة لا تكون ممكنة إلا إذا اتفق الطرفان على التخلي عن بعض مطالبهم, والمضي قدما في التقرب من بعضهما البعض. إذا كانت نقطة الانطلاق هي موازين القوى فقط فستمخض ذلك إلى محاولة الطرف الأقوى لفرض الأمر الواقع.ومحاولة فرض النتيجة على الطرف الأضعف فتبقى المسألةعلى الرف لبعض الوقت، وهذا ما حدث ويحدث مع التاميل في سري لانكا.[٢٤٤]

ينبغي أن يحذو حزب العمال الكردستاني حذو الجماعة المسلحة لتحرير الباسك (إيتا)، التي أعلنت مؤخرا وقف إطلاق نار دائم، وأعرب عن استعداده للسماح للمراقبين من التحقق منه دوليا. وفي ٢١ أكتوبر ٢٠١١، وفي بيان صدر في صحيفة جارا الباسكية، قالت الجماعة: "قررت إيتا إعلان وقف اطلاق نار دائم وعام، وسيتم التحقق منه من قبل المجتمع الدولي. وتعرضت إيتا لضغوط من جناحها السياسي، حزب باتاسونا، الذي يريد ان يكون شرعياً لخوض الانتخابات المحلية، ولم تسمح الحكومة الاسبانية لنفسها في الماضي أن يكون جل اهتمامها محاربة الجماعة الإرهابية (ايتا)، مع تجاهل الحقوق الثقافية للشعب في منطقة الباسك. فإقليم الباسك يتمتع اليوم بوضع خاص واستقلال ذاتي ثقافي. وكان لهذه السياسة الحكومية تأثير لكسب قلوب المواطنين في الاقليم. ويتجسد تأثير سياسة الحكومة المنفتحة في اللغة والثقافة الباسكية، خلال السنوات القليلة الماضية،بالتفاف الناس حول سلطات الإقليم والابتعاد التدريجي من جماعة ايتا المسلحة.وفي الآونة الأخيرة كانت كل عملية عسكرية من قبل منظمة إيتا تواجه بمظاهرة عفوية من قبل الشعب في بلاد الباسك تندد بتلك العملية، وهكذا أدركت إيتا أخيرا أن

244 Markar Esayan, Which model for the Kurdish problem?, Today's Zaman 22 June 2011, Wednesday

الناس لم تعد تدعما كما كانت في الماضي, وأصبحت غير ذات أهمية. وفي ظل هذا الضغط أعلنوا الوقف الدائم لإطلاق النار.[٢٤٥]

وبدلاً من وضع نفسه تحت وصاية حزب العمال الكردستاني، يمكن أن يلعب حزب السلام والديمقراطية دورا إيجابيا مماثلا للدور الذي لعبه باتاسونا, وذلك من خلال الضغط على حزب العمال الكردستاني لإعلان وقف إطلاق نار دائم، وعلى الحكومة التركية أن تدرس هذه التجربة عن كثب في كيفية التعامل مع الجماعة المسلحة ذات الصبغة القومية.

في الواقع, أثناء زيارته في نوفمبر تشرين الثاني ٢٠١١ م إلى أنقرة، وضع مسعود بارزاني خارطة الطريق للتسوية السلمية للقضية الكردية في تركيا ودعا فيها أطراف النزاع إلى ضرورة التعامل معها بجدية. وتضمنت مبادرة مسعود بارزاني النقاط التالية:

١) يعلن حزب العمال الكردستاني عن وقف لاطلاق النار لأجل غير مسمى

٢) تعطي حكومة إقليم كردستان، رخصة لحزب العمال الكردستاني للتحرك قانونيا كحزب سياسي مدني

٣) يقوم الميليشيات المسلحة التابعة لـ (ب ك ك) بتسليم أسلحتهم ويقيمون في مناطق خاصة داخل إقليم كردستان

٤) يقوم مسلحو الحزب الديمقراطي الكردستاني والجنود العراقيون بمراقبة ورصد المناطق الحدودية بين العراق وتركيا

٥) تتعهد الحكومة التركية في مقابل ذلك بإجراء محادثات صادقة مع ممثلي الشعب الكردي في البرلمان لمناقشة جميع حقوق الكرد[٢٤٦]

---

245 TOM WORDEN", Basque militants ETA declare 'permanent ceasefire' after more than 50 years of bloodshed"

: http://www.dailymail.co.uk/news/article-1345794/Basque-separatist-group-Eta-declares-permanent-cease-50-years-violence.html#ixzz1lUngxuUd

### ٥) قضية الكرد والتعددية اللغوية في تركيا:

يبدو أن النخبة التركية والمسؤولين الأتراك ، لا يمكنهم أن يتخلصوا بسهولة من تأثير عقدة معاهدة "سيفر" التي أصابت العقل التركي منذ الحرب العالمية الأولى في نظرته للمسألة الكردية. في شرح معارضته للاعتراف باللغة الكردية كلغة رسمية ثانية في تركيا، صرح أردوغان أن إعطاء الكرد الحقوق الثقافية من شأنه أن يشجع الأقليات العرقية الأخرى في تركيا للمطالبة بحقوق مماثلة.وخلال الانتخابات الوطنية الأخيرة قدم كليجدار أوغلو، رئيس حزب الشعب الجمهوري ورئيس المعارضة في البرلمان رأيا مماثلا، في معارضته لإقرار حزبه باللغة الكردية بطريقة رسمية في تركيا.واستشهد كليجدار أوغلو بالحالة في بلجيكا حيث أدت ثنائية اللغة – حسب قوله – إلى تطوير الحركة الانفصالية العرقية الفليمنكية. يقدم أوزغور إركان حججا قوية ضد هذا النوع من التفكير"فهو يكتب قائلا خلافا للصورة التي حاول كليجدار أوغلو أن يصورها لنا: إن الانفصال المحتمل في بلجيكا متجذرة في عدد قليل من العوامل الأخرى وليست ثنائية اللغة: تردد الفلمنكيين والولونيين لتقاسم السلطة الإدارية والخطأ التاريخي لإجبار هاتين الدولتين على العيش تحت الهوية البلجيكية المصطنعة والاختلالات الاجتماعية والاقتصادية، والتي تركت الوالونيين أسوأ حالا، وبالتالي تغذيه حركة انفصالية والون.

بعد استقلال الدولة البلجيكية الحديثة في عام ١٨٣٠، كانت بلجيكا، وخلافا للتوقعات، دولة أحادية اللغة، كما كانت لغتها الرسمية الفرنسية فقط. وإن هيمنة اللغة الفرنسية في مجال الإدارة، أدت إلى نشوء الحركة

---

246 "PKK members to be granted residence permission", Sabah Turkish Daily, 08-11-2011
http://english.sabah.com.tr/arama/arsiv?Query=barzani&Baslik=True&Metin=True&Yazarlar=True&Etiket=1&Sort=CreatedDateReal&Reverse=True&PageSiz

القومية الفلمنكية بين قطاع واسع من المواطنين. لأن الفلمنكيين الذين لم يتعلموا الفرنسية كانوا يواجهون مشاكل خطيرة فيما يتعلق بالإجراءات الإدارية في الدوائر الرسمية. ويشاع أنه حتى أن بعض الناطقين حكم عليهم بالإعدام لأنهم لم يفهموا الأحكام القضائية بالفلمنكية، ولأنهم لم يستطيعوا الدفاع عن أنفسهم باللغة الفرنسية. ومن هنا، ظهرت أول حركة قومية انفصالية في بلجيكا في عام ١٨٤٠ ليس كنتيجة لثنائية اللغة، وإنما كرد فعل على سياسة أحادية اللغة للدولة البلجيكية. وبعد إصدار قوانين اللغة في السنين ١٨٩٨ و١٩٢١، أصبحت بلجيكا رسميا دولة ثنائية اللغة.

ويعد ١٩٢١ظهرت حركة والون الانفصالية، ومع ذلك، لم يكن تلك الحركة رد فعل على صعود ثنائية اللغة في بلجيكا، ولكن ظهور الحركة الانفصالية والونية يعود إلى ميل ميزان القوى في الإدارة لصالح الشعب الفلمنكي وتقاسمهم السلطة الإدارية مع الأمة الفلمنكية التي أصبحت نتيجة للتغيرات الاقتصادية أكثر قوة وهيمنت على الدولة وبدأت الحركة الانفصالية والونية تطالب بدولة خاصة بها. يكتب إركان، "إن استخدام القضية البلجيكية للادعاء بأن ثنائية اللغة من شأنه أن تؤدي إلى الانفصال نوع من السذاجة وقراءة خاطئة ومقارنة غير دقيقة" [٢٤٧]

وعلى نفس المنوال، يميل السياسيون الأتراك إلى إغفال الحالات التي عملت سياسة ثنائية اللغة / التعدد اللغوي بنجاح. على سبيل المثال، كانت ثنائية اللغة الرسمية عاملا مهما في دمج الكنديين الناطقين بالفرنسية مع الكنديين الناطقين بالإنجليزية في المجتمع الكندي. على النقيض من الإستراتيجية التي يتبعها السياسيون الأتراك ، وكان هدف السياسة اللغوية لبيار ترودو، رئيس وزراء الكندي السابق، هو جعل كندا دولة ثنائية اللغة

247 Markar Esayan, Which model for the Kurdish problem?, Today's Zaman 22 June 2011, Wednesday

لتمكين الأقلية الفرنسية في مقاطعة(كيبك) للحفاظ على خصوصيتها القومية مع البقاء في كندا.

كما نجحت سياسة تعدد اللغات في حقبة ما بعد فرانكو في إسبانيا. فقد حاول فرانكو فرض اللغة الإسبانية على جميع المقاطعات الإسبانية ذات اللغات والأعراق المختلفة، وقمع جميع اللغات والهويات العرقية وخلق هوية مصطنعة هي الإسبانية لجميع أجزاء إسبانيا معا في إطار سياسة أحادية اللغة الإسبانية. ولكن ثبتت أن هذه السياسة مزعجة وأثارت سخط الأعراق الأخرى، وبالتحديد أنعشت الآمال القومية الكتالونية، ومهدت الطريق لحركة إيتا الانفصالية. وبعد التحول الديمقراطي في إسبانيا، اعترفت الدولة بلغة الباسك واللغة الكتالونية والهويات الأخرى وأصبحت هذه اللغات العرقية الثانوية لغات رسمية جنبا إلى جنب اللغة الإسبانية، وقد قلص هذا بشكل كبير من تأثير حركة إيتا الانفصالية.

وهناك حالات أخرى ناجحة لسياسة تعدد اللغات وفي دول أوروبية متقدمة جداكسويسرا وبريطانيا. ففي الأخيرة يتم استخدام اللغة الويلزية، وكذلك اللغة الإنجليزية في ويلز، ولم يؤد ذلك إلى الانفصال. وفي سويسرا يتم استخدام أربع لغات رسمية من دون أن يؤدى إلى الانفصال، وإنما دمج مختلف المجموعات العرقية في كل من بريطانيا وسويسرا[٢٤٨].

العالم مليء بأمثلة تبين أن ثنائية اللغة / التعدد اللغوي في الواقع يمكن أن تعمل بنجاح كبير في المجتمعات المتنوعة عرقيا من دون أن يؤدي ذلك إلى الانفصال. وعلى العكس من ذلك، فقد أدت فرض سياسات أحادية اللغة في المجتمعات المتنوعة عرقيا، تماما كما هو الحال في اسبانيا فرانكو، إلى خلق ازمات قومية. وهناك مخاوف من أن سياسة قمع اللغات والهويات

248 Özgür Erkan, Secession through bilingualism: Is Belgium the right example to cite?, Today's zaman, January 04, 2011.(

العرقيـة تـؤدي إلى تنشـيط الحركـات العرقيـة والقوميـة في تلـك المجتمعـات. وبالتالي، يتعين على الساسة في تركيا الاستفادة من هذه التجارب الناجحة وقراءتها بصورة دقيقة[٢٤٩].

في الحقيقة، إن تاريخ المجتمعات الإسلامية حافل ببناء حضارة إسلامية ودول إسلامية ذات أعراق ولغات متعددة، وقد بني نظام الملة على هذا الأساس ولم تقم الدولة العثمانية، مثلاً، بقمع استعمال أية لغة داخل الدولة. ويشير أسيان إلى محاضرة قيمة للأستاذ والمفكر التركي الكبير فتح الله غولن وهو يناقش مسألة استعمال اللغة الكردية في تركيا. يعرض أسيان في المقال المذكور التطورات الأخيرة الايجابية والمهمة في نظرة فتح الله غولن تجاه القضية الكردية. وقال إنه يقتبس عبارات رئيسية قليلة من خطاب غولن في الآونة الأخيرة حول التطورات في جنوب شرق تركيا. يقول الشيخ غولن إن أستاذه سعيد النورسي، قدم توصيات إلى الدولة العثمانية لإنشاء الجامعة في جنوب شرق تركيا في مدينة وان باسم زهراء في عهد السلطان عبدالحميد. أما عن لغة الدراسة في تلك الجامعة، فيقتبس غولن العبارات التالية عن شيخه "العربية ﴿كلغة الأكاديمية﴾ ينبغي أن تكون فرضا ﴿إلزام﴾، والتركية ضروري﴿ضرورة﴾ والكردية (جائز) ﴿سماح﴾، وأنه يجب أن تدرس اللغات الثلاثة في نفس الوقت"ثم يسأل الأستاذ غولن: "لا أفهم لماذا لم يسمح باستعمال اللغة الكردية في المدارس في تركيا؟ وتكون لغة داخل الدولة التركية، وفي هذا البلد الضخم حيث نعيش (الولايات المتحدة)، يتحدث الأمريكيون الذين ينحدرون من أصل لاتيني لغتهم الخاصة ويتعلمونها في المدارس، وكذلك الإيطاليون لهم مدارسهم، ويسمح لنا أيضاً بفتح مدارس خاصة حيث ندرّس اللغة التركية باعتبارها لغة الأم لنا ولا أحد يمنعنا من ذلك..."[٢٥٠]

---

249 Ibid.

250 (Fethullah Gülen, Terör ve Izdırap, 24.10.2011, http://www.herkul.org/bamteli/index.php). Cited in, Markar Esayan, Gülen and a new paradigm in the Kurdish issue ', Today's Zaman, October 26, 2011

٦) الاستفادة من السياق التاريخي للقضية في الحل:

إن أي حل واقعي ودائمي للمسألة الكردية لا يمكن أن يتجاهل السياق التاريخي للصراع. عندما نفكر في حل على المدى الطويل لهذه المسألة، يجب علينا ألا ننسى حقيقة أن المسألة الكردية هي نتيجة أو جانب من جوانب أزمة الدولة القومية التي ظهرت في الشرق الأوسط بعد سقوط الدولة العثمانية.

كما بينا أعلاه، تعارض النخبة الكمالية بشدة – وحتى بعض القطاعات داخل اليسار التركي – اللامركزية في الحكم، خصوصا في المناطق الكردية من تركيا. وقد تم قبول هذا الرأي وكأنها بديهية بين شرائح كبيرة من المجتمع التركي : أن أي اعتراف بالمناطق الكردية " باعتبارها وضعا خاصا" داخل تركيا بسبب طابعها العرقي والثقافي، هي سياسة خاطئة. ويعتبر هذا في تصورهم خطوة نحو الانفصال. ولكن هذه قراءة غير دقيقة لواقع الأمر وأن الطابع الوحدوي للدولة، ذات المركزية المفرطة غير قادر على معالجة الطموحات الثقافية والدينية والعرقية المختلفة داخل المجتمع التركي، والمسألة الكردية هي واحدة من مظاهر هذه المشكلة. وما لم يكن هناك دستور يتنأول هذا التنوع في المجتمع التركي، ستجد تركيا نفسها وجها لوجه أمام مشاكل عرقية ودينية أخرى في المستقبل. وإلى جانب ذلك، فإن وضع دستور أكثر ليبرالية ويسمح بالتعددية الثقافية والدينية والعرقية ينسجم أكثر مع رغبة تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

لقد عاش الكرد في سلام نسبي مع الأتراك طوال العصورالإسلامية، وخصوصا خلال العهدين السلجوقي، والأيوبي. وبالنسبة للجزء الأكبر من الحكم العثماني،كانت هناك ثورات في بعض الأحيان من قبل الأمراء الكرد لتوسيع حدود الإمارة ضد السلطات المركزية في اسطنبول أو بغداد، ولكن هذه لم تكن انتفاضات ذات دوافع عرقية. ولم تقتصر تلك الثورات على

**الكرد. فقد ظهرت إمارات تركمانية في الأناضول، وفي بلاد العرب ظهرت حركات مماثلة من قبل الأمراء أو الحكام الإقليميين ومن أصول تركمانية وألبانية وعربية ضد السلطات العثمانية المركزية، خاصة حين بدأت حملات التغريب تدمر المؤسسات العثمانية التقليدية باسم الاصلاحات والتنظيمات.**

**فقد هناك تقليدً عريقً ولأكثر من ٥٠٠ عاما حيث عاش الكرد مع شعوب المنطقة بسلام في ظل إدارة الحكم اللامركزي. وكان الجزء الأكبر من كردستان يحكمها أمراء وشيوخ القبائل الكردية. كانت الثورات الكردية خلال القرن التاسع عشر في الغالب رد فعل ضد النزعات المركزية لحكم الاتحاد والترقي. إن نظام الحكم الذاتي الذي كان يتمتع به كردستان هو الذي حال دون أن تصبح كردستان يونان، أو مقدونيا، وألبانيا أخرى. ولم تكن كردستان أبدا جزءا مما كان يعرف في وقت لاحق بالمسألة الشرقية.**

**يذكر أوليا جلبي، المؤرخ والرحالة العثماني الذي زار الولايات الكردية (في جنوب شرق تركيا وشمال العراق) في القرن السابع عشر، وجود تسع "حكومات" كردية تتمتع بنظام الحكم الذاتي الكامل حيث كانوا يضربون النقود باسم أمرائهم، ولهم جيوشهم الخاصة بهم. ولم يكن هناك أي تأثير لحكم الإدارة المركزية، ولكن كان أمراء الكرد يعطون البيعة للسلطان، ويشاركون مشاركة فعالة في حروب الدولة العثمانية، وكان جل قوات "سوارة" العثمانية (قوات الخيالة) من الكرد[٢٥١]. كان تدمير هذا النظام اللامركزي في عهد التنظيمات في القرن الـ١٩ أدى إلى انتفاضات كردية عديدة ضد الحكومة المركزية، وتأسيس نظام الدولة القومية في مرحلة ما بعد الحقبة العثمانية زاد من تعقيد المسألة الكردية.[٢٥٢]**

---

251 cited in Özoğlu Hakan"*State-Tribe Relations: Kurdish Tribalism in the 16th- and 17th-Century Ottoman Empire*", British Journal of Middle Eastern Studies, (1996), 23(1), 5-27 pp.15,18--22,26.

252 Wadie Jwaideh, The Kurdish National Movement: Its Origins and Development, (*Syracuse, New York: Syracuse University Press, 2006)*.pp.76-79

ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أنه خلال الفترة من ١٨٤٦ - ١٨٨٦ م كانت هناك ولاية باسم ولاية كردستان في جزء من كردستان الذي يشير إليه الأتراك بجنوب شرق تركيا اليوم [٢٥٣].

حتى مصطفى كمال، مؤسس تركيا الحديثة، لم يتردد في قبول فكرة الحكم الذاتي لكردستان في سنوات ١٩٢١ - ١٩٢٣م,. من الممكن أن نجد تفاصيل هذا العرض في وثيقة مطولة تنص على شكل قانون الحكم الذاتي للمناطق الكردية نوقشت في الجمعية الوطنية الكبرى في ١٠ فبراير ١٩٢٢. وقد أرسل النص الكامل لمشروع قانون الحكم الذاتي في خطاب رسمي من قبل السير هوراس رامبولد،الممثل السامي البريطاني في اسطنبول، إلى وزير الخارجية البريطاني اللورد كيرزون. وتتألف الوثيقة من ١٨ مادة وينص البند الأول من الوثيقة: "تعترف الجمعية الوطنية الكبرى وستتولى مسؤولية إقامة مؤسسة إقليمية تشريعية لادراة الحكم الذاتي الإداري للأمة الكردية، وستكون هذه الجمعية مناطة بكامل الصلاحيات ومناسبة لتقاليد الكرد في الحكم الذاتي". وتنص المواد ٣ و٤ و٥ على كيفية انتخاب الرئيس وأعضاء المجلس المحلي انتخابا حرا من قبل الكرد. وكذلك نصت المادتان ٦ و٧ على تسمية المجلس المحلي باسم "الجمعية الوطنية الكردية" وتحديد حدود كردستان". وفوضت المادة ٩ أن تقوم الحكومة باتخاذ الإجراءات في الولايات: فان ودياربكر ودرسيم وملاطية، بالإضافة إلى العديد من المناطق والدوائر الفرعية من أرضروم. وتكون للجمعية الكردية صلاحيات تنظيم الجمارك، والسلطة القضائية والضرائب، وخولت المادتان ١٢ و١٣ على الجيش / الجندرمة الكردية وتفريغ الضباط الكرد في الجيش التركي للقيام بهذه المهمة، ووضعت المادة ١٥ شروطا كثيرة على استخدام اللغة الكردية،

253 Devlet Selnamesi, 1284, 1864, (SALNAME-İ DEVLET-İ ALİYYE-İ OSMANİYE) Istanbul, p.93

فإنها تنصعلى أن "اللغة التركية هي اللغة الوحيدة للجمعية الوطنية الكردية، والمستخدمة في جميع الدوائر الرسمية" ولكن من حق الكرد التعلم بالكردية في المدارس وسوف تستخدم" في الإدارة. وتتحدث المادة ١٦ عن افتتاح جامعة وكليات القانون والطب، والمادة ١٨ تنص على أن أي قرار من قرارات الجمعية الوطنية الكردية لا تنفذ اذا كانت مخالفة للقرارات التي سبق أن أقرها المجلس الوطني التركي الكبير في أنقرة في عام ١٩٢٢. ويقول السير هوراس رومبلد في رسالته أن٦٤ عضوا من أعضاء الجمعية الوطنية التركية البالغ عددها ٤٣٧ لم تصوت لصالح مشروع قانون الحكم الذاتي،و امتنع الاخرون عن التصويت . ويعود رفض أعضاء الكرد للمشروع لكونه لم تلب توقعاتهم ومطالبهم. ونظرا لحالة من الارتباك حول الحكم الذاتي في الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا، تم تأجيل المناقشة حتى جلسة أخرى، ولكن لعدة أسباب محلية ودولية لم يناقش مشروع قانون الحكم الذاتي مرة أخرى[٢٥٤].

مع الانتصارات في الحرب ضد اليونانيين والحلفاء وتوقيع معاهدة لوزان، بدأ مصطفى كمال بوضع سياسة كردية جديدة. وكان مبعثها الخوف من أن الادارة البريطانية في العراق قد تقوم بالتلاعب بالقومية الكردية لزعزعة استقرار تركيا. فشرع مصطفى كمال – وتحت تأثير عصمت إينونو وضياء كوك ألب الكارهين لذاتيهما الكرد – باتباع سياسة الصهر القومي الكردي وألغى خطة الحكم الذاتي.يبدو أن مصطفى كمال كان أكثر تقدمية وانفتاحا على الحكم الذاتي الكردي من العديد من أتباعه الذين يعتبرون اليوم الحكم الذاتي الكردي من المحرمات.

كاتب هذه السطور يعتقد بضرورة اتباع شكل من أشكال الحكم الذاتي الإداري لحل الازمة الكردية، كجزء من التسوية على المدى الطويل للمسألة

254 Robert Olson, "Kurds and Turks: Two Documents Concerning Kurdish Autonomy in 1922 and 1923", Journal of South Asian and Middle Eastern Studies, 15(1991), pp.21-30

**الكردية، وستكون سياسة الانفتاح تجاه الكرد جزءا من لهجة المواءمة مع الاتحاد الأوروبي وتنفيذ الإصلاحات في عموم تركيا. هذا لا يعني الدعوة إلى حكم ذاتي أو فيدرالية أو كردستان موحدة. نقترح شكلا من أشكال الحكم الذاتي الإداري في المناطق الكردية التي في معظمها مأهولة بالسكان الكرد. وهذا الاستقلال الإداري يمكن الكرد على التمتع بحقوقهم الثقافية في المنطقة وإدارة شؤون منطقتهم بزواتهم.**

**ملخص وتوصيات البحث:**

١) هناك إجماع بين المراقبين للمشهد التركي على أن استمرار المبادرة الكردية ووقف التصعيد في دوامة العنف سيعزز فرص الحكومة التركية لأن تصبح قوة رئيسية على المسرح الإقليمي والدولي، وتحقيق رؤيتها لجعل تركيا بحلول عام ٢٠٢٣ م واحدة من ١٠ أقوى اقتصادات في العالم.

٢) قد يسجل حزب العمال الكردستاني وحزب السلام والديمقراطية بعض المكاسب الإقليمية الوقتية في الجنوب الشرقي من البلاد، ولكن على المدى الطويل لن يخدم تصعيد الصراع مصلحتهم أيضاً .

٣) وقد يخدم (ب ك ك) ألد أعدائه في تركيا ويساعدهم في العودة للحكم من دون أن يشعر بذلك. فإذا ما تمكن حزب العمال الكردستاني من خلق جو من التوتر، وعدم الاستقرار، فيعطي ذلك فرصة للجيش وعناصر من إرجينيكون – الذين يختبؤون الآن بصورة مؤقتة – ليعودوا إلى السلطة بدعم من اليمين التركي المعادي للكرد.وإذا حدث ذلك، فسيضطر حزب العمال الكردستاني للتعامل مع حكومة ستكون أكثر تشدُّداً تجاه المسألة الكردية، وستكون تركيا ملزمة بتكرار التجارب المأساوية الخاصة بالعقود الأخيرة من القرن الماضي.

٤) لهذه الأسباب ينبغي على كل من الحكومة وحزب العمال الكردستاني، ضرورة اعتماد بعض التنازلات، والتي هي ضرورية وبحاجة إلى الشجاعة. فإنه ما لم تحل المسألة الكردية بالطرق السلمية، ستكون تركيا محفوفة بالمخاطر. وأية تسوية سلمية دائمية للمسألة الكردية في تركيا تحتاج إلى بعض التغييرات الهيكلية في النظام الإداري الحكومي وجعل الدستور أكثر شمولية لمكونات الشعب في تركيا.

# الفصل الحادي عشر

# موقف حكومة حزب العدالة والتنمية من حكومة اقليم كردستان

طارق الأعظمي"الموقف التركي من حكومة اقليم كردستان بعد سقوط نظام صدام حسين"

اختلفت الحكومة التركية جذرياً مع واشنطن عشية شروع الأخيرة بالحرب على العراق عام ٢٠٠٣. كان موقف تركيا أن التغيير في العراق لا بد أن يتجنب الحرب" ومن جانب أخر حأولت تركيا إقناع الحكومة العراقية بضرورة استيعاب التغيرات في موازين القوى العالمية، خصوصاً بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وما تلاه من نهاية الحرب الباردة" عسى أن يؤدى هذا إلى تغيير في أسلوب صدام في الحكم والشروع بتغيرات داخلية تهدف إلى خلق نوع من التعددية السياسية.[٢٥٥]

مع إصرار واشنطن على قرار الحرب ارتبك الموقف التركي مما أدى إلى رفض البرلمان التركي في ١ آذار/مارس ٢٠٠٣ طلب الولايات المتحدة لفتح جبهة تركيا في حرب التحالف الدولي ضد النظام العراقي على الرغم من التنسيق المسبق بين الطرفين للتعاون في هذا المجال.

منذ ذلك التاريخ، تراجعت العلاقة التركية مع القيادات الكردية العراقية، وكذلك بدأ حزب العمال الكردستاني بتأسيس نفسه في المواقع الجبلية المحاذية للحدود العراقية مع تركيا، كما بدأ نشاطه المسلح مجدداً في ربيع ٢٠٠٤، أي بعد خمس سنوات من شل نشاطه عقب اعتقال زعيمه عبدالله أوجلان في عام ١٩٩٩. وقد أعرب رئيس الوزراء التركي السابق، بولنت أجاويد، عن مخاوف تركيا من زيادة الطموح الكردي في العراق ليؤثر على اقرانهم في تركيا قائلاً:

---

255 The New Iraq,The Middle East and Turkey: Turkish View, SETA Centre Reports, Ankara , April, 2006, p.36.

أنهم (أي أكراد العراق) يفكرون في إنشاء حزب كردي مؤيد لهم في تركيا، وقد ينجحون في ذلك وإن نجحوا سيقولون لماذا نعيش في منطقتين منفصلتين، وسيطالبون تركيا بالتنازل عن أراضيها"[٢٥٦]

يلخص هذا التصريح لأجاويد مرحلة جديدة من العلاقات التركية مع أقليم كردستان العراق" بدأت بعد سقوط النظام، واستمرت بالمزيد من التعقيد وتشابك المصالح.

ومن المفيد ان نلخص هنا سياسة تركيا تجاه إقليم كردستان منذ انشاء المنطقة الآمنة بعدة نقاط، نوجزها على النحو التالي:

أولاً: منع قيام دولة كردية على أي جزء من الأراضي التي يعتبرها الكرد كردستان التاريخية، تلك التي تشمل شمال العراق وغرب إيران وجنوب شرقي تركيا. وشمال شرق سوريا.[٢٥٧]

ثانياً: الحيلولة دون أنشاء فيدرالية في العراق على أساس عرقي،[٢٥٨] وبالتوازي عملت أنقرة على ترقية التركمان سياسيا وتنظيميا، وعارضت ضم كركوك لاقليم كردستان العراق.

ثالثاً: ربطت أنقرة علاقاتها مع الدول الأخرى على أساس المسألة الكردية، فالدول التي أبدت قدراً – ولو محدوداً – من التعاطف مع الكرد، يتم إفهامها بوضوح أن مصالحها في تركيا تتعرض للضرر وبشتى الوسائل. وعلى العكس من ذلك تماماً، فان الدول التي تبدي تفهماً للموقف التركي، تتطوّر مصالحها مع تركيا كما هو الحال مع سوريا وإيران. من هنا يمكن تصور أن العامل الكردي كان حاضرا بقوة في الحسابات الإستراتيجية لتركيا قبل الحرب على العراق، نظراً لمرتبته المتقدمة في الأولويات الاستراتيجية لها.

---

٢٥٦ صحيفة حريت ٢٠٠٤/١١/٢٢.

٢٥٧ للمزيد حول موقف تركيا من انشاء دولة كردية مستقلة راجع:

Nihat Ali Özcan, Could a kurdish State be Set in Iraq, *Middle East policy II*, No. I (2004) p.126-31.

258 Hakan, Provincial/Not Ethnic Federalism in Iraq, *Middle East Policy II*, No. I (2004), pp.128-31

## مستجدات الموقف التركي

تغيرالوضع بعد سقوط نظام صدّام جذرياً في غير صالح تركيا للأسباب التالية:

تراجعت العلاقة التركية–الأمريكية بعد قرار البرلمان التركي في ١ آذار/مارس ٢٠٠٣ بعدم السماح للقوات الأمريكية باستخدام الأراضي التركية.[٢٥٩]

تطورت علاقة واشنطن مع الكرد في كردستان العراق، وربح الكرد غطاء دولياً يصعب مهمة تركيا ويؤثر سلباً على دورها الإقليمي في المنطقة.

ازداد نشاط حزب العمال الكردستاني ضد تركيا مع فقدان تركيا القدرة على ملاحقته داخل الأراضي العراقية مابعد عام ٢٠٠٣ وعودة تركيا إلى ملاحقته الجوية داخل الاراضي العراقية منذ نهاية عام ٢٠٠٧ , امام احتجاج العراق على ذلك واصراره على مكافحة نشاط الحزب في اطار اللجنة العراقية التركية الامريكية المشتركة. وفعلا رجع نشاط اللجنة بالتنسيق الفاعل والمكثف خصوصا بعد اجتماعها الأخير في بغداد ٢٠٠٩/٤/١١.

فقدت تركيا دور "الوكيل" للولايات المتحدة الأمريكية في العراق، بسبب وجود القوات الأمريكية في العراق، وفقدت بالتالي "المبادرة الإقليمي ة"، وتراجعت علاقاتها مع أكراد العراق بعد أن شهدت هذه العلاقة نمواً مطرداً في تسعينات القرن الماضي .[٢٦٠]

أدى دخول تركيا في مفاوضات مع الاتحاد الأوربي في ٣ كانون الأول ٢٠٠٥ إلى تحديد خيارات أنقرة سياسياً تجاه الكرد داخلياً وإقليمياً.

إزاء ذلك الوضع، حأولت تركيا خلق أجواء جديدة والاتجاه نحو خيارات سياسية أخرى منها:

---

259: للمزيد حول خلاف تركيا مع الولايات المتحدة حول غزو العراق. انظر:
Cengiz Eandar, Turkish Foreign Policy and the war on Iraq, in *The Future of Turkish Foreign Policy*, ed., Lenore G. Martin and Dimitris Keridis (Cambridge, MA: MIT Press, 2004),pp. 47-60

٢٦٠ لقمان عمر محمود، تركيا في الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة دراسة في الموقف التركي من الحرب على العراق ٢٠٠٣. بحث قدم في مركز الدراسات التركية بجامعة الموصل، ٢٠٠٦

– تنسيق مع كل من سوريا وإيران لبلورة موقف موحد تجاه تطورات الوضع الكردي في شمال العراق.

– رفع مستوى التعاون الأمني والاستخباراتي مع كل من سوريا وإيران ضد نشاط حزب العمال الكردستاني.[٢٦١]

حاولت تركيا بعد فقد دورها في تطور الأحداث في كردستان العراق أن تكسب مواقع نفوذ جديدة وخصوصاً مع السنة العرب، وبذلت جهوداً كبيرة في إقناع الحزبالإسلامي وجبهة التوافق للدخول في العملية السياسية [٢٦٢]

حافظت تركيا على علاقات إيجابية مع حكومات بغداد الجديدة سواء كانت حكومة الدكتور أياد علاوي أو الدكتور إبراهيم الجعفري أو حكومة الأستاذ نوري المالكي الحالية، وذلك لقناعتها بضرورة تقوية الحكم المركزي في العراق دون النظر إلى خلفياته السياسية أو المذهبية. فتركيا ترى في دعم الحكومة المركزية دعماً لاستقرار ووحدة العراق ولبسط سيطرة هذه الحكومة على المناطق الحدودية مع تركيا لحرمان حزب العمال الكردستاني من استغلال المنطقة لشن هجمات على تركيا.

نأت تركيا بنفسها بعيداً عن الصراع الطائفي في العراق، ولم تتجه إلى دعم بعض القوى ضد البعض الآخر، كما فعلت دول الجوار العراقي عموماً، وذلك كي تحافظ على دورها في التأثير على هذه القوى. وبنفس الطريقة لم تدخل في أي صراع مباشر مدخلاً متصدياً لنفوذ أطراف أقليمية أخرى.

بيد أن هناك فروق بين رؤية حزب العدالة الحاكم إزاء التعامل مع الملف الكردي في إطاره الإقليمي ورؤية المؤسسة العسكرية. ويمكن الإشارة هنا إلى ثلاثة فروق رئيسة هي:

---

261 Philip Robins , Turkish Foreign Policy Since 2003, *International Affairs* 83: I (2007), pp. 289-304

٢٦٢ أعلن في اسطنبول على لسان كل من وزير الخارجية التركي السابق عبدالله غول والسفير الأمريكي السابق في بغداد زلماي خليل زاد وطارق الهاشمي أمين عام الحزب الإسلامي، عن دخول جبهة التوافق العملية السياسية، وذلك في شهر كانون الأول ٢٠٠٥.

لا تـرى حكومـة أردوغـان مانعـاً في التعامـل مـع إقلـيم كردسـتان العـراق باعتباره واقعاً أقره الدستور العراقي الذي صوت لصالحه معظم العراقيين، وهذا بخلاف نظرة الجيش والمؤسسات الكمالية.

تـتحفظ حكومـة أردوغـان علـى أسـلوب وخطـاب المؤسسـة العسـكرية بالتهديـد للـدخول إلى شمـال العـراق تحـت شـعارات الحفـاظ علـى كركـوك أو للـدفاع عـن التركمـان، وتطـرح بـدلها شـعارات مطـاردة عناصـر حـزب العمـال الكردسـتاني، بمـا تزعمـه مـن وجـود حجج في القـانون الـدولي وقـرارات الأمـم المتحدة تدعم ملاحقة الإرهاب.

لاتنظـر حكومـة أردوغـان بإيجابيـة إلى الحركـات التركمانيـة المغاليـة في خطابها القومي ضد الكرد" لذلك فإنها تحتفظ بمسافة من بعض هـذه القـوى المدعومـة بقـوة مـن المؤسسـة العسـكرية. وتطـرح بـدل ذلـك ضـرورة انفتـاح التركمان على القوة الفاعلة في الساحة السياسية العراقية.[٢٦٣] مـن جانبـها لا تستطيع المؤسسة العسكرية التركية احتمال المزيد مـن العمليـات العسـكرية لحزب العمال الكردسـتاني، كمـا أن واشـنطن تـرفض إعطـاء الضـوء الأخضـر لعبور الحدود العراقية بشكل غير محـدود بسـبب علاقتهـا القويـة مـع حكومـة إقليم كردستان العراق، في نفس الوقت الذي لا تريد أن تخسر فيه تركيا لأنها حليـف تـاريخي لواشـنطن وعضـو في حلـف النـاتو إضـافة إلى موقعهـا الاسـتراتيجي. بمعنـى آخـر، لا تسـتطيع واشـنطن أن تنحـاز بقـوة لأي مـن الطرفين بوضوح. ولذلك يحأول كل من الأتـراك وأكراد العـراق إقنـاع الجانـب الأميركي بوجهة نظرهم، ولكن في إطار التحالف معها.

---

٢٦٣ للمزيد حول رؤية حزب العدالة للمسألة، انظر:

Saban Karadas, Turkey and the Iraq Crisis, in *The Emergence of a New Turkey*, ed. Hakan yavuz, Salt Lake City, Utah: The university of Utah Press, 2006, pp.306 – 330

## نتائج وتداعيات:

لكن احتمال التدخل العسكري في إقليم كردستان العراق يستدعي نتائج وتداعيات متباينة، منها الداخلية:

١) عودة المؤسسة العسكرية التركية للعب دور في السياسة التركية أكبر مما تلعبه الآن.

٢) تحأول المؤسسة العسكرية التركية، التي يمكنها ترتيب "إجماع وطني" حولها قلب صورة المشهد السياسي التركي الحالي، إذا اقتضت الضرورة لذلك وفق رؤيتها، على الرغم من استبعاد هذا الحل في الظروف الحالية، لوجود قدر من التناغم بين الحكومة والجيش.

## ومنها تداعيات إقليمية:

١) إعادة توزيع الأوراق في العراق، إذ سيعود الحضور التركي في منطقة إقليم كردستان العراق، عسكرياً بزيادة العمليات وسياسياً بانفتاح أكبر على الإقليم والحوار المباشر معه.

٢) بدء ظهور دور إقليمي تركي في المنطقة مدعوم أمريكياً وبريطانياً، يبدأ من العراق ولا يتوقف بالضرورة عنده، وذلك لموازنة النفوذ الإيراني في المنطقة بدولة مرتبطة مع الغرب، لكنها غير معادية لإيران.

أما التداعيات الدولية فكانت:

١) إن أي هجوم عسكري تركي، واسع النطاق، داخل إقليم كردستان على قواعد حزب العمال الكردستاني، سيؤثر سلباً على العلاقات الأمريكية التركية التي تشهد توتراً منذ عام ٢٠٠٣، وهو أمر لا يصب في مصلحة الطرفين، خاصة أن كل منهما بحاجة للطرف الآخر في تعزيز ودعم بعض القضايا. فالولايات المتحدة بحاجة إلى تركيا لكي تلعب دور مهم في سلسلة الأدوار الجيوسياسية في أوروبا والشرق الأوسط وأفغانستان، كما أن تركيا

تحتاج إلى الولايات المتحدة، لدعم اقتصادها ومساعدتها في تسهيل انضمامها إلى الاتحاد الاوربي. وقد اكد مسار الأحداث ابتداء من شهر تشرين الثاني لعام ٢٠٠٧ وتحديداً بعد لقاء رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردغان مع الرئيس الامريكي جورج بوش حاجة كل طرف للاخر واتفقا على تعاون وتنسيق اكبر مما ابعد احتمال الهجوم العسكري التركي الواسع النطاق.

٢) إن اجتياحاً عسكرياً تركياً سيزيد من المشاعر المعادية لتركيا دولياً وإقليمياً، وربما يدفع بالاتحاد الاوربي إلى التشدد أكثر من السابق في قبول عضوية تركيا ضمن الاتحاد، خاصة أن الأوروبيين يعدّون تحسن حقوق الإنسان في تركيا من أهم الشروط الواجب توفرها، لقبول انضمام تركيا إلى المنظومة السياسية والاقتصادية الأوروبية.

٣) غم القدرات العسكرية التركية الكبيرة , مما يعني إمكانية القيام بعمل عسكري في حال قررت الحكومة التركية , الا ان التطور الذي طرأ على اساليب القتال لحركات التمرد والمقاومة المسلحة متمثلة بتدريب على قتال الشوارع والجبال سوف تجعل من الصعوبة على الجيوش التقليدية متابعة الحرب , ومن ثم دخولها في حرب استنزافية لا يمكن التنبؤ بنهايتها.

٤) إن القيام بعمل عسكري شامل سوف يؤدي إلى استنزاف الاقتصاد التركي، ويقضي على كل مؤشرات النمو التي حققتها حكومة العدالة والتنمية في السنوات السابقة، خاصة أن تركيا في عام ٢٠٠٦ احتلت المركز ١٨ بين الدول الأعلى نمواً في العالم من حيث الناتج المحلي الاجمالي، وبنسبة نمو بلغت ٨.٥ بالمائة سنوياً، سابقة بذلك بلجيكيا والسويد مباشرة.

بشكل عام فإن قيام حكومة أقليم كردستان العراق من جهة، وعودت نشاط مسلحي حزب العمال الكردستاني على الحدود العراقية التركية من جهة أخرى، قد تسببا بنشوء إشكالية متعددة المستويات في العلاقات

التركيـة–العراقيـة. ففـي المسـتوى الأول، تتفاعـل الطموحـات الكرديـة المشروعة مع ما ستتبعها – بالضرورة التاريخية والموضوعية– من مخاوف إقليمية متزايدة. أما المستوى الأعمق للأزمة، فيتجسد في اختلال الموازين الإقليمي ة في الشرق الأوسط، وبالتحديد في العلاقات التركية– العراقية، بعد قيام حكومة إقليم كردستان العراق. إلا أن هذه المكاسب لم تستقر بعد، بحيث يُعترف بها إقليميا عبر دمجها في منظومة إقليمية جديدة للمنطقة. ولأن العراق وجواره في لحظة فاصلة بين مرحلتين، تحأول تركيا إقناع واشنطن من خلال التحالف معها بصحة رؤيتها في القضايا الخلافية مع إقليم كردستان العراق.

وبسبب الترابط الموضوعي بين التشابكات الإقليمي ة والمصالح الدولية التي تعترف بالمنظومات الإقليمي ة وتكسبها مشروعية واقعية، فلا يمكن تصور استقرار الوضع في العراق كلياً دون الوصول إلى تفاهمات بين القوى الإقليمي ة والدولية الفاعلة في الساحة العراقية. أما واشنطن التي تواجه الطموحات الإقليمي ة الإيرانية، وتضعها في مرتبة التحدي الأكبر أمامها في الشرق الأوسط، فليس بوسعها خسارة حليفها التركي، خصوصاً في حالة تفضيل واشنطن للحسم العسكري ضد إيران. وعندها ستتغير التوازنات في المنطقة بعمق لمصلحة دور تركي، لا يمكن الاستغناء عنه. أما إذا اتجهت واشنطن إلى التفاهم الإقليمي  مع إيران، وهو احتمال وارد حالياً، خصوصا بعد وصول الحزب الديمقراطي إلى الحكم في الولايات المتحدة، فيمكن لواشنطن تعويض أنقرة بهامش حركة، وتنازلات في شمال العراق، وتقوية نفوذها في العراق والمنطقة عموماً، لموازنة النفوذ الإقليمي  الإيراني.

وبنظرة متفحصة إلى تاريخ العلاقات الأمريكية التركية، نجد أن الاعتبارات الاستراتيجية قد شكلت إحدى أهم الأسس التي ساهمت في تشكيل العلاقة بين البلدين. فدائماً كانت تركيا تتفاوض مع واشنطن من

منطـق أهميتهـا الجيوسـتراتيجية لسياسـة ومصـالح الولايـات المتحـدة في المنطقة.

مـع هـذا فـإن المفاضـلة بـين التحـالفين الأمريكـي- الكـردي في العـراق، أو الأمريكي- التركي في المنطقة، هي غير محسومة، وإن غلبـت كفـة تركيـا الـتي تؤهلها قدراتها العسـكرية والاقتصـادية وثقلها الـديموغرافي ونمـوذج نظامهـا السياسـي، لتصـبح الشـريك الأكثـر نفعـاً لواشـنطن في المنطقـة مـع الاحتفـاظ بالتحالف مع الكرد، لكن بسقف متفق عليه مع كل مـن الحكـومتين العراقيـة والتركية.

ففـي تقريـر نشـرته لجنـة العلاقـات الخارجيـة في الكـونغرس الأمريكـي في آذار/مارس ٢٠٠٧، كانت هناك مناقشة مستفيضة حول أهمية تركيا كحليف للولايات المتحدة الأمريكية. ناقش التقرير الدور الإيجابي لتركيـا، وأجملـه في عدد من العوامل:

مساهمة القوات التركية في الحرب الكورية، وفي تقديم دعم متعدد الوجـوه في الجهود الغربية اثناء الحرب الباردة.

دور تركيا المساند للولايات المتحدة اثناء أزمة البلقان.

مسـاعدة الجهـود الأمريكيـة في الحـرب ضـد الإرهـاب، حيـث أدت القـوات التركيـة دوراً غـير قليـل في أفغانسـتان، كمـا تسـمح الحكومـة التركيـة وتسـهل تزويـد القـوات متعـددة الجنسـيات في العـراق بالـدعم اللوجسـتي والوقـود مـن خلال قاعدة انجيرليك والحدود البرية العراقية التركية.

التحالف الوثيق بين المؤسسة العسكرية التركية واسرائيل.

اكتسـبت تركيـا منـذ بدايـة القـرن الواحـد والعشـرون دوراً أكثـر أهميـة في مسـاعدة أهـداف السياسـة الخارجيـة الأمريكيـة في الشـرق الأوسـط. ويـتلخص ذلك في رغبة الحكومة الحالية بلعب دور الوسيط بين إسرائيل والدول العربية.

لتركيا حدود مع كل من سوريا والعراق وإيران، ولا تستطيع الحكومة الأمريكية الاستغناء عن هذا العامل الجيوسياسي في رسم علاقاتها مع تلك الدول.

إن النظام العلماني التركي، يُعتبر رصيداً للغرب، ويجب توظيفه وتسويقه ضد مايسمى بالتطرفالإسلامي المعادي للغرب.

وأخير وليس آخراً، اكتسبت تركيا مؤخراً أهمية أخرى ذات بعد استراتيجي من الناحية الاقتصادية، فيما يتعلق بمسألة الطاقة والوقود، والتي لها أهمية غير قليلة في الأمن القومي الأمريكي. ويتجلى ذلك بكون تركيا الجسر أو المعبر الذي يمر منه النفط والغاز المستودر من دول القوقاز إلى الغرب. وهذا له بعد مستقبلي بالنسبة لمسألة الصراع والهيمنة على مناطق الطاقة في العالم.

يضيف التقرير "لهذه الأسباب ورغم انتهاء الحرب الباردة، فإن تركيا لا تزال الحليف الاستراتيجي للغرب، ولا يمكن الاستغناء عنها، ويجب دعم جهودها للقضاء على الإرهاب المتمثل بحزب العمال الكردستاني، وتشجيع القيادات الكردية في شمال العراق على عدم الإقدام على أي عمل يمس أمن هذا الحليف"[٢٦٤].

ولذلك استطاعت تركيا كسب موقف امريكي داعم لها، بعد لقاء رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، مع الرئيس الأمريكي جورج بوش في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، والاتفاق على التنسيق المشترك ضد حزب العمال الكردستاني، وتم تكليف الجنرال كولسن، من هيئة الأركان الأمريكية، بالذهاب إلى أنقرة والتنسيق ميدانياً مع القوات التركية، لضرب معاقل حزب العمال الكردستاني في المناطق الحدودية مع العراق.[٢٦٥]

---

264 United States Congress, Committee on foreign Affairs, House of Representatives, " *U.S.-Turkish Relations and The Challenges Ahead,"* Ser. No.110-30. March 15, 2007. US Government Printing Office, Washington. 2007.

265 R.Nicholas Burn , Under Secretary for Political Affairs, "*the Future of U.S. Turkey Relationship*," Remarks at The Atlantic Council of the United States (ACUS). Published by The U.S. Department of State Website at http://www.stat.gov

# تركيا، الكورد والشرق الأوسط
# اتجاهات السياسة التركية تجاه كوردستان العراق
# في فترة حزب العدالة والتنمية
## المرحلة الأولى (٢٠٠٢-٢٠٠٩)

د.بيار مصطفى سيف الدين

## المقدمة

لم يسبق لتركيا ان حظيت منذ تأسيسها في عام ١٩٢٣ بما تحظى به الآن من اهتمام من قبل مراكز البحوث والمؤسسات والباحثين ومخططي السياسة الخارجية ووسائل الإعلام المحلية التركية والإقليمي ة والأجنبية في تركيا وخارجها. كما لم يسبق لتركيا ان انخرطت بهذا النشاط وبهذه الكثافة في شؤون الشرق الأوسط والعالم. ولم يسبق لتركيا ان حققت مثل هذا النجاح على مختلف الصُعد الاقتصادية والتجارية والسياسية.

لقد دشن فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات النيابية في تشرين الثاني ٢٠٠٢ بداية سقوط الطبقة السياسية التقليدية التركية التي حكمت تركيا بين أعوام ١٩٣٨-٢٠٠٢. فقد انتهت حقبة تميزت بعجز حكومي مزمن وبطبقة سياسية فاقدة المصداقية بسبب توالي الفضائح وتفشي الفساد ووضع اقتصادي على حافة الافلاس، حيث انخفضت قيمة الليرة التركية في شباط عام٢٠٠٠ بمقدار ٤٠٪، وارتفعت البطالة في المدن لتصل نسبة ١٢.٦٪ عام ٢٠٠١ ثم لتصل إلى ١٧.٢٪ منتصف ٢٠٠١ قبل فترة وجيزة من تسلم حزب العدالة والتنمية زمام السلطة. لقد رُفضت الأحزابالسياسية التقليدية وهزمت هزيمة ساحقة في انتخابات تشرين الثاني ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩، وتحول حزب العدالة والتنمية إلى القوة السياسية الأولى في البلاد، وللمرة الأولى منذ ١٩٨٧ يتولى حزب تركي واحد المسؤليات الحكومية دون أن

يضطر إلى تشكيل ائتلاف. ولم يواجه حزب العدالة والتنمية في البرلمان سوى معارضة ضعيفة متمثلة بحزب الشعب الجمهوري، وفي الانتخابات الاخيرة تمثلت في حزب الحركة القومية وحزب السلام والديمقراطية الكوردي اضافة إلى حزب الشعب الجمهوري، وهذه سابقة في الحياة الحزبية التركية.

منذ اليوم الأول لتسلم حزب العدالة والتنمية مقاليد السلطة، أحدث الحزب تحولاً جذرياً في اعادة هيكلة الدولة التركية ومؤسساتها الدستورية والمدنية والحكومية والعسكرية والقضائية، كما اعاد صياغة مفاهيم ومعطيات العلاقات الخارجية والامن والتجارة وفق تعاريف بديلة ومختلفة مخترقة للمفاهيم الكلاسيكية المحرمة التي وضعها اتاتورك وسارت عليها جميع الحكومات التركية تقريباً دون ان تتجرأ اي منها على المساس بها او حتى الاقتراب منها.

لقد فرضت المرحلة الأولى من تاسيس الجمهورية (١٩٢٣-١٩٤٦) ومرحلة الحرب الباردة على تركيا تقلد عضوية أو مراقبة أو شراكة مع العديد المنظمات الإقليمي ة والدولية البارزة ذات المهام الأمنية والموالية للغرب والولايات المتحدة الامريكية بالدرجة الاساس، فإلى جانب عملية الانضمام لعضوية الإتحاد الأوروبي، فانها حصلت على عضوية منظمات الأمم المتحدة، اللجنة الأوروبية، حلف شمال الأطلسي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، المنظمة الأوروبية للتعاون والأمن، منظمة التجارة العالمية، منظمة المؤتمرالإسلامي، منظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي، منظمة التعاون الإقتصادي، مجموعة الثمانية، مؤتمر تدابير زيادة الثقة والتعاون في آسيا. كما تشارك ان تركيا في مبادرة عملية برشلونة للإتحاد في البحر المتوسط.

وعلى الرغم من أن انقرة قامت بعد انتهاء الحرب الباردة من تنويع علاقاتها الخارجية وتوجهت شرقاً وجنوباً، الا ان مجيء حزب العدالة

والتنمية إلى الحكم دشنّ مرحلة "اعادة اكتشاف" منطقة كانت في السابق جزءاً من الدولة العثمانية. لقد اقامت تركيا علاقات وثيقة مع سوريا وايران، خصمي واشنطن، وتوسطت في المحادثات بين اسرائيل وسوريا والفلسطينيين، وعرضت المساعدة في ايجاد حل سلمي لبرنامج ايران النووي، وفي منطقة القفقاس حأولت تقديم مقترحات سلمية عندما تدخلت روسيا عسكرياً في جورجيا.

انعكست النشاطات الدبلوماسية التركية المتزايدة على موقعها الدولي، فتولت رئاسة عملية التعاون بين دول جنوب شرق أوروبا للفترة الواقعة مابين حزيران ٢٠٠٩ – وحزيران ٢٠١٠ . أما خلال مؤتمر القمة لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء في مؤتمر التعاون في آسيا المنعقد في إسطنبول في حزيران ٢٠١٠ فقد قامت باتخاذ تدابير زيادة الثقة، إذ تم اختيارها لتولي رئاسة الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ للمؤتمر. كما إنها تتولى رئاسة اللجنة الوزارية للمجلس الأوروبي للفترة من تشرين الثاني ٢٠١٠ إلى أيار ٢٠١١. وتشارك تركيا أيضاً بصفة مراقب دائم في فعاليات منظمة الدول الأمريكية وإتحاد الدول الكاريبية والإتحاد الأفريقي، ووقعت عام ٢٠٠٧ اتفاقية إطارية لتأسيس منتدى التعاون التركي-العربي تمهيدا لتحويل علاقاتها مع الجامعة العربية إلى علاقات مؤسساتية، ودخلت عام ٢٠٠٨ في إطار مؤسساتي عبر آلية الحوار الإستراتيجي مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

لقد تقلد تركي منصب الامين العام لمنظمة المؤتمرالإسلامي وأصبحت تركيا عضواً من الأعضاء غير الدائمين في مجلس الامن، وكانت من اوائل الدول التي تعافت من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، بل حققت نسبة نمو بلغت حوالي ١١٪، كما أصبحت سادس اقتصاد في أوربا والسابع عشر على الصعيد العالمي، ليس ذلك فقط بل غدت تركيا من الدول التي تقدم هبات سنوية سخية من اجل التنمية في الدول الإفريقية وفي باكستان والأراضي

الفلسطينية. لقد شهدت السياسة الخارجية التركية تحولاً جذرياً، فلم تعد حبيسة المجال الذي حدده أتاتورك وسار عليه الساسة الأتراك إلى العام ٢٠٠٢-تاريخ تسلم حزب العدالة والتنمية السلطة- بالتوجه نحو الغرب وحده، تحولت العلاقات العدائية مع روسيا وايران واليونان وسوريا والعراق ليس إلى علاقات صداقة فحسب، بل إلى انشاء مجالس للتعاون الاستراتيجي معها، هناك اكثر من (٦٠) دول الغت تأشيرة الدخول بينها وبين تركيا.

ان تركيا الراغبة الان في بسط نفوذها فوق الاراضي العثمانية القديمة، وتصفير المشاكل مع دول الجوار وتكوين ساحة نفوذ لتركيا في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية في البلقان وجنوب القفقاز فضلاً عن اسيا الوسطى، والاستمرار في انتهاج سياسة حساسة ودقيقة ونشطة في كافة ارجاء العالم، تكتسب اهمية متزايدة بالنسبة لاقليم كوردستان. ان قدرة حكومة كوردستان على الاستمرار في النجاح او حتى البقاء يتوقف على فهمها لجوارها وخاصة تركيا، فهي التي تسببت بالمقام الأول، في الربع الأول من القرن الماضي في حرمان الكورد من كيان سياسي قومي، واستمرت طوال قرن تقريباً في معاداة اي شكل من اشكال حصول الكورد على حقوق سياسية او قومية سواء في تركيا او في جوارها. تغيرت الأمور في مطلع العقد الأخير مع انهيار الاتحاد السوفيتي واجتياح صدام للكويت وقيام كيان كوردي بحكم الأمر الواقع في كوردستان العراق. ان التناقضات التي جابهت تركيا خلال عقد التسعينات المذكور آنفاً، فرضت عليها القبول على مضض وبمرارة اقليم كوردستان العراق.

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، تغيرت الأمور جذرياً، مثل كل شيء في تركيا، واصبحت كوردستان في خضم التغييرات الكبيرة التي احدثها حزب العدالة والتنمية، بلعبه دوراً مزدوجاً داخلياً وخارجياً، ولكن باتجاه مختلف ففي الماضي عرفت كافة الحكومات التركية

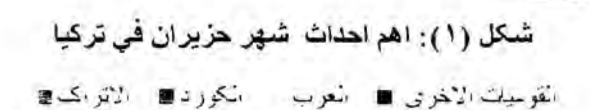
الكورد وكوردستان كتهديد امني خطير فيما أعاد حزب العدالة والتنمية صياغة ذلك وبحث عن إمكانية جعل ما أُعتبر تهديداً في السابق فرصة.

ان هذا المسح الذي أجراه مركز البحوث (تويزينەوه) في تركيا، وشارك فيه اكثر من ثلاثة الاف شخص من مواطني تركيا، باثنياتهم المختلفة، اتراك، كورد، عرب، اثنيات اخرى، من ١٤ مدن تركية مختلفة: استانبول، انقرة، ازمير، ديار بكر، وان، ماردين، اغري، هكاري، شرناخ، باتمان، بتليس، سرت، اغدير، موش، يكتسب درجة بالغة الأهمية. ويمكن عدّه بمثابة مرآة لحكومة كوردستان،وهو يجيب على أسئلة دقيقة وخطيرة هي: ما هو موقف شعوب تركيا من المشاركة التركية المكثفة في شؤون الشرق الأوسط؟ ما مدى تاثير الرأي العام التركي في التوجهات التركية الجديدة؟ كيف تنظر شعوب تركيا إلى دور الولايات المتحدة والدول الاوربية في التدخل في شؤون الشرق الأوسط؟ كيف ينظر الآخرون إلى KRG، الأتراك ، الكورد، باقي مواطني تركيا؟ ماذا غير KRG في المنطقة؟ ما مقدارالوزن الذي يضعه الآخر (تركيا) لإقليم كوردستان؟ ما مدى حاجة KRG للاخرين وما حاجة الآخرين لـKRG؟ ما هو مقدار الثقة التي اكتسبتها تجربة كوردستان لدى شعوب الشرق الأوسط؟ هل من امل في تقبل الأخر في الشرق الأوسط؟

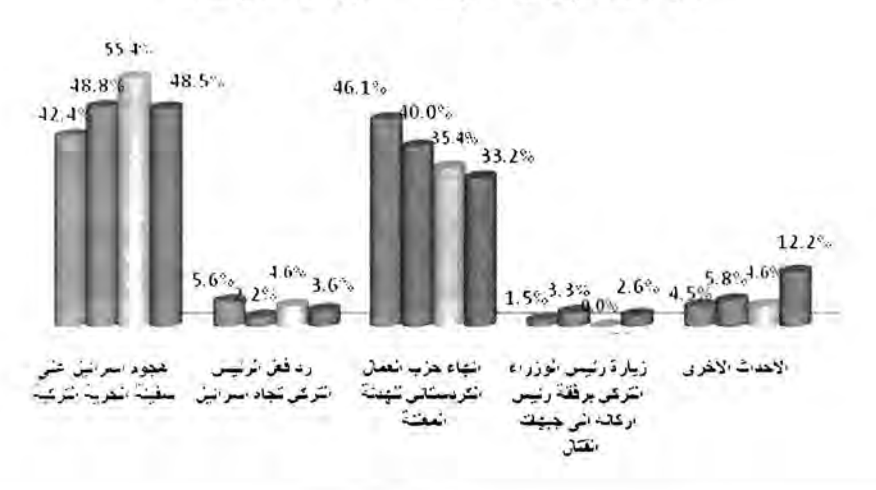
تستحق جهود القائمين على هذا المسح كل التقدير والثناء والدعم، ان حكومة كوردستان مطالبة بدعم المراكز والمؤسسات البحثية، كجميع الدول المتقدمة، يقدم مركز البحوث (تويزينەوه)، هذا المسح كبادرة وجهد في اتجاه خلق ثقافة ووعي باهمية هذه المراكز وهذا النوع من الدراسات التي تساهم في سد ثغرة في الفكر الثقافي والسياسي في الاقليم، بل ويسهل من مهمة صانع القرار بوضعه في الصورة الحقيقية للحدث ضمن السياقات والابعاد الحقيقية له، بشكل يتيح تقدير الموقف ومن ثم اصدار الحكم على المواقف والأحداث.

**اهم أحداث  شهر حزيران**

ان ايجابات العينة عن فقرة اهم أحداث  شهر حزيران تشير إلى اختيار ٤٢.٤ من الأتراك  و٥٥.٤٪ من العرب و ٤٨.٨٪ من الكورد و ٤٨.٤٪ من القوميات الأخرى هجوم اسرائيل على سفينة الحرية التركية و احتلت مسالة انهاء حزب العمال الكردستاني للهدنة المعلنة من جانب واحد المرتبة الثانية بنسبة ٤٦.١٪ من الأتراك  و ٣٥.٤٥ من الكورد و ٣٣.٢٪ من العرب و ٣٣.٢٥ من القوميات الأخرى فيما جأت زيارة رئيس الوزراء التركي برفقة رئيس اركانه إلى جبهات القتال ضد حزب  العمال الكردستاني في المرتبة الاخيرة وبنسبة ٣.٣٥٪ من الكورد ١.٥٪ من الأتراك  و ٢.٦٪ من القوميات الأخرى و ٠٪ من العرب. ولقيت الأحداث الأخرى اهتمامات ٥.٨٪ من الكورد و ٤.٥٪ من الأتراك  ٤.٦٪ من العرب و ١٢.٢٪ من القوميات الاخرى.



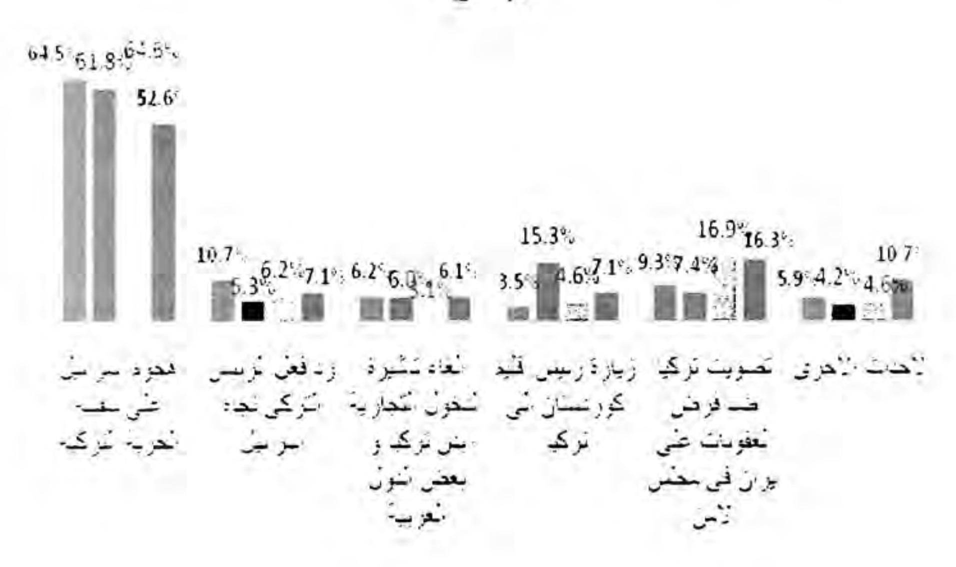
شكل (١): اهم احداث  شهر حزيران في تركيا



١-ابرز حدث في السياسة الخارجية التركية

كانت ايجابات العينة عن الفقرة اهم أحداث شهر حزيران عن موضوع ابرز حدث في السياسة الخارجية التركية كالاتي الهجوم الاسرائيلي على قافلة الحرية التركية و بنسبة تصويت ٦٤.٥٪ من الأتراك و ٦١.٨٪ من الكورد فيما اختار ١٠.٧٪ من الأتراك و ٥.٣٪ من الكورد موضوع رد فعل الرئيس التركي تجاه اسرائيل كاهم أحداث السياسة الخارجية التركية. ووجد ١٥.٣٪ من الكورد و ٣.٥٪ من الأتراك في زيارة رئيس اقليم كوردستان إلى تركيا كأهم حدث في السياسة الخارجية التركية. و احتلت مواضيع الغاء تاشيرة الدخول التجارية و تصويت تركيا ضد فرض العقوبات على ايران في مجلس الامن والأحداث الأخرى اهتمامات عدد اقل من المواطنين في تركيا.

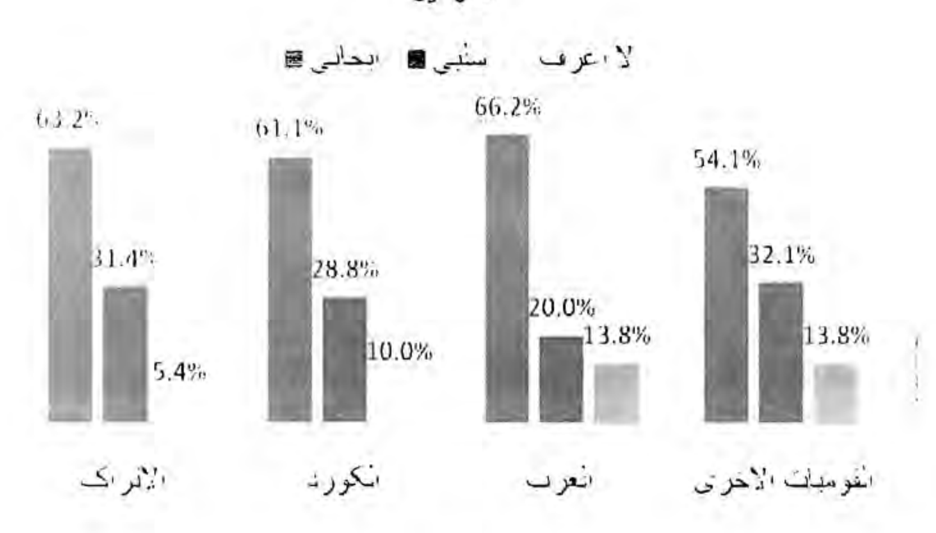
شكل (٢): ابرز حدث في السياسة الخارجية التركية في شهر حزيران



## ٢-رد فعل رئيس الجمهورية و رئيس الوزراء التركيين تجاه اسرائيل

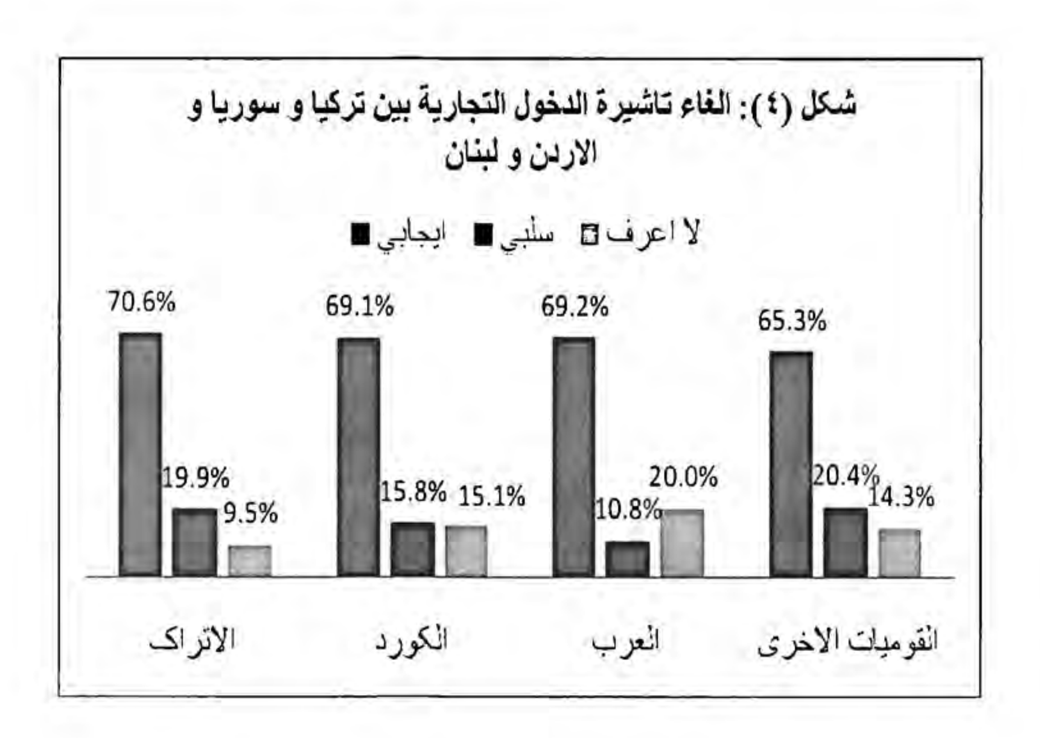
احتل موضوع رد فعل رئيس الجمهورية و رئيس الوزراء التركيين تجاه اسرائيل اهتمامات فئات واسعة من المواطنين الأتراك . حيث وجد ٦٣.٢٪ من الأتراك و ٦١.١٥ من الكورد و ٦٦.٢٪ من العرب و ٥٤.١٪ من الشعوب الأخرى بان رفعل رئيس الحمهورية ورئيس الوزراء التركيين تجاه اسرائيلكان رداً مناسباً فيما وجد ٣١.٤٪ من الأتراك و ٢٨.٨٪ من الكورد و ٢٠٪ من العرب و ٣٢٪ من الشعوب الأخرى ردا غير مناسباً و سلبياً فيما اجاب ٥.٤٪ من الأتراك و ١٠٪ من الكورد و ١٣.٨٪ من العرب و ١٣.٨٥ من الشعوب الأخرى بعبارة لا اعلم.

شكل (٣) رد فعل رئيس الجمهورية و رئيس الوزراء التركيين تجاه اسرائيل



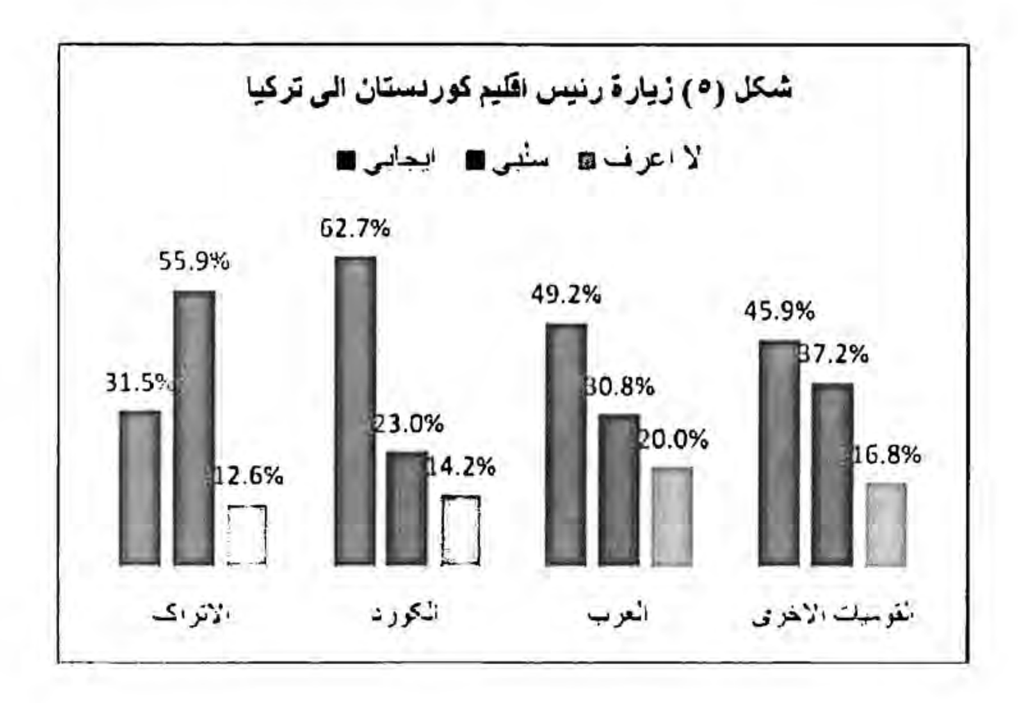
٣- الغاء تاشيرة الدخول بين تركيا و سوريا و الاردن و لبنان

كانت ايجابات العينة عن السوق الحرة بين تركيا و سوريا و الاردن كالاتي رأى ٧٠.٦٪ من الأتراك و ٦٩.١٪ من الكورد و ٦٩.٢٪ من العرب و ٦٥.٣٪ من الشعوب الأخرى امراً ايجابياً.



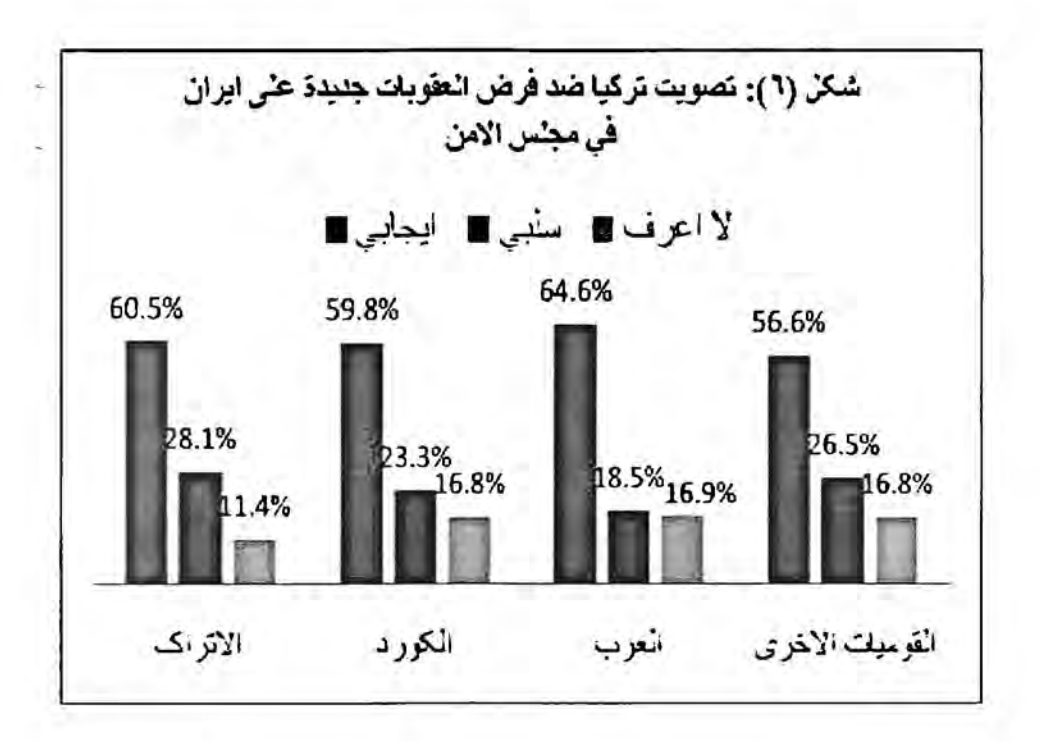
٤-زيارة رئيس اقليم كوردستان إلى تركيا

كانت ايجابات العينة حول زيارة رئيس اقليم كوردستان إلى تركيا كالاتي ٦٢.٧٪ من الكورد و ٣١.٥٥ من الترك و ٤٩.٢٪ من العرب و ٤٥.٩٪ من الشعوب الأخرى وجدو فيها امراً ايجابياً، فيما اجاب ٥٥.٩٪ من الأتراك و ٢٣٪ من الكورد و ٣٠٪ من العرب و ٣٧.٢٪ من الشعوب الأخرى بانها سلبية.



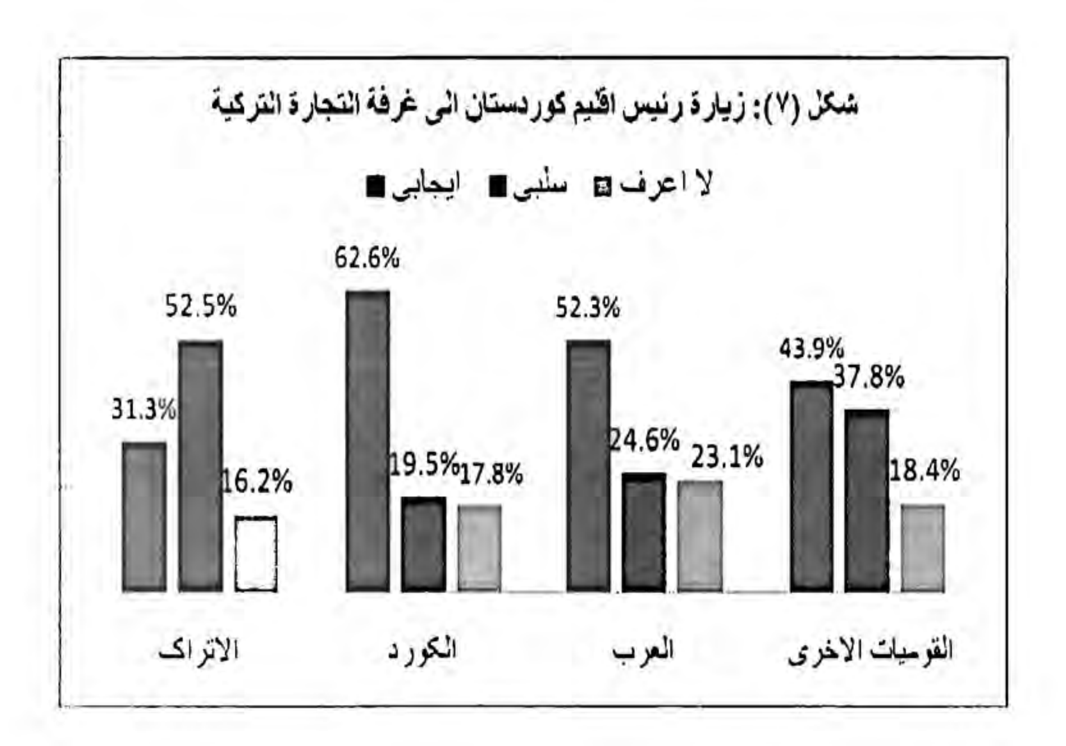
٥- تصويت تركيا بالضد في مجلس الامن

كانت ايجابات العينة تصويت تركيا بالضد في مجلس الامن حول فرض عقوبات جديدة على ايران كالاتي وجد ٦٠.٥٪ من الأتراك و ٥٩.٨٪ من الكورد و ٦٤.٦٪ من العرب و ٥٦.٦٪ من الشعوب الأخرى امراً ايجابياً، فيما اجاب ٢٨.١٪ من الأتراك و ٢٣.٣٪ من الكورد و ١٣.٥٪ من العرب و ٢٥.٥٪ من الشعوب الأخرى في الامر شيئاً سلبياً.



### ٦- زيارة رئيس اقليم كوردستان إلى غرفة التجارة التركية

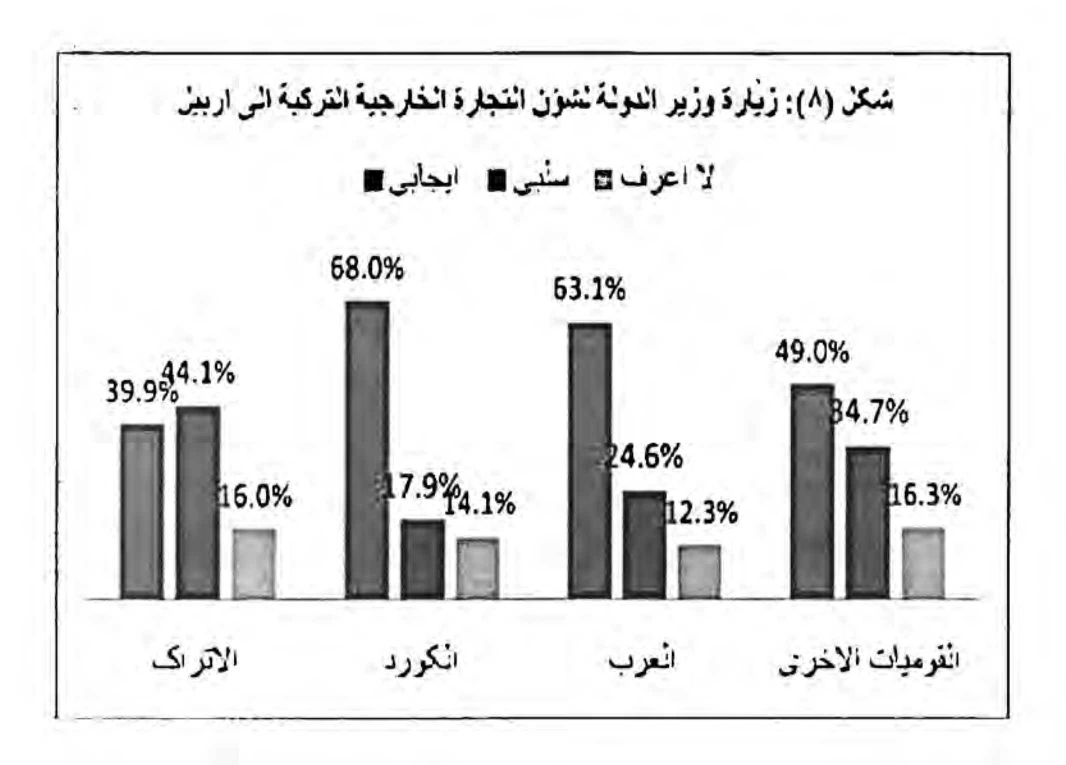
و اجابت العيينة عن سؤال زيارة رئيس اقليم كوردستان إلى غرفة التجارة التركية كالاتي وجد ٣٩.٩٪ من الأتراك و ٦٨٪ من الكورد و ٦٣٪ من العرب و ٤٩٪ من الشعوب الأخرى في الزيارة امراً ايجابياً فيما وجد ٤٤.١٪ من الأتراك و ١٧.٩٪ من الكورد و ٢٤.٦٪ من العرب و ٣٤.٧٪ من الشعوب الأخرى بانه امر سلبي.



٧- زيارة وزير الدولة لشؤن التجارة الخارجية التركية إلى اربيل

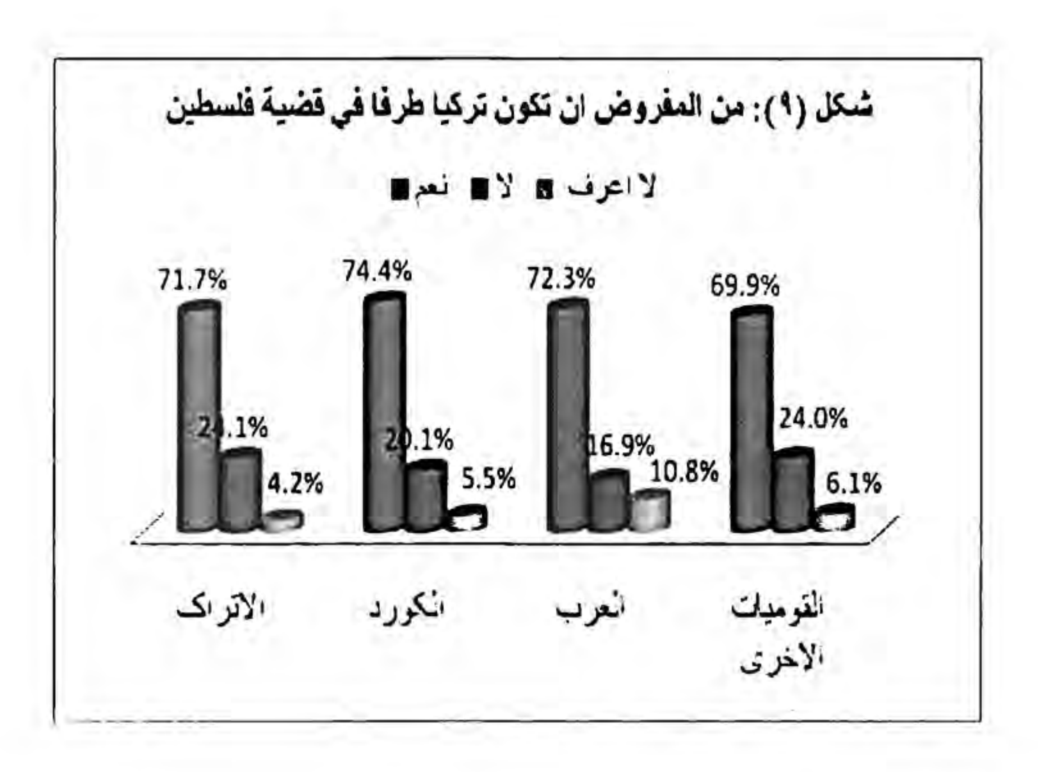
كانت ايجابات العيينة حول زيارة وزير الدولة لشؤن التجارة الخارجية التركية إلى اربيل كالاتي:

٣٩.٩٪ من الأتراك و ٦٨٪ من الكورد و ٦٣٪ من العرب و ٤٩٪ من الشعوب الأخرى عدته امراً ايجابياً، فيما اعتبرت نسبة ٤٤.١٪ من التراك و ١٧.٩٪ من الكورد و ٢٤.٦٪ من العرب و ٣٤.٧٪ من الشعوب الأخرى بانه امر سلبي.



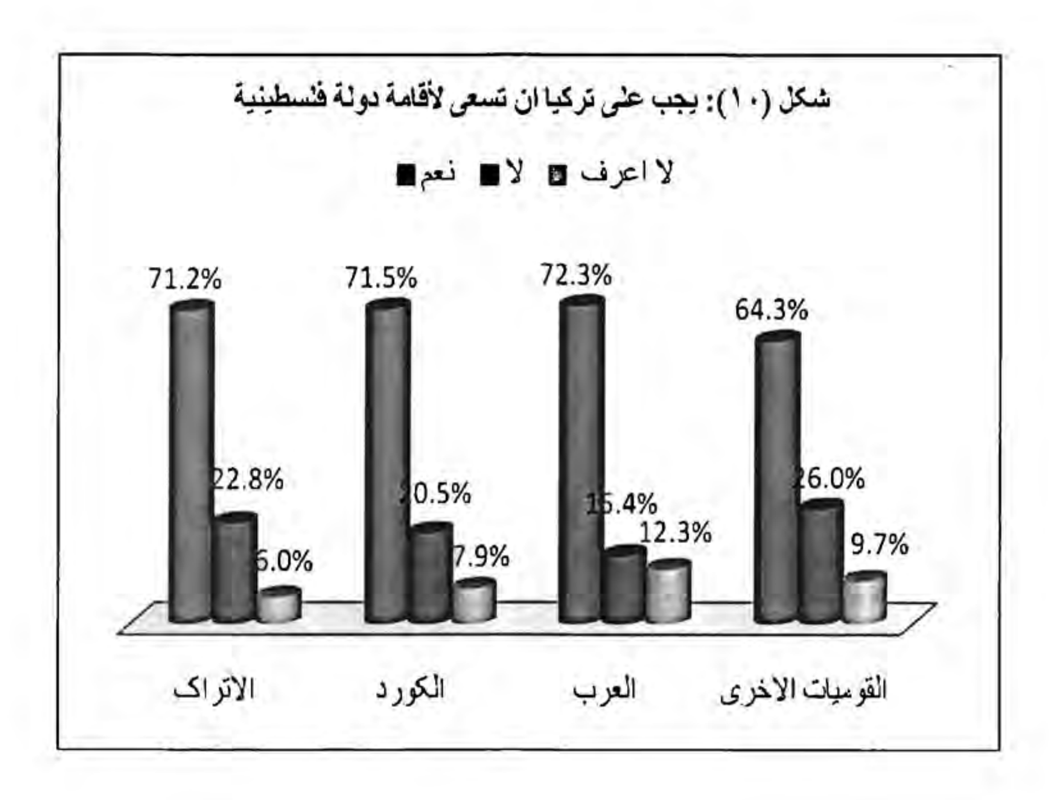
٨- هل من المفترض ان تكون تركيا طرفاً في قضية فلسطين

و حول موضوع فيما اذا كان من المفترض ان تكون تركيا طرفاً في قضية فلسطين كانت ايجابات العيينة كالاتي: اجاب ٧١.٧٪ من الأتراك و ٧٤.٤٪ من الكورد و ٧٢.٣٪ من العرب و ٦٩.٩٪ من الشعوب الأخرى بنعم.



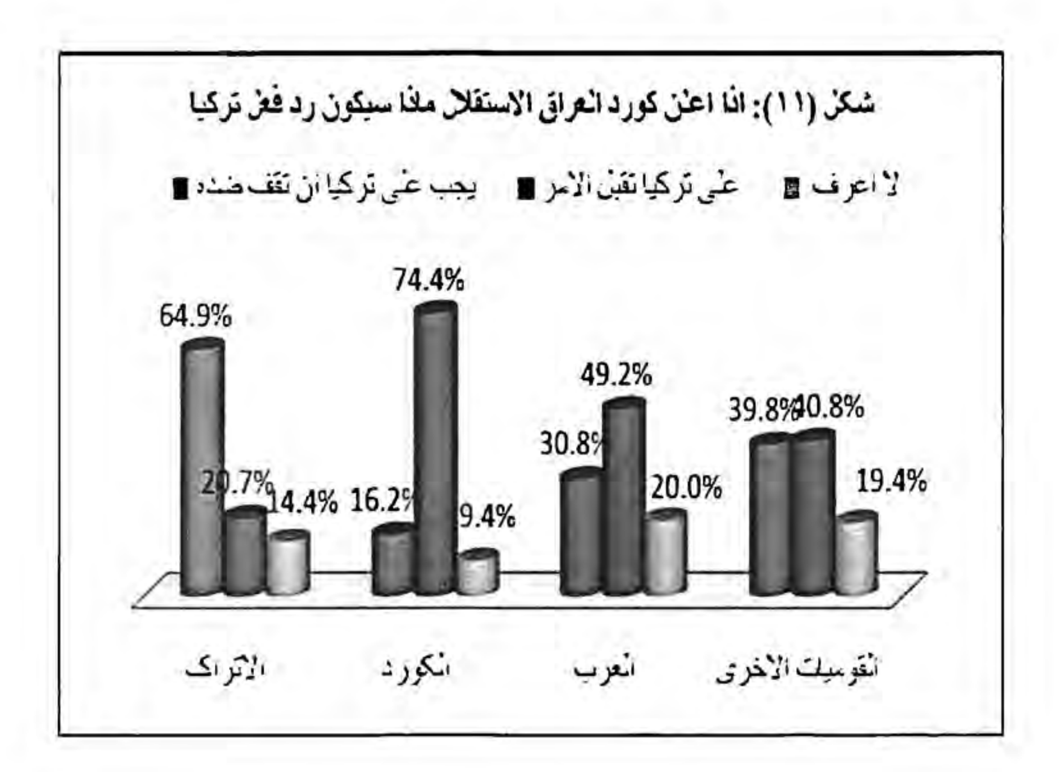
٩- سعي تركيا لأقامة دولة فلسطينية

وكانت اجابات العيينة حول موضوع سعي تركيا لأقامة دولة فلسطينية كالاتي: اجاب ٧١.٢٪ من الأتراك و ٧١.٥٪ من الكورد و ٧٢.٣٪ من العرب و ٦٤.٣٪ من الشعوب الأخرى بنعم.



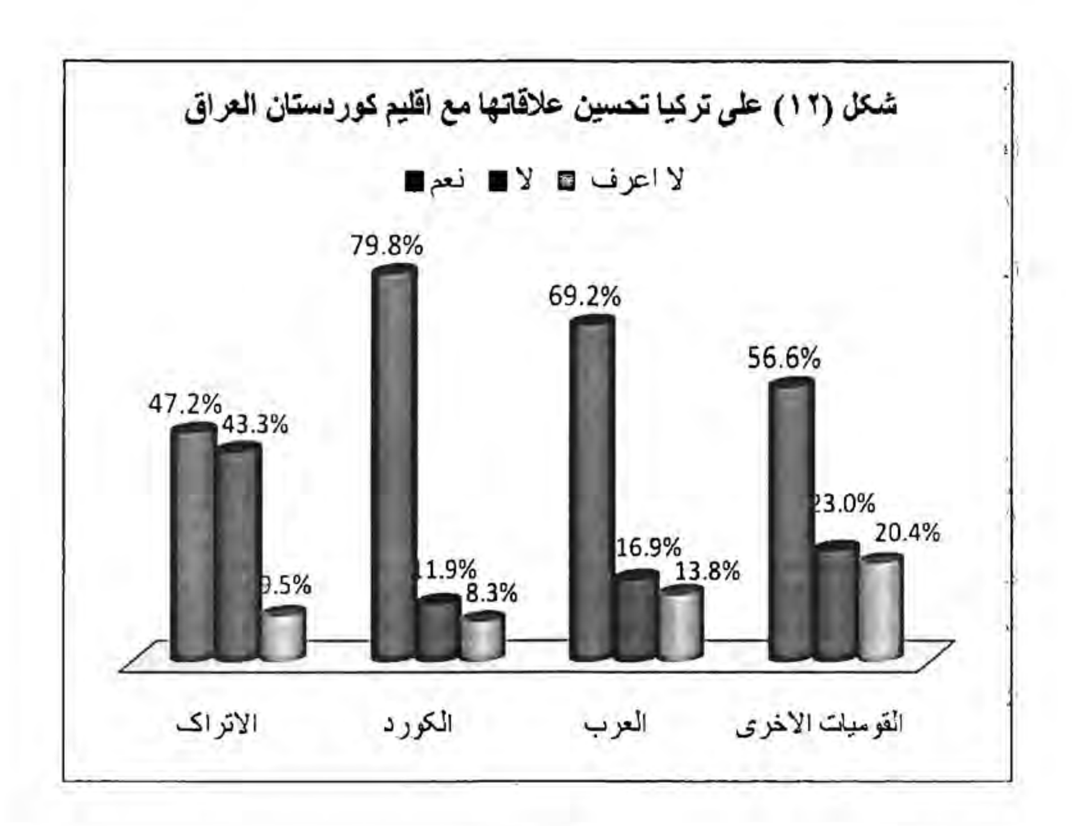
**١٠- ماذا سيكون رد فعل تركيا اذا ما اعلن كورد العراق الاستقلال**

وكانت اجابات العيينة حول سؤال فيما اذا اعلن كورد العراق الاستقلال ماذا سيكون رد فعل تركيا اختار ٦٤.٩٪ من الأتراك و ١٦.٢٪ من الكورد و ٣٠.٨٪ من العرب و ٣٩.٨٪ من الشعوب الأخرى اجابة يجب على تركيا ان تقف ضده، فيما اجابت نسبة ٢٠.٧٪ من الأتراك و ٧٤.٧٪ من الكورد و ٤٩.٢٪ من العرب و ٤٠.٨٪ من القوميات الأخرى بانه على تركيا تقبل الامر. و اجاب ١٤.٤٪ من الأتراك و ٩.٤٪ من الكورد و ٢٪ من العرب و ١٩.٤٪ من الشعوب الأخرى بعدم معرفته بالاجراء المناسب الواجب على تركيا اتخاذه.



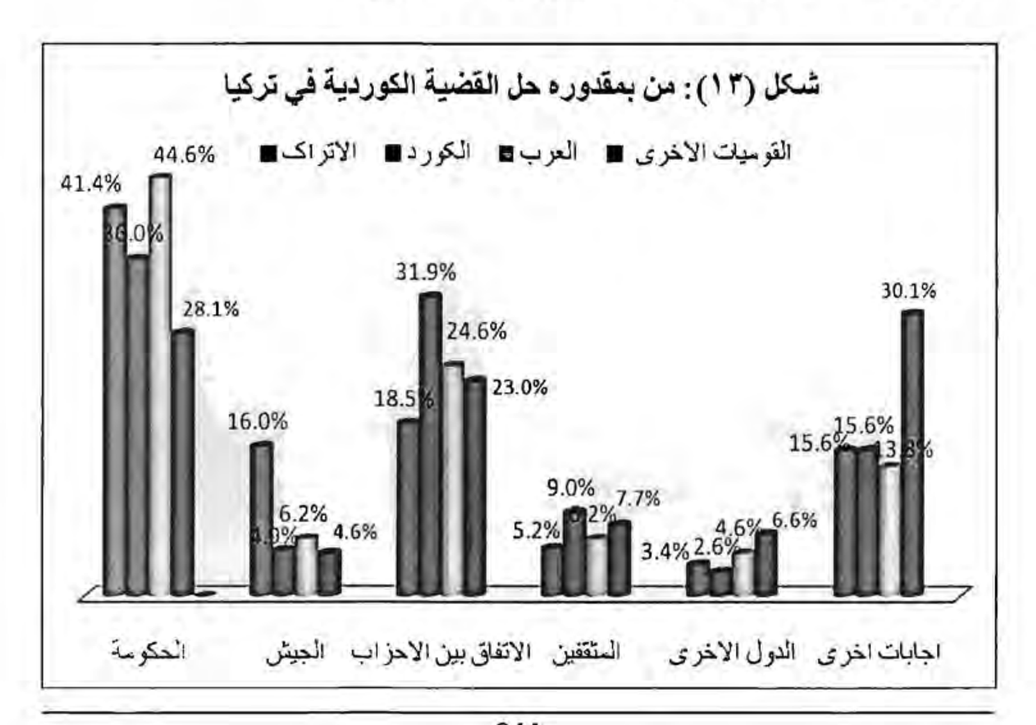
١١- هل من واجب تركيا تحسين علاقاتها مع اقليم كوردستان العراق

وحول سؤال من هل واجب تركيا تحسين علاقاتها مع اقليم كوردستان العراق كانت اجابات العيينة كالاتي: اجابت نسبة ٢ ٤٧٪ من الأتراك و ٧٩.٨٪ من الكورد و ٦٩.٢٪ من العرب و ٥٦.٦٪ من الشعوب الأخرى بنعم. فيما اجاب ٣ ٤٣٪ من الأتراك و ١١.٩٪ من الكورد و ١٦.٩٪ من العرب و ٢٣٪ من الشعوب الأخرى ب لا. و أختار ٩.٥٪ من الأتراك و ٨.٣٪ من الكورد و ٣.٨٪ من العرب و ٢٠.٤٪ من الشعوب الأخرى بانه لا يعلم.



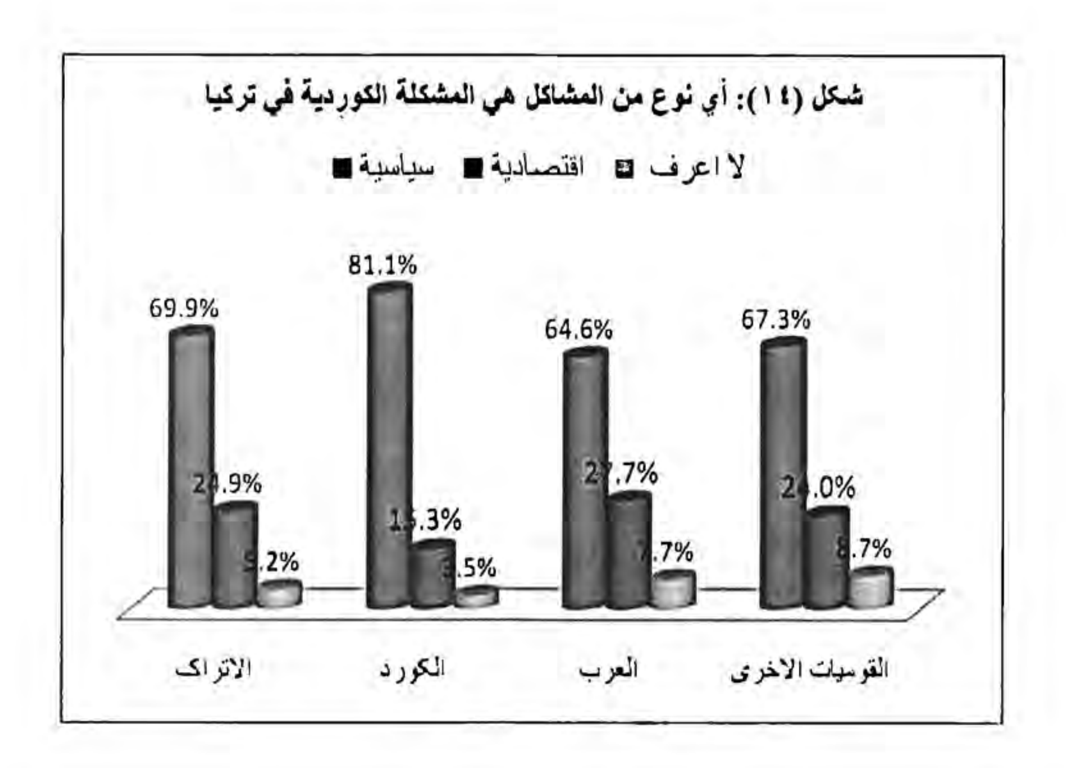
## ١٢- من بمقدوره حل القضية الكوردية في تركيا

كانت ايجابات العينة حول سؤال من بمقدوره حل القضية الكوردية في تركيا كالاتي: ٤١.٤٪ من الأتراك و ٣٦٪ من الكورد و ٤٤.٦٪ من العرب و ١٨٪ من الشعوب الأخرى اختارو الحكومة فيما اختار ١٦٪ من الأتراك و ٤.٩٪ من الكورد و ٦.٢٪ من العرب و ٤.٦٪ من الشعوب الأخرى الجيش، فيما وجد ١٨.٥٪ من الأتراك و ٣١.٩٪ من الكورد و ٢٤.٦٪ من العرب و ٢٣٪ من الشعوب الأخرى في الاتفاق بين الاحزاب، ووجد ٥.٢٪ من الأتراك و ٩٪ من الكورد و ٦.٢٪ من العرب و ٧.٧٪ من الشعوب الأخرى في قدرة المثقفين على حل المسألةالكوردية. واختار ٣.٤٪ من الأتراك و ٢.٦٪ من الكورد و ٤.٦٪ من العرب و ٦.٦٪ من الشعوب الأخرى اجابة الدول الاخرى. فيما اجاب ١٥.٦٪ من الأتراك و نفس النسبة من الكورد و ١٣.٨٪ من العرب و ٣٠.١٪ من الشعوب الأخرى اجابات اخرى.



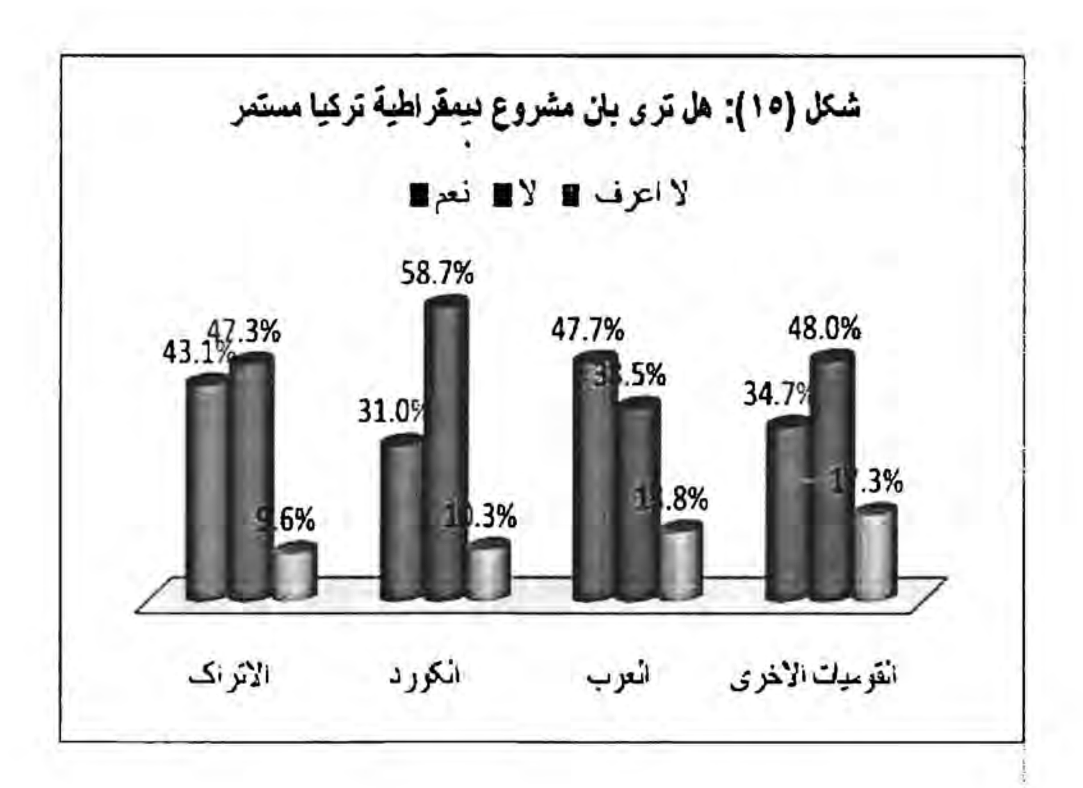
**١٣- ضمن اي نوع من المشاكل تندرج المسألة الكوردية في تركيا؟**

**وحول موضوع أي نوع من المشاكل هي المسألةالكوردية في تركيا رأى ٦٩.٩٪ من الأتراك و ٨١.١٪ من الكورد و ٦٤.٦٪ من العرب و ٦٧.٣٪ من الشعوب الأخرى بانها مشكلة سياسية، فيما وجد ٢٤.٩٪ من الأتراك و ١٥.٣٪ من الكورد و ٢٧.٧٪ من العرب و ٢٤٪ من الشعوب الأخرى بانها مشكلة اقتصادية. واختار ٥.٢٪ من الأتراك و ٣.٥٪ من الكورد و ٧.٧٪ و من العرب و ٨.٧٪ من الشعوب الأخرى اجابة لا اعرف.**



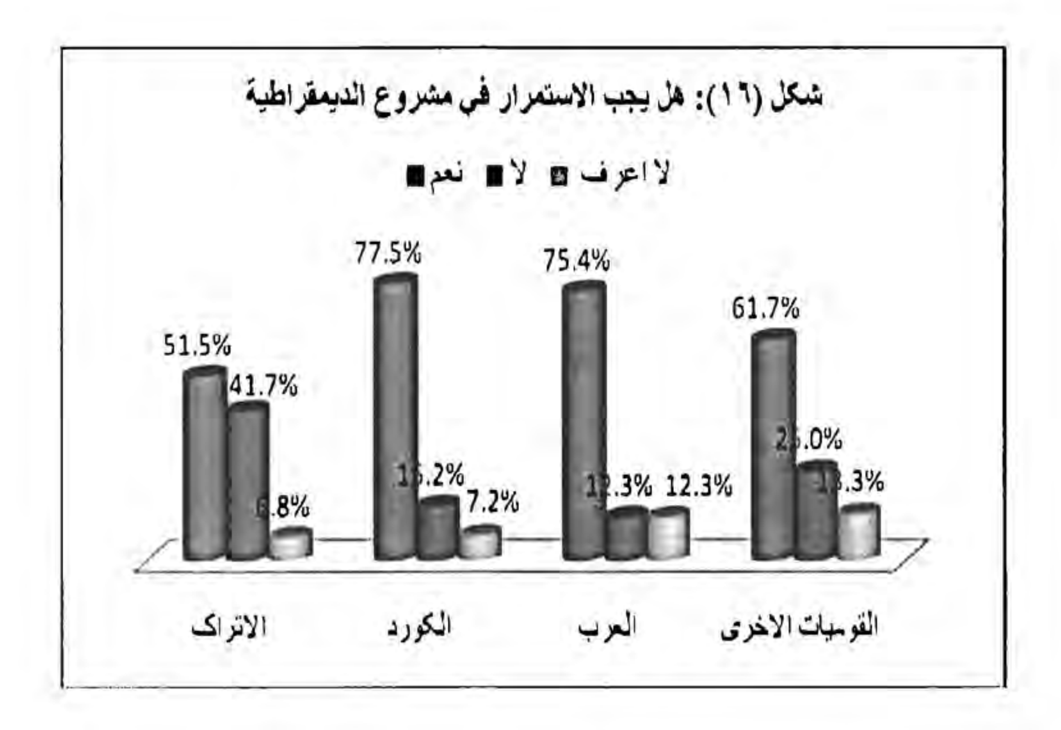
**١٤-        هل ترى بان مشروع ديمقراطية تركيا مستمر**

**كانت اجابات العيينة حول سؤال هل ترى بان مشروع ديمقراطية تركيا مستمر كالاتي: وجد ٤٣.١٪ من الأتراك و ٣١٪ من الكورد و ٤٧٪ من العرب و ٣٤.٧٪ من الشعوب الأخرى بانه مستمر فيما وجد ٤٧.٣٪ من الأتراك و ٥٨.٧٥ من الكورد و ٣٨.٥٪ من العرب و ٤٨٪ من القوميات الأخرى بانه متوقف، فيما اجاب ٩.٦٪ من الأتراك و ١٠.٣٪ من الكورد و ١٣.٨٪ من العرب و ١٧.٣٪ من الشعوب الأخرى بانه لا يعلم.**



**١٥- هل يجب الاستمرار في مشروع الديمقراطية**

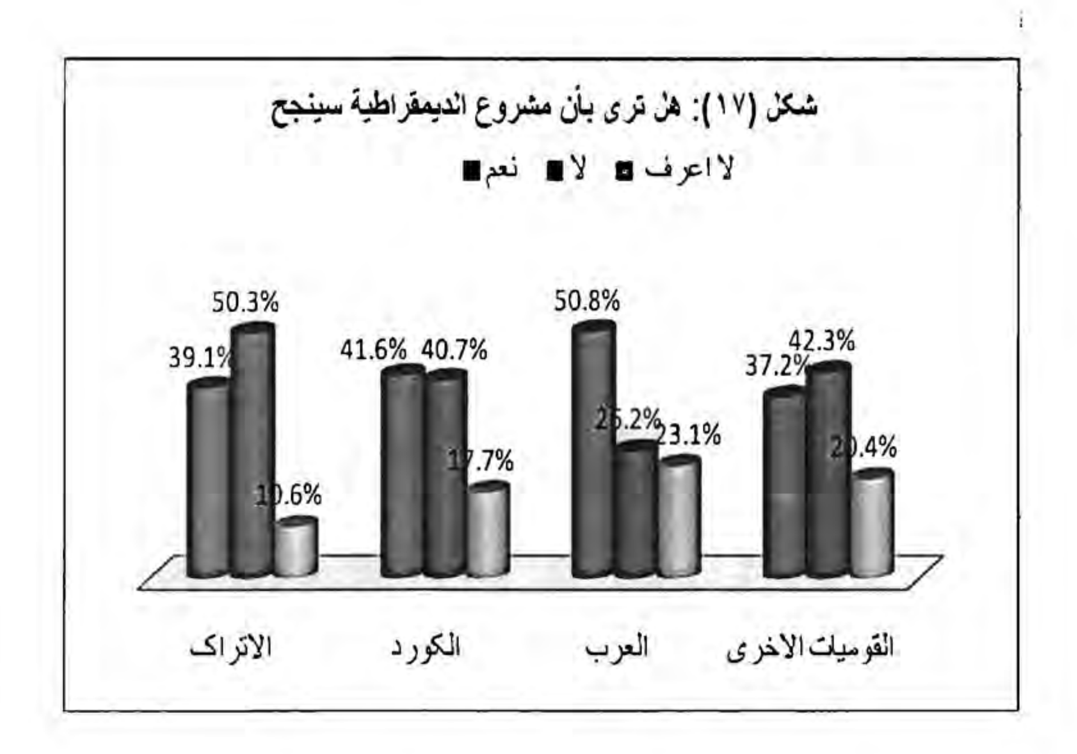
**كانت اجابات العيينة حول سؤال هل تعتقد بانه يجب الاستمرار في مشروع الديمقراطية كما ياتي: ٥١.٥٪ من الأتراك و ٧٧.٥٪ من الكورد و ٧٥.٤٪ من العرب و ٦١.٧٪ من الشعوب الأخرى وجدوا بوجوب الاستمرار في المشروع، فيما رأى ٤١.٧٪ من الأتراك و ١٥.٢٪ من الكورد و ١٢.٣٪ من العرب و ٢٥٪ من الشعوب الأخرى بعدم جدوى الاستمرار في المشروع، فيما فضلت نسبة ٦.٨٪ من الأتراك و ٧.٢٪ من الكورد و ١٢.٣٪ من العرب و ١٣.٣٪ من الشعوب الأخرى اختيار اجابة بانه لا يعرف.**




شكل (١٦): هل يجب الاستمرار في مشروع الديمقراطية

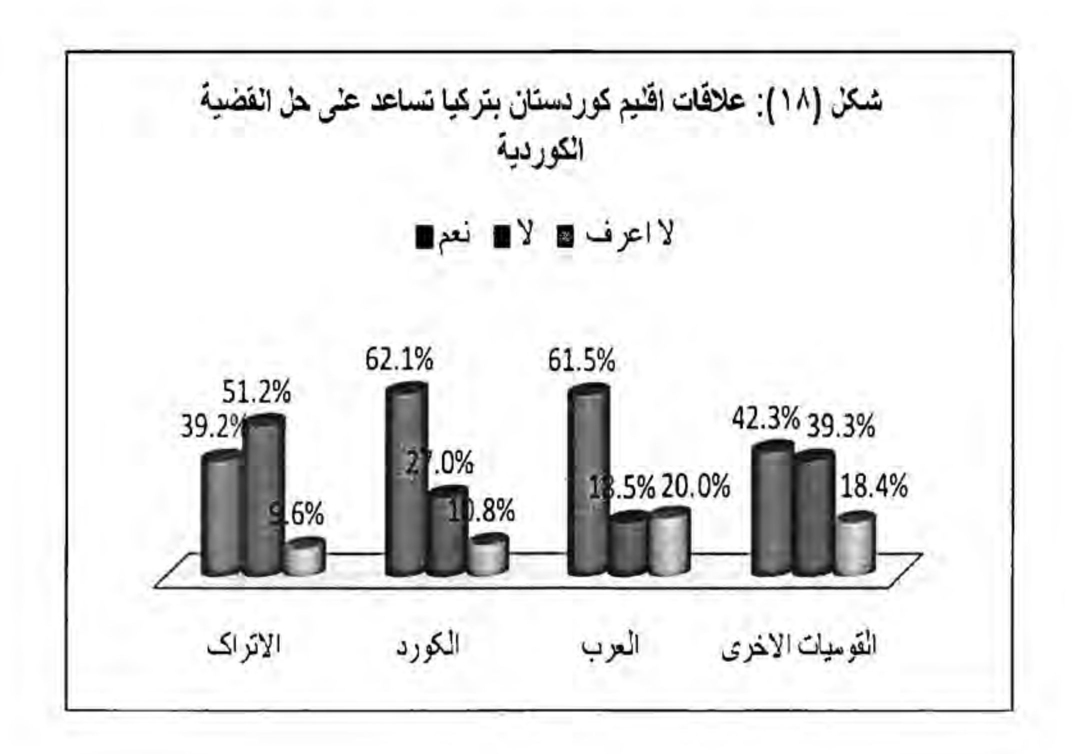
## ١٦- هل ترى بأن مشروع الديمقراطية سينجح

**و بالنسبة لسؤال هل ترى بأن مشروع الديمقراطية سينجح كانت اجابات العيينة كالاتي: ٣٩.١٪ من الأتراك و ٤١.٦٪ من الكورد و ٥٠.٨٪ من العرب و ٣٧.٢٪ من الشعوب الأخرى وجدوا بانه سينجح. فيما اجاب ٥٠.٣٪ من الأتراك و ٤٠.٧٪ من الكورد و ٢٦.٢٪ من العرب و ٤٢.٣٪ من الشعوب الأخرى ب لا. و ذكر ١٠.٦٪ من الأتراك و ١٧.٧٪ من الكورد و ٢٣.١٪ من العرب و ٢٠.٤٪ من الشعوب الأخرى بانه لا يعلم.**



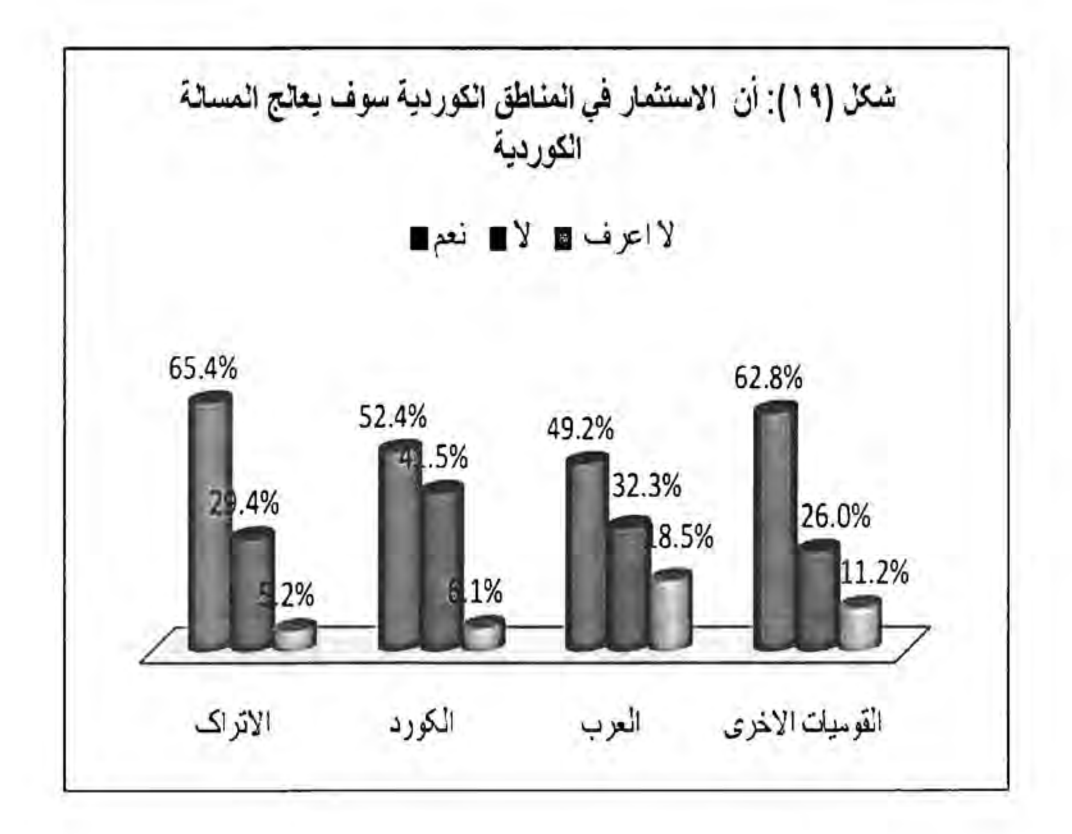
**١٧- علاقات اقليم كوردستان بتركيا تساعد على حل القضية الكوردية.**

**و فيما يتعلق بموضوع علاقات اقليم كوردستان بتركيا تساعد على حل القضية الكوردية اجاب ٣٩.٢٪ من الأتراك و ٦٢.١٪ من الكورد و ٦١.٥٪ من العرب و ٤٢.٣٪ من الشعوب الأخرى بنعم. فيما اجاب ٥١.٢٪ من الأتراك و ٢٧٪ من الكورد و ١٨.٥٪ من العرب و ٣٩.٣٪ من الشعوب الأخرى بـ لا. و ذكر ٩.٦٥ من الأتراك و ١٠.٨٪ من الكورد و ٢٠٥ من العرب و ١٨.٤٪ من الشعوب الأخرى بانه لايعلم.**



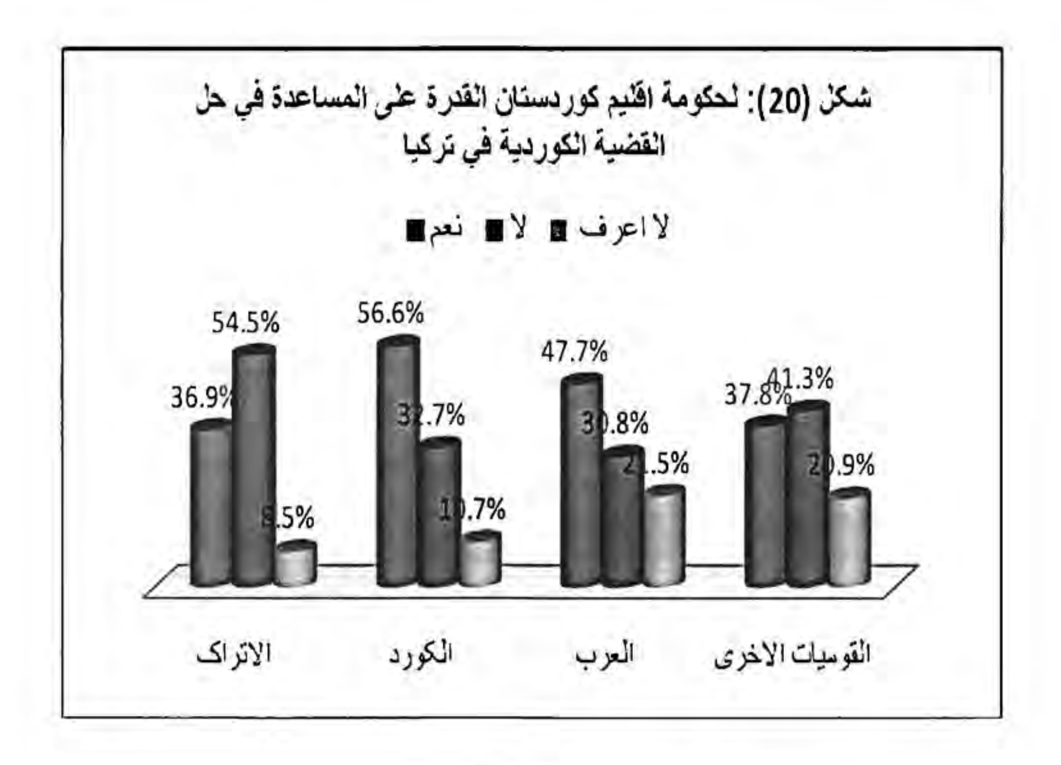
**١٨- أن الاستثمار في المناطق الكوردية سوف يعالج المسالة الكوردية**

كانت اجابات العيينة حول موضوع بأن الاستثمار في المناطق الكوردية سوف يعالج المسالة الكوردية اجاب ٦٥.٤٪ من الأتراك و ٥٢.٤٪ من الكورد و ٤٩.٢٪ من العرب و ٦٢.٨٪ من الشعوب الأخرى بنعم. فيما اجاب ٢٩.٤٪ من الأتراك و ٤١.٥٪ من الكورد و ٣٢.٣٪ من العرب و ٢٦٪ من الشعوب الأخرى ب لا. و اختار نسبة ٥.٢٪ من الأتراك و ٦.١٪ من الكورد و ١٨.٥٪ من العرب و ١١.٢٪ من الشعوب الأخرى بانه لايعلم.



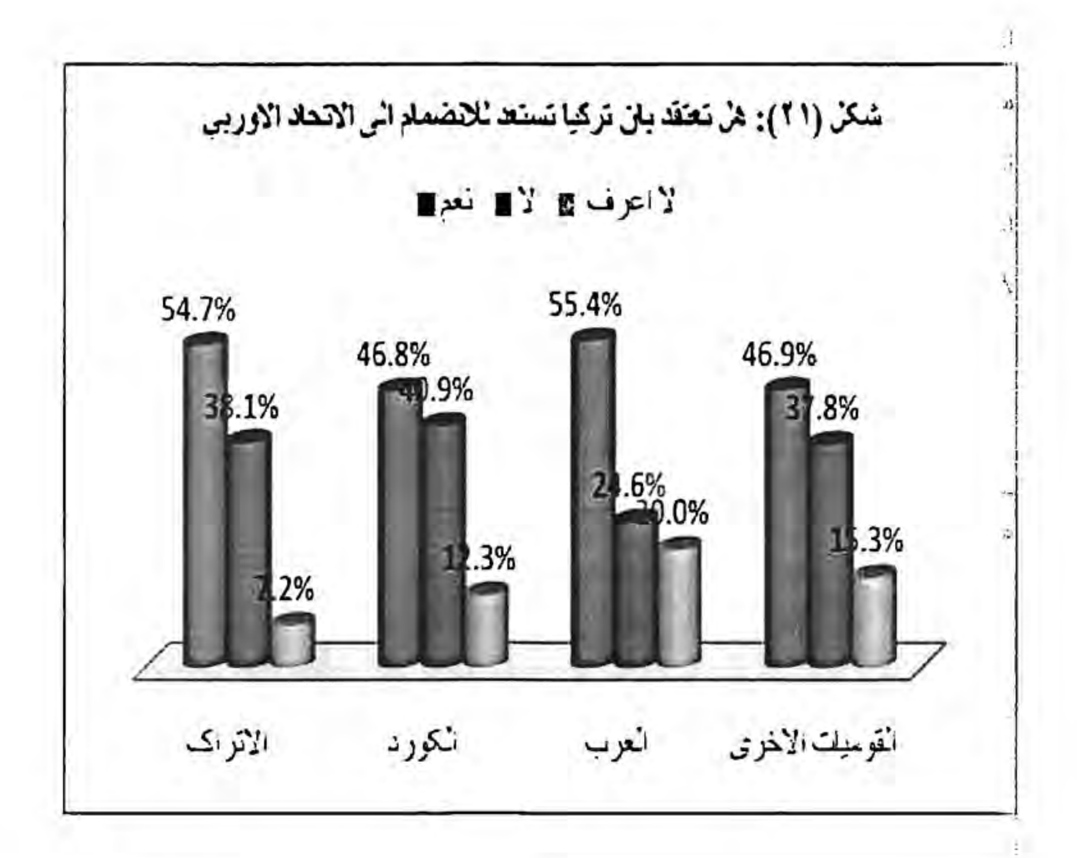
**١٩- لحكومة اقليم كوردستان القدرة على المساهمة في حل القضية الكوردية.**

**و حول موضوع فيما اذا كانت لحكومة اقليم كوردستان القدرة على المساهمة في حل القضية الكوردية في تركيا كانت اجابات العينة كالاتي: ٣٦.٩٪ من الأتراك و ٥٦.٦٪ من الكورد و ٤٧.٧٪ من العرب و ٣٧.٨٪ من الشعوب الأخرى وجدوا بان ذلك ممكن، بينما رأى ٥٤.٥٪ من الأتراك و ٣٢.٧٪ من الكورد و ٣٠.٨٪ من العرب و ٤١.٣٪ من الشعوب الأخرى بان ذلك غير ممكن، فيما فضل ٨.٥٪ من الأتراك و ١٠.٧٪ من الكورد و ٢١.٥٪ من العرب و ٢٠.٩٪ من الشعوب الأخرى اختيار اجابة بانه لا يعلم.**



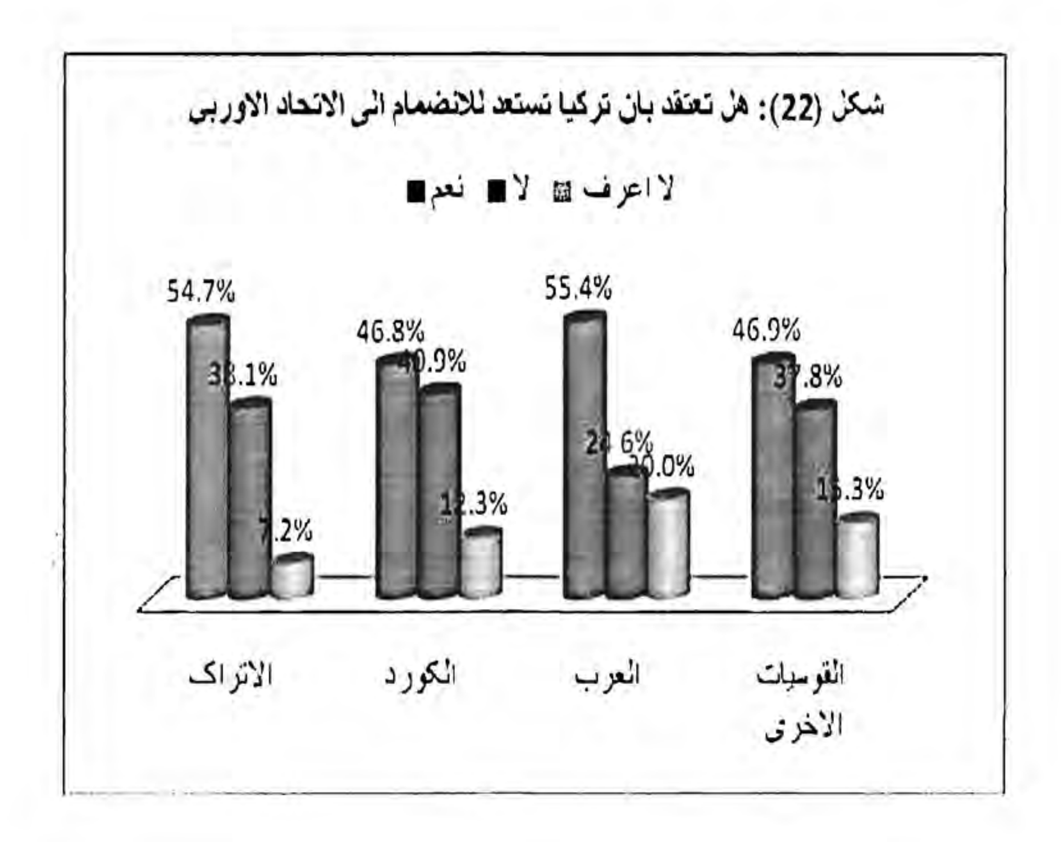
## ٢٠-    هل ان تركيا مستقرة في علاقاتها الخارجية

كانت اجابات العينة حول سؤال هل ان تركيا مستقرة في علاقاتها الخارجية اجابت نسبة ٥١.٧٪ من الأتراك و ٤٠.٨٪ من الكورد و ٤٩.٢٪ من العرب و ٤٢.٣٪ من الشعوب الأخرى بنعم، فيما اختارت نسبة ٤٣.٢٪ من اتراك و ٤٧٪ من الكورد و ٣٥.٤٪ من العرب و ٤٤.٩٪ من الشعوب الأخرى اجابة لا، وذكر ٥.١٪ من الأتراك و ١٢.٢٪ من الكورد و ١٥.٤٪ من العرب و ١٢.٨٪ من الشعوب الأخرى بانه لا يعلم.



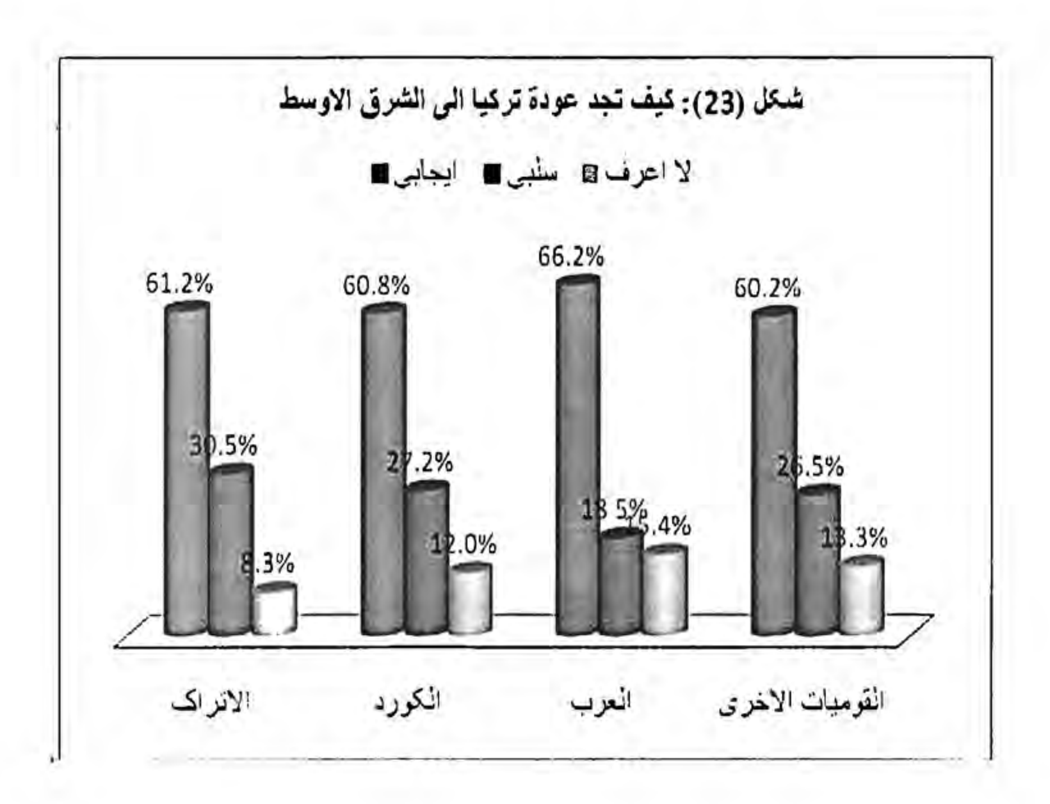
## ٢١- هل تعتقد بان تركيا تستعد للانضمام إلى الاتحاد الاوربي

كانت اجابات العيينة على سؤال هل تعتقد بان تركيا تستعد للانضمام إلى الاتحاد الاوربي كانت اجابات العيينة كالاتي: اجابت ٥٤.٧٪ من الأتراك و ٤٦.٨٪ من الكورد و ٥٥.٤٪ من العرب و ٤٦.٩٪ من الشعوب الأخرى بنعم، بينما اجابت ٣٣.١٪ من اتراك و ٤٠.٩٪ من الكورد و ٢٤.٦٪ من العرب و ٣٧.٨٪ من الشعوب الأخرى ب لا. وذكر ٧.٢٪ من الأتراك و ١٢.٣٪ من الكورد و ٢٠٪ من العرب و ١٥.٣٪ من الشعوب الأخرى بانه لا يعلم.



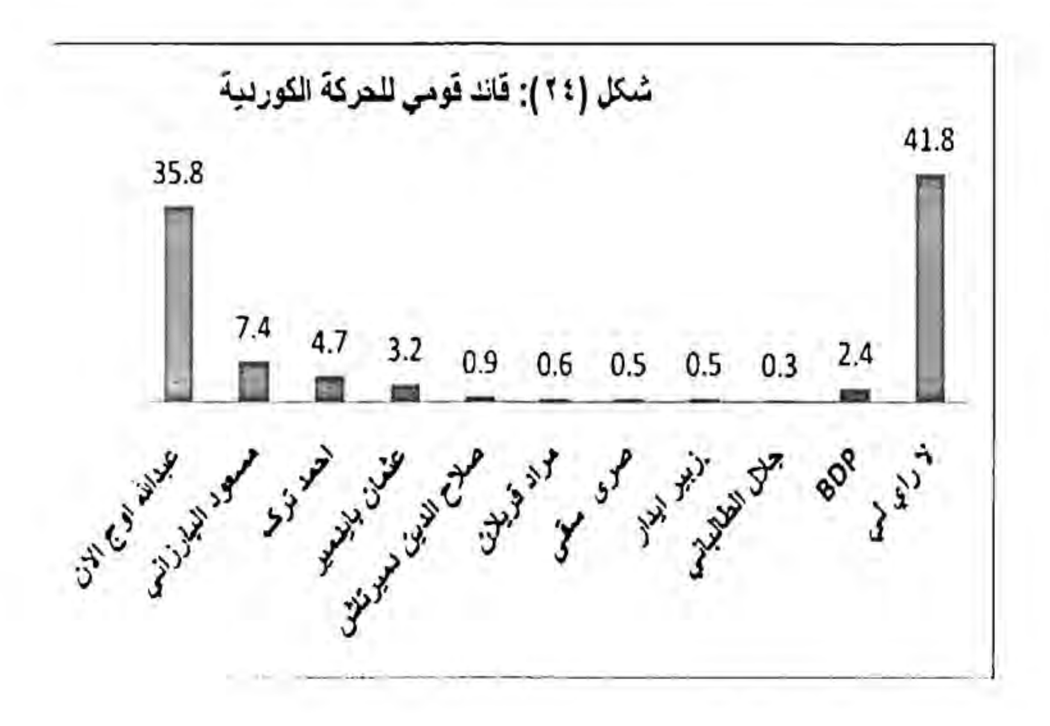
## ٢٢- عودة تركيا إلى الشرق الأوسط

**حول سؤال كيف تجد عودة تركيا إلى الشرق الأوسط كانت اجابات العيينة كالاتي: وجد ٦١.٢٪ من الأتراك و ٦٠.٨٪ من الكورد و ٦٦.٢٪ من العرب و ٦٠.٢٪ من الشعوب الأخرى بانه امر ايجابي، فيما وجد ٣٠.٥٪ من الأتراك و ٢٧.٢٪ من الكورد و ١٨.٥٪ من العرب و ٢٦.٥٪ من الشعوب الأخرى بانه امر سلبي. بينما ذكر ٨.٣٪ من الأتراك و ١٢٪ من الكورد و ١٥.٤٪ من العرب و ١٣.٣٪ من الشعوب الأخرى بانه لا يعلم.**



## ٢٣- القائد القومي للحركة الكوردية

وتباينت اراء العينة حول من يعتبر قائداً قومياً للحركة الكوردية، حيث فضل ٤١.٨٪ عدم اعطاء رأي، فيما اختار ٣٥.٨٪ عبد الله أوجلان و٧.٤٪ مسعود البارزاني و ٤.٧٪ احمد تورك وبنسب اقل كل من عثمان بايدمير وصلاح الدين دميرتاش ومراد قره ايلان... .



## تحليل المسح

- انخراط تركيا في الشرق الأوسط:

يظهر المسح بان الجميع في تركيا يريد تعاوناً اقتصاديا وعلاقات تجارية بين دول الشرق الأوسط وتركيا. ان حكومة حزب العدالة والتنمية حققت نجاحاً هاماً في تحقيق ذلك الامر بقيامها برفع نسبة التبادل التجاري بين تركيا ودول المنطقة إلى مستويات قياسية لم يسبق لها مثيل بفضل اتفاقياتها الكثيرة والمتنوعة في مجال التجارة التي وقعها أردوغان ووزير خارجيته داود أوغلو خلال جولاتهما المكوكية ووفودهم الضخمة إلى عواصم الجوار التركي. انظر الجدول (٤).

ويسجل المسح لحزب العدالة و التنمية نجاحاً كبيراً في توظيف مسالة الصراع الفلسطيني الاسرائيلي في خلق نوع من الانسجام و الرأي العام المحلي على الصعيد الداخلي فاضافة إلى الأتراك والعرب الذين من الطبيعي ان يساندوا حكومة حزب العدالة و التنمية ايد الكورد تأييدا واضحاً ردّ فعل الحكومة التركية تجاه الهجوم الاسرائيلي على قافلة الحرية وهذا يرجع إلى عدة امور في مقدمة تلك الأمور يعكس نجاح حزب العدالة و التنمية في الاستفادة من الايديولوجية الدينية بين الكورد وابعادهم عن القضايا التي تمس بشكل مباشر حقوقهم القومية. ولكن ذلك الامر يعكس حقائق اخرى لعل في مقدمتها تذكر الكورد وخاصة من مؤيدي حزب العمال الكوردستاني الدور السلبي الذي لعبته اسرائيل في مساعدة تركيا على إلقاء القبض على عبدالله أوجلان في شباط ١٩٩٩" ومن المحتمل اعتقاد بعضهم بانه من شأن تلك الخلافات قد تسبب في المستقبل انشقاقاً في تحالف انقرة-تل ابيب التقليدي الذي كان الكورد المتضرر الاكبر منه. كما يعكس تفاعل الشعب الكوردي في تركيا اكثر من غيره من شعوب تركيا مع القضايا التي تمسْ

حقوق الإنسان بشكل مباشر وقضايا الشعوب المضطهدة والمحرومة من حقوقها الاساسية. ولكن يبقى العامل الديني لايزال يحتل الصدارة في أولويات مختلف شعوب تركيا والكورد خصوصاً.

يفضي المسح إلى ان سياسات حزب العدالة و التنمية على الصعيد الخارجي وخاصة في جانبها الاقتصادي تحظى بتايد واسع من لدن كل من الأتراك و العرب و الكورد الذين ابدوا قبولا وتحمسا لتوجهات تركيا تلك و بنسبة تصويت متقاربة جداً، ويظهر ذلك بشكل واضح في الجدول رقم (٤ و٦).

تمكنت حكومة العدالة و التنمية من تدشين سياسة خارجية متوازنة إلى حد بعيد و متوافقة مع المزاج العام لمعظم شعوب تركيا. فعلى صعيد الانخراط التركي بكثافة في شؤون الشرق الأوسط هناك تقارب واضح من قبل الأتراك و الكورد و العرب و باقي شعوب تركيا و من الملفت ان الكورد و الأتراك هم الاقرب في تقييم تلك السياسات التركية فما عدا المواضيع المتعلقة بالقضايا التركية سواء في داخل تركيا او خارجها، حيث يبدأ الافتراق واضحاً بين الشعبين كلما تم الخوض اكثر في المسائل المتعلقة بالديمقراطية والكورد.

توصلت نتائج المسح إلى نقطة اساسية هي ان حزب العدالة والتنمية استخدم نجاحاته على صعيد السياسة الخارجية كأداة في تعزيز وضعه الداخلي والعكس هو الصحيح. لقد وظف قادة حزب العدالة والتنمية الكثير من المواقف التي اتخذتها تركيا تجاه قضايا حساسة ومهمة تمس مشاعر عامة لشعوب تركيا في مقاومة الضغوط الكبيرة الظاهرة منها والخفية التي كانت تواجهه داخليا من قبل الدوائر الكمالية والقومية التركية المتطرفة والعلمانية والتي كان الجيش يقف وراءها اساساً. ان ابرز نجاحات حزب العدالة والتنمية في هذا المجال كان انخراط تركيا بشكل مكثف في الشأن

الفلسطيني وقضية هجوم اسرائيل على قافلة الحرية التركية وهو ما اظهره الشكل (١ و٢ و٣ و٦ و٩ و١٠).

وبالمحصلة، استناداً على ما سبق، فان موازين القوى وعملية صنع القرار في انقرة قد شهدت تغيرات جذرية، لعل ابرزها صعود مراكز قوة جديدة على حساب اخرى تقليدية، على راسها طبقة رجال الاعمال التي غدت تحدد المسارات الداخلية والخارجية للسياسة التركية بعدما كان العسكر يقوم بذلك الدور منذ تاسيس الجمهورية ١٩٢٣ وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين.

- **الجيش وحكومة أردوغان: الصراع على صنع القرار**

ومن اللافت للنظر ان عمليات الشدّ والجذب والصراع الخفيَ بين العسكر وحكومة العدالة يؤكد على أن حملات التشهير والفضائح التي اثارتها الصحف ووسائل الاعلام التركية ضد الجيش وخاصة ما يتعلق منها بقضية انقلاب المطرقة (ارغنكون) قد اضرت ضرراً بالغاً بسمعة الجيش ومؤيديه من الأحزابالسياسية، ويقدم دليلاً على نجاح حزب العدالة والتنمية في كسر شوكة الاستبداد العسكري والامني والسياسي على صعيد الرأي العام التركي الذي تزايد ثقته بحكومة العدالة والتنمية في مقابل تراجع تأثير المؤسسة العسكرية التركية إلى ادنى مستوياتها منذ قيام الجمهورية عام ١٩٢٣. ويظهر ذلك بشكل واضح في الجدول رقم (١١).

لكن من الجانب الآخر فان عملية تراجع دور العسكر تلك تسير بحذر شدّيد جداً، فالاعتبارات الأمنية لا تزال تسيطر على تفكير معظم المواطنين الأتراك ، بل يظهر الجدول رقم (١) بان النسبة الأكبر من المواطنين من القومية التركية (حوالي ٤٦٪) اختاروا موضوع إنهاء حزب

العمال الكوردستاني الهدنة من جانب واحد كأبرز حدث في تركيا خلال شهر حزيران، وكأولوية قبل موضوع الهجوم الإسرائيلي على قافلة الحرية.

- **تركيا، مبادرة الانفتاح الديمقراطي والمسألةالكوردية: الحل في الجوار ام في انقرة؟**

عكس المسح هوة واضحة في هذا الموضوع بين كل من الأتراك من جهة و الكورد و الاقليات الأخرى من جهة ثانية، لقد عكس المسح احباطاً واضحاً لدى الكورد حول تقدم المشروع الديمقراطي في تركيا بالرغم من ابداءهم رغبة وامل في نجاح ذلك المشروع في المستقبل، الا ان اجاباتهم تظهر خيبة املهم من سياسات حزب العدالة والتنمية تجاه الكورد وعدم إيفاء الحزب لتعهداته ووعوده تجاه ناخبيه الكورد الذين صوتوا له بكثافة منذ تسلم الحزب للحكم في تركيا ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٠٧. وما كانت خسارة حزب العدالة والتنمية الواضحة في الانتخابات البلدية الاخيرة في المناطق الكوردية الا نوعاً من العقاب من جانب ناخبيه الكورد جراء عدم ايفاء الحزب بتعهداته ووعوده لهم. انظر الشكل (١٥ و١٦ و١٧).

وعليه فان استمرار تراجع ثقة الكورد بحكومة العدالة والتنمية، يعني ادراك الكورد لحقيقة تخبط حكومة أردوغان في سياستها الكوردية في الوقت الذي تتبلور الاهداف والمطالب الكوردية يوما بعد يوم. ورغم مشاطرة العرب والأتراك مع الكورد الراي القائل بقابلية الحكومة على ايجاد حل للمشكلة الكوردية، الا ان ذلك التأييد اقل من نسبة الكورد المؤيدين للراي القائل بإمكانية توافق الأحزابفي مسألة حل القضية الكوردية، ومن المحتمل ان نسبة مهمة من هؤلاء ابدوا من خلال تلك الاجابة تعاطفاً وثقة ضمنية بحزب السلام والحرية الكوردي BDP))، الذي يمثل غالبية مؤيدي حزب العمال الكوردستاني ويعبر عن سياسات الحزب المذكور.

ان تزايد نسبة الأتراك القائلين بان القضية الكوردية "قضية سياسية" يعكس تزايد الوعي والفهم تجاه القضية الكورية في تركيا بين المواطنين من القومية التركية. منذعهد قريب جداً كانت نسبة الأتراك الذين يتبنون الرأي القائل بان القضية الكوردية ليست سوى مشكلة إرهابية او مشكلة اقتصادية اجتماعية متعلقة بالبنية القبلية والعشائرية للشعب الكوردي، وهو نفس الرأي الذي كان تسوقه الأحزابالايديولوجية التركية والعسكر والدوائر الكمالية المتطرفة لعقود. وبالمقابل فان تزايد نسبة الكورد القائلين بـ"سياسية" قضيتهم في تركيا انما يدل على استمرار عملية "تَسيسْ المجتمع الكوردي" وازدياد الوعي بالوجود القومي الكوردي وتبلور مطالبهم القومية. وبالامكان رصد ذلك الامر بوضوح في الجدول رقم (١٢).

ان احد اهم الأمور الهامة التي يوضحها المسح هو ان المسألةالكوردية في تركيا مشكلة موجودة في المركز (انقرة) وليس في جنوب شرق تركيا (كوردستان تركيا)، انها مشكلة متعلقة بايديولوجية ونظام وشكل الدولة التركية وتركيبتها والفكر السياسي التركي. ان اختيار غالبية الكورد وكذلك الأتراك للحكومة كجهة قادرة على حل القضية الكوردية في تركيا يبرز ذلك مع ملاحظة تصويت نسبه عالية من الكورد، المرتبة الثانية لصالح الاتفاق بين الاحزاب. يمكن مقارنة ذلك الامر مع تاييد نسبة كبيرة من الكورد و الأتراك و باقي القوميات لعلاقات جيدة بين حكومة اقليم كوردستان و تركيا كما في الجدأول (٥ و ٧ و ٨ و١٤ و١٨ و٢٠). ان هذه النتائج تدحض دحضاً تاماً فكرة سعي الكورد إلى تقسيم تركيا، و انهم يخططون لذلك، تلك التهمة التي الصقت بالكورد لمدة طويلة ومن دون حق، وشُنَتْ بسببها حروبا وحملات ظالمة وعنيفة وقاسية بهدف اخضاعهم. وقد وجهت تلك التهم

**ولاتزال الاوساط الكمالية الحكومية و الحزبية على حد سواء لتحقيق اغراض انتخابية وسياسية مصلحية قصيرة المدى[٢٦٦].**

**وعليه يمكن تشخيص الخنخلل في النظام السياسي التركي وعقلية النخب الحاكمة في انقرة بمختلف اشكالها واتجاهاتها وخلفية ايديولوجيتها، انه خلل في ديمقراطية تركيا التي لم تبلغ بعد مرحلة النضج ولا تزال غير قادرة على ان تستوعب الاختلاف والمساواة السياسية والعرقية والثقافية، تلك الديمقراطية التي لاتزال غير قادرة على حماية احمد ترك النائب في المجلس الوطني الكبير(التركي) من القومية الكوردية ومعاملته على قدم المساواة مع رفاقه من النواب الأتراك من المنتمين إلى القومية التركية. ان اية ديمقراطية لاتزال ترى في تجريم الناس بسبب اراءهم السياسية او الافصاح عن افكارهم بحرية او التعلم باللغة الام والتحدث باللغة الام-كما في المحاكمة الاخيرة لقادة (BDP)- جريمة يحاسب عليها القانون و انتهاك للدستور التركي، هي ديمقراطية تعاني خللاً واضحاً واساسياً في بنيتها ومجمل هيكليتها.**

**على قادة العدالة والتنمية ان ينتهزوا الفرصة لمعرفة تلك الحقيقة، والا سيكون الفشل من نصيبهم مثل أي حزب تركي آخر ادار دفة الحكم من انقرة، ويكون مصير مشروعهم في رؤية تركيا جديدة خالية من نقاط الضعف والخلل سيكون خيالاً بعيد المنال شأنهم في ذلك شأن اي حزب تركي اخر. وحتى الآن فان سياسات حزب العدالة والتنمية إزاء المسألةالكوردية لا تزال بدائية ومتخبطة ولم تحقق شيئاً يمس الكورد بشكل مباشر كما ان**

---

٢٦٦ ان الامر الاخر الذي يدحض سعي الكورد إلى تقسيم تركيا هو وجود اسباب واقعية وجغرافية واثنية هامة جدا لعل ابرزها هو ان عدد الكورد الذين يعيشون مدن خارج كوردستان تركيا اكبر من الموجودين في مدن كوردستان تركيا. توجد جاليات كوردية بالملايين يعيشوف في غرب تركيا وفي وسط الاناضول وفي المدن المطلة على البحر المتوسط وبحر مرمره وحتى البحر الأسود (في اسطنبول وأنقرة وازمير وميرسين ..)، كما ان هؤلاء مندمجين في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والحياة العامة تركيا بشكل مكثف لا يمكن ان ينقطعوا عنها.

المستقبل لا يعد بالكثير اذا استمر في هذا النهج واستمرت التشريعات والدستور والقوانين التركية لا تعترف الا بقومية واحدة وهي القومية التركية" ان الوقت مناسب جداً لكي يتدارك صناع القرار في انقرة تلك الحقيقة القائلة بوجود الحل في أنقرة ولا يتحاججوا ويتهربوا من المسؤولية بالقول بصعوبة موقفه امام جماهيره من الأتراك او البيروقراطية المتمثلة بالقضاء والعسكر والقوانين..، فبالنسبة للامر الأول فان المسح يظهر وجود قاعدة شعبية واسعة من المواطنين من العرق التركي تؤيد ذلك، ان نسبة ما يتراوح بين ٣٠ – ٣٥ من الأتراك لديه نظرة ايجابية تجاه حكومة كوردستان العراق او تحركات تركيا في مجال تحسين و توثيق علاقاتها مع تلك الحكومة، و تتضاعف تلك النسبة بين المواطنيين من اصل كوردي في تركيا لاحظ الجدأول (٥ و ٧ و ١٤ و١٨ و٢٠)، كما ساند نسب عالية من المواطنين من جميع شعوب تركيا أي اتفاق سياسي بين الأحزابالسياسية التركية لحل القضية الكوردية وبقدرة الحكومة على القيام بذلك انظر الجدأول (١١ و١٢) . اما فيما يخص الامر الثاني فان المؤسسة العسكرية التركية ومعها البيروقراطية التركية التقليدية بأحزابها ونخبها، التي كانت دوماً تقف بوجه اي حل سلمي للقضية الكوردية، في اضعف مراحل قوتها من الناحية الشعبية والدستورية وفي موقف دفاعي لا تفكر الا في كيفية صدّ ضربات قادة العدالة والتنمية المتلاحقة والمفاجئة والجدأول (١ و١١) يبينان ذلك.

ان المسح يبين عدم توفيق حكومة اوردغان –الليبرالية المحافظة (الاسلامية)، بعد حوالي ٨ سنوات من الحكم، كأي من الحكومات الكمالية السابقة في التعامل مع المسألةالكوردية، كما فعل العراق سابقاً او ولا تزال تقوم به ايران و سوريا. في غياب نموذج معاصر و حديث يحترم فعلياً تعدد الهويات وحقوق الإنسان وعدم المضيَ بجرأة في المشروع الذي سبق وان اطلقه أردوغان نفسه (مشروع الانفتاح وديمقراطية تركيا)، فان الحكومة

الحالية تكون قد حققت القليل جداً على الصعيد الكوردي و يكاد يساوي صفراً، و ينطبق هذا على معالجة مشكلة الاقليات العرقية و المذهبية الأخرى أيضاً . وفي الحقيقة فان كلام غولتة ن كيشاناك، رئيسة (حزب السلام والديمقراطية –الكوردي–BDP) واقعي جداً في وصف سياسة حكومة أردوغان القائمة على استئصال البنية العسكرية لحزب العمال الكوردستاني في خارج تركيا، عندما ذكرت في تعليقها على جولات أردوغان الإقليمي ة "ان أردوغان يغرد خارج الساحة الفعلية –الداخل التركي– ولن تسهم جولاته تلك بشيء في حل المسألةالكوردية".

- حكومة كوردستان في نظر شعوب تركيا: تزايد الثقة بكوردستان:

يظهر المسح النتائج المباشرة لسياسة الحزب الحاكم في تركيا و القائمة على تجاهل محاوريه الحقيقيين (أوجلان و حزب BDP). لقد افرزت تلك السياسة نتائج جانبية خطيرة ابرزها تحول الكثير من الكورد إلى القبول و الترحيب بتحول كوردستان العراق كمحاور جديد ومقبول عن الكورد في تركيا أيضاً . وعلى الرغم من ان بحث تركيا عن حل للمشكلة الكوردية فيما وراء الحدود امر لابد منه، وذلك للامتداد الجغرافي و الاثني الكوردي، ولوجود كثير من الكورد ذوي الجنسيات السورية حوالي (٣٠ – ٣٥) و الايرانية مقاتلين في صفوف PKK، ولكن ذلك لن يكون فعالاً ما لم يتم تشخيص المسألةبأبعادها وجذورها في انقرة أولاً والبدأ بالحل من الداخل، بالتحاور مع الطرف المباشر (أوجلان و BDP)، ومن ثم الذهاب إلى الخارج إلى بغداد و دمشق و طهران مضافاً اليها اللاعب الجديد والنشط اربيل.

ان التمّعن في اتجاهات السياسة التركية في الشرق الأوسط والتفاعل مع مشاكله باتجاه يتعارض احيانا مع مصالح اقرب حلفاء تركيا أمريكا ومن بعدها اسرائيل، انما يعبر عن توجه تركي قوي إلى ابعاد الولايات المتحدة او اية قوة

غربية بما فيها دول الاتحاد الاوربي عن المسألةالكوردية في تركيا والمنطقة. لقد اعاد قادة تركيا الجدد هيكلة السياسة الخارجية واعادت تعريف المصالح الحيوية التركية وكذلك التهديدات، وفيما يخص الملف الكوردي فانه من المرجح انهم توصلوا إلى فكرة مفادها بان المضي في حل القضية الكوردية في تركيا في اطار الايديولوجية الكمالية القومية التركية يعني مزيداً من الاستنزاف في قدرات تركيا الداخلية وتقييد سياستها الخارجيتة، بالنسبة الأولى بقاء العسكر ممسكاً بالملف يعني بقاء امتيازاته ومؤسساته التي تشبه دولة داخل دولة، اما الامر الثاني فانهم وجدوا ان القوى الغربية وعلى رأسها أمريكا وكذلك اسرائيل قد تقوم باستغلال المسألةالكوردية في تركيا وخارجها، كما ان تدخل تلك القوى الغربية في مشاكل الشرق الأوسط لم يحل اية مشكلة من مشاكل المنطقة الاثنية التي تعاني من الشرق الأوسط وجواره بكثرة بل عقدها، وامثلة فلسطين والعراق وحتى في البلقان كوسوفا والبوسنة والهرسك وفي افريقيا جنوب السودان ماثلة، ان تلك الحالات ليست مختلفة جداً عن حالة الكورد في تركيا.

لكن من الجانب الاخر فان المسح يظهر بان من النتائج غير المباشرة لتلك السياسة من الممكن قد خدمت، دون قصد، حكومة اقليم كوردستان، وساهمت بتصاعد ثقة الكورد خارج حدود العراق واقليم كوردستان بحكومة اقليم كوردستان بل حتى قبولها محاوراً جيداً عنهم، كما سبق، في نيل حقوقهم والدفاع عنها في تركيا او حتى في اجزاء كوردستان الأخرى في ايران وسوريا، لو اجريت هكذا مسوحات. ويمكن اعتبار ذلك جزءاً من تمكن اقليم كوردستان ايجاد نوع من التوازن في لموازنة بين الضغوطات التركية والامريكية وتحركات حزب العمال الكوردستاني وطموحات الكورد في تركيا. من المؤكد ان تجربة حكومة كوردستان للفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٩) كانت ناجحة جداً في كسب ثقة

مختلف الاطراف وفي ادارة ملف العلاقات مع تركيا[٢٦٧]، كحكومة وكأحزاب فضلاً عن المنظمات والجمعيات غير الحكومية خاصة تلك التي تضم رجال الاعمال الشديدة التاثير في رسم اتجاهات السياسة الداخلية والخارجية التركية.

ان احد انعكاسات ذلك النجاح على الصعيد الداخلي التركي، والتي يبرزها المسح، هو وجود نسبة غير قليلة من الأتراك (حوالي ٣٠ – ٣٥٪) نظروا بايجابية إلى علاقات تركيامع اقليم كوردستان العراق وهي نسبة غير قليلة بالطبع وهي قابلة للزيادة، وتعكس قبولاً على مضض لجار تركيا الجديد على الصعيد الشعبي مثلما يعكس حجم التغييرات والتحولات الكبيرة التي تمرّ بها تركيا. ولكن على قادة KRG تعزيز تلك النسبة و استغلال الفرصة بالعمل على تبني سياسات متنوعة و طويلة الامد بشكل اكبر مع تركيا بزيادة التواصل والتعاون الاقتصادي والثقافي والسياحي فضلاً عن السياسي.

فيما يخص المواطنين من القومية التركية الذين نظروا إلى حكومة كوردستان وعلاقاتها مع تركيا نظرة سلبية، فانه من المرجح ان الاعتبارات الأمنية قد سيطرت عليهم.لقد غلب طابع الشك والرِّيبة على تفكير معظم هؤلاء، ولم يفرقوا بين العلاقات الاقتصادية وتبادل الزيارات التجارية وبين العلاقات السياسية. ان زيارة رئيس اقليم كوردستان العراق السيد مسعود البارزاني إلى غرفة التجارة التركية وزيارة وزير الدولة للتجارة الخارجية التركي إلى اربيل وزيارة السيد مسعود البارزاني إلى تركيا ولقاءه كبار

٢٦٧ حقيقة يمكن هنا الاشادة الدور الكبير الذي مارسه السيد نيجيرفان بارزاني في دفع ملف العلاقات مع تركيا إلى الامام. لاقتناعه بانها الدولة الوحيدة التي يمكن ان تقدم لكوردستان ما تحتاجه كوردستان دون غيرها من جيرانه" ولم يقدم بذلك الدور عبر منصبه، كرئيس للحكومة، بل في احيان كثيرة بجهود شخصية ومن وراء الكواليس وعبر تحريك حسّ الاقتصاد والاستثمارات لدى تركيا. ان طبقة رجال الاعمال تقف الان وراء اغلب اتجاهات وتحركات السياستين الداخلية والخارجية التركيتين، ويزداد ذلك الدور يوماً بعد يوم. لقد اوضح هذا الدور كاتب هذه السطور خلال مقابلة اجراها مركز الدراسات الاستراتيجية (ORSAM) في انقرة في نهاية ٢٠٠٨، وهي متاحة بالكامل على الموقع الالكتروني للمركز. على هذا الرابط: http://www.orsam.org.tr/tr/orsamkonukgoster.aspx?ID=99 .

المسؤولين الأتراك لم تحظ بقبول إلاحوالي ثلث الأتراك من العينة المشاركة في المسح، كما لم تحظ الزيارات التجارية للطرفين، الكوردي والتركي، الا بتفوق وبفارق طفيف. ولعل ان جزءاً من ذلك الرفض يعود إلى الاعتبارات الأمنية (انظر الجدول رقم (١)) وخوف الأتراك من اتخاذ الكورد في تركيا لنموذج كوردستان العراق من خلال تواصل تركيا بشكل مكثف مع كوردستان العراق، واتخاذهم الاخيرة مثالاً جيداً يحتذى به في حل القضية الكوردية في تركيا. فما واصلت وسائل الاعلام التركية وخاصة الصحافة القومية تكتب بمرارة عن تجربة كوردستان مشيرة إلى انها بدأت تطالب بالمساواة والحكم الذاتي ثم حققت دولة امر واقع كونفدرالية وستنتهي باعلان الاستقلال لتنظم اليها في النهاية باقي كورد الشرق الأوسط بأراضيهم. ويمكن رصد ذلك في الجدأول (٥) و (٧) و (٨). ولكن وعلى الرغم من ان تلك النقطة مثبطة قليلاً للآمال والطموحات ولكن بالامكان العمل على ذلك الفارق الطفيف الذي سجل لصالح العلاقات التجارية ضد العلاقات السياسية، فالاقتصاد يشكل الاساس الذي يحدد ويوجه مسارات السياسة في عالم اليوم، والمضي قدماً في تنويع العلاقات مع تركيا وخاصة في جانبها الاقتصادي سياسهم بشكل اكيد في استيعاب الأتراك بشكل اكبر لتحربة كوردستان، ولكن يجب ان تكون العملية متوازنة ولا تجعل كوردستان رهينة لتركيا ولاستثماراتها من الناحية الاقتصادية والثقافية" سوقاً لتصريف منتجاتها وتصدير البطالة ومنطقة تستورد منها البترول ومصادر الطاقة والمواد الأولية باسعار زهيدة. وذلك يعني استبدال الاحتلال العسكري والابتزاز السياسي بنوع جديد وهي الهيمنة الاقتصادية والثقافية.

اما بالنسبة للكورد في تركيا فان المسح يشير إلى تحمسهم وتشجيعهم لقيام اي شكل من اشكال التعاون او العلاقات بين تركيا واقليم كوردستان، واضافة إلى العامل القومي والسياسي، فإن في جزء من ذلك امراً ايجابياً جداً

وهو تزايد نسبة الكورد الليبراليين بعكس سنوات التسعيات حيث كانت نسبة كبيرة منهم متأثرة بالصراع بين PKK والأحزابالكوردية العراقية، حيث رفضت اي شكل من اشكال التعاون والتقارب بين تركيا وكوردستان العراق. ومن الجهة الثانية فان تحمس الكورد لتحسن العلاقات وخاصة في جانبها الاقتصادي، يعود إلى ان الامر يمسهم بشكل مباشر، ومتعلق بأزدياد عمليات التبادل التجاري التي ستعود بالنفع عليهم اساساً، بحكم عوامل الجغرافيا والقرابة الاثنية حيث تقوم مدنهم بمعظم عمليات التبادل والنقل. ولعل عدم تحمس الأتراك للعلاقات التجارية بين كوردستان العراق وبلدهم يعود في جزء منه إلى عدم استفادة غالبيتهم بشكل مباشر من عمليات التجارة، بسبب البعد الجغرافي.

- تركيا وحكومة كوردستان العراق: هيمنة المصالح الاستراتيجية:

استناداً إلى ما سبق، فإن حاجة تركيا إلى KRG لاتقل عن حاجة KRG لتركيا، وقد تغير الامر، فاذا كانت سنوات التسعينات دّشنت حقيقة، مرة احياناً، هو اعتماد الكيان الكوردي الحديث ومنذ ١٩٩٢ بشكل شبه كلي على "كرم تركيا و رحابة صدرها" في البقاء و الادامة، فانه الوضع تغير الان والحاجة اصبحت متبادلة، فانتهت العزلة الدولية وغدت شركات الطيران الغربية تحمل الوفود الرسمية العالمية والمسافرين والصحفيين، وحتى السياح من فيينا و ميونخ إلى اربيل و السليمانية، ومع اتخاذ KRG الوضع القانوني بعد ٢٠٠٣حسب الدستور العراقي واكتملت بنية مؤسساته واستمرار تطور العمل السياسي وتطور المسارات الديمقراطية والعلاقات الخارجية بوجود (١٧) قنصلية عربية واجنبية في اربيل، فانه حاجة تركيا

لاقليم كوردستان غدت اكبر و في اكثر من اتجاه[٢٦٨]، الأول وجود حكومة قوية في كوردستان و ذات توجه ليبرالي و اقليم مستقر امنياً و سياسياً منسجم تماماً مع رؤية تركيا الجديدة في علاقاتها الخارجية، و تحديداً مع رؤية دواد أوغلو الداعية إلى توظيف السياسة الخارجية في حل مشاكل داخلية معقدة و على رأسها القضية الكوردية، التي وصفها الرئيس عبدالله كول في اكثر من مناسبة بانها "ابرز و اخطر تحدي يواجه احلال السلام و الاستقرار في الجمهورية التركية". ان قادة تركيا الحاليين و تحمسهم لتطوير علاقات متوازنة مع كوردستان العراق نابع من تلك القناعة بالدرجة الاساس و هذا يفسر زيارة داود اغولو إلى اربيل و التقاءه ببرهم صالح ثم مسعود البارزاني، و حقيقة فان توقيت الزيارة حملت دلالات رمزية كبيرة، اذ اعتبرت الزيارة أول لقاء لرئيس حكومة KRG الجديد مع مسؤول أجنبي، و كذلك الحال لقاء داود أوغلو مع البارزاني الذي ظلت انقرة تصفه سابقاً ب (المتطرف) و تحتفظ بمسافة بينها و بينه على غير تعاملها مع القادة الكورد الآخرين.

اما الامر الثاني الذي يفسر توجه تركيا الجديد و اندفاعها نحو كوردستان العراق، هو تحقيق اهداف اقتصادية و مصالح سياسية عبر كوردستان في العراق ومنطقة الخليج. ان اكتشاف كميات كبيرة من النفط في الاراضي التابعة لـKRG وحصول تركيا على معاملة تفضيلية في استغلال الصناعة النفطية هناك، فضلاً عن وقوع كوردستان في صلب مشروع نابوكو العملاق كمزود للغاز الطبيعي و ارض تمر منه انابيب ذلك المشروع إلى تركيا ثم اوربا يجعل من تركيا المستفيد الاكبر اقتصاديا علماً انها اصلاً تعاني من

---

٢٦٨ لا يعني هذا التقليل من شأن تركيا كشريك هام ورئيسي في تدعيم مركز كوردستان العراق في المنطقة والعالم. ان جغرافية كوردستان السياسية، في عدم وجود منفذ بحري والاحاطة بجيران غير ودودين وعدائيين. ايران وسوريا وحتى العراق العربي، وغير مؤهلين من ناحية النظام السياسي والتطور التقني والعلمي والاقتصادي والعلاقات مع العالم الغربي "الحرّ". امريكا واوربا، فان تركيا مؤهلة تماما لتقديم كل ذلك إلى اقليم كوردستان الشديد الحاجة إلى كل ما ذكر خصوصا وانه يعدّ الان كاحد اسرع المناطق نمواً في الشرق الأوسط ويمر بمرحلة بناء وتطور سريعين جداً.

شحة في توفير موارد الطاقة كالنفظ و الغاز الطبيعي. والفائدة الاقتصادية الأخرى لتركيا، فان كوردستان العراق تحولت إلى شريك اقتصادي هام لتركيا اذ بلغت قيمة التبادل التجاري بين تركيا وكوردستان العراق فقط خلال العام ٢٠٠٩ و منتصف ٢٠١٠ حوالي ٦ مليار دولار. اضافة إلى تحول كوردستان إلى سوق لتصريف المنتجات التركية و تشغيل عمالتها، فانها غدت بوابة للشركات التركية إلى العراق، ومنه إلى دول الخليج الفارسي مستقبلاً، فضلاً عن ان اوضاع المناطق الكوردية في تركيا المحاذية لكوردستان العراق، التي تعاني مكوكاً من المشاكل المركبة، البطالة والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، استفادت بشكل مباشر من التجارة مع كوردستان، وقللت نسبة البطالة العالية التي تدفع الشباب إلى الجبال.

سياسياً فان تركيا على ثقة بان تحقيق الاستقرار في عراق ما بعد صدام امر بعيد المنال، وان وجود حاجز سياسي و امني و جغرافي يفصل العراق الجديد بأزماته وخلافاته الطائفية والعرقية ومفخخاته عن تركيا انما يريح تركيا من عقدة الخوف من انتقال تلك العدوى إلى اراضيه، لاسيما ان تركيا نفسها لديها الكثير من المخاوف من انتقال عدوى العراق اليها نظراً لوجود الكثير من الخصائص المشتركة مع العراق من ناحية التنوع الاثني والطائفي والتأريخ غير السعيد للاثنيات غير التركية في تركيا والشبيه في الكثير من جوانبه التاريخ العراقي من ناحية طريقة التعامل مع ذلك الاختلاف. كما ان أي فراغ امني في كوردستان العراق سيكون كارثة على تركيا من ناحية التعامل مع مشكلتها الكوردية، ولعل اهون نتائج ذلك هو عودة PKK إلى بعض القرى ومراكز المدن داخل كوردستان العراق، او حتى إمكانية تسلمه المبادرة هناك والعودة إلى سنوات التسعينات من القرن الماضي التي شهدت الحرب المفتوحة داخل تركيا و على الجانب الاخر من حدودها في الجنوب الشرقي، ولعل اسرع الاعراض على حكومة أردوغان ظهوراً و أهونها سيكون

عودة شوكة الجيش و انهيار جميع نتائج نضال أردوغان الصعب و الشاق مع المؤسسة العسكرية وتقليم اظافرها وانيابها.

بالمحصلة فان علاقات طبيعية بين تركيا و كوردستان العراق، يخدم تركيا مثلما يخدم كوردستان، وفي الواقع فان تركيا منخرطة ومنشغلة جداً في الاستفادة من علاقاتها مع KRG في ايجاد حلول ليس فقط لمشاكلها الداخلية و تحسين ورفع مستوى ميزانها التجاري برفع الصادرات، بل في إيجاد حل لابرز تحدي يواجه تركيا منذ تأسيسها في ١٩٢٣ وبشكل عام و حكومة أردوغان بشكل خاص وهو إيجاد حل لمشكلتها الكوردية، والمسح يظهر دور KRG الخطير في التحكم بذلك التحدي وتلك المسألةوهو ما يظهر في الجدأول (٥ و٧ و٨ و١٤ و١٨ و٢٠).

- علاقا تركيا بكوردستان فرصة وليس تهديد:

ان تقليص المسافة والفارق بين الأتراك المؤيدين والمعارضين لسياسات العدالة والتنمية تجاه حكومة كوردستان وتحركاتها لحل القضية الكوردية داخلياً تحتاج إلى الكثير من العمل، ورغم وجود قاعدة جيدة للعمل عليها فانها لا تكفي (رؤية مابين ٣٠-٣٥٪ من المواطنيين من القومية التركية لاقليم كورستان كامر ايجابي لتركيا)، يجب العمل على تطوير وتنويع وتوسيع علاقات كوردستان العراق بتركيا من النواحي الاقتصادية والثقافية والسياسية والإعلامية وحتى العلمية. ان اقامة علاقات جيدة مع الاخر يتوقف أول الامر على معرفته ثم التواصل معه وبالتالي ايجاد فهم متبادل تركي- كوردي-KRG، ويخرج علاقاتهما من الإطار الأمني-السياسي التكتيكي إلى الاعتبارت الاقتصادية-الثقافية -الاجتماعية انتهاءاً بالعلاقات الاستراتيجية.

ان ازدياد نسبة الكورد والقوميات الأخرى بإمكانية مساعدة وجود علاقات جيدة بين تركيا واقليم كوردستان العراق في حل المسألةالكوردية يعكس ترسخ كوردستان العراق ككيان جديد في خريطة الشرق الأوسط الشديدة التعقيد والصعبة التغير، كما تعني إمكانية تحول كوردستان العراق إلى فاعل إقليمي نشط، فضلاً عن دوره الخطير على الساحة العراقية الشديدة الأهمية لتركيا والولايات المتحدة وباقي دول الجوار والمنطقة. وبالإمكان ملاحظة ذلك في الجدأول (١٣) و (١٤) و (١٨).

- حكومة كوردستان والرغبة التركية في رؤية أمريكا بعيدة عن الشرق الأوسط:

إنّ المسح يبرز نقطة خطيرة جداً فيما يخص كوردستان العراق، ولعله تحدي جدى قد تظهر ملامحه وبصورة واضحة مع اكتمال الانسحاب الأمريكي العسكري من العراق، ويتمثل ذلك التحدي في قدرة KRG على الموزانة بين دور فاعل اقليمي، عبر علاقات و ثيقة مع تركيا بالمقام الأول وجيرانه الاخرين بالمقام الثاني، ولكن مع الاحتفاظ بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة و القوى الغربية الهامة جداً و الضامنة إلى حد ما لاستقرار العراق و منع انجرار المنطقة إلى خطر الانهيار التام و الفوضى.

إن رفض تركيا ودفعها حكومة و شعباً و معهم دول و شعوب الشرق الأوسط لأي نفوذ غربي أمريكي—أوربي عن منطقة الشرق الأوسط يضع حكومة كوردستان في موقع صعب ودقيق في ظل عدم وضوح السياسة الأمريكية تجاه العراق في فترة ما بعد الانسحاب، فان قادة KRG ستتضاعف مسؤولياتهم ومهامهم وسيكون جميع تحركاتهم وخطواتهم السياسية محسوبة.

- **هل من قيادات قومية للحركة الكوردية عابرة للحدود؟**

إنّ من الأمور المحبطة للآمال التي يسجلها المسح تلك المتعلقة بتطور الحركة القومية الكوردية وبقاءها محلية الطابع. رغم النجاحات الكبيرة التي حققتها حكومة كوردستان في كسب ثقة الكورد في مختلف دول الاقليم (تركيا وايران وسوريا) والعالم على مستويات كثيرة، الا ان من المآخذ التي يسجلها المسح على الحركة القومية التحررية الكوردية بشكل عام وتجربة كوردستان العراق بشكل خاص هي عدم نجاحها في تقديم قيادات قومية خارجة عن الإطار المحلي والحدود –إقليم كوردستان. لقد وجدت نسبة ٧.٤٪ فقط في رئيس اقليم كوردستان العراق القائد القومي للكورد ونسبة ٣٥.٨٪ ذلك في عبد الله أوجلان المعتقل لدى الحكومة التركية، ونسبة ٤.٧ في احمد تورك، ونسب اقل في عثمان بايدمير وقادة وشخصيات اخرى بدرجات أقل. إن هذه النسب تظهر الأرباك والتأخر الذين لا يزالان يسطران على تطور الحركة القومية الكوردية في تركيا وربما في أجزاء كوردستان الاخرى. في الوقت الذي نشير إلى عدم إمكانية تبرئة القيادات من المسؤلية، فان القاء المسؤلية كاملة عليهم ليس منصفاً. إن النسبة القليلة، نسبياً، التي حظيّ بها رئيس اقليم كوردستان العراق من ثقة المشاركين في الاستفتاء تعود إلى الحملات الاعلامية الشرسة التي شُنتّ عليه من قبل الاعلام التركي القومي المتطرف واعلام حزب العمال الكوردستاني على حدٍّ سواء. في مقابل فشل شبه تام لإعلام كوردستان العراق في تبديد وصدّ الهجمات اللاذعة والظالمة احياناً ضد رئيس الاقليم وسمعته، وهذا دليل كاف على بقاء الإعلام في كوردستان العراق محلي الطابع ومحدود التأثير وبطيء التطور. ان تلك النسبة لا تعكس ابداً مقدرة ووزن ونضال وسمعة رئيس الإقليم وهي بالتأكيد غير منصفة. وفيما يخص النسبة العالية التي رأت في أوجلان قائداً قومياً للكورد فاضافة إلى دور أعلام حزب العمال الكوردستاني النشط، ومحلية طابع الحركة

القومية الكوردية، فان جزء من تلك النسبة تعود للذين تعاطفوا مع أوجلان كونه في سجن الخصوم وقسم آخر كردّ فعل تجاه الدولة التركية التي ترى فيه العدوّ الأول.

ان من الأمور التي تبعث على بعض من الامل هو أن المسح يظهر عدم اختيار حوالي ٤١.٨٪ أي شخص كقائد قومي كوردي عابر للحدود. من الممكن العمل على كسب ثقة قسم واسع من تلك النسبة عبر اجراء مسوحات ودراسات لتحديد نوعية تلك الفئات وأسباب حيرتها في تحديد قائد قومي كوردي، ولعلّ الاعلام يتحمل القسم الأكبر من المسؤلية في ذلك.

- تركيا وماراثون الانضمام إلى الاتحاد الاوربي

لا تزال مسالة انضمام تركيا إلى الاتحاد الاوربي تشغل حيزاً هاماً من اهتمامات مواطني تركيا بمختلف قومياتهم. ان قسماً مهماً من الأتراك و الكورد لايزال مؤمناً بجهود تركيا وجديتها في الانضمام إلى الاتحاد الأوربي. ففيما يخص الأتراك و بعد تسلم حزب العدالة و التنمية ذات التوجه الإسلامي-المحافظ للحكم في تركيا وانخراطه في شؤون الشرق الأوسط والقضايا الإسلامية وخاصة القضية الفلسطينية، حدث لغط كبير في داخل تركيا -بشكل خاص بين العلمانيين- حول جدية حكومة العدالة و التنمية في المضي قدماً للانضمام إلى الاتحاد الأوربي. لعل ما بدد بعضاً من تلك الشكوك، هي النجاحات والخطوات الكبيرة التي خطتها تركيا في مسيرتها الماراثونية في الانخراط والانضمام إلى الاتحاد الاوربي خلال فترة حكم الحزب المذكور، حيث تشير الوقائع إلى تحسن ملحوظ في سجل تركيا في مجال حقوق الإنسان وتعديل القوانين والمواد الدستورية بما يتوافق مع معايير الاتحاد الاوربي منذ ٢٠٠٢ اي تسلم الحزب المذكور السلطة، حظي بقبول وثناء معظم اعضاء دول الاتحاد الأوربي. أما بالنسبة للكورد ورغم بقائهم اقل

تحمساً من المعتاد تجاه انضمام تركيا إلى الاتحاد الاوربي،فانه من المرجح ان ذلك نابع من عدة امور أولها موقف دول الاتحاد الاوربي المعادي لحزب العمال الكوردستاني الذي لايزال يؤيده غالبية الكورد في تركيا من جهة ومن الجهة ثانية عدم ثقتهم بالاوربيين الذين يقدمون تنازلات للاتراك على حساب القضية الكوردية مقابل إبداء تركيا مرونة معينة في مسألة قبرص او أية مسألة اخرى. كما يمكن الإشارة إلى إنّ عدد غير قليل من الكورد متاثرين بعوامل الدين والايدولوجيا الدينية ولاينظرون بأهتمام إلى دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي لكون جميع اعضائه من المسيحيين وهذا ما يفسر تاييد قسم مهم منهم لعودة تركيا إلى الشرق الأوسط لاحظ الجدول رقم (٢٣).

وحقيقة فان التعويل على موضوع انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي كحل للمشكلة الكوردية ينبع من قصور واضح في فهم طبيعة العلاقات الدولية ومصالح الدول وإبعاد المسألةالكوردية، فالاتحاد الأوربي لم يجد حلا منذ تأسيسه لمشكلة الاثنيات القومية والدينية داخل دُوله نفسها، على سبيل المثال مشكلة الباسك في إسبانيا والمسألةالإيرلندية ومشكلة قبرص والمشاكل في منطقة الادرياتيك والبلقان، كما ان ذلك الاتحاد لديه أيضاً حالات وقضايا تبنى خلالها معايير مزدوجة في التعامل مع الكثير من القضايا التي تمس مصالحه ومصالح حلفاءهم.

## فهرس

★ ولد الدكتور عثمان علي في محافظة كركوك / قرية ليلان عام ﴿ ١٩٥٥ ﴾ من عشيرة الكافروشي

★ حاصل على بكالوريوس لغات / جامعة موصل عام ﴿ ١٩٧٨ ﴾

★ وفي عام ﴿ ١٩٨٢ ﴾ حصل على بكالوريوس العلوم السياسة / جامعة جويلف - كندا

★ وفي عام ﴿ ١٩٨٤ ﴾ حصل على الماجستر في العلاقات الدولية - كندا

★ وفي عام ﴿ ١٩٨٨ ﴾ حصل على الماجستر في التاريخ المعاصر في جامعة تورنتو - كندا

★ وفي عام ﴿ ١٩٩٣ ﴾ حصل على الدكتورا في التاريخ المعاصر بجامعة تورنتو - كندا

★ درس في السنوات ﴿ ١٩٩٤-٢٠٠٠ ﴾ كأستاذ في التاريخ في الجامعة الاسلامية العالمية في كولالمبور بماليزيا

★ وفي السنوات ﴿ ٢٠٠١-٢٠١٠ ﴾ عمل استاذا في جامعتي تورنتو وايرسون الكندية

★ وضع د.عثمان أسس لمدرسة جديدة في كتاب التاريخ الكردي و له مجموعة من الدراسات في التاريخ و السياسة الكردية

وأهمها :

- دراسات في الحركة الكردية المعاصرة
- مستقبل العلاقات الكردية الأمريكية
- كورد و كردستان في الوثائق البريطانية
- كورد و كردستان في الوثائق العثمانية
- يترأس حاليا مركزالدراسات التركية في أربيل




من منشورات مركز الدراسات التركية في أربيل